رأسمالية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)

فؤاد قاسم الأمير

مراجعة
ماجد علاوي

حزيران ٢٠١٩



رأسمـــاليـــة
الليبرالية الجديدة
(النيوليبرالية)

فؤاد قاسم الأمير

مراجعـــة
ماجد علاوي

حزيران ٢٠١٩



اسم الكتاب: رأسمالية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)

تأليف: فؤاد قاسم الأمير

مراجعة: ماجد علاوي

القطع: 17 × 24

عدد الصفحات: 456

تاريخ الطباعة: 1440هـ - 2019م

الناشر: دار الغد

التوزيع: دار الملاّك للفنون والآداب والنشر

المحتويات

المقدمة

في خطابه حالة الاتحاد أمام الكونغرس في شباط 2019، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب: "هنا في الولايات المتحدة نحن قلقون من الدعوات الجديدة لتبني الاشتراكية في بلدنا. لقد تأسست أميركا على الحرية والاستقلال، وليس على إكراه وسيطرة وهيمنة الدولة. نحن نولد أحرارًا وسنبقى أحرارًا. الليلة نجدد عزمنا على أن أميركا لن تكون أبدًا بلدًا اشتراكيًا"!!

وفي مقدمة تقرير بعنوان: "أكلاف الاشتراكية" صدر قبل التاريخ أعلاه بفترة وجيزة عن مجلس الاقتصاديين الاستشاريين، وهو المجلس الاقتصادي الأعلى التابع للبيت الأبيض، جاء فيه: "بالتزامن مع الذكرى المئوية الثانية لميلاد كارل ماركس، تعود الاشتراكية إلى الخطاب السياسي الأميركي. فهناك اقتراحات لسياسات يطرحها من يطلقون على أنفسهم اشتراكيين، وهي تحظى بدعم متزايد في الكونغرس وبين الكثير من الناخبين الأميركيين". ويطال هذا التقرير في سياق هجومه على "الاشتراكية"، الأنظمة الصحية الاجتماعية التي يطالب اليسار الأميركي بها. كما يحاول التقرير برهنة تفوق الاقتصاد الأميركي الرأسمالي الليبرالي على اقتصاد الدول الاسكندنافية "الاشتراكية"، حَيْثُ إنّ مستوى المعيشة في هذه البلدان هو "على الأقل أدنى بنحو 15٪ من الولايات المتحدة"!!. حَيْثُ يعتبر هذا التقرير أن اقتصاد الدول الاسكندنافية اقتصادًا

اشتراكيًا. والذي يرد عليه الاقتصادي الأميركي المعروف بول كروغمان (الحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد): "بأن توزيع الدخل أفضل في البلدان الاسكندنافية، وهو يجعل دخل جزء كبير من الأسر من ذوي الدخل المحدود والمتوسط في هذه البلدان أفضل حالاً من الأسر المشابهة في الولايات المتحدة، كما إنّ هؤلاء يحصلون على منافع عينية مهمة مثل التعليم والصحة بشكل مجاني على عكس الحال في الولايات المتحدة، إضافة إلى أن الاسكندنافيون يعملون ساعات أقل ويحصلون على إجازات أطول"!![1].

هناك قلق من الرأسمال الأميركي، ومن الرئيس الملياردير ترامب المساند الكبير والمستفيد من رأسمالية الليبرالية الجديدة، من تقدم وقبول كلمة "الاشتراكية" وأفكارها في الولايات المتحدة، وذلك مُنْذُ أن رشح السيناتور بيرني ساندرز للرئاسة في انتخابات 2016، ورشح نفسه مجددًا للانتخابات المقبلة في 2020. وهو يسمي نفسه "اشتراكيًا ديمقراطيًا"، ومستمر في طروحاته اليسارية، ومنها توفير الخدمات الصحية والتعليمية للفقراء، ورفع معدلات الضرائب على الثروة والدخل العاليين.

إن قلق الرأسمالية الأميركية المعاصرة لم يأت فقط بسبب تصريحات ساندرز، أو بسبب صعود عدد من النواب الديمقراطيين في الانتخابات النصفية للكونغرس في 2019، ممن لهم آراء مشابهة لساندرز، بل أيضًا بسبب أن استطلاعات للرأي تفيد بعدم تخوف الرأي العام الأميركي، في الحزب الديمقراطي، من كلمة "الاشتراكية"، بل إنّ هناك موقفًا إيجابيًا منها.

يقوم معهد "غالاب Gallup"، ومُنْذُ 2010، باستطلاعات للرأي في المجتمع الأميركي حول كلمتي "الاشتراكية"، و"الرأسمالية"، كان آخرها بين 30 تموز - 5 آب 2018. ولا يتضمن السؤال الذي يطرحه تعريفًا للرأسمالية أو

الاشتراكية، ولكنه يسأل سؤالاً بسيطًا، وهو رأي المستطلع فيما إذا هو سلبي أو إيجابي نحو الكلمتين "الرأسمالية" و"الاشتراكية".

كانت الإجابة في الاستطلاع الأخير، وفيما يتعلق بأعضاء ومؤيدي الحزب الديمقراطي، أن 57٪ منهم أجابوا "إيجابيًا" نحو الاشتراكية، بينما 47٪ منهم أجابوا "إيجابيًا" نحو الرأسمالية. (وكما يظهر أن 4٪ منهم أجابوا "إيجابيًا" نحو كلا من الرأسمالية والاشتراكية)، ولكن من الواضح أن النظرة الإيجابية للاشتراكية تزيد 10٪ عن النظرة الإيجابية نحو الرأسمالية، وتزداد هذه النسبة بين شبيبة الحزب الديمقراطي. ما يعتبر أمرًا مهمًا وجديدًا في الوقت نفسه على السياسة الأميركية، حَيْثُ كانت تعتبر "الاشتراكية" من الأمور شبه المحرمة!!

والغريب أن الاتجاه نحو الاشتراكية واعتبارها أمرًا إيجابيًا كان حاضرًا أيضًا بين أعضاء ومؤيدي الحزب الجمهوري (وهم اليمين الأميركي)، حَيْثُ أظهر 16٪ منهم نظرة إيجابية نحو الاشتراكية، مقابل 71٪ نحو الرأسمالية[2]. وهذه النتائج تدل في كل الأحوال على عدم رضا عام نحو الرأسمالية المعاصرة في المجتمع الأميركي المحافظ عمومًا.

وفي واقع الأمر، فإن جميع من صوّت وتحدث عن الاشتراكية، لم يكن متفهمًا لها، ولكنه متبرمًا ممّا آلت إليه الرأسمالية المعاصرة، أي رأسمالية النيوليبرالية. وهنا لم يكن الحديث عن تأميم الشركات الكبرى، أو إنهاء حكم رأس المال، أو حَتَّىٰ عن إعادة توزيع الثروة والدخل، أو إنهاء سيطرة الشركات على السياسات الأميركية وعلى صنع القرار سواء في الكونغرس أو الإدارة الأميركية. إنهم يتحدثون عن محاولة استرجاع بعض مزايا الرأسمالية التي كانت سائدة في الفترة السابقة للرأسمالية المعاصرة المتوحشة، وهي فترة الرأسمالية المنضبطة المعتمدة على السياسات الاقتصادية الكِنزية، التي حققت ما

سمي بدولة الرفاهية الاجتماعية، في فترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى سبعينيات القرن الماضي.

ولقد كان حديث الاقتصادي الأميركي المعروف (والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)، جوزيف ستغليتز واضحًا بهذا الأمر، وكما بينه في كتابه الأخير الصادر في نيسان 2019، تحت عنوان:

"الجمهور والسلطة والأربـاح: الرأسمالية التقدمية لعصر السخط People, Power and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent".

كـان ستغليتز - ولا يـزال - إلى جانب الكِنزية الاقتصادية، وأحد مجدديها، كما إنّه في السياسة قريب إلى الأجنحة اليسارية في الحزب الديمقراطي الأميركي، وهو في كتابه هذا يعود إلى هذه السياسة الاقتصادية لإيجاد حل لاستمرار الرأسمالية. وذلك بطرحه نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا رأسماليًا، وليس اشتراكيًا، لتبديل الرأسمالية المتوحشة المعاصرة والتي تعتمد العولمة المنفتحة، وعدم العدالة في توزيع الثروة والدخل، والتدخلات المدمرة بالاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية. فهو يدعو إلى ما يسميه "الرأسمالية التقدمية"، ولا يرى أن هناك تناقضًا بين الرأسمالية والتقدمية، وكما جاء في عنوان مقالته التي نشرها في النيويورك تايمز حول كتابه، والتي كانت بعنوان[3]: "الرأسمالية التقدمية ليست تناقضًا (not an oxymoron)".

ويؤكد ستغليتز أن لا بيرني ساندرز، ولا اليسار في الحزب الديمقراطي الأميركي (وبضمنهم المرشحة الديمقراطية للرئاسة المقبلة أليزابث وارن، والسناتور الحـالي عن ولايـة ماساشوسيت، والتي تقول أيضًا أنها تميل إلى الأفكار الاشتراكية!!)، ولا هو شخصيًا، يمكن اعتبارهم "اشتراكيين". حَيْثُ

إنّ الاشتراكية هي ملكية وسائل الإنتاج من قبل الطبقة العاملة، وهم غير ذلك وأقرب إلى "الديمقراطيين الاجتماعيين social democrats" - الأوروبيين -، حَيْثُ بدلت كلمة "اشتراكي socialist"، بكلمة "اجتماعي social". ولهذا فهو في كتابه الجديد يتحدث عن "إننا قادرون على إنقاذ نظامنا السياسي المعطوب، من ذاته. ولا يجب أن تكون الأمور على هذا النحو. ثَمَّةَ بديل يتمثل في رأسمالية تقدمية فهذه لا تعبر عن تناقض جوهري، إذ بإمكانها تحويل قوة السوق لخدمة المجتمع". والإجابة تكون بالعودة إلى أيام "الرأسمالية المدارة managed capitalism"، كما يسمي ستغليتز الرأسمالية المنضبطة. ويضع خارطة طريق تعتمد "عقدًا اجتماعيًا social contract" لتحسين شروط العمل والصحة والتعليم والتقاعد والسكن للطبقات الفقيرة والمتوسطة(3).

في كل الأحوال ستكون هذه الأمور في صلب النقاشات سنة 2020 في الولايات المتحدة، سنة الانتخابات الأميركية، والتي يأمل ويعمل الرئيس الحالي ترامب، واليمين الأميركي، أن تكون تحت شعار محاربة "الاشتراكية"؟!!

ولكن المفكر الشيوعي المصري - الفرنسي المعروف سمير أمين، والذي توفي في 2018، يرى أن الحل لإنهاء الرأسمالية الوحشية المعاصرة، يجب أن يتم بطريقة أشد جذرية. ففي مقابلة معه حول المستقبل في ضوء الوحشية التي أبدتها الرأسمالية المعاصرة في العقود الثلاثة الماضية، وذلك في أواخر 2018 وقبيل وفاته، يرى "أن عالمًا جديدًا بصدد التشكل، بوسعه أن يصير أكثر وحشية، لكنه قد يصبح أفضل". ويضيف: "إن الرأسمالية ولجت مرحلة الشيخوخة...، ومع حقيقة كهذه، تؤدي الحركات الاجتماعية والاحتجاجات إلى تغيرات سياسية، نحو الأحسن أو الأسوأ، تقدميين أو فاشيين". ويخاطب الماركسيين: "حان الوقت لنتحلى بالجرأة!. لسنا في حقبة تاريخية يشكل معها البحث عن

تسوية اجتماعية (رأسمال / عمل)، كما كان ممكنًا بعد الحرب العالمية الثانية، مع الاشتراكية الديمقراطية لدول الرعاية الاجتماعية...، نعيش لحظة تاريخية يلزم خلالها أن يكون اليسار الجذري شجاعًا. أتكلم عن يسار مقتنع بضرورة تجاوز النظام الرأسمالي جوهريًا"[4].

وهنا، فإن سمير أمين عندما يشير إلىٰ شيخوخة الرأسمالية، ليس من باب عمرها، وإنما بسبب التناقض في رأسمالية الليبرالية الجديدة بين رأس المال (مالكي أدوات الإنتاج)، وبين قوة العمل (الممثلة بالعاملين)، الذي أصبح كبيرًا جدًا لا تحله الاشتراكية الديمقراطية (رأسمالية الكِنزية المنضبطة)، وإنما يجب التحول إلىٰ الاشتراكية علىٰ حسب المفهوم الماركسي!!

هذا الكتاب ليس عن أنواع الاقتصاد، وهو لا يتحدث عن الاشتراكية بالمفهوم الماركسي، وإنما هو كتاب عن رأسمالية الليبرالية الجديدة التي سادت العالم مُنْذُ ثمانينيات القرن الماضي وحَتَّىٰ الآن. والتي توحشت بصورة أكبر مُنْذُ تسعينيات القرن الماضي، وبعد انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية.

إن هذه الرأسمالية لم تحطم الاقتصاد السوفيتي فحسب، وذلك بعد أن اعتمدت روسيا النيوليبرالية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ولم تستطع روسيا أن تصل إلىٰ مستوىٰ اقتصادها في 1989، إلّا بعد ثلاثة عقود!!. ولكنها كذلك حطمت اقتصاديات دول العالم الثالث، وأفلست الكثير من هذه الدول، وتزايد عدد الفقراء والمسحوقين والعاطلين فيها إلىٰ مستويات عالية جدًا. والأكثر من ذلك فإن سيادة رأسمالية الليبرالية الجديدة لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، أدىٰ إلىٰ تدمير أنظمة دول الرفاهية الاجتماعية فيها، وخلق أنظمة اقتصادية مشوهة. لقد ضعف الاقتصاد الحقيقي المنتج، وتحولت الرأسمالية

إلىٰ رأسمالية مالية، وسادت عدم العدالة والمساواة، وتركزت الثروة بيد القلة، وضعف دور الحكومات في الاقتصاد، وضعفت أو ألغيت الضوابط التي تحكم الاقتصاد، وقللت الضرائب علىٰ الأغنياء والشركات الكبرىٰ، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ تقليل الخدمات للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وإهمال البنية التحتية، وزيادة الديون الحكومية إلىٰ مستويات لم يسبق لها مثيل.

وبالنتيجة أدت النيوليبرالية إلىٰ أزمة مالية كبرىٰ عام 2008، لا تزال آثارها مستمرة حَتَّىٰ اليوم. وهذا الكتاب يحاول أن يوضح هذه التحولات الاقتصادية مُنْذُ نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945، وإلىٰ الفترة الحالية، إِذ فرغنا من كتابته، (ما عدا المقدمة)، في نهاية 2018. ومن المفضل أن يقرأ هذا الكتاب، مع كتابنا السابق الصادر في أيلول 2014، تحت عنوان: "الدولار: دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرىٰ"، إِذ إن الكتابين يكمل أحدهما الآخر.

قبل ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن، انهار النظام المالي الأميركي وتبعه انهيار الأنظمة المالية في دول الاقتصاديات المتقدمة جميعًا، وتبعه انهيار النظام الاقتصادي العالمي، في أكبر أزمة مالية جابهت الاقتصاد العالمي، مُنْذُ الكساد الكبير في أواخر عشرينيات القرن الماضي، وسميت الأزمة الأخيرة في 2008 بالركود الكبير.

كانت أزمة 2008 أمرًا مفاجئاً، إِذ حدثت في أوج ازدهار الرأسمالية النيوليبرالية، ولم يتحدث عن توقعها المحدد أحد، وكما سنرىٰ في سياق هذا الكتاب عند الحديث عنها وعن أسبابها ونتائجها. ولكن ومُنْذُ أواخر 2018 (بعد مرور عقد علىٰ الركود الكبير)، فإن العديد من الاقتصاديين والمتخصصين العالميين، وكذلك بعض الجهات المالية العالمية، يتحدثون - وبالتفصيل - عن

توقعاتهم في حدوث أزمة مالية كبيرة جديدة، وبحدود سنة 2020 - 2021، بسبب استمرار النيوليبرالية بنفس النهج الذي أدىٰ إلىٰ أزمة 2008.

كتب الدكتور مظهر محمد صالح في تشرين الثاني 2018 عن الأزمة القادمة، تحت عنوان: "ما بعد الإمبريالية: الانهيار الاقتصادي القادم!...": "انهالت تساؤلات كثيرة حول التحذير الذي أطلقه رجل الأعمال المخضرم طلال أبو غزالة وتوقعاته الداكنة بشأن أزمة مالية ستضرب الاقتصاد العالمي بحلول العام 2020، مركزها الولايات المتحدة الأميركية، وتكون أشد بكثير من تلك التي وقعت في العام 2008!!..."[6].

وكان طلال أبو غزالة من أوائل الاقتصاديين ورجال الأعمال العرب الذين كتبوا وتحدثوا بوثائق وتفاصيل عن توقعات الأزمة المقبلة وذلك مُنْذُ أوائل الربع الرابع من 2018، ومن أواخر ما كتب كان بعنوان: "استعدوا قبل فوات الأوان للأزمة الاقتصادية العالمية القادمة عام 2020"[5]. وهو يعتمد فيها علىٰ المعطيات المالية الموجودة في أواخر 2018، وتحليلات عدد من الاقتصاديين والماليين العالميين وتوقعاتهم" ليصل إلىٰ النتيجة التالية: "لدي سبب وجيه للاعتقاد بأن الأزمة الجديدة ستكون مدمرة، أكثر بكثير من 2008". ويضيف: "إن الأزمة المالية القادمة تتفاعل ببطء، ولكن بثبات مُنْذُ سنوات عديدة، وحسب بنك الاستثمار الشهير جي مورغان، تبدو التوقعات بالنسبة لحدوثها الوشيك مجدولة لعام 2020، وفي الموعد نفسه للانتخابات الرئاسية الأميركية"!!

ويوضح مظهر محمد صالح أن توقعات الأزمة المقبلة بنيت علىٰ "تعاظم الاقتصاد الرمزي token economy للولايات المتحدة القائم علىٰ مسائل جوهرية ثلاث: أولها، أسلوب تمويل عجز الموازنة الأميركية الذي لا يزال يجري

تمويله مُنْذُ العام 2008 بالإصدار النقدي، أو ما يسمىٰ بتنقيد الدين debt monetizing. إذ بلغ الدين العام للولايات المتحدة إلىٰ الناتج المحلي الإجمالي بنحو يقارب 107٪ وهو خارج المعدلات الآمنة التي ينبغي ألّا تتعدىٰ 60٪ من ذلك الناتج وفق الأطر القياسية الدولية المعتمدة. و**الثانية**، تتمثل بتصاعد قيم الأوراق المالية في أسواق رأس المال إلىٰ مستويات قياسية عالية ربما ستصبح خارج المستويات التوازنية لعرض السوق المالية والطلب عليها... مما يؤدي إلىٰ توليد فقاعة سعرية يقود انفجارها لا محالة إلىٰ انهيارات في قيمة محفظة الأسواق المالية علىٰ غرار ما حصل في أزمة الرهن العقاري في نهايات العام 2008". ويأخذ علىٰ سبيل المثال مؤشر داو جونز الذي ازداد 180٪ بين 2008 – 2018، أي تضخم في قيمة الثروة الرأسمالية الاسمية، مقارنة بتضخم أسعار المستهلك التي لم تشهد إلّا زيادات معتدلة في نفس الفترة لم تتجاوز 17٪. أي إنّ معدلات التغير في تضخم الثروة الرأسمالية ارتفعت بأكثر من عشر مرات مقارنة بالزيادات الحاصلة بقيمة السلع والخدمات، "مما يعكس قوة الاقتصاد الرمزي وهيمنته علىٰ الاقتصاد الحقيقي في نهب الفائض الاقتصادي، ضمن ظاهرة رأسمالية خطيرة تسمىٰ بالرأسمالية التمويلية... (أدت إلىٰ) غلبة الاستثمار المالي علىٰ الاستثمار الحقيقي"(6).

أما المسألة **الثالثة** في توقع انهيار الرأسمالية في العام 2020، والتي جاءت في مقال الدكتور مظهر، "فتتمثل بتسارع الأصول المالية الاسمية والمعبر عنها بالمشتقات المالية، والتي منها اتساع أسواق المستقبليات وغيرها من أسواق رأس المال وبأدوات تشتقها السوق المالية بنفسها علىٰ نحو تكثيري. فالأصول المالية التي بلغت بنحو يزيد علىٰ 180 ترليون دولار في الولايات المتحدة (قبل انفجار فقاعة الرهن العقاري في 2008)، كانت مسندة بأصول حقيقية لا

تتعدىٰ قيمتها 6 ترليونات دولار، **وهو التاريخ الذي يعيد نفسه اليوم**"[6].

وسنرىٰ في سياق هذا الكتاب، وأثناء عرض أسباب وظروف الأزمة المالية لسنة 2008، وجود مقاربات في الظروف المالية والاقتصادية بين 2008 والظرف الحالي، فالفقاعة قد لا تكون فقاعة رهن عقاري، ولكنها ستكون فقاعة لأسعار الأسهم والأسواق المالية!!

ومن الملاحظ أن الدكتور مظهر يشير في مقاله أعلاه إلىٰ السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الفيدرالي، "فهي الأخرىٰ تتطلع إلىٰ كبح جماح تضخم الثروة المالية ولجمها خارج نطاقاتها الحقيقية خشية انفلات أسعار الأصول المالية، ومِنْ ثَمَّ انفجارها، لذا فإن البنك رفع أسعار الفائدة التدريجي لاحتواء (أو خفض ارتفاعات) أسعار الأوراق المالية"، ويختم مقالته "إنه عصر الرأسمالية المالية أو التمويلية الذي يتسارع نحو الانهيار... إنه عصر ما بعد الإمبريالية"[6].

زاد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من سعر الفائدة التي هي أصلاً منخفضة جداً، وكانت حَتَّىٰ أواخر 2017، بسعر حوالي 1.5٪ فقط. وزاد السعر في أربع مرات ليصل في نهاية 2018 إلىٰ 2.5٪ فقط. وتدخل الرئيس الأميركي الحالي ترامب ضد هذه الزيادات، ودارت مناقشات حول "استقلالية البنك المركزي – الاحتياطي الفيدرالي –". توقفت الزيادات في الربع الأول من 2019 إثر تراجع الاقتصاد وضغوطات ترامب!!. والنقاش يدور ونحن في أواسط 2019 فيما إذا كان من الضروري تخفيض سعر الفائدة مجددًا، وهو طلب الرأسمالية المالية الأساسي في توفير الأموال شبه المجانية لها، لتمويل عملياتها في الأسواق المالية!!. إن توفير الأموال شبه المجانية من قبل الاحتياطي الفيدرالي، يعني زيادة الدين العام. وتقوم البنوك التجارية بالاقتراض – شبه المجاني –، لإعطاء قروض شبه مجانية. وزادت ديون هذه البنوك الخاصة إلىٰ درجة عالية

جدًا، بحَيْثُ إن أي انهيار مالي جديد سيعني انهيار القطاع المالي والبنوك، كما حدث في 2008.

من الملاحظ أن زيادة سعر الفائدة سيؤدي إلىٰ زيادة مبالغ خدمة الدين، سواء في البنوك التجارية أو في الاحتياطي الفيدرالي، وهذه مشكلة كبيرة جدًا أمام الاقتصاد الأميركي.

وبنفس الوقت، فإن جهات اقتصادية ومالية وسياسية أميركية وعالمية أخرىٰ، لا يصل تشاؤمها إلىٰ درجة توقع ركود وأزمة كبيرة في 2020، علىٰ الرغم من اعترافها بوجود خلل كبير في النظام المالي والاقتصادي الأميركي والعالمي.

وفيما يتعلق بالبيت الأبيض الأميركي، وبالخصوص الرئيس ترامب، فإنه يصرح دائمًا بأن عصر الرئيس الحالي يمثل العصر الذهبي للاقتصاد الأميركي!، وهذا الأمر سيكون محور دعايته للانتخابات الرئاسية الأميركية في 2020. فهو يؤكد دائمًا أن البطالة منخفضة تحت 3.6٪ لأول مرة مُنْذُ ستينيات القرن الماضي. كما وإن التضخم منخفض جدًا ولا يتجاوز 2.2٪ كما في الربع الثاني من عام 2019. وهذا هو مؤشر سلبي بالنسبة إلىٰ الكثير من الاقتصاديين، ومنهم البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي)، إِذ إنه بانخفاض مستمر علىٰ الرغم من توفر السيولة النقدية الرخيصة، مما يدل علىٰ ضعف القوة الشرائية!، وبالنتيجة ضعف الاقتصاد، ولهذا من الواجب رفعه إلىٰ حدود 4 – 5٪.

كذلك يعلن الرئيس ترامب وفريقه الاقتصادي، بأن النمو الاقتصادي الأميركي تحسن في الربع الأول من عام 2019، ليتجاوز 3.2٪ (محسوب علىٰ مدار العام) – مقارنة بنمو 2.9٪ لسنة 2018 –، وهو مؤشر عال جدًا ويزيد عن المؤشرات التي تطرحها الجهات المالية المختصة. وفي كل الأحوال يزيد

عن التوقعات المتشائمة التي كانت سائدة في 2018. كما وإن الرئيس ترامب يلوم الاحتياطي الفيدرالي لما حدث من تباطؤ في النمو 2018، وذلك بسبب إجراءاته بزيادة سعر الفائدة. إذ إن الاحتياطي الفيدرالي زاد في أربع مرات (لكل مرة 0.25٪) من سعر الفائدة المنخفض جدًا، ليصل في أوائل 2019 إلى 2.5٪ (من 1.5٪ في أواخر 2017)، وفي محاولة إلى كبح جماح التضخم الكبير في الأصول المالية في أسواق الأسهم!!

لقد جاءت تقارير المنظمات الدولية، في أواخر 2018 وأوائل 2019، عن النمو الاقتصادي العالمي للسنوات القليلة القادمة، غير متفائلة. فكانت توقعات البنك الدولي في تقريره في كانون الثاني 2019، عن تقييمه السنوي للاحتمالات العالمية الاقتصادية المتوقعة، هو استمرار النمو الاقتصادي، برغم التباطؤ بعض الشيء. حَيْثُ سيكون مجمل النمو العالمي لسنة 2019 بمقدار 2.9٪، ينخفض سنة 2020 إلى 2.8٪.

لا يتوقع البنك الدولي حدوث ركود في أي من الاقتصاديات المهمة في العالم، على الرغم من أن التقرير كان بعنوان: "سماء مظلمة" للاقتصاد العالمي لسنة 2019[7]، وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين والمعلقين يشيرون إلى أن الولايات المتحدة تتجه إلى ركود اقتصادي شديد في العام المقبل 2020 وفق ما جاء في التقرير. وإن حدث ذلك فإن خطر ركود عالمي سيزداد بشكل حاد. على أن التقرير يضع توقعات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة لسنة 2021 بحدود 1.6٪ فقط، مقارنة بنمو 2.9٪ لسنة 2018. أما في الصين فيتوقع أن تحقق نموًا قدره 6٪ في 2021، وهو لا يزال نموًا قويًا، ولكن يعد تغييرًا ملحوظًا في الاقتصاد الصيني الذي كان ينمو بمعدل 10٪ بين 1980

– 2010. كما يلاحظ أن تصميم السياسة الاقتصادية في الصين تم على أساس تباطؤ متعمد نحو نمو أكثر استقرارًا على المدى الطويل.

ويؤكد التقرير أن هناك مخاطر قد لا تجعل الأمر يسير على هذا النحو، وبخاصة ارتفاع وتيرة الحرب التجارية الأميركية الصينية، وهي إحدى "الغيوم المظلمة" الرئيسية التي تتلبد في سماء الاقتصاد العالمي، إذ إن "التجارة بين الولايات المتحدة والصين تمثل 20٪ من التجارة العالمية، و40٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إذا تأثر كلاهما فإن هذا الشيء يشعر به الجميع في العالم"(7). كما وإن التباطؤ في النمو في الصين المعتمد اقتصادها على التصدير، يمثل مشكلة خصوصًا بالنسبة للبلدان النامية التي تصدر المواد الخام والسلع الصناعية والنصف مصنعة والطاقة والمعادن، والصين هي أكبر مستورد لهذه المنتجات.

قال رئيس البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي)، الجديد الحالي جيروم بويل Jerome Powell، في مؤتمر صحفي في 2019/3/20، أن "الاقتصاد الأميركي في حالة جيدة، ولكنه وزملاؤه في البنك، يرون أن النمو في تباطؤ عمّا كان عليه في 2018، وذلك تحت ثقل الحرب التجارية، وتباطؤ النمو في أوروبا والصين، وانتهاء فترة تأثير الإنقاذ المالي نتيجة تخفيض الضرائب في 2017"(8). ويتوقع البنك الفيدرالي الأميركي، أن يكون نمو الاقتصاد الأميركي 2.1٪ لسنة 2019، ولهذا لن تكون هناك زيادات في سعر الفائدة في سنة 2019. واعتبرت هذه التصريحات على أنها تطمينات لأسواق الأسهم الأميركية، وللرأسمالية المالية، بأن الأموال السهلة الاقتراض سوف تستمر!!

لقد جاء الرئيس الحالي للاحتياطي الفيدرالي، واستلم منصبه في شباط 2018، وبترشيح من الرئيس ترامب، حين رفض الأخير تمديد بقاء الرئيس

السابق جانيت يلين (شباط 2014 - شباط 2018). وكان جيروم بويل عضوًا في مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي قبل ذلك.

كانت جانيت يلين قد صرحت في 2017/6/27 بأنه "لن تكون هناك أزمة اقتصادية أخرى في حياتنا الحالية our lifetime"!!. وأوضحت بأن رأيها هذا مبني على اعتقادها بأن البنوك التجارية هي الآن في وضع مالي أفضل جدًا مما كانت عليه قبل أزمة 2008، وذلك نتيجة مراقبة الاحتياطي الفيدرالي لها!!. ونتيجة النقاشات والانتقادات لهذه التصريحات، وبسبب الوقائع الاقتصادية الأميركية، تراجعت يلين عن هذه التصريحات في 2018/12/11، (بعد خروجها من الاحتياطي الفيدرالي)، وحذرت من "إمكانية أزمة مالية أخرى لوجود ثغرات ضخمة في النظام المالي"!!. وعندما تم سؤال جانيت يلين في 2019/2/25: "هل تعتقد أن الرئيس ترامب له فهم في الاقتصاد؟ أجابت: كلا"!!

تعهدت يلين في تشرين الثاني 2016، (وذلك بعد إعلان انتخاب ترامب كرئيس للولايات المتحدة)، بحماية قانون دود - فرانك Dodd - Frank، الذي يقيّد عمل المصارف. ولكن إدارة ترامب والكونغرس اليميني قاما بتعديل القانون في 2018/5/22 لصالح البنوك والرأسمالية المالية، وكما سنرى ذلك في سياق الكتاب. الأمر الذي أدى إلى تراجع يلين عن تصريحاتها السابقة في حزيران 2017، وأصبحت، بعد خروجها من الاحتياطي الفيدرالي، معارضة لسياسة ترامب النقدية والاقتصادية.

علق مجلس إدارة صحيفة النيويورك تايمز، في افتتاحية للصحيفة على ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس الاحتياطي الفيدرالي المشار إليه أعلاه، بالقول: "إن أزمة 2008 بينت لنا ماذا يحدث عند إضعاف الأنظمة المالية وتقويضها في فترة الاقتصاد القوي. وإن إدارة ترامب تقوم بنفس العمل ثانية"(9).

وتضيف الافتتاحية بأن الاحتياطي الفيدرالي، مهتم بصورة كافية بالاقتصاد الأميركي، حَيْثُ جمد أية زيادة في سعر الفائدة، ولا يتوقع أن تكون هناك زيادة أخرىٰ في سنة 2019. وبهذا تكون هذه السنة، أول سنة مُنْذُ 2014 بدون زيادة. ولكن "وبنفس الوقت فإن الاحتياطي الفيدرالي، والوكالات الحكومية الأخرىٰ، يستمر بالتقويض التدريجي chipping away، للتنظيمات المالية، وهو توجه يسرع بوصول الأزمة المالية القادمة وانهيار الاقتصاد، وجعل الأمر أكثر إيلامًا"[9]. ويستمر: "إن دروس الأزمة الماضية تتلاشىٰ بطريقة أو بأخرىٰ... وقلصت الحكومة عددًا من القيود التي كانت قد وضعت علىٰ البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بالإقراض. وكان من المفترض علىٰ الحكومة استغلال تحسن الاقتصاد في تقوية وحماية البنوك من الأزمة القادمة. ومنها قيام الاحتياطي الفيدرالي بإرغام البنوك علىٰ زيادة أصولهم، وعدم السماح لها في زيادة اقتراضها". وهو بهذا يشير إلىٰ التعديلات التي تمت في أيار 2018، علىٰ قانون دود – فرانك، والتي ألغت التنظيمات التي تقيد البنوك.

ومن كل ما جاء أعلاه، نرىٰ أن سنة 2020 ستكون سنة حاسمة، سواء فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والأميركي واحتمالات الأزمة الاقتصادية المقبلة، أو فيما يتعلق بالوضع السياسي العالمي والأميركي واحتمال إعادة انتخاب الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب لفترة رئاسية أخرىٰ، الأمر الذي سيزيد من المشاكل العالمية السياسية والاقتصادية، ومسائل الأمن والسلم الدوليين. إِذ إن تجديد الولاية سيكون مشكلة لكل العالم؟!!

فؤاد قاسم الأمير

حزيران 2019

رأسمالية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)

إن ما يدفعني للكتابة عن رأسمالية الليبرالية الجديدة، هو استمرار التمسك بها - بشكل أو بآخر، وعن جهل أو معرفة - عند بعض الاقتصاديين والمثقفين والعديد من السياسيين العراقيين الحاليين، على الرغم من وضوح النتائج المدمرة التي حلت بالعراق واقتصاده إثر محاولات فرضها عليه بعد الاحتلال الأميركي في نيسان 2003. إذ تم العمل وبشكل ممنهج على فتح السوق العراقي على مصراعيه لاستيراد جميع المواد الزراعية والصناعية من أول يوم للاحتلال تحت ذريعة توفير البضائع للعراقيين، بالتزامن مع زيادة الرواتب وخلق مفاهيم الاستهلاك وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي. ولتثبيت الاقتصاد الريعي، لم تتم فيه أيّة محاولة لتأهيل وإعادة تشغيل المشاريع الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية. وبتأثير مباشَر من الاحتلال أصدر مجلس الحكم القانون سيئ الصيت: "قانون الاستثمار الأجنبي" الذي وقع عليه الحاكم المدني للعراق بريمر الأميركي في 2003/9/20، والذي عرض كل ما تملكه الدولة من منشآت للبيع والخصخصة، ومات القانون في مهده بسبب المعارضة العراقية الكبيرة للخصخصة. لقد استثنى هذا القانون خصخصة عقارات الدولة، وإنتاج النفط، حَيْثُ كان الاحتلال قد جهز لقطاع إنتاج النفط سياسة أخرى، وهي الخصخصة الجزئية عن طريق عقود المشاركة بالإنتاج واستحواذ

الشركات الأجنبية على جزء مهم من الثروة النفطية، وخصخصة جزء من شركة النفط الوطنية، بعد إعادة تشكيلها، وعرضها لمساهمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية[1]، وباءت هذه المحاولات بالفشل، لتصدي العراقيين المبكر لها وإصرارهم على رفضها.

لقد استمرت محاولات إدخال وتثبيت سياسة رأسمالية الليبرالية الجديدة خلال السنوات الثمانية الأولى من الاحتلال المباشَر، وكذلك في السنوات اللاحقة من خلال مؤيديه ومؤيدي السياسة الاقتصادية التي أرادتها الولايات المتحدة للعراق... وهي رأسمالية الليبرالية الجديدة. حَيْثُ أصرّت الحكومات العراقية المتعاقبة على منع الاستثمار الحكومي في تأهيل مشاريع القطاع العام السابقة، أو في المساعدة لإعادة تأهيل وتشغيل مشاريع القطاع الخاص والمختلط المعطلة مُنْذُ 2003. خلق هذا الأمر حالة من اليأس والقنوط عند الفرد العراقي، خصوصًا باستمرار وتزايد وتفشي الفساد المالي والإداري، والعجز الحكومي عن حل أيّ مشكلة خدمية أو إنتاجية، وأصبح تجهيز الكهرباء والماء والخدمات الأساسية الأخرى مشكلة أبدية بالرغم من عدم صعوبة الحلول وتوفر الإمكانيات المالية اللازمة، ووجود الحاجة الملحة لهذه الخدمات والبضائع الممكن إنتاجها محليًا. وأصبح الأمر وكأنه أمر ممنهج ومخطط له لجعل العراقيين في حالة من القناعة التامة بهذه السياسات الاقتصادية للخروج من المأزق، على الرغم من أن كل الدلائل تشير إلى أن السبب وراء هذا المأزق أصلاً هي المحاولات المستمرة لفرض هذه السياسات، وأنها لن تكون الحل مطلقًا. فالحل لن يكون إلّا من خلال تولي الدولة زمام القيادة بالاستثمار في كافة القطاعات للخروج من الاقتصاد الريعي والأزمة الاقتصادية الحالية، وإنهاء أزمة البطالة. ولن يتم ذلك إلّا بالقضاء على الفساد وحل المشكلة الأمنية وفرض سيادة القانون.

وما ضاعف من اندفاعي إلىٰ الكتابة عن الموضوع الآن، هو نجاح مؤيدي سياسات الليبرالية الجديدة في العراق في إصدار "قانون شركة النفط الوطنية رقم (4) لسنة 2018". والذي مُرر في مجلس النواب في 2018/3/5 بعجالة وبلا ضجة، مستغلين انتهاء الدورة البرلمانية وانشغال الجميع بإمرار موازنة 2018 وكذلك التحضيرات السياسية للبرلمان الجديد. إن هذا القانون مضر جدًا بالعراق واقتصاده، ويمكن اعتباره أهم القوانين التي صدرت مُنْذُ 2003. وقد قام من قاد حملة إصدار هذا القانون، وبعد إقراره من مجلس النواب مباشرة، بحملة إعلامية كبيرة ونشاط مجتمعي واسع، للدعاية له باعتباره مكسبًا جماهيريًا سوف يمنح المواطن العراقي من خلاله حصة من النفط!! واستخدمت في الحملة مختلف المغالطات الاقتصادية والسياسية في اعتبار القانون "ثورة علىٰ الدولة الريعية"، وإنه "خطوة مهمة في الانتقال من الدولة الريعية إلىٰ دولة الجبايات"، وإن القانون "قلب معادلة الدولة الريعية بأن جعل الريع لا يذهب مباشرة إلىٰ حساب وزارة المالية وإنما إلىٰ المواطن"!!

إن استمرار التمسك بسياسات الليبرالية الجديدة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 هو أمر غير منطقي وغير عقلاني أبداً، نظرًا لما سببته الليبرالية الجديدة وأزمتها من آلام لكل البشرية، وتدمير اقتصاديات الكثير جدًا من الدول النامية وإضعاف اقتصاديات الدول المتقدمة والاقتصاد العالمي حَتَّىٰ يومنا هذا. ولكن دعاة هذه السياسات في العراق مستمرون بالالتزام بها تحت ذريعة أن الدستور العراقي نص علىٰ ذلك، أو بضرورة ما يسمونه: "الإصلاح الاقتصادي"، أو بادعاء وجوب "حماية وتنمية القطاع الخاص"، وكأن الاحتلال وسياسته الاقتصادية جاء لحماية وتنمية القطاع الخاص العراقي، علىٰ الرغم ممّا حلّ من دمار كبير بالقطاعات المنتجة من القطاع الخاص، والقطاع المشترك الذي يملك

فيه القطاع الخاص ما يزيد عن 75٪ في معظم شركاته، ورعىٰ الاحتلال ومن جاء بعده القطاع الخاص الطفيلي فقط.

سأحاول في الصفحات القادمة أن أوضح ماهية الرأسمالية الليبرالية الجديدة، وكيف تطورت وبنت هياكلها السياسية والاقتصادية مُنْذُ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وانتشارها في كل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والصاعدة والنامية في كل أنحاء العالم، خصوصًا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتحول اقتصادتها إلىٰ هذا النوع من الرأسمالية في تسعينيات القرن الماضي. كما تم فرضها بشكل أو بآخر، وبمساعدة المنظمات العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، علىٰ اقتصاديات العالم الثالث في الثمانينيات وما بعدها. ولعل الدولة الوحيدة التي من الممكن اعتبار أنها استفادت من هذه السياسات الاقتصادية هي الصين!!، وكانت بقيادة وإدارة الحزب الشيوعي الصيني!!

سيتم التركيز والتوسع في التوضيح علىٰ الاقتصاد الأميركي، حَيْثُ إنّ الولايات المتحدة كانت المركز والقاعدة الأساسية لرأسمالية الليبرالية الجديدة. إِذ فيها بدأت اللبرالية الجديدة في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وازدهرت في تسعينياته وحَتَّىٰ أزمة 2008، ولا تزال مستمرة حَتَّىٰ الآن. بدأت الأزمة فيها وانتشرت في العالم، مثلما انتشرت من قبلها رأسمالية الليبرالية الجديدة. وفي الوقت الحاضر، وخصوصًا بعد مجيء الرئيس دونالد ترامب إلىٰ الحكم، فلا تزال تنمو وتزدهر علىٰ الرغم من المآسي التي سببتها في أزمة 2008. وسنعمل في هذه الدراسة علىٰ مقارنة رأسمالية الليبرالية الجديدة بشكل آخر من الرأسمالية، كان سائدًا في جميع الدول الرأسمالية – من ضمنها الولايات المتحدة –، وبدرجات متفاوتة، مُنْذُ نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1945 وإلىٰ النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي. وهو نظام رأسمالي أكثر عدلاً لمختلف طبقات الشعب

وبضمنها الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وعمل على بناء ما سمي "دولة الرفاهية" ضمن النظام الرأسمالي، وكانت نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الأفضل في تاريخ الرأسمالية، وسمي بـ "العصر الذهبي للرأسمالية"... وهو نظام الرأسمالية المنضبطة أو الكِنزية.

وبالنظر لكثرة "التسميات" المتداولة في الأدبيات السياسية والاقتصادية للنظام الرأسمالي الحالي وما قبله، سنبدأ بمحاولة توضيح هذه التسميات والمفاهيم والتعاريف المتداولة في العراق والعالم وبشكل أولي. وسنقوم في سياق الكتاب بشرح وتوضيح واعتماد التسميات التي ستكون محور دراساتنا هنا.

الفصل الأول

تسميات ومصطلحات ومفاهيم

نجد في الصحافة والإعلام العالمي، وحَتَّىٰ في الأدبيات الاقتصادية المتخصصة، تسميات مختلفة يراد بها تحديد وتسمية النظام الاقتصادي العالمي الحالي، والذي تبنينا تسميته برأسمالية الليبرالية الجديدة. إن الغالبية العظمىٰ من هذه التسميات، مثل العولمة، والانفتاح، والسوق الحرة، والرأسمالية الجامحة، والرأسمالية المالية، هي جزء من نتائج هذه الرأسمالية. وسنحاول في السطور الآتية إعطاء شرح موجز وإشارة للتسميات المرتبطة بالرأسمالية المعاصرة، وسيتم في سياق هذه الدراسة التوسع والتوضيح للتسميات الأساسية.

أ. "الإصلاح الاقتصادي"... والدستور العراقي:

إن المؤسسات المالية والاقتصادية الأميركية، وكذلك المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ممن التزمت السياسات الاقتصادية الأميركية في الليبرالية الجديدة بالكامل، وذلك بعد ثمانينيات القرن الماضي، وبالخصوص في تسعينياته بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، كانت جميعها تطلب من الدول النامية سواء عند "ضخ" القروض لها، أو عند محاصرتها ومحاربتها اقتصاديًا للحصول علىٰ تنازلات سياسية واقتصادية لقاء "مساعدتها في حل مشاكلها الاقتصادية"!، فإنها دائـمًا تطلب من الدول النامية – مع جَزَرَة القروض –، أن تتبنىٰ سياسات "**إعادة هيكلة الاقتصاد**"، و"**الإصلاح الاقتصادي**". والإصلاح الاقتصادي هنا، بنظر الدول والمؤسسات المانحة للقروض، هي سياسات الليبرالية الجديدة وبأقصىٰ متطلباتها – إن أمكن –.

يرافق قيام الدول النامية بتطبيق هذا النموذج من الاقتصاد – والذي يتم اعتياديًا بضغط وتدخل سافر من الولايات المتحدة، إلىٰ حد القيام بانقلابات عسكرية دموية – "نصح" ملغوم من المؤسسات الدولية. أدىٰ هذا التطبيق بالتأكيد وبلا استثناء (ما عدا الصين!!) إلىٰ **"تخريب اقتصادي" وليس إلىٰ "إصلاح اقتصادي"**. ويتمثل هذا التخريب أولًا، في "خصخصة" القطاع العام وهو المطلب الرئيس لسياسات الليبرالية الجديدة وذلك لإضعاف دور الدولة، وثانيًا الانفتاح الكامل علىٰ دخول البضائع الأجنبية وبالتالي إنهاء الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي في الصناعة والزراعة وذلك برفع الحماية عنه، وثالثًا ضغط الدول الكبرىٰ والمؤسسات العالمية لقيام حكومات الدول النامية بإلغاء أو رفع أو تقليل الأنظمة والقوانين التي تحمي المواطن والطبقات الفقيرة، ويرافق ذلك كله فساد كبير لخدمة الفئات المتنفذة والمنتفعة من مجيء هذا النظام الاقتصادي. هذا الأمر شمل جميع الدول النامية، شمل دول أميركا الجنوبية والوسطىٰ، والدول الآسيوية، والدول الأفريقية وعلىٰ رأسها مصر، وجميعها انتهت إلىٰ دول غارقة بالديون وذات اقتصاد محطم وتفاوت طبقي هائل وفساد ونهب منفلت لثروات البلد، وخصخصة لمعامل الدولة ومنشآتها الإنتاجية والخدمية.

إضافة لما سبق، فإن رأسمالية الليبرالية الجديدة انتهت إلىٰ أطول أزمة اقتصادية في تاريخ الرأسمالية. إذ لم يتعافىٰ الاقتصاد العالمي ويعود إلىٰ معدلات نموه السابقة مُنْذُ 2008 وحَتَّىٰ الآن. ولَوْلَا إنجازات الاقتصاد الصيني لما وصل معدل النمو العالمي السنوي الآن، وبعد بعض التعافي فيه، إلىٰ (3 – 3.5٪) في أحسن الأحوال، بينما بقي نمو الاقتصاد الأميركي – والكثير من الدول المتقدمة – حَتَّىٰ الآن بحدود لا تتجاوز (1.5 – 2٪). وأن نمو الكثير من الدول الأوروبية المتقدمة أقل من هذا بكثير، وقسم منها لا يزال في دور

الانكماش. إن رأسمالية الليبرالية الجديدة أدت إلىٰ تطورات مشوهة في الاقتصاد العالمي وإلىٰ عدم مساواة في توزيع الثروات والمدخولات لم تشهدها الرأسمالية في تاريخها، حَتَّىٰ في الفترة المشابهة للفترة الحالية والتي سبقت مباشرة فترة الكساد الكبير في بداية ثلاثينيات القرن الماضي.

لهذا نرىٰ أن أي "إصلاح اقتصادي"، وبأي مفهوم اقتصادي عقلاني، لا يمكن أن يعني تطبيق الرأسمالية اليبرالية الجديدة، فهذه الرأسمالية كما سنرىٰ في سياق الكتاب أبعد عن أن تكون إصلاحًا للاقتصاد، والحديث هنا دائمًا عن الاقتصاد الرأسمالي. ولكي نطبق فعلاً "الإصلاح الاقتصادي"، الذي يصب في خدمة النمو الاقتصادي العراقي، وفي خدمة الفرد العراقي وبالأخص الفقير منه، فيجب الابتعاد عن مثل هذا النظام الاقتصادي.

ولكن العديد من السياسيين والاقتصاديين العراقيين يقولون أن الدستور العراقي الذي أقره العراقيون في 2005، ونشر في الجريدة الرسمية (في العدد 4012 في 2005/12/28)، ينص وفي أكثر من موضع فيه علىٰ وجوب تحول الاقتصاد العراقي إلىٰ "الليبرالية الجديدة"، وأحيانًا يستخدمون مصطلحات "تحرير الاقتصاد" أو "ليبرلة الاقتصاد"، وقد يستخدم مصطلح تحول الاقتصاد العراقي إلىٰ "اقتصاد السوق". لهذا نرىٰ أن مطلبهم هو "تنفيذ المواد الدستورية في مجال الاقتصاد والتحول الاقتصادي نحو السوق" (3 أ).

وبغض النظر عن النواقص الكثيرة في الدستور الملغوم بمفاهيم خطيرة ضارة بمصالح الشعب العراقي ووحدته إلّا أنه يبقىٰ الوثيقة الرسمية الأعلىٰ في العراق التي يجب أن يتم من خلالها أي تحرك للدفاع عن مصالح العراقيين، فهو ما صوّت عليه الشعب العراقي بغالبية كبيرة في سنة 2005.

لقد تمت صياغة الدستور العراقي بشكل توافقي وحاول كل طرف، بمن فيهم الاحتلال من خلال هيمنته ودوره الاستشاري، ضمان تطلعاته ومفاهيمه في الدستور بصياغات مبهمه تحتمل التأويل، فجاء دستورًا حمال أوجه، وقد بينّا سابقًا أن الدستور رغم كل تلك الفخاخ فيه إلّا أنه لا يسمح مطلقاً – مثلاً – بخصخصة النفط كليًا أو جزئيًا – من خلال عقود المشاركة بالإنتاج –، كما يؤكد الدستور على مركزية القرار النفطي الرئيسي وحصرالتصدير بيد السلطة الاتحادية، وبالرغم من محاولة العديد الذهاب إلى عكس ذلك إلّا أنهم فشلوا، فيما يتعلق بمشروع قانون النفط والغاز، وفشلوا مرة أخرى بعد ان نجحوا مبدئيًا في تشريع قانون شركة النفط العراقية، حَيْثُ حكمت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية جميع مواده ذات العلاقة بالالتفاف على مركزية القرار النفطي وتسويق الثروة النفطية وغلق الباب أمام خصخصتها!!

الآن لنرى ماذا يقول الدستور للذين يريدون استخدامه كأداة فعالة للسير باقتصاد العراق بطريق الليبرالية الجديدة؟!

ولا يوجد في الدستور العراقي فيما يتعلق بهذا الموضوع عدا ما جاء في المواد (25) و (26) و (27)، وكما يأتي:

- **المادة (25): تنص على أن:** "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".
- **المادة (26): تنص على أن:** "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون".

- **المادة (27): تنص على أن:**

"**أولاً**: للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانيًا: تنظم بقانون، الأحكام الخاصة بحفظ أموال الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأموال".

قد يكون ما جاء في المادة (25)، "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة"، هو الذي شجع على ربط الموضوع بالليبرالية الجديدة، أو ربطه بتعابير "السوق الحرة"، أو "اقتصاد السوق"، أو "تحرير ولبرلة الاقتصاد"، وكلها تعابير حديثة بُدء استعمالها في ثمانينيات القرن الماضي لتشير بشكل أو بآخر إلى رأسمالية الليبرالية الجديدة!!!. وهذا التفسير غير علمي أو منطقي، إذ على الدولة في هذه المادة الدستورية "إصلاح الاقتصاد"، والليبرالية الجديدة "تخريب للاقتصاد"، كما نوهنا وسنفصله لاحقًا. وفي كل الأحوال فإن رأسمالية الليبرالية الجديدة، ليست بالحديثة، وإنما إعادة "مشوهة" بشكل أكبر لما ساد العالم الرأسمالي في عشرينيات القرن الماضي وانتهت بمأساة "الكساد العظيم Great Depression"، حَيْثُ البطالة والجوع والتشرد الذي ساد العالم الرأسمالي برمته وخصوصًا الولايات المتحدة، وأدى إلى صعود الفاشية ثُمَّ الحرب العالمية الثانية. ولم ينقذ العالم الرأسمالي إلّا تحوله إلى نوع جديد من الرأسمالية، تلعب فيه الدولة دورًا قياديًا، وله بعض المشتركات مع الاشتراكية، يسمى أحيانًا "الكنزية"، (نسبة إلى ماينهار كينز)، أو "الرأسمالية المنضبطة regulated capitalism" لالتزامها بقوانين وأنظمة تقيد عدم انفلاتها. وعلى حسب فهمي فإن "الأسس الاقتصادية الحديثة" الواردة في الدستور، هي تلك التي تلائم حاجات ومتطلبات الشعب العراقي، ويتم

تحديثها بحسب الظروف الموضوعية والذاتية الآنية. قد تكون هذه السياسات الاقتصادية هي اشتراكية أو رأسمالية منضبطة ولكن بالتأكيد لن تكون رأسمالية الليبرالية الجديدة المنفلتة على مصراعيها، والتي تعمل على خصخصة المال العام، ولا تعمل على تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية للشعب العراقي.

إن المطلوب من إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبحسب المادة (25)، هو أن "يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"، والأهم أن "تكفل الدولة" ذلك. إن الاستثمار الكامل للموارد، وتنويع المصادر أمر مطلوب من الدولة أن تتكفل به. والطريق الأمثل والأسهل هو أن تقوم هي به، لأن الموارد المالية موجودة لديها، ولها إمكانية أكثر من أي جهة أخرى في قيادة الاستثمار وبضمنه الأجنبي حيثما تكون حاجة له. وكذلك أن يكون واجبها "تشجيع القطاع الخاص وتنميته" ليكون جزءًا مهمًا في تنمية الاقتصاد العراقي، وضمن الخطط والقوانين والتعليمات التي تضعها الدولة منْ أَجل حماية وتنمية وتنويع الاقتصاد العراقي.

إن ما جاء في المادة (25) حول "تشجيع القطاع الخاص وتنميته"، هو أمر مطلوب وواجب في كل الاقتصاديات، وليس فقط في رأسمالية الليبرالية الجديدة. ولكن ما نلاحظه أن الاحتلال، والحكومات التي تلته، قد أكدت جميعها شفاهًا على "تنمية القطاع الخاص ورعايته"، ولكنها لم تقم بذلك. بل إنّ ما تم عمليًا هو العكس تمامًا، إِذ دُمر ما كان موجودًا، وتم فتح السوق العراقي لكل البضائع الأجنبية. إن رعاية الدولة تكون للقطاع الخاص الذي يعمل ضمن القطاعات الاقتصادية الحقيقية، والاستثمار في داخل العراق، وليس لقطاع "تجاري" مشوه، يعمل على التحايل وتهريب الأرباح والثروات إلى خارج العراق.

وفيما يتعلق بالمادة (26) من الدستور، وهو أن "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم بقانون". وهنا تتحدث المادة عن تشجيع الاستثمار، في الوقت الذي لا تحدد فيه الجهة المستثمرة. وإذا أردنا أن نكون إيجابيين ومنطقيين في التفسير، فإن المقصود هو استثمار الدولة (الاستثمار الحكومي)، والاستثمار الخاص، والاستثمار الأجنبي. وفي هذه الحالة لا يوجد أي اعتراض أو مشكلة في الاستثمار الخاص أو الأجنبي، بل هو أمر ضروري وأساسي في التنمية الاقتصادية، وفي التخلص من الاقتصاد الريعي، وفي حل مشكلة البطالة. ومن واقع الاقتصاد العراقي، فإن الاستثمار الصناعي الخاص كان موجودًا ويحظىٰ برعاية الدولة من خلال التنمية الصناعية والبنك الصناعي، وكان يسد هو والقطاع المختلط جزءًا كبيرًا من المنتجات الاستهلاكية الصناعية التي يحتاجها المواطن، وكذلك الأمر بالنسبة إلىٰ القطاع الزراعي. ويمكن التوسع بهذا الأمر ومن دون أي اعتراض ما دامت القوانين التي تنظم هذا الاستثمار موجودة. كذلك لا يوجد اعتراض علىٰ الاستثمار الأجنبي، والمحدد بقوانين، وضمن توجهات وخطط الدولة.

إن المتحفظ علىٰ الاستثمارين المحلي (الخاص)، والأجنبي يأتي أولًا عند الحديث عن الخصخصة للقطاع العام، فالاستثمار الجديد مقبول أو ضروري في الكثير من القطاعات، ولكن الاعتراض هو علىٰ الخصخصة. وثانيًا محاولة إنهاء دور القطاع العام في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية وحصرها في البنية التحتية، وهذا ما تريده رأسمالية الليبرالية الجديدة. ولكن التوجه السليم هو التوسع في استثمارات الدولة في جميع القطاعات.

إن المسألة المهمة التي يجب إدراكها، هو حتمية أن يكون القطاع العام القائد في الاستثمار في العراق لسبب واضح وهو أن جميع موارد البلد وثروته بيد

الدولة، وأن الطريق الصحيح في تراكم الثروة وإدارتها الصحيحة هو التوسع والنمو في الاستثمار في كل القطاعات. وبدون الاستثمار ستضيع الثروة في الرواتب والأجور والبطالة المقنعة والاستثمارات غير الضرورية وغير المنتجِة، ناهيك عن السرقة والنهب والتبذير. لهذا فإن الاستثمار الحكومي أمر لا بُدَّ منه لإدارة الثروة.

وبالرغم من أننا ستتحدث بتفصيل عن هذا الأمر عند حديثنا – في سياق هذه الدراسة – عن الصناعة في العراق، ولكن نود أن نؤكد أن التوسع في استثمارات الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية. وبوجود دولة قوية ذات اقتصاد قوي، مهابة، يسودها العدل والقانون، تكون عاملاً مساعدًا قويًا للقطاعين الخاص والأجنبي في الاستثمار في العراق، فهي تعطي الأمان والضمان لهما في سلامة استثمارهما، وتحقيق الأرباح المناسبة من ذلك. وإنني أؤكد هنا ما سبق وذكرته حول الاستثمار في مصافي النفط، على الرغم من صدور قانون خاص يسمح بذلك، وهو "قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2017"[2] بأنه لن يكون هناك استثمار خاص أو أجنبي بمصافي حديثة كفوءة ما لم تبدأ الدولة بذلك. كما إنّ الكثير من المستثمرين الجادين يرون في مشاركة الحكومة في المشاريع التي يرومون الاستثمار فيها أمر جيد ومفيد لكل الأطراف.

من النصوص الدستورية أعلاه، نرى إن الدستور بعيد جدًا عن اقتصاد رأسمالية الليبرالية الجديدة، أو خصخصة المال العام. وإن أية مناهج اقتصادية للكتل والأحزاب السياسية العراقية تفسر "الإصلاحات الاقتصادية، ومعالجة الدولة الريعية، وتنشيط القطاع الخاص، وتنمية الاستثمار"[3]، بشكل يغاير

ما بيناه أعلاه، فإنها تعمل ضد المتطلبات الدستورية كما في فقرات الدستور العراقي المبينة آنفًا.

لنذكر القارئ بأننا لا نتحدث هنا عن الاستثمار في إنتاج النفط والغاز وملكيته، إذ إن القطاع الأجنبي والقطاع الخاص لا يمكنهما - وبحسب النصوص الدستورية - الحصول على أي كمية من النفط والغاز، ولا يمكن الخصخصة فيهما أبدًا، وكما أوضحنا من قبل في كتبنا السابقة حول النفط. ويمكن الخصخصة فيما عداهما وبحدود ضيقة جدًا، عن طريق قوانين خاصة، وذلك في القطاعات الثانوية من الاقتصاد العراقي، وذلك بعد أن يكون القطاع العام قد استقر وازدهر وقاد الاقتصاد العراقي، وبعد أن يثبت القطاع الخاص قدرته ووطنيته وكفاءته من خلال الاستثمار الدائم في الاقتصاد العراقي الحقيقي.

ب. اقتصاد السوق market economy، والسوق الحر free market:

يتحدث البعض عما يسميه اقتصاد السوق، باعتباره يمثل اقتصاد رأسمالية الليبرالية الجديدة، وهو تعبير عام ومطاطي، يمكن استخدامه لكافة أنواع الاقتصاد.

إذ إن لكل أنواع الاقتصاد سوق يتفاعل به العرض والطلب بشكل أو بآخر، وليس الأمر محصورًا بمرحلة الرأسمالية، فهو موجود حَتَّىٰ في "**العبودية**". وكمثال حديث - نسبيًا - عن اقتصاد العبودية هو ما كان عليه الوضع في الولايات المتحدة الأميركية قبل صدور قوانين تحريم العبودية في عهد الرئيس الأميركي السادس عشر إبراهم لنكولن (1861 - 1865)، والذي اغتيل في 1865/4/15. فقد كانت هناك أسواق علنية معروفة للنخاسة يتم فيها بيع وشراء وتداول العبيد، وكذلك تداول منتجاتهم. حَيْثُ كانت زراعة وإنتاج

التبغ والرز تتم بالعبيد، ومثلها السكر يزرع وينتج بجهود العبيد في كوبا والجزر الكاريبية الأخرىٰ وفي لويزيانا في الولايات المتحدة. أما القطن فكان المنتوج الأكبر والأهم لسوق العبيد في الولايات المتحدة. وقدّر العبيد المستخدمين في إنتاج القطن في الولايات المتحدة في سنة 1850، بحوالي (1.8) مليون عبد من أصل (2.5) مليون في جميع الولايات المتحدة، حَيْثُ كان سوق القطن هو الأساس في اقتصاد الجنوب الأميركي. ومع اتساع هذا السوق تم التوسع في زراعة القطن، وكانت البنوك والبيوت المالية الكبيرة في نيويورك، تقدم القروض والاستثمارات لشراء الأراضي والعبيد والمنتوج. وكان العبيد يعتبرون سلعة، ويمثلون صيغة قانونية للملكية، وتتم المتاجرة بهم مقابل التبادل بأنواع أخرىٰ من السلع والخدمات[4].

كما وإن اقتصاد السوق موجود أيضًا في "**اقتصاد مرحلة الإقطاع**" لتداول الأرض والمنتجات والأقنان والفلاحين والعمّال الزرّاعين.

ونجد الآن تعبير "**اقتصاد السوق الاشتراكي**" متداولاً في جميع الأدبيات الاقتصادية أو السياسية، وهي التسمية التي تطلقها الصين علىٰ اقتصادها الذي أصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويتوقع له أن يتجاوز الاقتصاد الأميركي في العقد القادم. وكان الاقتصاد الصيني قد اعتمد رأسمالية الليبرالية الجديدة مُنْذُ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، دون أن يعتمد أهم فقرة في هذه الرأسمالية، وهي عزل الدولة عن الاقتصاد، إِذ إن الحكومة الصينية والحزب الشيوعي الصيني هما من يقودان هذا الاقتصاد. أما فيتنام فتطلق علىٰ اقتصادها "**اقتصاد السوق ذو التوجه الاشتراكي**"، والذي يقاد أيضًا من قبل الحزب الشيوعي الفيتنامي والحكومة الفيتنامية.

لقد تحدث د. مظهر محمد صالح، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء في مقال له[5]، حول دور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، وإنه سيكون "بإسناد الدولة ومنهجها الذي سيقوم على (**اقتصاد السوق الاجتماعي**)، والذي تكفل فيه الدولة التنافسية والعدالة الاجتماعية". إن تعبير "**اقتصاد السوق الاجتماعي** social market economy" مستخدم في الأدبيات الاقتصادية، وهو يشير إلى اقتصاد رأسمالي يشمل القطاع العام والقطاع الخاص، ويهتم بتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وهو قريب من الكِنزية أو الرأسمالية المنضبطة. إن تطبيق مثل هذا النظام الاقتصادي في العراق، واعتماده من قبل الدولة سيكون أمرًا جيدًا. ولكن المؤشرات تظهر غير ذلك، إِذ إن تطبيق أي نظام اقتصادي يحتاج إلى خلق للهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية للسير به، وخلق البيئة الإعلامية للمواطنين بفائدة وأهمية مثل هذا النظام. وهذه أمور لا نراها حاليًا بل نرى كأن توجهات الحكومات المتعاقبة هي نحو الليبرالية الجديدة.

يستخدم في كثير من الأحيان تعبير "اقتصاد السوق"، ليكون بديلاً عن تعبير أكثر دقة، وهو "**اقتصاد السوق الحر** free market". حَيْثُ إنّ التعريف المتداول لتعبير اقتصاد السوق الحر، هو إنه نظام اقتصادي تنعقد فيه جميع قرارات الاستثمار والإنتاج والتوزيع، على أساس تفاعل العرض والطلب الذي يحدد بالنتيجة أسعار البضائع والخدمات، من غير حاجة إلى تدخل الحكومات. ويفترض بهذا السوق أنه يخالف ما يسمى "الاقتصاد المخطط planned economy" للاستثمار والإنتاج والتوزيع الذي يقاد من الدولة. ولكن من الواضح أن الاقتصاد المخطط يأخذ بنظر الاعتبار العرض والطلب أيضًا، سواء

كان ذلك في الاستثمار أم في الإنتاج والتوزيع، ولكنه يسمح للحكومات أن تتدخل في السوق في الوقت الذي تراه مطلوبًا.

إن اعتماد اقتصاد السوق الحر، يعني الخلو من القوانين والأنظمة والضوابط الاقتصادية والمالية التي تشرعها الدولة (السلطتين التشريعية والتنفيذية)، لإدارة السوق. ولكن في واقع الأمر لا توجد أسواق من غير ضوابط أبدًا، وأن المجتمعات، ومن خلال الحكومات والبرلمانات تنظم الأسواق الاقتصادية، وضمن القوانين والأنظمة، وبدرجات مختلفة، تختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا للقوى الاقتصادية والسياسية المؤثرة في البلاد. وباختصار تعتمد التوازنات على قوة الطبقة العاملة وتنظيماتها، وقوة الحركات المدنية والشعبية، وقوة الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج، والأهم، قوة الدولة ومدى ملكيتها لأدوات الإنتاج، ومدى نفوذها وهيمنتها في تنفيذ محصلة هذه التوازنات.

إن عصر رأسمالية الليبرالية الجديدة، هو العصر الذي تم فيه إبعاد الحكومات عن التدخل في الاقتصاد أكثر من أيّ حقبة أخرى، وذلك من خلال إلغاء وتقليل التنظيمات التي تؤثر على حركة السوق. لهذا استخدم تعبير السوق الحر لتسمية هذه الرأسمالية، حَتَّىٰ من قبل اقتصاديين عالميين معروفين بتوجهاتهم المعارضة لهذا النوع من الرأسمالية، باعتبار أنها سوق غير مقيدة يفعل فيها الرأسماليون ما يشاؤون، وتقل فيها الضوابط التي تحمي الطبقات الفقيرة، وكذلك الضوابط التي تحمي البيئة ومعالجة الاحتباس الحراري وصحة وسلامة المواطنين، لأن هذه الضوابط تقلل من أرباح الطبقة الرأسمالية. ولأن هذه السوق غير مقيدة، فإنها اعتدت على حقوق الفقراء، وانتهت إلى انعدام العدالة في توزيع الثروة بشكل لم تشهده البشرية. إضافة إلى ذلك فإن انعدام العدالة شمل الدول أيضًا، فقد ازدادت الدول الفقيرة فقرًا، والغنية ثراءً،

بسبب الضغوطات الهائلة لفتح أسواق الدول الفقيرة أمام بضائع الدول الغنية، ما أدىٰ إلىٰ تدمير اقتصاديات الدول النامية، وذلك لأن "السوق الحرة"، أزالت العوائق أمام دخول وخروج البضائع ورؤوس الأموال، وأمام النفوذ الأجنبي في القرار المحلي. ومن هنا جاء أيضًا تعبير "**الانفتاح**" و"**الانفتاح الاقتصادي**"، ليعني السوق الحرة، والليبرالية الجديدة.

تبقىٰ هناك حاجة لبعض الضوابط حَتَّىٰ في أكثر الدول تطبيقًا لرأسمالية الليبرالية الجديدة. وفي الواقع وبظروف معينة، فإن هذه الرأسمالية تطلب من الدولة التدخل لإنقاذها، كما حدث في أزمة 2008، إِذ لَوْلَا تدخل الدولة وبقوة، لانهار نظام رأسمالية الليبرالية الجديدة كله.

ونود أن نوضح أن مضمون تعبير الاقتصاد الحر، هو موجود في الأدبيات الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي، ومن خلال التعبير الكلاسيكي - Laissez faire، والذي يترجم إلىٰ العربية، أو اللغات الأخرىٰ، "**سياسة دعه يمر... دعه يعمل**". وهو مبدأ يقاوم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، إلّا بالمقدار الذي ينفع الرأسمالية والرأسماليين، مثل حفظ الأمن الداخلي، وحماية الملكية الخاصة والشخصية، أو وجود الجيش لحماية النظام والمكتسبات الرأسمالية من التدخل الخارجي بالإضافة إلىٰ استخدام الجيش والقوة العسكرية في الحصول علىٰ مكتسبات إضافية في البلدان الأخرىٰ من خلال التهديد والضغط أو التدخل العسكري لفرض السياسات الاقتصادية وغيرها.

إن الرأسمالية المنضبطة، أو الكِنزية، وجدت أن تدخل الدولة، وبضمنها ملكيتها لوسائل الإنتاج المهمة والخدمات الأساسية التي تخدم الجميع مسألة ضرورية لنمو الاقتصاد واستقراره، وذلك لتجنب حالات الكساد والأزمات الاقتصادية الشديدة كالتي حدثت للنظام الرأسمالي في ثلاثينيات القرن الماضي،

ولخلق حالة من الاستقرار والتوازن الاجتماعي بين الرأسماليين والطبقة العاملة. وبهذا – في الوقت نفسه – فإن تدخل الدولة في الاقتصاد وبناء دولة الرفاهية، يساعد بالنتيجة في عدم فسح المجال للفكر والتنظيمات الشيوعية بإسقاط الرأسمالية ككل.

إن تعبير "السوق الحرة"، لا يعني هنا، بأي شكل من الأشكال، ما يسمى "الأسواق الحرة"، الموجودة في المطارات أو الموانئ أو أحيانًا في داخل المدن، والتي تعني أنها أسواق تبيع بعض المواد الاستهلاكية من غير إضافة الرسوم الكمركية إلى السعر، وهي التعريفة التي تتحملها البضائع داخل البلد، ولذا فهي تسمى "أسواق حرة (أي خالية)، من الرسوم الكمركية duty free market". وفي الوقت نفسه فإن "السوق الحرة" التي نتحدث عنها والتي ترتبط بمفهوم "التجارة الحرة"، هي أيضًا تعارض استيفاء الرسوم الكمركية على البضائع الأجنبية. فهي تريد للبضائع الأجنبية الدخول للأسواق العالمية بحرية، ومن غير رسوم كمركية مفروضة، أو في نسب رسوم مخفضة جدًا وشكلية، وبهذا تستطيع منافسة البضائع المنتجة محليًا. مقابل ذلك تقوم الدول بحماية صناعاتها المحلية، بفرض رسوم مناسبة، وعند ذاك تسمى "الحمائية"، والتي هي عكس "التجارة الحرة"، أو "السوق الحرة"، أو "العولمة"، وخصوصًا عندما تكون الرسوم الكمركية عالية.

إن الرأسمالية تدعوا دائمًا إلى "السوق الحرة"، ولكن هذا المفهوم يختلف من نوع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى. ففي الرأسمالية المنضبطة، كانت "الحمائية" معتدلة، والدول الرأسمالية تضع رسوم كمركية مخفضة، وفي الوقت نفسه كانت منظمة التجارة العالمية تعمل على إزالة الرسوم الكمركية بين الدول بالكامل، وخصوصًا بعد تسعينيات القرن الماضي على أن يتم ذلك تدريجيًا. وذلك بعد

سيادة رأسمالية الليبرالية الجديدة التي تدعو إلىٰ أسواق مفتوحة بالكامل. ويحدث بين مدة وأخرىٰ أن بعض الدول تضع رسومًا محددة، وتقوم اعتراضات وشكاوىٰ لدىٰ منظمة التجارة العالمية لإلغاء هذه الرسوم التي تخالف تعليماتها وتنظيماتها.

ومُنْذُ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الولايات المتحدة الأميركية تقود هذا النظام التجاري الذي يعمل وفق مصالحها، بصفتها أكبر الاقتصاديات وأقل الدول تضررًا من الحرب، ولهذا فإن الميزان التجاري كان دائمًا في صالحها. وفي أواخر ستينيات القرن الماضي ونتيجة إعادة الحياة للاقتصادين الألماني والياباني، زادت صادرات هاتين الدولتين إلىٰ الولايات المتحدة، واختل التوازن ولكنه بقي لصالح الولايات المتحدة. واختل الميزان التجاري للولايات المتحدة، في أوائل سبعينيات القرن الماضي، نتيجة تقلص إنتاج النفط بصورة كبيرة فيها واضطرارها إلىٰ الاستيراد لتلبية حاجاتها للطاقة، ووقعت حينذاك مشكلة علاقة الذهب بالدولار وبدايات أزمة الرأسمالية المنضبطة وخصوصًا بعد ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة في سبعينيات القرن الماضي[6]. ازداد العجز التجاري الأميركي في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة وبالخصوص مقابل الصين التي اعتمدت نسختها الخاصة من هذا الاقتصاد. أصبحت الصين المصدر الأول في العالم، حَيْثُ جذبت الاستثمارات الأميركية والعالمية لرخص عمالتها وكفاءة نظامها وانخفاض أسعار عملتها[6]. بمجيء دونالد ترامب إلىٰ رئاسة الولايات المتحدة في كانون الثاني 2017، ورفعه شعار "أميركا أولاً"، اتخذ إجراءات "حمائية" شديدة وترك سياسة "التجارة الحرة"، وبدأت إدارته ومُنْذُ أوائل 2018 بفرض الرسوم الكمركية علىٰ استيراد ألواح الطاقة الشمسية ومكائن غسل الملابس والصحون. وازدادت خطورتها علىٰ "حرية" التجارة العالمية،

عندما فرضت الولايات المتحدة رسومًا كمركية قدرها 25٪ على وارداتها من منتجات الحديد والصلب، و10٪ على وارداتها من منتجات الألمنيوم وذلك في آذار 2018، والتي أثرت كثيرًا على الواردات الأميركية من أوروبا وكندا والمكسيك، وكذلك على الـواردات من الصين، خصوصًا بعد وضع رسوم كمركية على ما يزيد عن (250) مليار دولارًا من البضائع الصينية. واستمرت بفرض الرسوم الكمركية على منتجات عديدة أخرى، والتي أثرت على صادرات الدول إلى الولايات المتحدة، وبالأخص الصين وأوروبا وكندا وبقية العالم، حَيْثُ أصدرت وزارة التجارة الصينية بيانًا في 6 تموز 2018 أعلنت فيه "لقد أشعلت واشنطن للتو أكبر حرب تجارية في التاريخ الاقتصادي"، وقال وزير المالية الفرنسي في 21 تموز 2018 في اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في بوينس آيرس "إن الحرب التجارية بدأت، وننتظر من الولايات المتحدة خطوات للخروج من تلك الحرب... وإن زيادة الرسوم ليست حلًا". وكرد فعل على إجـراءات إدارة ترامب الحمائية، قامت أوروبـا وكندا والصين بوضع رسوم كمركية على الـواردات الأميركية لبلدانهم. إن الحرب التجارية والتهديدات المتقابلة لا تزال مرتفعة ومتزايدة حَتَّىٰ وقت كتابة هذه السطور أواخر أيلول 2018. المشكلة كبيرة جدًا، وستؤثر في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين وبقية دول العالم، حَيْثُ هدد الرئيس ترامب بأنه وفي حال قيام الصين بالتوسع بالرد على إجراءاته، فإنه سيضع رسومًا كمركية على جميع الصادرات الصينية إلى بلاده والبالغة (500) مليار دولارًا. حَيْثُ بلغت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة في عام 2017، ما يعادل (505.5) مليار دولارًا، مقابل صـادرات الولايات المتحدة إلى الصين أقل من (130) مليار دولارًا. وكان الرئيس ترامب قد كتب على حسابه الخاص في تويتر في 2017/4/4: "نحن لسنا

في حرب تجارية مع الصين، لقد خسرنا هذه الحرب مُنْذُ سنوات طويلة بسبب القوم الأغبياء الذين كانوا يمثلون الولايات المتحدة. لا يمكن أن نسمح لهذا بالاستمرار"[7].

فهل سنرى في سنة 2018 تصدعًا في النظام العالمي لرأسمالية الليبرالية الجديدة، أو على الأقل لجزء أساسي منها والمتعلق بنظام "السوق الحرة"، أم سيتم تسوية الأمور، والقبول بحلول وسطية، إِذ إن كل قادة النظام الاقتصادي العالمي، والمنظمات العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، يحاولون الضغط على الرئيس ترامب منْ أَجل التراجع عن حربه التجارية، وإلغاء أو تخفيف الحمائية وذلك للمحافظة على النمو الاقتصادي العالمي الهش أصلًا، والذي لم يرجع إلى معدلات 2006 - 2007.

ج. الرأسمالية المنفلتة والرأسمالية الجامحة، والرأسمالية غير المنضبطة ورأسمالية الكوارث:

جميع التعابير أعلاه تشير إلى الرأسمالية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) التي سادت العالم الرأسمالي مُنْذُ ثمانينيات القرن الماضي وحَتَّى الآن، واستخدمت هذه التعابير لمقارنتها بالرأسمالية التي سادت العالم الرأسمالي قبلها مباشرة، أي من نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945 إلى سبعينيات القرن الماضي، والمسماة بالرأسمالية المنضبطة، regulated capitalism. ولقد كنت استخدم تعبير الرأسمالية المنفلتة، أو المنفتحة على مصراعيها، في كتاباتي السابقة، وذلك لمحاولتها المستمرة في التخلص وتقليص الضوابط والقيود التي كانت قد فرضتها الرأسمالية المنضبطة على نفسها، وساعدتها هذه القيود في بناء هياكل

اجتماعية وسياسية واقتصادية جعلتها مقبولة من مواطني العالم الرأسمالي مقابل الأنظمة الاشتراكية التي كانت سائدة في العالم الاشتراكي آنذاك.

لقد استخدم بابا الفاتيكان الحالي، البابا فرنسيس تعبيرًا بليغًا للرأسمالية الحالية بتسميتها "Unbridled Capitalism"، والتي تعني "**الرأسمالية منزوعة اللجام**"، أي مثل حصان منزوع اللجام، وترجمتها "**الرأسمالية الجامحة**".

إن البابا فرنسيس أرجنتيني الأصل من مواليد 1936/12/17، انتخب بابا في 13/3/2013. وهو من دعاة نصرة الفقراء والدفاع عنهم مُنْذُ أن كان رأس الكنيسة الأرجنتينية، حاله حال الكثير من رجال الدين في أميركا اللاتينية ممن كانوا قريبين من شعوبهم الفقيرة، وأحيانًا يسمون "الكهنة الحمر". وعندما أصبح بابا للكنيسة الكاثوليكية، أصبح في الوقت نفسه داعية ضد رأسمالية الليبرالية الجديدة (كما دعاها بهذا الاسم في مناسبات عديدة)، أو الرأسمالية الجامحة كما يسميها في أغلب الأوقات، وكذلك أصبح داعية لحماية البيئة والأرض من التلوث والاحتباس الحراري. وهو بهذا خلق أعداءً كثرًا له ولأفكاره من داخل الكنيسة وخارجها، وخصوصًا في الولايات المتحدة، واتهم بالماركسية والشيوعية(8).

قال البابا في مقابلة له مع صحيفة (لاستمبا) الإيطالية في 2013/12/14، ردًا على أقوال المحافظين المتشددين الأميركيين الذين وصفوا عظاته بأنها – ماركسية خالصة –: "إن الأيديولوجية الماركسية خاطئة، ولكنني التقيت في حياتي الكثير من الماركسيين، وهم أشخاص طيبون، ولذا لا أشعر بأن أحدًا قد أساء إليّ"، و"إن الماركسيين سرقوا راية الدفاع عن الفقراء من المسيحية، إِذ إن الفقر هو مركز الدعوة المسيحية"(8).

ويضيف في وصف "الرأسمالية الجامحة" ووعودها الزائفة "كان هناك وعدًا منها بأنه عندما يمتلئ القدح بالكامل سوف يفيض، ويعود بالنفع على الفقراء. ولكن ما حدث أنه عندما امتلأ بالكامل أخذ يكبر بشكل سحري... ومِنْ ثَمَّ لم يفض منه شيء منْ أَجل الفقراء". وهو بهذا يستهزئ من النظرية الأساسية لليبرالية الجديدة التي تقول أن زيادة ثراء الأغنياء هو أمر جيد، إِذ أنه مثل القدح عند إضافة المال إليه يفيض ويفيد الفقراء والطبقة العاملة!!. كذلك يرى البابا أنه "فيما تتضخم إيرادات الأقلية على نحو هائل، تتسع الهوة بين الغالبية المعدمة والازدهار الذي تتمتع به تلك الأقلية". وبرأيه فإن "انعدام التوازن هو نتيجة الأيديولوجيات التي تدافع عن الحرية المطلقة والمضاربات المالية"، ويضيف: "هكذا تولد دكتاتوريات جديدة غير مرئية تفرض دون كلل قوانينها وقواعدها الخالصة... إن التعطش للسلطة والتملك لا يعرف حدودًا هنا... هذا النظام يميل إلى نهش كل شيء يقف في طريق زيادة الأرباح، ويصبح كل ما هو هش مثل البيئة ضعيفًا ومنهكًا أمام سوق مؤلهة تحولت إلى القانون الوحيد". وفي خطاب للبابا فرنسيس في 2015/7/9 في سانت كروز في بوليفيا أعلن الحرب على النظام الرأسمالي الحالي وعربته التي تقوده باسم العولمة، وأعلن "إن هذا النظام لم يعد يفيد وعلينا تغييره". وأضاف: "إن الرأسمالية الجامحة المتوحشة قد احتكرت الإعلام، (والذي اسماه بالاستعمار الأيديولوجي)، لفرض أنماطها الفكرية والاستهلاكية"، وتساءل في خطابه هذا: "هل نشعر أن هناك خطأً ما بحَيْثُ نجد مزارعين بلا أراضٍ يمتلكونها، وعمال بلا حقوق، وعائلات بلا سكن، وكرامة الناس والشعوب تداس باستمرار؟. هل نجد خطأً ما في أن هناك حروبًا عديدة بلا معنى، وحالات عنف وصلت إلى عقر دارنا؟"، ويستمر بهجومه على النظام الرأسمالي الجامح: "هل نحن نعلم عن سوء استخدام الموارد

الطبيعية والأرض والماء والهواء بل والكائنات الحية التي أصبحت مهددة باستمرار. إذا كان الأمر كذلك فنحن بحاجة إلى التغيير. بل إنّا أصر أن أقولها بدون خوف وبأعلى صوت: نريد تغييرًا حقيقيًا في هيكلة النظام الحالي. إن النظام الحالي أصبح لا يطاق. نحن بحاجة إلى تغيير النظام على مستوى العالم، حَيْثُ إنّ الترابط بين الشعوب في عصر العولمة بحاجة إلى حلول عالمية"[8].

لقد استخدم بعض السياسيين والناشطين المناهضين لرأسمالية الليبرالية الجديدة تعبير "**رأسمالية الكوارث**" لوسم هذه الرأسمالية. وأصدرت الناشطة والكاتبة الكندية نعومي كلاين كتابًا أثار ضجة كبيرة في حينه بعنوان "**عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**" [9]، وهي هنا تشير إلى "**عقيدة الصدمة** shock doctrine"، وأحيانًا يشار إلى عقيدة "**الصدمة والترويع** Shock and awe"، والتي تبناها بوش في حرب احتلال العراق، وتعرف عسكريًا بالهيمنة السريعة التي تعتمد السرعة والمفاجئة والاستعراض المذهل للقوة، بما يشل إدراك الخصم ويحطم إرادته للقتال والمقاومة.

إن استخدام تعبير عقيدة الصدمة والترويع في تطبيق رأسمالية الليبرالية الجديدة، هو أمر اعتمده منظرو هذه الرأسمالية ومناهضوها على حد سواء، إذ إن منظري الليبرالية الجديدة طلبوا تطبيقها في الاتحاد السوفيتي إثر سقوطه مباشرة لسد الطريق أمام الشيوعيين والطبقة العمالية في محاولتهم إيقاف عمليات الخصخصة ونهب الثروات من قبل الأغنياء والطبقات العليا الفاسدة بقيادة الرأسمالية العالمية. وإن استغلال "الكوارث" مثل الحروب والحروب الأهلية والنزاعات الإثنية والطائفية والمجاعات والكوارث الطبيعية، هو أمر مطلوب للتطبيق السريع لهذه الرأسمالية بحجة الحاجة إلى الأموال والإنقاذ

السريع ومساعدة الدول الفقيرة وغيرها من الحجج. إن "الكوارث" هي النتيجة الحتمية لتطبيق هذه السياسات!!

د. "الدولة الريعية" و"دولة الجبايات أو الضرائب":

لم نكن لنتحدث عن الدولة الريعية أو دولة الجبايات، عند الحديث عن موضوع الرأسمالية الليبرالية الجديدة، لَوْلَا المقالات التي كتبها ونشرها بعض الاقتصاديين المؤيدين لقانون شركة النفط الوطنية رقم (4) لسنة 2018، قبل وبعد صدوره لغرض الترويج له، واعتباره "خطوة للخلاص من سلبيات الدولة الريعية"[(10)]، أو هو "خطوة مهمة لمبدأ الانتقال من الدولة الريعية إلى دولة الجبايات (الضرائب)[(11)]. ولن نتوسع في هذه الملاحظات، إذ أرفقت دراستي هذه، ما كنت قد كتبته في حينه في 2018/3/26، تحت عنوان: "قانون شركة النفط الوطنية العراقية: هل هو قانون لشركة نفط وطنية أم لتهديد وتبديد العوائد النفطية؟، ويعمل بالتالي على لبرلة الاقتصاد العراقي"[(11)].

إن الريع هو الترجمة الحرفية لكلمة royalty، والتي استخدمت لتعني حقوق الملكية، أو إتاوة استخدام المناجم (ومنها الحقول النفطية)، أو ترجمة rent عوائد (إيجارات) مختلف أنواع الملكيات والأصول. والدخل المتأتي من ذلك لا يكون نتيجة نشاط إنتاجي سواء كان الإنتاج لبضائع أو خدمات، بل يأتي نتيجة امتلاك أصول هذا الدخل (الريع)، مثل الأراضي أو العقارات أو الأسهم والسندات المالية، وقد يكون المالك لهذه الأصول أفراد أو دول. وبسبب عدم وجود عمل أو مجهود في الحصول على هذه المدخولات، فإن مالك الأصول الذي يحصل عليها يقرن دائمًا بالفئات الطفيلية غير المنتجة.

إننا نجد دائـمًا في عقود الامتياز النفطية، وكذلك في عقود المشاركة بالإنتاج، تعبير **حصة الريع** royalty، يمثل حصة مالك الأرض/الحقل (وهي الدولة في مناطقنا) من الإنتاج النفطي. وكانت هذه الحصة في عقود الامتياز تمثل "ثمن" المنتوج النفطي (أي 12.5٪)، وهي النسبة نفسها المستخدمة في الولايات المتحدة وغيرها كحصة لمالكي الأرض التي توجد فيها الحقول النفطية أو مناجم المعادن الأخرىٰ. وكانت حصة الحكومات (ومنها الحكومة العراقية قبل تأميم النفط) من العوائد النفطية تبلغ 50٪، منها 12.5٪ يمثل الريع والباقي تعتبره الشركات في حساباتها ضرائب تفرضها الدولة عليها. وكانت أحد مطالب حكومة ثورة 14 تموز 1958، هي "تنفيق الريع"، أي جعل الريع (12.5٪) ضمن نفقات الإنتاج، وبهذا تتحمل الشركات نصفه كنفقات وتزداد حصة الحكومة العراقية (6.25٪)!!. في عقود المشاركة بالإنتاج التي وقعتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية، والتي سبق أن اطلعت عليها، كانت حصة حكومة الإقليم من الريع، أو ما سمي في نصوص العقود "نفط الريع royalty oil"، تبلغ 10٪ من النفط وليس 12.5٪.

استخدمت كلمة "rent إيجار" للتعبير عن الريع royalty أو عن إيجار الأصول، ومنها جاء تعبير "الدولة الريعية" لترجمة التعبير في اللغة الإنكليزية هو rentier state، والذي يعني أن مدخولات وعوائد وميزانية الدولة تأتي من ريع وإيجار الأصول، أي إنّ عائدات الدولة لا تأتي من إنتاج بضائع أو خدمات ولا نتيجة عمل، ولا من ضرائب تفرض علىٰ شركات أو أفراد.

أما تعبير دولة ضرائب ودولة جبايات، فهو يعني أن الغالبية العظمىٰ من مدخولات الدولة وموازناتها السنوية تأتي من الضرائب التي تفرضها علىٰ أرباح الشركات الإنتاجية والخدمية والمالية العاملة فيها، وكذلك من الضرائب

المفروضة على الأفراد، إضافة إلى الرسوم الكمركية المفروضة على البضائع المستوردة وأي رسوم أخرى. وهناك دول واقتصاديات تكون مداخيلها من أرباح مشاريعها ومؤسساتها الخدمية والإنتاجية والمالية، وكذلك من الضرائب المفروضة على الشركات (في القطاعين الخاص والعام)، وعلى الأفراد (في القطاعين الخاص والعام).

تطورت التسمية للدولة الريعية والاقتصاد الريعي عندما اعتمدت الدول النفطية، وبالأخص الخليجية ومنها العراق، في تمويل كامل موازناتها على ما تحصل عليه من عائدات النفط، وليس لها مصدر آخر للتمويل، أو إن المصادر الأخرى ضعيفة جدًا. ومشكلة مثل هدا الاقتصاد، هو أنه اقتصاد أحادي يعتمد بالكامل على مورد واحد في تمويل الموازنات، ويزداد سوءًا وعدم استقرارًا عندما تكون أسعار هذا المورد (النفط) متقلبة ومعرضة للانهيار (كما حدث في 1986 و2014). والأهم من ذلك كله أن النفط مادة ناضبة، وأن انتهاءه أو قلة إنتاجه يعرض الاقتصاد والموازنات، وبالتالي حياة ورفاهية المواطنين ومستقبل جميع الأجيال المقبلة إلى الانهيار. والحل لهكذا اقتصاد أحادي ريعي، هو الاستثمار في جزء كبير من العوائد النفطية في مجالات إنتاجية وخدمية أخرى. والأهم في العراق في الزراعة والري والمشاريع الإروائية وفي الصناعات التحويلية المختلفة وبالخصوص المعتمدة على النفط أو الغاز كمادة أولية، وكذلك في القطاعات الخدمية والبنية التحتية، والأهم الاستثمار في الجانب الإنساني من تعليم وصحة وثقافة وخلق فرص عمل للمواطن الحالي وللأجيال القادمة من خلال التوسع في الاستثمار. إن استثمار الدولة في هذه القطاعات يزيد من استقرار الاقتصاد وتنميته، وفي الوقت نفسه يخلق بيئة مشجعة للقطاع الخاص (والأجنبي) في الاستثمار المربح الآمن. وبدون استثمار الدولة، وبدون خلق بيئة آمنة وغير

فاسدة، فإن القطاعين الخاص والأجنبي الرصينين لن يتجرءا بالاستثمار في مشاريع دائمة.

إن قيام الدولة العراقية بالاستثمار، ودعم القطاع الخاص والأجنبي المنتج، وحصول نمو اقتصادي يؤدي بالنتيجة إلى إمكانية الدولة للحصول على ضرائب من جميع القطاعات العام والخاص والأجنبي بعد نمو وتوسع واستقرار هذه القطاعات. وتكون الضرائب موردًا آخرَ للموازنات التشغيلية والاستثمارية، بالإضافة إلى مواردها الأخرى المتأتية من عوائدها النفطية ومن أرباح استثماراتها الإنتاجية والخدمية.

البديل الآخر، الذي يريده اقتصاديو الليبرالية الجديدة، هو إنهاء قيام الدولة بالاستثمار وإبعادها عن قطاعات الإنتاج والخدمات، بحجة ترك هذا الأمر للقطاع الخاص والأجنبي والاعتماد فقط على الضرائب في تمويل الموازنات، بدءًا باعتبار عائدات النفط ضرائب!!!. وهو ما حدث في العراق مُنْذُ الاحتلال في نيسان 2003، فلم تستثمر الدولة في إعادة تأهيل وتشغيل المشاريع الصناعية والزراعية المتوقفة أو في استثمارات جديدة، على الرغم من رفع الحصار وارتفاع أسعار النفط ووفرة الأموال. كما تم فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وأصبح العراق يستورد كل شيء. وأضحى الاقتصاد العراقي ليس اقتصادًا ريعيًا فحسب، بل أيضًا اقتصاد استهلاكي بامتياز. إذ بدأ ومُنْذُ 2003 برفع معدلات الرواتب والأجور لموظفي الدولة، وبزيادات كبيرة بالتعيينات الجديدة على الرغم من البطالة المقنعة أصلاً. وعدم إعادة تشغيل المؤسسات الإنتاجية المتوقفة. وبهذا ذهب معظم الريع النفطي إلى رواتب وأجور لكادر الدولة، وبالتالي إلى استهلاك وشراء البضائع المستوردة والمتوفرة بكثرة هائلة.

أصبح الاقتصاد اقتصادًا ريعيًا واستهلاكيًا بأقصى الدرجات، وجاء قانون شركة النفط الوطنية ليزيد الأمر سوءًا.

في هذا القانون، كانت العوائد المالية المتأتية من بيع النفط والغاز، والتي كانت تذهب إلى الوزارتين السياديتين المالية والنفط، ستذهب إلى شركة عامة غير سيادية، وهي شركة النفط. تقوم الشركة بإعطاء ما لا يزيد عن 90٪ إلى خزينة الدولة، ويسميها مؤيدو القانون من الاقتصاديين بأنها "ضرائب". وبهذا – وببساطة – تم الانتقال – وبحسب هؤلاء الاقتصاديين – من الدولة الريعية إلى دولة الضرائب!!. إضافة إلى ذلك سيتم أخذ جزء من العوائد لتوزع على المواطنين، وبهذا تزداد المبالغ المتوفرة للاستهلاك!!. ويتوقع أحد الاقتصاديين البارزين، والمشرع لقانون شركة النفط الوطنية(10): "أن ينقلب الصراع في مجلس النواب عند مناقشة ميزانية 2019 لزيادة حصة صندوق المواطن. وهذا بيت القصيد من قلب موازين الدولة الريعية إلى دولة جبايات. فالمواطن سوف يضغط على تقليص ما يجبى من حصته لصالح خزينة الدولة"، ويضيف: "وعلى هذا الأساس بالإمكان تقليل حصة الخزينة إلى حوالي 70٪ من أرباح الشركة دون المساس بحصة الرواتب وبعض الالتزامات السيادية"(10). وبهذا وبرأي هؤلاء السادة، فإن سحب عوائد النفط، وهي المصدر الأساسي والوحيد تقريبًا للريع، من الوزارات السيادية وتحويلها إلى حساب شركة تشغيلية عامة، ثُمَّ تقليص العوائد والمبالغ المخصصة إلى خزينة الدولة، وصرف مبالغ مباشرة إلى المواطنين "بصفتهم مالكين لحصص في شركة النفط الوطنية"، سيؤدي هذا الأمر إلى تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد ضرائب!!!(11).

يمكن الاطلاع على الدراسة المرفقة(11)، لتفاصيل أكثر. وباختصار، فأن القانون ليس خطوة أولى أساسية لإنهاء الدولة الريعية بل بالعكس فإنه يزيد

ريعية الدولة الريعية، ويمكن اعتباره الخطوة الأولى الأساسية إلى لبرلة الاقتصاد العراقي. كما إنّه دخل في أمور مهمة أساسية لا علاقة لشركة النفط الوطنية بها، بل هي من صلب مهام الدولة وقانون النفط والغاز المطلوب دستوريًا والذي تأخر إصداره. وبعد الطعن بقانون شركة النفط الوطنية أمام المحكمة الاتحادية، أصدرت المحكة قرارها التاريخي بعدم دستورية كافة المواد الأساسية فيه.

هـ. "الرأسمالية المنضبطة" و"رأسمالية الليبرالية الجديدة" و"العولمة" و"الرأسمالية المالية":

استطاعت الرأسمالية أن تكيف نفسها وتخلق ما يسمى "الرأسمالية المنضبطة"، ولفترة تقارب الثلاثة عقود، بين انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وإلى أواسط سبعينيات القرن الماضي. حَيْثُ سادت المفاهيم الرأسمالية الكِنزية بتدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد والسير بما يسمى "دول الرفاهية الاجتماعية" في كافة الدول الرأسمالية المتقدمة وبدرجات مختلفة. وفرت هذه الدول الخدمات الأساسية للفقراء والطبقة العاملة مجانًا أو بأسعار زهيدة جدًا، والتي شملت التعليم والصحة والنقل والسكن وغيرها. وبهذا استطاعت أن تصمد وأن تنتصر في النهاية على المعسكر الاشتراكي، على الرغم من وجود أحزاب شيوعية قوية جدًا في بعض هذه الدول، وكذلك وجود أحزاب عمالية و"اشتراكية ديمقراطية".

وكان للرأسمالية التي أعقبت "الرأسمالية المنضبطة"، والمسماة "رأسمالية الليبرالية الجديدة" (النيوليبرالية)، والتي سادت العالم من ثمانينيات القرن الماضي وحَتَّىٰ الآن ظواهر عديدة مثل "العولمة" و"الرأسمالية المالية" و"الرأسمالية غير المنضبطة"، رافقتها وصارت جزءًا من مسمياتها، واستطاعت من خلالها

الانفلات والتوحش والاستحواذ علىٰ كل المكاسب، ولم تترك للطبقات العاملة والفقيرة حَتَّىٰ النزر اليسير.

و. "اليمين" و"اليسار" في المفهوم السياسي:

تتكرر مصطلحات "اليمين واليسار والوسط" في غالبية الأدبيات السياسية العامة والمتخصصة، وكذلك في الكثير من الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، وسنجدها كذلك في سياق هذه الدراسة.

لقد ظهرت تعابير اليمين واليسار والوسط لأول مرة في السياسة في فترة الثورة الفرنسية 1789، إِذ أن مكان جلوس أعضاء الجمعية العامة حدد هذه المفاهيم السياسية. لقد جلس مؤيدو الملك والكنيسة إلىٰ يمين رئيس الجمعية العامة، بينما جلس مؤيدو الثورة الأشداء إلىٰ يساره. وعندما تبدلت الجمعية العامة الفرنسية في 1791 إلىٰ الجمعية التشريعية، استمر تقسيم الجلوس، حَيْثُ جلس الذين أرادوا ثورة جذرية وتجديدًا كاملاً إلىٰ اليسار، بينما جلس الذين أرادوا تبديلات سطحية وبسيطة إلىٰ اليمين، وجلس "المعتدلون" بين التيارين في الوسط!!. واستمر هذا التقليد في فرنسا حَتَّىٰ بداية القرن العشرين، حَيْثُ جلست الأحزاب "الاشتراكية" بمختلف تسمياتها إلىٰ اليسار وسميت باليسار الفرنسي، كما جلست الأحزاب المناهضة لها إلىٰ اليمين وسميت باليمين الفرنسي، وجلس "المعتدلون" في الوسط، وتم تسميتهم سياسيًا بـ "الوسط" الفرنسي. وجاءت لاحقًا تعابير أقصىٰ اليسار وأقصىٰ اليمين ويسار الوسط ويمين الوسط.

انتشرت هذه التسميات من فرنسا إلىٰ بقية أوروبا بعد ذلك، وطبق ذلك لأول مرة في بريطانيا وبالمعنىٰ السياسي نفسه في ثلاثينيات القرن الماضي، ثُمَّ انتشرت هذه التسميات السياسية في بقية أنحاء العالم.

إن هذه التسميات، أي اليسار واليمين والوسط، ليست مصطلحات دقيقة المعنىٰ والتوجه، ويختلف مفهومها الدقيق من دولة إلىٰ أخرىٰ، ومن فترة زمنية إلىٰ أخرىٰ، وباختلاف المطالب والمعارك السياسية، ولكن المعنىٰ الضمني لهذه المصطلحات يبدو واضحًا علىٰ العموم. حَيْثُ إنّ "اليمين" مرتبط دائمًا بالطبقات العليا والغنية والمستغلِة، وأن "اليسار" مرتبط بمصالح الطبقات الفقيرة والمهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا، و"الوسط" مرتبط عمومًا بالطبقات الوسطىٰ.

وفيما يتعلق بالتقسيم السياسي للمجموعات والأحزاب العالمية، فإن اليسار ضم في حقب سياسية مختلفة، الماركسيين والشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين، والديمقراطيين الاجتماعيين، والجماعات السياسية والاجتماعية التي تدعو إلىٰ العدالة الاجتماعية والمساواة العرقية، وكذلك النقابات العمالية ودعاة البيئة (في العقود القليلة الماضية). أما اليمين فيضم الأحزاب والمجموعات الديمقراطية المسيحية في أوروبا، والليبرالية الأوروبية والمحافظين والمحافظين الجدد، والأحزاب الفاشية الرجعية.

ويعتبر مؤيدو الرأسمالية الليبرالية الجديدة (العولمة واقتصاد السوق)، وكذلك مؤيدو الهيمنة الأميركية والسياسات المترتبة عليها، ضمن اليمين السياسي في العالم. بينما يضم اليسار مؤيدي الرأسمالية المنضبطة، ومن يريد العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلىٰ الاشتراكيين والشيوعيين.

ومن الطرائف السياسية التي راجت في بريطانيا في خمسينيات القرن الماضي، والتي تبين مطاطية تعبيري اليسار واليمين، ما جرىٰ في أحد الاجتماعات التي

جمعت الرئيس الأميركي روزفلت (وهو من الحزب الديمقراطي الذي يعتبر من "اليسار" في أميركا)، برئيس وزراء بريطانيا تشرشل من حزب المحافظين (وهو "اليمين" في السياسة البريطانية)، سأل روزفلت تشرشل: "ما مدىٰ يمينية حزب المحافظين؟ "، فأجاب تشرشل: "هو إلىٰ يسار كلا الحزبين الأميركيين... الجمهوري والديمقراطي"!!

لقد استخدم أحد رموز اليسار المصري، والذي أثرىٰ الحياة الثقافية العربية بعدد من المؤلفات في الأدب والثقافة والتاريخ، أحمد عباس صالح، هذه التعابير السياسية، في دراسته القيمة، التي صدرت ككتاب في سبعينيات القرن الماضي تحت عنوان "اليمين واليسار في الإسلام" حَيْثُ اعتبر الأمويين والمجموعات الثرية التي أيدتهم، والتي اغتنت بصورة فاحشة نتيجة الفتوحات الإسلامية، بأنها "اليمين" في الإسلام. كما اعتبر الإمام علي والمجموعات المؤيدة له من الزهاد والفقراء والمهمشين ودعاة العدالة الاجتماعية، بأنهم "اليسار" في الإسلام في تلك الحقبة التاريخية وما تلاها.

الفصل الثاني

الرأسمالية المنضبطة

Regulated Capitalism

إن الرأسمالية موضع البحث تسمى في الأدبيات الاقتصادية بالرأسمالية المنضبطة، وتسمى في بعض الأحيان "الليبرالية المقيدة (أو المطوقة) embedded liberalism". وهي الرأسمالية التي كانت سائدة في العالم الرأسمالي المتقدم مُنْذُ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وحَتَّىٰ أواسط سبعينيات القرن الماضي. ونظرًا لنجاحها الباهر اقتصاديًا سميت فترتها بـ "العصر الذهبي للرأسمالية"، وسميت سنوات سيادتها "الثلاثون المظفرة". كانت تعمل ضمن قيود وعلاقات اقتصادية واجتماعية خاصة، ومحددة بأنظمة وقوانين تقيد العلاقة بين رأس المال (الطبقات والجهات التي تملك أدوات الإنتاج)، وبين العمل (الطبقات والفئات المنتجة)، وتعمل ضمن التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول الرأسمالية. وهي تعتمد تقليل البطالة للحدود الدنيا، وتدخل الدولة في الاقتصاد بدرجات متفاوتة.

إن إعادة بناء أشكال الدول وهيكلتها والعلاقات الدولية في العالم الرأسمالي، والتي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية، تم تصميمها كي لا تعيد ظروف "الكساد الكبير" الذي اكتسح العالم الرأسمالي كله في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي أدت بالنتيجة إلىٰ الحرب الكونية الثانية.

تم التوصل في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، إلىٰ نوع من التنازلات والتوازنات المتبادلة بين العمال والرأسماليين، وعلىٰ أساس أن كلًا من الشيوعية أو شكل الرأسمالية التي كانت سائدة قبل الحرب، قد فشلتا – حسب مفاهيم هذه الرأسمالية الجديدة – في تحقيق العدالة والسلم الاجتماعيين والنمو

الاقتصادي المطلوب، والحل كان بمحاولة الوصول إلىٰ دولة "المزيج" المناسب بين الرأسمالية والاشتراكية - بحسب منظري هذه الرأسمالية - لضمان السلام العالمي والرفاهية وتجنب الانتكاسات الاقتصادية.

أ. كينز والكِنزية:

إن أفكار ومفاهيم الرأسمالية المنضبطة تربط دائمًا بالاقتصادي البريطاني "جون مايناردكينز 1946 - 1883 John Maynard Keynes". ولم يكن كينز من حزب العمال البريطاني، أو من الحركات الاشتراكية البريطانية، إذ بدأ عمله السياسي في حزب الأحرار، ثُمَّ أصبح مستقلًا، وكان معارضًا للماركسية ومعاديًا للشيوعية. وبرز كاقتصادي له مساهمات كبيرة في إيجاد الحلول الاقتصادية للنظام الرأسمالي الذي كان يعاني أزمات كبيرة بعد الحرب العالمية الأولىٰ، ومعرض للانهيار أمام الأفكار الاشتراكية. ونشر كتابه الأهم والأشهر والمعتمد في فهم المفاهيم الكِنزية: "النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود The General Theory of Employment، Interest and Money"، وذلك في سنة 1936، في أوج فترة الأزمة الرأسمالية من "الكساد الكبير Great Depression"، ويختصر اسم الكتاب بتسميته أحيانًا "النظرية العامة".

ولا يمكن فهم كتابات كينز وأصالتها إلّا بالنظر إلىٰ الظروف السائدة لفترة ما بين الحربين العالميتين. حَيْثُ عاش كينز في ظروف استثنائية للرأسمالية، متمثلة في هيمنة أصحاب الريوع المالية ورأس المال المالي خلال تلك الحقبة بدلًا من أصحاب الصناعة ورأس المال الإنتاجي الصناعي. كذلك بلغت الأوضاع خلال الثلاثينيات من القرن الماضي حدًا وجدت فيه أكثر من نصف القوىٰ

العاملة في دول غربية رأسمالية رئيسية نفسها من غير عمل. وأخذ كينز على عاتقه التصدي للرأسمالية المنحطة وإصلاحها من داخلها.

لقد ميّز كينز بين المنتجين في الاقتصاد، وهم الرأسماليون المنتجون والعاملون بالأجر، وبين غير المنتجين، وهم أصحاب الريوع المالية financial rentiers الذين تمثل عائدات البورصة والفوائد المصرفية والإيجارات دخولهم. وانعكست أفكاره الراديكالية على وجه الخصوص في مقترحه الرئيسي الذي تضمنه كتابه الآنف الذكر "النظرية العامة"، حول "تأميم الاستثمار". والمقصود بذلك تولي الدولة مسؤولية الاستثمار على المستوى الوطني، إذا فقد القطاع الخاص اهتمامه وامتنع عن الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، أو إذا تحول أصحاب المشاريع إلى مضاربين في البورصة واكتسب الاقتصاد صفة ريعية طاغية[4].

كان كينز يعتبر أن رفع أسعار الفائدة المصرفية هو مجرد وسيلة لنقل الثروة من القطاع الإنتاجي غير الريعي، (ممثلاً بأصحاب المشاريع والعاملين بأجر)، إلى القطاع الريعي، (ممثلاً بأصحاب الريوع المالية). ويرى أن أسعار الفائدة يجب أن تكون أقرب إلى الصفر، وبهذا ينتهي دور فئة أصحاب الريوع. أما التصدي للتضخم فلا يكون عند كينز من خلال السياسات النقدية التقشفية التي تقوم على رفع أسعار الفائدة. وهو يرى أن الحل يكمن في تجميد الأسعار والأجور، معتبرًا أن السياسات التقشفية التي تخفض الطلب وتخلق البطالة، كطريق لاحتواء التضخم، هي وسائل بربرية. لهذا اعتمدت – في حينه – بلدان غربية كثيرة وسيلة تجميد الأسعار والأجور لمواجهة التضخم، وذلك قبل سيادة سياسات رأسمالية الليبرالية الجديدة للعالم بعد 1980.

لقد شدد كينز على التمييز بين الربح (profit) كدخل لأصحاب المشاريع، والفائدة (interest، financial rent) كدخل لأصحاب الريوع

المالية، والذين سمّاهم في كتابه "مستثمرون من دون وظيفة". فهم يستفيدون من ارتفاع أسعار الفائدة، ومن البورصة، لنقل الثروة إليهم ويمتنعون عن الاستثمار المنتج، في حين يكون الاقتصاد بأمس الحاجة لخلق منشآت صناعية ووظائف، بينما يخصص هؤلاء ثرواتهم للشراء والبيع في أسواق البورصة. وهم يفاقمون حالة الكساد بجعلهم المستثمرين أو أصحاب المشاريع يقتدون بهم ويتخلون عن الاستثمار المنتج. ويعكس هذا التمييز بين الفئتين عنصرًا جوهريًا في فكر كينز وهو إصلاح الرأسمالية من داخلها، بتحويل "رأسمالية أصحاب الريوع" التي سادت بين الحربين العالميتين إلىٰ "رأسمالية أصحاب المشاريع". إن التغيير الذي طرأ علىٰ طبيعة الرأسمالية في فترة ما بين الحربين، وتخلي أصحاب المشاريع، تحت تأثير المضاربين في الأسـواق المالية، عن الاستثمار المنتج لصالح تحقيق أرباح آنية في أسواق البورصة، يستدعي تدخلًا للدولة يجعل منها "المستثمر الأول" في ظل انكفاء القطاع الخاص عن الاستثمار. ولم يكن لدىٰ كينز مانع من تولي الدولة ولو بنسبة ثلثي أو حَتَّىٰ ثلاثة أرباع الاستثمار المنتج، بشكل مباشَر أو غير مباشَر عبر مؤسسات مختلطة. ولقد انعكست هذه الأفكار في الأربعينيات بالأخذ بآرائه بالكامل من قبل حكومات غربية رئيسية كحكومتي فرنسا وبريطانيا في مطلع حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال التأميم الكامل أو الجزئي في البلدين، ليس فقط للقطاع المصرفي ولكن أيضًا للقطاعين الصناعي والخدمي فيهما، وأعطت الدولة الأولوية للنمو الصناعي علىٰ حساب رأس المال المالي[4][5].

ب. دول الرأسمالية المنضبطة، وتطبيقات الاقتصاد الكِنزي:

اعتمد الاقتصاد الكِنزي في تحليلاته واستنتاجاته على تصحيح المسار الخاطئ القاتل للرأسمالية في فترة ما بين الحربين العالميتين، الذي كان بقيادة رأسمالية مالية منفلتة. فلقد وجد أن هذه الرأسمالية تتضمن خطأ جوهريًا في عدم ضمانتها لعمالة مستمرة وانعدام بطالة، لذا فهي لا تستطيع تجنب أزمة اقتصادية حادة أو كساد شديد طويل الأمد. وإن الخطأ في الرأسمالية وبالخصوص في مثل هذا النوع من الرأسمالية، (بالإضافة إلى طابعها الريعي وليس الإنتاجي)، يكمن في عدم إمكانيتها تحديد مستوى الاستثمار مع مرور الوقت، فهي تعتمد على تخمين للظروف المستقبلية بين التشاؤم والتفاؤل. فعندما يكون الاقتصاد في نمو عالٍ يتجه الرأسماليون إلى التفاؤل فيقومون باستثمارات عالية لاعتقادهم أن الطلب في تزايد مستمر وجاهز لاستيعاب البضائع المتزايدة التي يتم إنتاجها. ولكن هذا غير ممكن، فالسوق له محدودية للاستهلاك، وتأخذ البضائع بالتكدس، ما يؤدي إلى خفض الإنتاج أو توقفه الكامل منْ أَجل تصريف البضائع الكاسدة، وبالتالي خفض الاستثمار. وتوقف الإنتاج يؤدي بالنتيجة إلى تسريح العمالة وارتفاع البطالة. وهذا الأمر يزيد من الوضع سوءًا، إِذ يعني انخفاض القدرة الشرائية، وقلة الطلب على الاستهلاك أكثر. وهو ما يدفع بالاقتصاد أكثر نحو الانكماش الذي يبدأ بسيطًا وقد يتحول إلى كساد كبير كما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي.

ومن هنا جاء الحل في دول اقتصاد الرأسمالية المنضبطة، واعتمادًا على السياسة الاقتصادية الكِنزية، وهو أن تدّخل الدولة المستمر بالاقتصاد أمر واجب. ومن المهم أن نعرف أن كينز ومؤيديه هم ليسوا بثوار اشتراكيين، ولكنهم إصلاحيون للنظام الرأسمالي الذي يؤمنون به ويريدون إدامته. فهم

يؤكدون أن تصحيح الخطأ في الرأسمالية لا يأتي من إلغاءها، وإنما يجب معالجته بتدخل قوي للدولة بمؤسساتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، في صميم السياسة الاقتصادية للنظام الرأسمالي. وكمثال على ذلك، عندما ينخفض استثمار القطاع الخاص في الإنتاج، تقوم الدولة بالإنفاق بقيمة انخفاض استثمار القطاع الخاص نفسه في الإنتاج، وبالتالي تعمل على تخفيض البطالة، واستقرار الوضع الاجتماعي للنظام الرأسمالي، وبالتالي استمراره وديموته، وفي الوقت نفسه فإن من واجب الدولة دعم وتوفير المبالغ اللازمة للاستثمار الخاص المنتج. وقد تضطر الدولة إلى تأميم القطاعات الحاكمة في الاقتصاد، مثل المناجم والطاقة والخدمات، أو الاستثمار القوي فيها. في حال عجز القطاع الخاص عن إدارتها.

لقد توسعت المفاهيم الاقتصادية في دول الرأسمالية المنضبطة، وشهدت هذه الدول سياسة نقدية نشطة، حَيْثُ توسع الإنفاق الحكومي نتيجة سياسة ضريبية تقدمية (كما يسميها الاقتصاديون الكِنزيون)، إِذ كانت الضرائب عالية وتصاعدية، سواء تلك التي تفرض على أرباح الشركات أو على ذوي الدخول العالية، وذلك لتلبية حاجة الدولة للمال لتحقيق العدالة في توزيع الثروة، أو في تكوين "دول الرفاهية welfare states".

لقد ظهرت الدولة كلاعب أساسي في الاقتصاد، وأصبحت المجهز والممول الأساسي للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والثقافة، وكذلك في البنية الأساسية وخدماتها كالنقل والكهرباء والماء والمجاري والاتصالات، وفي عمليات الإنتاج الرئيسية التي تخدم الجميع كالطاقة والنفط والفحم والحديد. وهذا التدخل والتملك للدولة لم يؤثر إيجابيًا فقط في تطور النمو الاقتصادي، بل أدى إلى زيادات في أرباح وأعمال القطاع الخاص الإنتاجي.

لقد عملت الدولة أيضًا في تحمل مسؤولياتها في مراقبة وتعديل فشل اقتصاد السوق فيما يتعلق بالأمور التي تخص المجتمع ككل، مثل البيئة وحماية مصالح الطبقات العاملة وتقليل عدم المساواة، وذلك من خلال تشريع القوانين والأنظمة الخاصة بالعمالة وساعات العمل والحدود الدنيا للأجور، وتحسين البيئة وتنظيم الفعاليات المصرفية والمالية.

ولإنجاح هذا النظام الرأسمالي وعلى نطاق عالمي ومحاولة ديمومة السلام العالمي، في مقابل الأنظمة الاشتراكية في المعسكر الاشتراكي الذي ظهر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، توصل العالم الرأسمالي إلى اتفاقيات بريتون وودز في 1945، والسماح بحرية حركة رأس المال والتجارة الحرة بين الدول من خلال تثبيت سعر ثابت للدولار مقابل الذهب. واعتبار الدولار العملة العالمية للتجارة والاحتياطيات النقدية[6]، وبوجود مظلة حماية عسكرية قوية من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو والأحلاف العسكرية الأخرى بين الدول الرأسمالية.

لقد أصبحت الرأسمالية المنضبطة، الشكل السائد للرأسمالية في جميع الدول الرأسمالية، ولكن في الوقت نفسه لم يكن تطبيقها متجانسًا أو بالمستوى نفسه من المفاهيم الكِنزية، ففي بعض الدول تم تجاوز هذه المفاهيم، وفي أخرى طبق جزء منها.

إن بعض المفاهيم الكِنزية، والمتعلقة بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، كان قد تم تطبيقها من قبل الرئيس الأميركي، من الحزب الديمقراطي، فرانكلين روزفلت، (الذي كانت فترة رئاسته ما بين 1933 - 1945، لأربع دورات)، وذلك حَتَّىٰ قبل صدور كتاب (النظرية العامة)، ومن خلال برامجه الاقتصادية المسماة "الاتفاق الجديد New Deal"، التي تمت على مرحلتين، الأولى في

(1933 – 1934)، والثانية (1935 – 1938). جاءت هذه البرامج لمعالجة الآثار المدمرة للكساد الاقتصادي الكبير الذي ضرب الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي برمته بين السنوات (1929 – 1933). تسمىٰ هذه البرامج أيضًا، في اللغة الإنكليزية 3Rs، وهي "Relief إسعاف" للعاطلين عن العمل والفقراء، و"Recovery استرجاع" لاسترجاع عافية الاقتصاد والعودة به إلىٰ مستوياته التنموية، و"Reform إصلاح" لإصلاح النظام المالي لمنع عودة الكساد ثانية. لقد كانت هناك معارضة لهذه البرامج في داخل الكونغرس الأميركي من القسم الأكبر من أعضاء الحزب الجمهوري اليميني المنافس، بحجة أن هذه البرامج تضر بمصالح الشركات وتعيق النمو الاقتصادي، وأن تدخل الدولة في الاقتصاد هو أمر خاطئ أصلًا!!. ولكن روزفلت نجح في إمرار هذه البرامج في الكونغرس بفضل الغالبية الديمقراطية فيه مع تأييد من بعض الجمهوريين. وفي هذا الوقت نشأت تسمية "الليبرالي liberal" في الولايات المتحدة، حَيْثُ دعي كل من أيد هذه البرامج "ليبراليًا (أي يساري الاتجاه)"، وهي تسمية تشوش علىٰ مفهوم الليبرالية الجديدة التي تعني العكس تقريبًا، (وهي يمينية الاتجاه). كما سمي الذين عارضوا هذه البرامج بالمحافظين conservatives. وقد توقفت هذه البرامج "الكِنزية" في 1938 – 1939 عندما سيطر الجمهوريون علىٰ الكونغرس.

وعلىٰ الرغم من أن المفاهيم الكِنزية كانت قد طبقت في الولايات المتحدة قبل أوروبا، ولكن بسبب التبدلات السياسية التي وقعت في أوروبا والولايات المتحدة بعد سقوط النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية، كان تدخل الدولة في الدول الأوروبية في الاقتصاد، أكثر بكثير من الولايات المتحدة، لأن القيادة السياسية لمعظم الدول الأوروبية الناهضة من ركام الحرب كانت بيد أحزاب

يسارية من الديمقراطيين الاجتماعيين Social Democrat، واشتراكيي الأممية الثانية، بينما اتجهت الولايات المتحدة بعد الحرب، وخصوصًا بعد وفاة الرئيس روزفلت، نحو اليمين ومحاربة الأفكار اليسارية، ولو أن المفاهيم الكِنزية استمرت فيها لبناء شكل من أشكال دولة الرفاهية الاجتماعية.

لقد امتلكت الدولة، في العديد من الدول الأوروبية، المؤسسات الصناعية والخدمية. كذلك فإن مناهج الرفاهية وشكل دول الرفاهية فيها كانت أكثر كرمًا مع الطبقات الفقيرة مما كان موجودًا في الولايات المتحدة. كما كان للطبقة العاملة فيها صوت ونفوذ سياسي قوي جدًا ساعد في إصدار قوانين وأنظمة ثبتت هيكلية دول الرأسمالية المنضبطة في أوروبا.

أما في اليابان فقد كان هناك نوع آخر من الرأسمالية المنضبطة، اعتمد على تدخل الدولة بدرجة عالية، بالرغم من أنها كانت محتلة من قبل الولايات المتحدة، وكان من المفترض أن تكون أقرب إلى الشكل الأميركي. ولكن في الوقت نفسه كانت مناهج الرفاهية الاجتماعية أقل وأضعف من أوروبا، كما إنّ دور النقابات العمالية كان أبسط. وكذلك سارت كوريا الجنوبية على هذا النهج مع وجود الاحتلال الأميركي، الذي كان مضطرًا للأخذ بهذا النموذج خوفًا من تأثر كوريا الجنوبية بالأفكار الاشتراكية لكوريا الشمالية.

ولقد أخذت معظم الدول النامية بنظام الرأسمالية المنضبطة، التي سميت أحيانًا "الاشتراكية"، إذ أن هذه التسمية كانت مرغوبة ورائجة وجماهيرية في معظم دول عدم الانحياز التي أخذت الدولة على عاتقها تطوير الخطط والمناهج التنموية لها.

ج. الرأسمالية المنضبطة في الولايات المتحدة الأميركية:

على الرغم من أن بعض المفاهيم الكِنزية كانت قد طبقت لأول مرة في ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة ومن خلال "الاتفاق الجديد"، إذ أن الكساد الكبير كان على أشده في الولايات المتحدة، ولكن توقفت معظم هذه المناهج الكِنزية في 1938 - 1939 عندما سيطر الحزب الجمهوري الذي يمثل اليمين الأميركي على الكونغرس. كما سادت الولايات المتحدة، بعد موت الرئيس روزفلت في 1945، موجة يمينية عاتية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، والتي سميت بالمكارثية، (بقيادة السناتور مكارثي ومدير التحقيقات الفيدرالية هوفر)، حَيْثُ لوحقت مختلف أطياف اليسار الأميركي بحجة محاربة الشيوعية. ومن جملة من تمت ملاحقتهم وزير المالية في عهد الرئيس روزفلت، وكذلك نائب الوزير.

استدعي هاري دبكستروايت، الذي كان نائبًا لوزير المالية الأميركي وممثل الولايات المتحدة إلى مؤتمر بريتون وودز، للمثول أمام لجنة الكونغرس سيئة الصيت والمسماة "لجنة الكونغرس للأعمال المضادة لأميركا House Un – American Activates Committee". واتهم الوزير ونائبه بأنهما جزء من "المؤامرة الشيوعية العالمية" لدورهما الرئيسي في اتفاقيات بريتون وودز، وقبلها في مناهج روزفلت في "الاتفاق الجديد – النيو ديل"، وكلا الأمرين من الخطوات المهمة في تطبيق السياسة الكِنزية(6).

بالرغم من ذلك سيطر الفكر الكِنزي على الحياة المالية والنقدية وبالخصوص على الحياة الأكاديمية للولايات المتحدة، في نفس الوقت الذي كان فيه متجذرًا في الدول الرأسمالية الأوروبية. وطورت الكِنزية نفسها بما يسمى الكِنزية المحدثة، وكان الاقتصادي الأميركي "بول صاميولسن Paul

Samuelson" بروفيسور الاقتصاد في المعهد الأميركي الأشهر "إم. أي. تي MIT" إحدىٰ ركائز هذا التطور للكِنزية، وخصوصًا كتابه المعروف جدًا آنذاك "الاقتصاد Economic"، والذي اعتبر في حينه الكتاب التدريسي text book الأول في الجامعات والكليات الاقتصادية في الولايات المتحدة وبريطانيا.

إضافة إلىٰ ذلك فقد أصبحت السياسات الكِنزية هي السياسات الاقتصادية السائدة في الولايات المتحدة، وخصوصًا في ستينيات القرن الماضي في فترة رئاسة جون كيندي (1961 - 1963) وخليفته بعد مقتله ليندون جونسون (1963 - 1969) وهما من الحزب الديمقراطي. إن الأمر لم يقتصر علىٰ الرؤساء الديمقراطيين وإنما أيضًا شمل الرؤساء الجمهوريين، وأبرزهم الرئيس دوايت آيزنهاور (الذي كانت فترة حكمه 1953 - 1961)، والذي كان معارضًا لسياسات السناتور مكارثي، وقام خلال حكمه بمشاريع ضخمة جدًا في الولايات المتحدة لإنشاء الطرق السريعة وتطوير البنية التحتية ما أدىٰ إلىٰ خلق فرص عمل كثيرة والقضاء علىٰ البطالة. لقد كان من مؤازري النقابات العمالية، وهو صاحب المقولة الشهيرة، والتي قالها عند توديعه كرسي الرئاسة، في 1961/1/17، بأنه "يجب حماية (شعبنا) من النفوذ غير الشرعي، سواء كان مقصودًا أم غير مقصود، للتجمع الصناعي العسكري"، مبديًا امتعاضه من سيطرة الرأسماليين وبضمنهم الصناعة العسكرية، فهو يقول: "إن كل بندقية تصنع، وكل سفينة حربية تدشن، وكل صاروخ يطلق هو في الحسابات الأخيرة سرقة للقمة عيش من فم الجياع ومن أجساد الذين يرتجفون من شدة البرد ويحتاجون إلىٰ الكساء". ومن المفارقة أن يكون تجمع الصناعات العسكرية الأميركية، والمؤلف أساسًا من الشركات "Lockheed Martin وBoeing و

Raytheon وNorthrop Grumman وGeneral Dynamics"، وبعد ما يقارب الستة عقود هو المتنفذ في السياسة الأميركية!!!

ولهذا يعتبره الاقتصاديون الأميركان آيزنهاور "كِنزيًا بامتياز" [6]. كذلك الحال في فترة الرئيس ريتشارد نِكسون (1969 – 1974)، الذي كان من الحزب الجمهوري، وأعلن في 1971 "إنني الآن كِنزيًا في الاقتصاد" [7].

د. المظاهر الرئيسية لأفكار ومؤسسات الرأسمالية المنضبطة:

العلاقة بين الرأسمال والعمال

سنتناول في الفصل القادم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للرأسمالية المنضبطة، لمقارنتها بمؤشرات رأسمالية الليبرالية الجديدة، حَيْثُ سيظهر أن الرأسمالية في الفترة التي كانت فيها منضبطة ومقيدة، أعطت مؤشرات أفضل كثيرًا، ولهذا سمي عصرها "العصر الذهبي للرأسمالية". وسيتم التركيز على اقتصاد الولايات المتحدة، والذي يمثل أكبر اقتصاد في العالم مُنْذُ الحرب العالمية الثانية لحد الآن.

اعتمدت الأفكار والنظريات الاقتصادية السائدة في الرأسمالية المنضبطة بإجماليها على المفاهيم الكِنزية. كما إنّ العلاقات الاقتصادية العالمية، والتجارة العالمية، سارت وفق نظام بريتون وودز، والذي كان لكينز دورًا بارزًا في تشكيله، مع دعم الولايات المتحدة لهذا النظام باعتماده سعرًا ثابتًا للدولار مقابل الذهب (سعر أونسة الذهب يعادل 35 دولارًا)، وأسعارًا ثابتة تقريبًا للعملات العالمية الأخرى، وأصبح الدولار العملة العالمية للتجارة والاحتياطيات النقدية. مع وجود اقتصاد عالمي مفتوح نوعًا ما فيما يتعلق بحركة وانتقال البضائع، بوجود رسوم كمركية مقبولة تختلف من دولة إلى أخرى، ويعمل على تقليلها.

وإن فرض الرسوم الكمركية يأتي لدعم الإنتاج المحلي وزيادته خصوصًا في الاقتصاديات الضعيفة(8). أما فيما يتعلق بحركة رأس المال، فقد كانت محددة وليست مفتوحة بالكامل.

هناك دور رئيسي كبير للحكومات في الاقتصاد يختلف من بلد لآخر، ووصل في الدول الأوروبية الرأسمالية إلى التأميم والاستثمار، ولو أن ملكية الدولة للأصول كانت محدودة جدًا في الولايات المتحدة، ولكن خدماتها في التعليم والصحة كانت عالية.

كما عملت الدولة على وضع الضوابط regulations، من خلال القوانين والتعليمات الخاصة بها لتنظيم الاقتصاد، ووضعت الأجهزة والمؤسسات المطلوبة لمراقبة تطبيق هذه الأنظمة. وشملت الأنظمة جميع الحياة الاقتصادية للقطاعات الصناعية والإنتاجية والخدمية والمالية والمصرفية، وكذلك الأنظمة الاجتماعية المتعلقة بالبيئة ومخاطر العمل والضمان الصحي والاجتماعي وحماية المستهلك ومكافحة الاحتكار من قبل الشركات الكبرى. مع تقديم مستوى جيد للبضائع المنتجة والخدمات في الصحة والتعليم والنقل والثقافة والطاقة والماء وبأسعار مناسبة للوصول إلى دولة الرفاهية.

ولتوفير المبالغ اللازمة للخدمات التي تقدمها الدولة، وبالخصوص لذوي الدخل المحدود، والتوسع في البنية التحتية لخدمة الجميع، اعتمدت الدولة على ما تسميه الأدبيات الاقتصادية "سياسة ضريبية تقدمية" حَيْثُ الضرائب متصاعدة وعالية فيما يتعلق بمدخولات الأغنياء وأرباح الشركات، وتحقيق عدالة "مناسبة" بين الأغنياء والفقراء.

ومن أهم الأمور التي ساعدت في استقرار الاقتصاد ونموه بصورة جيدة في مرحلة الرأسمالية المنضبطة هي **العلاقة بين رأس المال والعمال** capital labor

relation، حَيْثُ كان العمال منظمين في نقابات موحدة قوية، لها تأثير واضح في الحياة والأحزاب السياسية في الدول الرأسمالية، تسندهم قوانين وأنظمة تساعد في تنظيم العمل. أما الرأسمال فيمثله أرباب العمل من الرأسماليين وتنظيماتهم الخاصة، والمؤسسات المالية، والمدراء التنفيذيون في شركات القطاع الخاص الكبرى والتي تمثل غالبية الاقتصاد العظمى في الولايات المتحدة الأميركية.

إن الطبقات الرأسمالية وتنظيماتها كانت تهاب أمرين، **الأول** التخوف من حصول أزمة اقتصادية كبيرة تؤدي إلى كساد كبير كالذي حدث قبل عقدين من هذه المرحلة - ونحن نتحدث عن مرحلة الرأسمالية المنضبطة -، **والأمر الثاني** التخوف من احتمال حصول الأحزاب الشيوعية على الحكم، وخصوصًا في أوروبا. وقد ساعدت السياسات الكِنزية بالنتيجة في تجنب حدوث الكساد وإبعاد شبح الأحزاب الشيوعية وفي مواجهة مخاطر المعسكر الاشتراكي. لهذا كان هناك توازن بين سلطة رأس المال وقوة الطبقة العاملة، أدت إلى استقرار كبير في الحالة الاجتماعية وإلى استمرار نظام رأسمالي متنام ومستقر، على الرغم من حدوث إضرابات عمالية محدودة.

إن أهم هيكلية للعلاقات بين الرأسماليين والعمال في حل المشاكل، هي ما تسمى "**المساومة الجماعية** collective bargaining"، بين رأس المال (ممثلاً بمالكي المؤسسات والشركات الصناعية والمالية والمدراء التنفيذيين لها)، وبين الطبقة العاملة (ممثلة بنقابات واتحادات مهنية قوية وموحدة). إن هذه العلاقة كانت مضطربة ومتوترة وعدائية في ثلاثينيات القرن الماضي، وكانت هناك خلافات وعدم ثقة ومصادمات عنيفة بينهما، أدت إلى عدم استقرار اجتماعي في الغالبية العظمى من الدول الرأسمالية، الأمر الذي آخر تعافي الاقتصاد من آثار الكساد الكبير واستمرار الانكماش الاقتصادي الحاد الذي أنهته الحرب الكونية

في أوروبا وآسيا. دخلت الولايات المتحدة الحرب في 1941، الأمر الذي خلق الظروف المواتية فيها، لأن تقلل وتجمد المصادمات بين الطرفين المتناقضين رأس المال والعمال، وذلك لسبب "وطني"، وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الأميركية بتحشيد مالي وعسكري ضخم، خفف العبء عن الدول الرأسمالية الأخرى المتحالفة ضد المحور الألماني / الإيطالي / الياباني، وهذا الأمر، أدى بدوره إلى نمو اقتصادي كبير في الولايات المتحدة، وهو أمر أساسي في إضعاف التوترات الاجتماعية.

إن القبول **بالمساومة الجماعية** لحل المشاكل بين العمال وأرباب العمل، أي قبول الرأسماليين - وخصوصًا في الشركات الكبرى - بالتفاوض مع النقابات العمالية باعتبارها ممثلة لكل الطبقة العاملة في صناعة ما، يعني من الناحية العملية القبول بالمفاهيم الكِنزية في استقرار العمل والمجتمع.

في واقع الأمر لم تكن كل الشركات الأمريكية مؤمنة بالمساومة الجماعية، ولكن الغالبية العظمى من الشركات الكبرى تؤيد ذلك، على الرغم من أن الكثير منها كان معارضًا لسياسات الرئيس روزفلت في "الاتفاق الجديد نيو ديل new deal".

كانت الشركات الأميركية تتلاقى في تجمعين، الأول ضمن غرفة التجارة، وهي الشركات الصغيرة والتي استمرت في معارضة سياسات الرأسمالية المنضبطة وبضمنها المساومة الجماعية. أما التجمع الثاني، وهو الأهم، والذي يجمع الشركات الصناعية الكبرى والمؤسسات المالية الأهم، فقد كان مؤيدًا لهذه السياسات.

تأسست "لجنة النمو الاقتصادي CED Committee for Economic Development" الأميركية في سنة 1944، وهي تجمع كبير لكبار الشركات

الصناعية والبنوك والمؤسسات المالية الأكبر في الولايات المتحدة. كانت تضم عند بداية تأسيسها فقط (13) شركة صناعية ومؤسسة مالية، وارتفع عدد الأعضاء إلىٰ (43) سنة 1948، وإلىٰ (91) سنة 1964. منها، كوكا كولا، وأكسن موبيل (التي كانت تسمىٰ ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي)، وجنرال موتورز وفورد (مع جميع شركات صناعة السيارات الأميركية)، وشركات النسيج الرئيسية ذات الكثافة العمالية العالية، وشركة الاتصالات الأميركية الأكبر AT & T، وشركة إيستمان كوداك، إضافة إلىٰ البنوك الكبرىٰ مثل جي بي موركان، وكولدمان ساش، وستي بنك، وبنك أوف أميركا وغيرها من أكبر الشركات والمؤسسات الصناعية والمالية، والذين أعلنوا التزامهم وتأييدهم للرأسمالية المنضبطة، ومبدأ المساومة الجماعية مع النقابات العمالية واعتماد المناهج الحكومية للرفاهية الاجتماعية. وازداد هذا التأييد وتوسع في ستينيات القرن الماضي.

أصدرت لجنة النمو الاقتصادي CED بيانًا في 1948 أعلنت فيه تأييدها التام للمفاهيم الكِنزية المتمثلة في أهمية وضرورة دور الحكومة الفيدرالية في استقرار الاقتصاد وتقليل البطالة، ولو أنها دعت في الوقت نفسه إلىٰ تخفيض الضرائب. كما أصدرت اللجنة في 1964 تقريرًا جاء فيه "إن من الواجب أن يكون باستطاعة العمال تشكيل نقاباتهم، وأن تكون لهذه النقابات القوة والمكانة لتمثيل العمال في أية مفاوضات مع أرباب العمل"[2].

إن لجنة النمو الاقتصادي هذه، والممثلة لأكبر الشركات والمؤسسات الصناعية والمالية الأميركية، لم تكن تعمل بمعزل عن الجو العام السائد في الولايات المتحدة في ذلك الوقت. فمثلاً إن الرئيس الأميركي الجمهوري آيزنهاور، كان مؤيدًا بقوة للنقابات العمالية وداعمًا لها. ففي خطاب له، في 17

أيلول 1952 وأثناء حملته الانتخابية، في الفيدرالية الأميركية للعمال في مدينة نيويورك، قال "لقد ضمنت النقابات العمالية في الولايات المتحدة في يومنا هذا مكانًا في الحياة الصناعية. إن الرجعيين فقط هم من يحمل الأفكار القبيحة في ضرب وكسر شوكة النقابات. والأغبياء فقط هم الذين يحاولون أن يمنعوا العمال الرجال والنساء من الالتحاق بالنقابات التي يشكلوها على حسب رغباتهم"[2].

قد يكون من البديهي أن تتخذ مثل هذه السياسات في الدول الرأسمالية الأوروبية، والتي جاءت حكوماتها بعد الحرب بقيادة الأحزاب العمالية، و"الاشتراكية" من الأممية الثانية، والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية. ولكن الحال لم يكن كذلك في الولابات المتحدة، فهذه الأحزاب (أو ما شابهها) لم تكن الحاكمة في الولايات المتحدة، بل على العكس كانت ضعيفة جدًا هناك. ولهذا يطرح السؤال نفسه، لماذا أيدت المؤسسات المالية والصناعية الكبرى هذه السياسات؟

هناك أسباب عديدة لتوجه الرأسمالية الأميركية نحو الكِنزية. بدءاً، إن العلاقة بين أرباب العمل والعمال كانت متوترة جدًا في الثلاثينيات، وفي الواقع كانت هناك انتفاضة عمالية كبيرة تخللتها معارك شرسة مع الأجهزة الأمنية للدولة وللشركات نفسها. واستطاع العمال في 1937 بالنتيجة الحصول على حقهم في إنشاء نقابات قوية والاعتراف بها من الدولة والشركات وذلك في صناعات الحديد والسيارات والإطارات والمعدات الكهربائية وغيرها.

لقد قبلت النقابات العمالية بالهدنة مع رأس المال عند دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، وتعهدت النقابات للرئيس روزفلت بعدم القيام بالإضرابات خلال الحرب التي رافقها انعدام البطالة، إذ كانت الصناعات

تعمل للحرب ولمساعدة الحلفاء الأوروبيين والاتحاد السوفيتي. ولكن في 1946، وبعد موت روزفلت، اتجهت الولايات المتحدة نحو اليمين وجاء الكونغرس في 1946 بأغلبية من الحزب الجمهوري (اليمين على حسب العرف الأميركي)، حَيْثُ تم إلغاء تجميد الأجور والأسعار وعندها ألغت النقابات تعهدها بعدم القيام بالإضراب وانتشرت الإضرابات مجددًا.

لقد كانت الفترة بين 1946 وأوائل الخمسينيات فترة عصيبة على النقابات العمالية والمنظمات والشخصيات اليسارية الأميركية، إذ استطاع اليمين أن يحصل على مكاسب سياسية بحجة محاربة الشيوعية والخوف من تمدد المعسكر الاشتراكي.

انتخب الرئيس الأميركي روزفلت للمرة الرابعة في نهاية 1944، وبتأييد كبير من قاعدة الحزب الديمقراطي من النقابات العمالية وفقراء أميركا. ولكنه كان قد اضطر إلى تعيين هاري ترومان نائبًا له، وذلك بضغط كبير من نخب الحزب الديمقراطي اليمينية العليا، التي كانت تخاف الشيوعية والاتحاد السوفيتي ومرتبطة برأس المال الأميركي. أصبح ترومان المعروف بعدائه الشديد للشيوعية، رئيسًا للولايات المتحدة بعد وفاة روزفلت في 1945/4/12، أي قبل شهرين تقريبًا من إعلان الانتصار على النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية، وبقي ترومان رئيسًا للولايات المتحدة حَتَّىٰ منتصف كانون الثاني 1953، حين استلم آيزنهاور الرئاسة. في هذه الفترة انتخبت الولايات المتحدة كونغرسًا يمينيًا معاديًا للشيوعية والاشتراكية وللنقابات العمالية، وشهدت هذه الفترة العصيبة صعود المكارثية سيئة الصيت. شرّع الكونغرس في هذه الفترة ما سمي بقانون "تافت – هارتلي Taft – Hartley Act" الذي اعتبر الكثير من فعاليات النقابات غير قانونية. بدأ اضطهاد القيادات اليسارية في النقابات وتصفية بعض

منهم جسديًا، وفصل الكثير من العمال الناشطين، وأصبح للنقابات قيادات جديدة، وتوجه القادة النقابيون الجدد نحو الوسط. ووجد قادة الشركات الكبرى أن الفرصة مناسبة للاتفاق مع القادة الجدد في صفقة تنهي الكثير من المطالب العمالية السابقة، ولكن تبقي على المساومة الجماعية في حل المشاكل. على العكس من ذلك بقيت النقابات الأوروبية قوية وبقيادة القوى الشيوعية أو الاشتراكية وتطالب بتدخل أكثر للدولة في الاقتصاد.

لقد رأت المؤسسات الأميركية المالية الصناعية الكبرى ذات الرأسمال العالي (التي تعتمد الاستثمار العالي capital – intensive)، إن كلف العمالة تمثل نسبة قليلة من كلف الإنتاج الكلية. كذلك كان الحال بالنسبة إلى المؤسسات المالية الكبيرة ذات التوجهات العالمية، مثل البنوك الكبيرة، أو الشركات المعتمدة على التصدير، ووجدت أن التفاهم مع النقابات العمالية بقياداتها الجديدة، وكذلك قبول وتأييد سياسات "الاتفاق الجديد"، الذي يؤيد التجارة الحرة، من المسائل التي تخدم تطورها، وأن التصادم مع النقابات يضر بالنمو الاقتصادي الذي تنامى بعد الحرب. لهذا وقفوا إلى جانب الكِنزية و"المساومة الجماعية". والتحقت بهم المؤسسات الصناعية الكبرى ذات الكثافة العمالية العالية labor intensive. وبهذا أصبحت الكِنزية مُنْذُ أواسط خمسينيات القرن الماضي، وبعد مجيئ آيزنهاور إلى الحكم وإنهاء المكارثية، هي الأمر السائد والمقبول من قبل الرأسماليين أيضًا، خصوصًا وأنهم لاحظوا تأثيرات سياسة روزفلت الاقتصادية الكِنزية قد أدت إلى ازدهار اقتصادي للولايات المتحدة وأن البطالة انخفضت من أكثر من 25٪ في فترة الكساد الكبير إلى أقل من 1.2٪ سنة 1944. كما إنّ الرئيس كندي (الذي كانت فترة رئاسته بين 1961 – 1963)، والذي كان

كِنزيًا بامتياز، قد استجاب لمطالب الشركات وقام بتخفيض الضرائب بشكل معقول سنة 1962، حَيْثُ كانت عالية جدًا بسبب الحرب وآثارها.

السبب الآخر لقبول الشركات الكبرىٰ بالكِنزية هو أن الحرب العالمية الثانية أدت إلىٰ زيادة الدول التي تحكمها الأحزاب الشيوعية، من دولة واحدة (وهي الاتحاد السوفيتي) قبل الحرب إلىٰ (9) دول، (7) منها في الكتلة الاشتراكية بالإضافة إلىٰ يوغسلافيا وألبانيا. وفي عام 1949 جاءت الصين، وأصبح ثلث العالم تحكمه الأحزاب الشيوعية!!. وظهرت لأول مرة في التاريخ كتلة بشرية بهذا الحجم تقول إنها تمثل الطبقة العاملة وفقراء العالم. لهذا تبنت الشركات الكبرىٰ، في أقوىٰ اقتصاديات الرأسمالية العالمية، الكِنزية وبناء دول الرفاهية تحت النظام الرأسمالي العالمي. ولعل مقال الكاتب القدير صائب خليل "اشكروا الشيوعيين"[(9)] خير تعبير عن هذه الفترة، سواء فيما يتعلق بمشروع مارشال، أو القبول بديغول (الشديد الكره لأميركا) رئيسًا لفرنسا، أو موقف التقرب من الدول النامية، أو الموقف من الاستعمار البريطاني والفرنسي. حَيْثُ يقول صائب خليل: "لَوْلَا الشيوعيين لما تحولت الرأسمالية إلىٰ الشكل الكِنزي الذي أنتج دولة الرفاه الاجتماعي".

ويشير الاقتصادي الماركسي والمفكر المعروف سمير أمين إلىٰ مقابلة له مع بعض المسؤولين الروس "اليمينيين" بعد سقوط النظام السوفيتي، إنهم قالوا له: "خسرنا الحرب، ولكن سوف نكسب السلم، كما إنّ ألمانيا خسرت حربًا ولم يمنع ذلك صعودها الاقتصادي. وسنستفيد نحن أيضًا من تبني مبادئ الليبرالية الرأسمالية بعد أن تخلصنا من الأوهام الاشتراكية الخيالية". ويضيف سمير أمين: "وكانت إجابتي... انتم لا تدركون اختلاف الظروف. لقد ساعدت الولايات المتحدة ألمانيا في نهضتها بعد الهزيمة، لأن واشنطن كانت بحاجة لأن تكون ألمانيا

قوية في مواجهة العدو الحقيقي – الاتحاد السوفيتي –. ويختلف الأمر اليوم، فليس هناك أي عدو يذكر أمام الولايات المتحدة. وبالتالي لا تريد واشنطن مساندة صعود روسيا حَتَّىٰ لا تصبح مرة ثانية قوة عظمىٰ، فالأفضل لها مواصلة تدمير بلادكم"(10).

نود أن نضيف هنا أن ليس جميع الشركات والمؤسسات الكبرىٰ الأميركية كانت قد أيدت الرأسمالية المنضبطة والكِنزية. إِذ تمت معارضة هذه السياسات من قبل بعض الشركات الكبرىٰ مثل شركة "دو بونت Du Pont" والمملوكة لأحد أغنىٰ العائلات الأميركية في حينه، وكانت تميل إلىٰ النازية الألمانية. وتمتلك هذه الشركة شركة كبرىٰ للصناعات الكيمياوية هي "شركة دو بونت للكيمياويات Du Pont Chemical Company". وكانت تمتلك أيضًا في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي حصة حاكمة في شركة السيارات الأشهر "جنرال موتورز". ثُمَّ تم إجبارها علىٰ بيع هذه الحصة في عهد الرئيس روزفلت بادعاء ظاهري هو "كسر الاحتكار anti – trust"، ولكن السبب الخفي الحقيقي من وراء ذلك، هو أن جنرال موتورز يجب أن تتحول إلىٰ الصناعات الحربية خلال الحرب، وأن عائلة دو بونت تميل إلىٰ النازية، لذا تم إجبارها علىٰ البيع.

والنوع الثاني من الشركات الأميركية المعارضة للكِنزية هي تلك التي كانت بمعظمها منضوية في غرفة التجارة. حَيْثُ إنّها كانت محدودة الأرباح بسبب التنافس الشديد والمستمر فيما بينها، والعديد منها معرض للإفلاس لهذا السبب. وكانت هذه الشركات تعاني صعوبات مالية بدفع أجور النقابات عن العمال، أو دفع الضرائب اللازمة – وفق الكِنزية / الرأسمالية المنضبطة – لأغراض المناهج والخدمات الاجتماعية، لهذا كانت تروم دومًا ضرب الطبقة العاملة ومطالبها.

وبهذا نرىٰ أن الرأسمالية المنضبطة كانت في صالح المؤسسات الكبرىٰ وحققت لها نجاحات كبيرة، ولهذا سميت هذه المرحلة "العصر الذهبي للرأسمالية" في الولايات المتحدة. حَيْثُ جلبت منافع كثيرة لهذه الشركات، منها علاقات متوازنة مع الطبقة العاملة مع أجور جيدة ومستقرة، وعدم ظهور انكماش اقتصادي قوي أو طويل الأمد، ونمو اقتصادي سريع ومتصاعد، ونسب إنتاجية عالية ومتصاعدة حَيْثُ إنّ أجور العمال ارتفعت ولكن علىٰ المدىٰ الطويل ليس أكثر من ارتفاع إنتاجية العامل. كل هذه الأمور أعطت الرأسماليين أرباحًا جيدة ومستقرة ومستمرة، علىٰ الرغم من الضرائب العالية التي كانت مفروضة عليهم.

ولكن في النهاية، ومن معرفة جوهر الرأسمالية والرأسماليين، فإن قبولهم بالرأسمالية المنضبطة كان قبول مصلحة، وبمعنىٰ أدق "قبول الصاغرين"، منتظرين الفرصة المناسبة للتخلص منها بلا خسائر، وكانت الفرصة في رأسمالية الليبرالية الجديدة.

هـ. أزمة الرأسمالية المنضبطة / أزمة سبعينيات القرن الماضي:

لقد بدأت أزمة الرأسمالية المنضبطة في أوائل سبعينيات القرن الماضي، بحدوث تضخم عالٍ جدًا في الرأسماليات العالمية جميعًا، ودخل الاقتصاد مرحلة "ركود stagnation"، والأهم من ذلك هو دخوله مرحلة "ركود تضخمي stagflation"، وهي حالة متناقضة في الاقتصاد إذ أن من المفترض في حالة الركود الاقتصادي أن لا يحدث تضخمًا في الأسعار، ولكن في هذه الحالة كان هناك ركود اقتصادي مع تضخم عالٍ في الأسعار سيتم توضيحها في سياق هذه

الدراسة. عجزت الرأسمالية المنضبطة والسياسات الكِنزية السائدة من حل المشكلة، وطرحت حلولاً مختلفة لها لم يتم اعتمادها بالكامل.

كان أحد الحلول هو زيادة سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتوسيع القوانين المقيدة والضوابط regulations، والسيطرة على الأسعار والأجور وتحديدهما، وهذا هو حل كينز للتضخم، الذي لم يعمل به. هذا الحل قدم أيضًا من قبل بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية اليسارية في أوروبا، وكما اقترح في إيطاليا بقيادة الحزب الشيوعي، والتحول نحو ما سمي في حينه "السوق الاشتراكي". وهو سوق مفتوح يقوده الاشتراكيون، مع أنظمة صارمة تقيد الأسعار والأجور، وتدخل كبير للدولة، الذي سمي أيضًا "الشيوعية الأوروبية". وبهذا يتم التحول نحو دولة رفاهية ديمقراطية قوية مثل ما موجود في الدول الإسكندنافية التي كانت أقل الدول الرأسمالية تأثرًا بهذه الأزمة.

لقد جمع اليسار الأوروبي قوى كبيرة وعديدة للسير بهذه المناهج، ووصل إلى السلطة في إيطاليا. وفي الواقع وصلت أحزاب يسارية إلى السلطة في البرتغال وفرنسا وأيضًا في بريطانيا، بالإضافة إلى احتفاظها الكامل بالسلطة في الدول الإسكندنافية، ولكن ليس بالشكل الذي كانت عليه إيطاليا، حَيْثُ كانت القيادة بيد الحزب الشيوعي، بينما في الدول الأخرى كانت القيادة بيد الأحزاب الاشتراكية والعمالية. وحَتَّىٰ في الولايات المتحدة، فإن الكونغرس في ذلك الوقت كان تحت سيطرة الحزب الديمقراطي (وهو اليسار الأميركي المعتدل). ولقد قام الكونغرس في أوائل السبعينيات بسن عدد كبير من "الإصلاحات التنظيمية regulatory reforms"، التي قدمتها إدارة الرئيس ريتشارد نيسكون (1969 – 1974) بالرغم من أنه من الحزب الجمهوري (وهو اليمين في العرف السياسي الأميركي). وغطت الكثير من هذه القوانين حقولاً عديدة

مثل حماية البيئة (قوانين حماية الماء والهواء)، والسلامة والصحة المهنية العمالية، والحقوق المدنية، وحماية المستهلك.

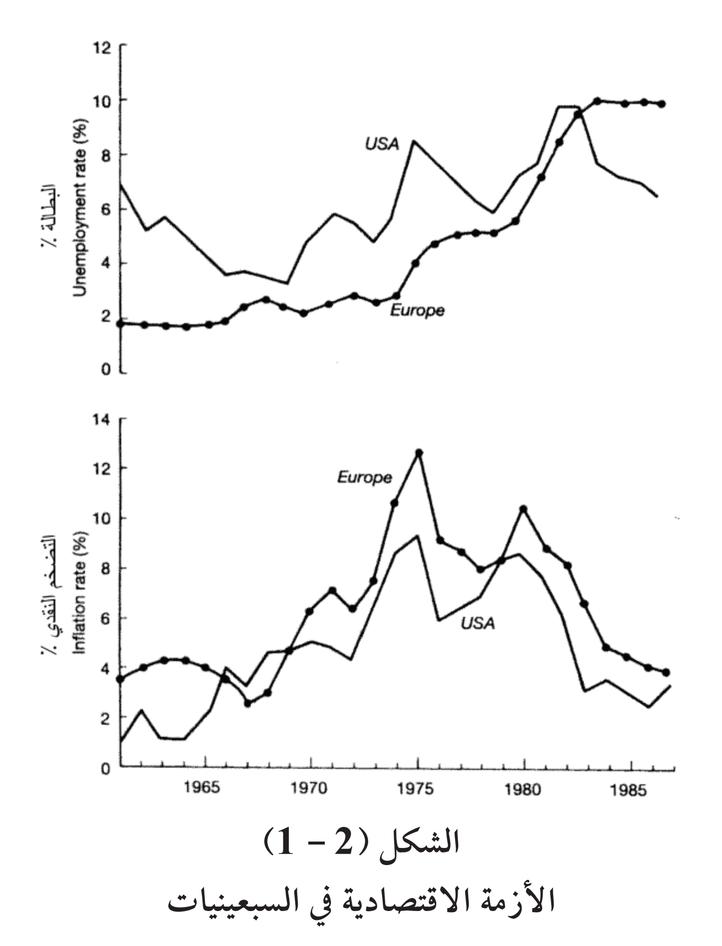
وعلى الرغم من وصول هذه الأحزاب "اليسارية" إلى السلطة، إلّا أنها فشلت وعجزت عن الذهاب إلى أبعد من الحلول التقليدية وضمن حلول الديمقراطيات الاجتماعية السابقة، على الرغم من الوضع الجديد المتأزم وعلى الرغم من تعهدات هذه الأحزاب الانتخابية بحلول جذرية، وذلك بحجة الوصول إلى حلول "واقعية براغماتية"!!، وعدم الدخول في حلول قد تقود إلى الشيوعية أو الاشتراكية "اليسارية"!!

بدأ في أواسط السبعينيات النقاش الاقتصادي السياسي بين من يريد الرأسمالية المنضطبة مع عجزهم عن حل مشكلتها وذلك بتعميق مفاهيمها، وبين من يريد تحرير الشركات والمؤسسات المالية الكبرى وإعادة الحرية الكاملة للسوق. وكانت الغلبة للتوجه الثاني، خصوصًا وأن الكساد الكبير كان قد وقع في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كما إنّ التخوف من الشيوعية قلّ جدًا، بسبب انخفاض جاذبية المبادئ الشيوعية ونموذج البلدان الاشتراكية التي تبنتها، وبداية التصدع في المعسكر الاشتراكي بين الاتحاد السوفيتي والصين، وداخل الدول الاشتراكية الأوروبية نفسها. ساعدت هذه الأمور اقتصاديي الليبرالية الجديدة للبروز في عرض أفكارهم والترويج لها باعتبارها الحل الوحيد للمشكلة.

وسنتطرق أدناه إلى بعض مؤشرات أزمة الرأسمالية المنضبطة:

أولًا: البطالة والتضخم النقدي:

نرى في الشكل (2 – 1) أدناه[1]، الذي يمثل نسب التضخم النقدي السنوي والبطالة بين (1960 – 1985) في الولايات المتحدة وأوروبا.



الشكل (2 – 1)

الأزمة الاقتصادية في السبعينيات

نسب التضخم النقدي والبطالة في الولايات المتحدة وأوروبا[1]:

- إن نسب التضخم النقدي السنوي في الولايات المتحدة كانت بحدود (1 – 4٪) بين السنوات (1960 – 1969)، ولم تتجاوز 5٪ في 1972، ثُمَّ قفزت إلىٰ حوالي 9.5٪ سنة 1975، وإلىٰ 11٪ في 1980، لتتراجع تدريجيًا لتصل إلىٰ 4٪ بعد سنة 1982 بعد اتخاذ إجراءات نقدية سنتحدث عنها لاحقًا. أما معدلات التضخم في أوروبا (والتي اختلفت بين قطر وآخر)،

فقد كانت بين (3 – 4٪) في السنوات 1960 – 1968، وتصاعدت لتصل إلىٰ حوالي 7٪ في 1970، وإلىٰ 13٪ في 1975، لتتراجع تدريجيًا إلىٰ حوالي 4٪ في أواسط الثمانينيات، وهي النسبة التي تعتبر معقولة في الأنظمة الرأسمالية.

- أما فيما يتعلق بالبطالة فقد كانت النسبة في الولايات المتحدة حوالي 7٪ في 1960، وانخفضت إلىٰ 4 – 5٪ من منتصف الستينيات إلىٰ أوائل السبعينيات، لتستمر بالارتفاع وتتجاوز 12٪ في أوائل الثمانينيات. وفي أوروبا استمرت بنسب منخفضة بين 2 – 4٪ من 1960 إلىٰ 1970 وإلىٰ 6٪ في 1975، ثُمَّ لترتفع تدريجيًا إلىٰ أرقام تجاوزت 12٪ في أوائل الثمانينيات.

ثانيًا: الدولار وأسعار الذهب والنفط وعلاقته بالتضخم النقدي:

لقد بدأ التضخم بالوضوح مُنْذُ أواخر 1973، وتزامن مع الزيادات في أسعار النفط التي قامت بها دول أوبك حَيْثُ سار التضخم بالصعود بوتائر عالية، وقبيل ذلك كانت الإدارة الأميركية قد رفعت تجميد الأجور والأسعار في 1971. وأصبح الاقتصاد الأميركي مُنْذُ 1974 – 1975 تحت ظروف الركود التضخمي stagflation، حَيْثُ بدأت الزيادات في البطالة، وفي الوقت نفسه ازدادت مؤشرات المستهلك (وهي إحدىٰ مقاييس التضخم).

إن الغالبية العظمىٰ من الكتب والمقالات الاقتصادية والسياسية التي كتبت عن هذه المرحلة، إن لم يكن جميعها تتحدث وكأن "صدمات النفط" هي من أهم الأمور إن لم تكن أهمها، والتي سببت التضخم النقدي الذي وقع في العالم الرأسمالي في ذلك الوقت، وبالتالي الدخول في الأزمة العالمية للرأسمالية

المنضبطة. وأن الغالبية العظمىٰ من هذه الدراسات والمقالات تشير بشكل عابر وعام لمسألة قيام الولايات المتحدة برفع غطاء الذهب عن قيمة الدولار في آب 1971، حين كان سعر الذهب قبل ذلك ثابتًا ويعادل (35) دولارًا للأونسة الواحدة من الذهب.

ازدادت كميات عملة الدولار المتداولة في الأسواق المالية العالمية، سواء في التجارة العالمية أو في احتياطيات الدول، وذلك في سنوات ما بين الحرب العالمية الثانية وأواخر ستينيات القرن الماضي. وهذه الزيادة الهائلة في حجم الدولار لم تقابلها زيادة في احتياطي الذهب. ولهذا لم تتوفر الكمية الكافية من الذهب لدىٰ الولايات المتحدة لتغطية حجم الدولار الذي تضخه إلىٰ الأسواق. أدىٰ هذا الأمر إلىٰ اضطرابات في أسواق الذهب والعملات في 1969 وما بعدها، مما اضطر الولايات المتحدة في 1971 إلىٰ إلغاء تعهدها في اتفاقيات بريتون وودز 1945، باستعدادها الكامل لتبديل الذهب لقاء فوائض الدولار المتوفرة لدىٰ الدول المنتمية إلىٰ هذه الاتفاقية، وبسعر (35) دولارًا لكل أونسة ذهب. وهو التعهد الذي علىٰ أساسه أصبح الدولار العملة العالمية للتجارة والاحتياطيات النقدية، وأدىٰ ذلك التعهد إلىٰ استقرار العملات الأجنبية، وازدهار التجارة العالمية وبالتالي استقرار النظام الاقتصادي العالمي - رأسمالية الليبرالية المنضبطة -، والنمو المستمر لهذا النظام.

وكنتيجة للقرار الأميركي بإلغاء التعهد، ارتفع سعر الذهب خلال فترة وجيزة جدًا إلىٰ (44.2) دولارًا للأونسة، أي بزيادة في سعر الذهب تعادل 26٪، وبالتالي انخفاض قيمة احتياطيات الدولار لجميع الدول، وكذلك انخفاض أسعار النفط الحقيقية بهذه النسبة. وفي 1972 ازداد الذهب إلىٰ (70.3) دولارًا للأونسة، أي بمرتين خلال حوالي سنة واحدة. وفي أواخر

1973 وصل سعر الذهب إلىٰ (100) دولار للأونسة، أي بزيادة ثلاث مرات عن سعره قبل سنتين، ما يعني أن قيمة الاحتياطيات النقدية العالمية بالدولار قد انخفضت إلىٰ الثلث مقارنة بسعر الذهب، واستمر سعر الذهب بالصعود!![11].

جاءت ما تسمىٰ "صدمة النفط الأولىٰ" في كانون الأول 1973 برفع أسعار النفط لتعديل أسعاره بالدولار مقابل هبوط سعر الدولار بالذهب. وجاءت ما تسمىٰ "صدمة النفط الثانية"، في النصف الثاني من 1979 لتعديل ورفع سعر النفط بسبب ارتفاع سعر الذهب أكثر وبسبب التضخم. ثُمَّ جاءت "صدمة النفط الثالثة" المعاكسة، ليضرب الغرب دول أوبك وخصوصًا العراق بواسطة السعودية، ولتنخفض الأسعار إلىٰ الحضيض في 1986[11].

صعد سعر النفط من (2.18) دولارًا للبرميل إلىٰ (2.9) دولارًا فقط في 1972. ولكن قفز سعره إلىٰ (5.12) دولارًا للبرميل في تشرين الأول 1973، أي في الفترة التي قفز فيها سعر الذهب بثلاث مرات ازداد سعر النفط (2.5) مرة فقط. ثُمَّ رفعت أوبك سعرها مرة أخرىٰ في كانون الأول 1973 إلىٰ (11.65) دولارًا للبرميل. لمجابهة الزيادات في سعر الذهب والتضخم النقدي للبضائع الأخرىٰ. وفي سنة 1979 وعندما ضاعفت أوبك سعرها للنفط بأكثر من مرتين عن أسعار نهاية 1973، ليصل سعر النفط (26) دولارًا للبرميل، كان سعر الذهب قد تراوح بين (233 - 578) دولارًا للأونسة، وصعد في 1980 إلىٰ (850) دولارًا للأونسة، أي أكثر من (24) مرة عن سعره في 1971، في حين أن سعر النفط كان قد ارتفع في نفس الفترة (18) مرة فقط، إِذ وصل سعر النفط إلىٰ (35) دولارًا للبرميل في 1980. وهذا يعني، إن سعر النفط في أعلىٰ سعر له في 1980، كان من الناحية الفعلية يمثل أخفض سعر له

مقارنة بالذهب، على الرغم من أن السعر المعلن له كان يوصف بالعالي جدًا، إذ بلغ (35) دولارًا للبرميل!!

ومن هذا نرى أن أوبك زادت أسعارها، بسبب انخفاض عائداتها الفعلية مقارنة بالذهب، وهذا الأمر تم قبل بدايات التضخم النقدي في العالم الرأسمالي المتقدم. ولكن وفي الوقت نفسه فإن هذه الزيادات في أسعار النفط بعملة الدولار (وانعكست أيضًا على العملات الأخرى)، زادت من كلف إنتاج البضائع في الدول المستوردة للنفط، وبالتالي زادت من وتيرة التضخم وكانت عنصرًا مهمًا في التضخم النقدي وارتفاع أسعار المستهلك. وخصوصًا إن زيادة أسعار النفط الخام، زادت بدورها من مبالغ الضرائب العالية التي كانت تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة المستهلكة للنفط على المنتجات النفطية، والتي تبلغ أضعاف قيمة النفط الخام المستورد. لهذا يضع الاقتصاديون الغربيون اللوم على أوبك في التضخم الذي كان – على حسب قولهم – السبب المهم في أزمة الرأسمالية المنضبطة في أواسط سبعينيات القرن الماضي!!

هذا وإن التضخم في العالم الرأسمالي، قلل جدًا من القيمة الشرائية للدولار، أي قلل جدًا من قيمة النفط المصدر من دول أوبك، وبالتالي قيمة عوائدها الفعلية لشرائها البضائع المستوردة بأسعار عالية، وانعكس ذلك أيضًا بتضخم عالٍ في البلدان المصدرة للنفط نفسها.

ازدادت عائدات النفط الإجمالية للدول المصدرة للنفط بدرجة كبيرة بعد ارتفاع أسعار النفط. لم تتجاوز هذه العائدات سنة 1972 مبلغ (23) مليار دولارًا، وازدادت إلى أكثر من ست مرات خلال خمس سنوات لتصل إلى (140) مليارًا في 1977. وكان هناك تخوف لدى صائغي السياسة الاقتصادية العالمية من عدم قدرة دول أوبك، وبالخصوص الدول الخليجية، من إنفاق

هذه العائدات المالية الجديدة العالية، وبالتالي تظل معطلة ولا يتم تدويرها في الاقتصاد العالمي. وعلىٰ ضوء ذلك أجرت إدارة الرئيس الأميركي نِكسون محادثات مع السعودية طالبتها فيها أن تعلن أن تسعيرها وبيعها للنفط سيستمر بعملة الدولار فقط. إذ كانت بعض أوساط دول أوبك تناقش إمكانية أن تتم تجارة النفط بسلة عملات رئيسية أو أن يربط السعر بسعر الذهب، ولكن الولايات المتحدة كانت تريد إبقاء الدولار عملة وحيدة لتسعير وتجارة النفط. كذلك ضغطت الولايات المتحدة علىٰ السعودية عام 1974 للتوصل إلىٰ اتفاق بين الأخيرة وبنوك نيويورك ولندن لإيداع فوائض "البترودولار" فيها. وتم تنفيذ هذا الاتفاق الذي دعاه كيسنجر لاحقًا بـ "تدوير البترودولار"، واتبعت دول الخليج النفطية وبقية دول أوبك خطىٰ السعودية في هذا المجال.

استخدمت البنوك الأميركية والبريطانية هذه المبالغ المودعة بإعطاء قروض للدول النامية بفوائد عالية، ما أدىٰ إلىٰ زيادة ديون هذه الدول في سبعينيات القرن الماضي، وبالنتيجة عجزها عن سداد هذه الديون أو سداد خدمة الفوائد، وبالتالي بيع أصول هذه الدول وشبه إفلاسها.

إضافة إلىٰ ذلك، فإن الدول الغربية فتحت أسواقها بالكامل أمام الدول المصدرة للنفط، مع "النصيحة" لهذه الدول بشراء الأسلحة وبضائع الرفاهية لامتصاص الفوائض المالية للبترودولار، وبدون أن يحدث هذا الإنفاق تقدم فعلي في اقتصاد هذه الدول. وأسس نِكسون وكيسنجر ما سمي "سياسة الصك الأبيض" إزاء شاه إيران، مطلقين يديه ليشتري ما يشاء من أنظمة التسلح الأميركية المتقدمة – ما عدا الأسلحة النووية –. وفي أواسط السبعينيات كانت إيران قد استوردت لوحدها نصف مبيعات الأسلحة الأميركية، كما إنّها تعاقدت علىٰ عدد من المحطات الكهربائية النووية. ثُمَّ أدخل العراق وإيران في

حرب الثمان سنوات في الثمانينيات، وانتهت مدخرات هذه البلدان، كما انتهت محاولات العراق للخروج من نفق الاقتصاد الريعي، التي كان قد بدأها في ثورة تموز 1958، وعجل بها في سبعينيات القرن الماضي.

إن التطور الكبير الذي وقع في اقتصاديات الدول الرأسمالية، وخصوصًا تلك التي خسرت في الحرب العالمية الثانية كاليابان وألمانيا، بالإضافة إلىٰ الولايات المتحدة وبريطانيا، والزيادة الهائلة في حجم الدولار المتداول، ورفع غطاء الذهب، وأخيرًا ارتفاع أسعار الطاقة، والتضخم النقدي المتصاعد، كل هذه المسائل أدت إلىٰ اضطراب في الأسواق، وأزمة كبيرة في نظام الرأسمالية المنضبطة. وفي السنوات 1973 – 1979، كان هناك وضوح كبير بأن الاقتصاد العالمي يخرج عن السيطرة، علىٰ الرغم من الاجتماعات والمحاولات العديدة في أعلىٰ المستويات السياسية والمالية لوضع الحلول، التي لم تنجح!. وكما ظهر أن المفاهيم الكِنزية التي كان يعمل بها سابقًا لم تستطع حل المشاكل الاقتصادية الأساسية، التي يمكن إيجازها بثلاثة محاور: البطالة العالية، والتضخم المتصاعد، وسوق العملات غير المستقر.

لقد استخدمت الحلول الكِنزية بالتوسع في السياسة النقدية، وضخ الأموال في الأسواق العالمية لتنشيطها عن طريق تقليل سعر الفائدة لتحفيز الاقتصاد وتقليل البطالة إلىٰ نسب معقولة، ولكن هذا الأمر أدىٰ إلىٰ ارتفاع معدلات التضخم. كما وإن اتباع سياسة عدم التوسع النقدي لتقليل التضخم أدىٰ إلىٰ زيادة البطالة. ولم تستخدم الدول الرأسمالية آنذاك تجميد الأسعار والأجور – والذي هو الحل الكِنزي لمعالجة التضخم – إلّا بحدود ضيقة جدًا ولمدد قصيرة، وبالنتيجة وصل الاقتصاد العالمي إلىٰ حالة الركود التضخمي،

مع وجود اضطراب كبير بأسعار العملات نظرًا لعدم وجود مرجع ثابت لتقييم الدولار بالذهب، وهو عملة التجارة العالمية والاحتياطيات النقدية العالمية.

في الواقع لم أجد اتفاقًا بين الاقتصاديين والمختصين العالميين على سبب معين واضح لأزمة الرأسمالية العالمية، ودائمًا تذكر أسباب عديدة مجتمعة لمحاولة فهم الأزمة. وفي الوقت نفسه هناك شبه إجماع بأن هذه الأزمة سمحت لأفكار الليبرالية الجديدة بأن تنمو وتنتشر، بدعم من الرأسماليين ومؤسساتهم الإعلامية والبحثية. لقد رأت الرأسمالية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، أنه آن الأوان لتحطيم قيودها التي وضعتها على نفسها من خلال الكنزية والرأسمالية المنضبطة، والانطلاق لترجع إلى هويتها الأصلية المتوحشة!!

ولعل من المفيد أن ننقل للقارئ بعض ما كتبه صائب خليل عن هذا الموضوع بالذات في مقالتين مفيدتين [12]. حَيْثُ يشير إلى جواب المفكر الأميركي نعوم جومسكي في إحدى المحاضرات لسؤال "لماذا يتكلم عن الرأسماليين وكأنهم وحوش وليس لديهم مشاعر؟". وأجاب جومسكي: "إن الموضوع ليس وحشية الرأسماليين بقدر ما هو النظام الذي يعملون ضمنه والذي يتنافى مع المجتمع والإنسانية". ثُمَّ يذكر صائب خليل القصة الحقيقية التالية عن شركتي فورد ودوج الأميركيتين لصناعة السيارات للرهان على صحة جواب جومسكي.

في عام 1913 أقام الأخوين دوج دعوى قضائية على شريكهم هنري فورد (مصنع السيارات الأشهر)، حَيْثُ كانا يملكان 10٪ من شركته. وسبب الدعوى – كما في حيثياتها – هو أن فورد تسبب في خفض الأرباح لحملة الأسهم بسبب قراراته الغريبة، بتفضيله ما اسماه (الخير الاجتماعي العام) لصالح العمال والزبائن. ولم ينكر فورد ذلك وقال في المحكمة: (إن الهدف الأساسي لبناء

مصنعه للسيارات هو أن نفعل أكثر ما نستطيع من الخير، وفي كل مكان، ولكل الناس الآخرين من حولنا... وأن تجميع المال ناتج عرضي). ولكن محكمة شيكاغو حكمت لصالح الأخوين، على اعتبار أن مهمة الشركة هي تحقيق أعلى الأرباح لصالح حملة الأسهم، وأمرت فورد بدفع تعويضات كبيرة للأخوين، فقاما باستخدامها لبناء معمل السيارات الخاص بهما، سيارات دوج. اعتبر دفاع فورد والعبارات التي استخدمها دفاعًا أحمقًا لا يساعد في كسب القضية على الإطلاق[12].

لقد كان هنري فورد حاملاً للأفكار الكِنزية، قبل أن توجد الكِنزية، ومؤيدًا للإصلاحات التي جاء بها الرئيس روزفلت وكانت شركته أولى الشركات الأميركية التي تبنت الرأسمالية المنضبطة.

إن جومسكي أراد أن يقول في جوابه أعلاه، أن الرأسمالية بطبيعتها متوحشة ولا تنظر إلّا إلى الأرباح، وأن الرأسمالية المنضبطة حالة آنية مؤقتة اضطرت إليها الرأسمالية خوفًا من انتشار الشيوعية وقوة المعسكر الاشتراكي، وانها ليست بالرأسمالية الحقيقية، إذ أصبحت "سوقًا مختلطة بمشاركة الدولة"!!. وهو بهذا يتماهى مع أفكار وكتابات المفكر والاقتصادي الماركسي المصري العالمي سمير أمين، الذي يلقبونه بـ "الماركسي الماوي"، الذي توفي في 2018/8/12 - أثناء كتابة هذه السطور عن عمر ناهز الـ (87) سنة -. لم يهادن سمير أمين الرأسمالية ووقف بالضد من الرأسمالية المنضطبة، إذ أن هذه الأخيرة استمرت بالنهج الرأسمالي الإمبريالي في محاربة الشعوب "الأطراف". لقد بنى منهجه على علاقة استغلال "المركز" الرأسمالي الإمبريالي بـ "الأطراف" المستغلة، وعلى شكل علاقات استغلال جديدة. وكان يردد ألّا قيمة للاستقلال إذا بقينا في دائرة التبعية الاقتصادية. جاء بأفكار تجديدية بات معها مرجعًا

للماركسيين خصوصًا ولليساريين عمومًا، وأصبح أحد أبرز الملهمين لمناهضي العولمة والليبرالية الجديدة.

ثالثًا: التجارة العالمية وأرباح الشركات:

لقد ذكرنا في الصفحات السابقة. إن الشركات الكبرىٰ كانت قد أيدت السياسات الكِنزية لسببين رئيسيين، **الأول** هو التخوف من إمكانية عودة الكساد العالمي أو ما يشبهه، وكانت ذاكرة هذا الكساد باقية في الأذهان بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد مرور ما يزيد عن ثلاثة عقود مستقرة لم تعد الذاكرة حية وأصبح الكساد الكبير واحتمال حدوثه جزءًا من التاريخ، ولم يعد يخيف الرأسماليين. **أما السبب الثاني** فهو التخوف من الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية، وهو الأمر الذي ضعف في أواخر السبعينيات، ولم يعد يخيف الرأسمالية وخصوصًا في الولايات المتحدة. إضافة إلىٰ ذلك فإن السياسات الكِنزية كانت قد أنتجت نظامًا رأسماليًا مزدهرًا ومتناميًا ومستقرًا. وبالنتيجة كانت أرباح الشركات عالية، والعلاقة بين العمال وأرباب العمل مستقرة. ولكن الوضع في السبعينيات بدأ بالتبدل، فالاقتصاد غير مستقر، والشركات – خصوصًا الأميركية – لم تعد تحصل علىٰ الأرباح العالية السابقة.

لقد تعرضت الشركات الأميركية إلىٰ منافسة حادة من الشركات الناهضة اليابانية والأوروبية الغربية، وبالخصوص الألمانية، بدءًا من أواخر ستينيات القرن الماضي. لقد ظهرت أو أعيدت إلىٰ العمل هذه الشركات المنافسة، ونمت بتحفيز من الولايات المتحدة، من خلال مشروع مارشال وغيره، لتقوية الدول الحليفة لها منْ أَجل مجابهة المعسكر الاشتراكي. وبالتالي أصبحت منافسة جدًا للشركات الأميركية، وتجمعت لديها فوائض عالية لعملة الدولار، ما جعلها تشكل عبئًا شديدًا علىٰ الذهب في الولايات المتحدة. كما إنّ منافسة هذه الشركات

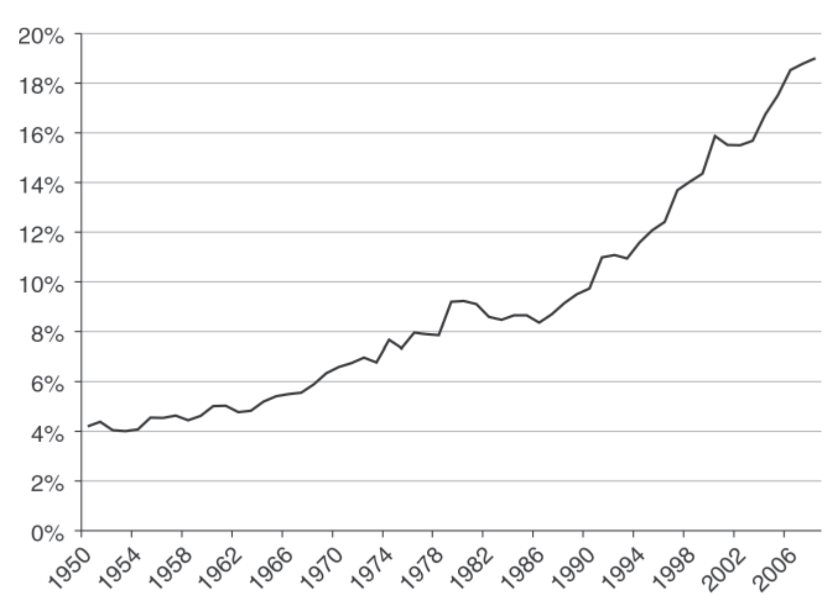
للشركات الأميركية، حَتَّىٰ في داخل الولايات المتحدة، أدت إلىٰ ضغوط كبيرة علىٰ الشركات الأميركية لتقليل الكلف لتجاوز المنافسة الحادة، وبالتالي الضغط علىٰ أجور القوىٰ العاملة الأميركية ومناهجها في الرفاه الاجتماعي.

لقد وقع تنافس كبير بين الشركات الأميركية والشركات الأجنبية في داخل الولايات المتحدة، وقلت الربحية، وعادت حرب الأسعار إلىٰ عالم الشركات الكبرىٰ، وتحول قسم منها إلىٰ شركات أصغر إِذ لم تحتمل المنافسة. لهذا تراجعت الشركات الكبرىٰ عن قبولها بمفاهيم الرأسمالية المنضبطة، ورأت في المفاهيم التي بدأت بالانتشار في سبعينيات القرن الماضي لرأسمالية الليبرالية الجديدة، أنها مفاهيم جذابة لها، فهي تطالب بتقليل العمالة والأجور، وعدم الالتزام بقوانين العمل ومحاولة إلغائها، وتقليل الضرائب، وتقليل أو إلغاء الضوابط، وكلها أمور تساعدها في تقليل الكلف وسهولة المنافسة.

إضافة إلىٰ ذلك، فإن الولايات المتحدة تحولت مُنْذُ سنة 1971 من دولة ذات فائض في ميزانها التجاري، إلىٰ دولة تعاني العجز فيه، خصوصًا بعد نفاد النفط منها واضطرارها لاستيراده في حينه، بعد أن كانت مصدر رئيسي للنفط.

التجارة الخارجية الأميركية:

يرينا الشكل (2 - 2) أدناه[2] حجم الصادرات العالمية كنسبة لإجمالي الناتج المحلي العالمي GDP بين السنوات 1950 - 2006، اعتمادًا علىٰ معلومات صندوق النقد الدولي. إن إجمالي الناتج المحلي GDP العالمي Gross Domestic Product محسوب علىٰ أساس قيمة الدولار في سنة 2005.



الشكل (2 - 2)

الصادرات العالمية كنسبة عن إجمالي الناتج المحلي العالمي 1950 - 2009[2]

نلاحظ في الجدول أن نسبة حجم الصادرات الخارجية العالمية إلى GDP العالمي هي بين (4 - 6٪) لعقدين من الزمن بين 1950 - 1970، لترتفع إلى 8٪ في 1980، وتقفز إلى حوالي 12٪ في 1990 في فترة بداية رأسمالية الليبرالية الجديدة (أو السوق الحرة أو العولمة) بين 1980 - 1990، وتقفز مرة أخرى إلى حوالي 19٪ سنة 2006 بعد دخول الصين واتساع العولمة.

أما الشكل (2 - 3) أدناه[2]، فيمثل نسبة قيمة الاستيرادات الأميركية إلى إجمالي الناتج المحلي GDP، (وبأسعار الدولار في سنة 2005). نرى أن هذه النسبة كانت بحدود 4٪ إلى أواسط الستينيات، ووصلت إلى 6٪ في أوائل

السبعينيات، وتقفز إلى 10٪ في الثمانينيات، وإلى ما يزيد عن 14٪ سنة 2000 وتستمر بالصعود إلى حوالي 16٪ في 2004، حَيْثُ إنّ العولمة كانت في تمدد مستمر.



Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, International Transactions Table 1, NIPA Table 1.1.5.

الشكل (2 - 3)

استيراد الولايات المتحدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 1948 - 2007[(2)]

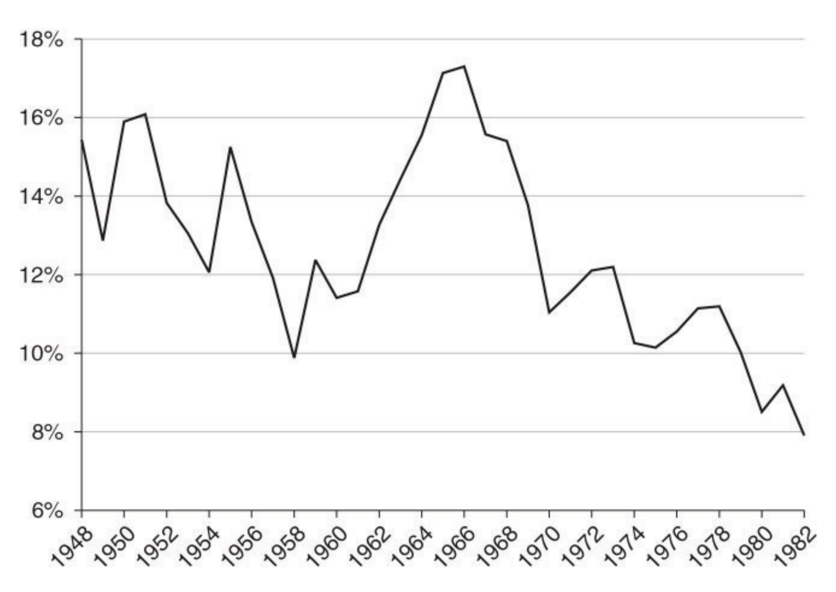
إن السوق الأميركي كان تقريبًا حكرًا لمنتجات الشركات الأميركية إلى أواخر ستينيات القرن الماضي، ولم يمثل الاستيراد إلّا حوالي 4٪ من إجمالي الناتج المحلي الأميركي. وإن المنافسة على الأسعار بين الشركات الأميركية، وعلى السوق الأميركي، كانت محدودة جدًا، ومرتبطة بمبدأ متفاهم عليه بين الشركات وهو "تنافس الاحترام المتبادل co – respective competition"، حَيْثُ إنّ التنافس ينحصر بالدعايات والإعلانات، ولم يصل إلى حدود حروب

الأسعار. ويحدد السعر عمومًا - وبشكل رضائي - من قبل "الشركة - أو الشركات - القائدة"، والتي تكون اعتياديًا إحدى الشركات الكبرى، ويتبعها الآخرون. والأمر برفع الأسعار أو خفضها يتم بصورة تدريجية وليس بإيعاز مباشر. وما دامت لا توجد اجتماعات أو اتصالات أو تفاهمات مباشرة بين الشركات، فإن الشركة - الشركات - القائدة لا يمكن اعتبارها قد كسرت قوانين الاحتكار. ولكن دخلت في أواخر هذه الفترة الشركات الأجنبية، وخصوصًا اليابانية والألمانية، إلى السوق الأميركية بقوة، وبمنافسة شديدة. لهذا فإن "منافسة الاحترام المتبادل" قد انتهت، ولم تعد هناك سيطرة، إذ عادت حرب الأسعار وتخفيضات "كسر العظم"، إلى الحالة المشابهة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. ولم يعد الأمر محصورًا بمجابهة الشركات الأجنبية، بل تعداه إلى داخل الشركات الأميركية نفسها.

وعلى القارئ أن يأخذ بنظر الاعتبار أن الضوابط الاجتماعية social regulations كانت قد توسعت في الولايات المتحدة في تلك الفترة منْ أَجل حماية المجتمع والعاملين في الصناعات، وخصوصًا في قضايا البيئة وقوانين الهواء والماء، والقوانين الخاصة بصحة العاملين وسلامة العمل، وسواء كان هذا التوسع نتيجة لمتطلبات العمل، أم لتحرك الجماهير أو المنظمات المدنية. فكل هذه التنظيمات ضرورية ولكنها في الوقت نفسه تزيد من كلف الإنتاج.

أرباح الشركات:

الشكل (2 - 4) أدناه (2)، يمثل معدل أرباح الشركات الأميركية للقطاع غير المالي للسنوات 1945 - 1982.



Sources: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14, Fixed Assets Table 4.1.

الشكل (2 – 4)

معدل أرباح الشركات الأميركية للقطاع غير المالي

للسنوات 1945 – 1982[(2)]

وهو يمثل الشكل نسبة الربح قبل الضريبة مقسومة على الأصول الثابتة. ولقد تم مقارنة الأرباح قبل الضريبة لأنها مقياس الأداء الاقتصادي الفعلي لهذه المؤسسات غير المالية (أي الإنتاجية والخدمية)، التي اعتمد فيها على منشورات "الهيئة الأميركية للتحليلات الاقتصادية US Bureau of Economic Analysis" وهي هيئة أميركية حكومية تم اعتماد تحليلاتها في معظم جداول هذه الدراسة.

إن الفترة التي نتحدث عنها هي ما بين 1948 و1972، حَيْثُ سادت الرأسمالية المنضبطة بشكل كامل. كانت الأرباح حوالي (14 - 16٪) بين السنوات 1950 - 1956، وانخفضت مؤقتًا في 1957 إلىٰ 10٪، وعادت بالارتفاع التدريجي لتصل في سنة 1968 إلىٰ حوالي 18٪. ثُمَّ انخفضت في فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة لتصل إلىٰ 11٪ في سنة 1973، وإلىٰ أقل من 8٪ في سنة 1983. وسنرىٰ في الفصل الثالث القادم، عند الحديث عن رأسمالية الليبرالية الجديدة، أنها ارتفعت في تسعينيات القرن الماضي وفي القرن الحالي بعد أن استطاعت رأسمالية الليبرالية الجديدة من إحكام قبضتها علىٰ الطبقة العاملة وأجورها، وإلغاء بعض المناهج الاجتماعية التي كانت تقلل من الأرباح، ولكنها في جميع الأحوال كانت أقل من معدلات الأرباح في فترة الرأسمالية المنضبطة. لقد زادت أرباح الشركات والأغنياء كثيرًا جدًا بعد تقليل الضرائب بدرجات كبيرة في زمن الرؤساء ريغان وبوش وترامب، الذي أدىٰ إلىٰ عدم العدالة الهائلة، التي تزداد سوءًا باستمرار، بين فقراء وأغنياء العالم.

رابعًا: نهايات الرأسمالية المنضبطة، وتوجه الشركات الكبرى نحو رأسمالية الليبرالية الجديدة:

إن محاولات الشركات الأميركية الكبرىٰ تقليل كلف الإنتاج يعني بالنتيجة تقليل الأجور أو عدم زياداتها، وتقليل العمالة الدائمة ومحاولة الاعتماد أكثر ما يمكن علىٰ العمالة المؤقتة، وفي الوقت نفسه إنهاء أو تقليل ما حصلت عليه الطبقة العاملة من حقوق ونجاحات في مجال الأنظمة والقوانين لتحسين ظروفها الاجتماعية والحياتية. مقابل ذلك لم تسكت الطبقة العاملة علىٰ محاولات الشركات هذه. وحدثت المجابهة بنفس الوقت الذي تم فيه رفع غطاء الذهب

عن الدولار، والذي أدىٰ إلىٰ زيادة أسعار الطاقة واضطراب أسعار العملة والتضخم في أسعار المستهلك. وفي هذا الوضع الاقتصادي السيئ، الذي شمل معظم الدول الرأسمالية في سبعينيات القرن الماضي، وإصرار كل من رأس المال (مالكي الشركات) والطبقة العاملة علىٰ مواقفهما المتضاربة، أصبح الأمر كأنه العودة إلىٰ التناقض والصراع الطبقي الرئيسي بين الجانبين، وفعلاً كان صراعًا طبقيًا انتهىٰ بفوز الرأسماليين، وذلك بنجاح وصول رأسمالية الليبرالية الجديدة إلىٰ السلطة في الولايات المتحدة وجميع الدول الرأسمالية الرئيسية.

لقد اتخذت الشركات الصناعية والخدمية والبنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة القرار في أواسط سبعينيات القرن الماضي بالمجابهة وإنهاء الكِنزية، وتأييد رأسمالية الليبرالية الجديدة.

قامت هذه المؤسسات الكبيرة بتكوين تجمع سياسي اقتصادي كبير، وتشكلت في تشرين الأول 1972 منظمة جديدة تضم عددًا كبيرًا من الشركات والمؤسسات الأميركية الكبيرة، تسمىٰ "المائدة المستديرة للشركات Business Round Table BRT"، وكانت عضويتها حصرًا بالمدراء التنفيذيين CEO. كان العدد عند التأسيس (82) عضوًا، بضمنهم أكثر من (50) من أكبر (100) شركة ومؤسسة أميركية، وارتفع عدد أكبر الشركات الأميركية المنتمية إلىٰ هذه المنظمة إلىٰ (70) في 1979. ومما يثير الاهتمام أن (45) من هذه الشركات والمؤسسات كانت في السابق عضوًا في منظمة "لجنة النمو الاقتصادي CED Committee for Economic Development" التي سبق أن تحدثنا عنها في (2- د) باعتبارها السند الكبير للسياسة الكِنزية.

ومن المؤسسات المهمة المنضوية في (BRT المائدة المستديرة للشركات) كانت: أكسون (النفطية)، وجنرال موتوز، وجنرال اليكتريك، وفورد، و

AT&T للاتصالات وUS steel. ومن المؤسسات المالية ستي كروب، وبنك أوف أميركا، وجي بي موركان، (وجميع هؤلاء كانوا في CED). إضافة إلى موبيل وكلف وشيل من شركات النفط، كذلك كبرى شركات الصناعات الكيمياوية يونايتيد كيمكال ودوبونت، وداوكيميكال، وأيضًا بنك جيس مانهاتن.

كانت بدايات BRT، كما تقول في منشوراتها، أنها مجموعة ضغط lobbying group. ولكنها توسعت في أعمالها في فترة وجيزة لتصبح أهم المنظمات المالية والصناعية الأميركية الموحدة والمؤثرة في القرار السياسي والاقتصادي الأميركي. ففي بيانها الأول في نيسان 1973 كانت حذرة، واستخدمت خطابًا عامًا في وصف مهمتها، وبينت أن مهمتها هي نشر الثقافة الاقتصادية وتحسين العلاقة العامة بين الحكومة والشعب، والعمل على خلق علاقات متوازنة بين العمال والإدارات. ولكنها عملت في السنوات القليلة اللاحقة على نشر مقالات وتقارير ومفاهيم مؤيدة بصورة تدريجية ومتصاعدة لمناهج رأسمالية الليبرالية الجديدة، ومشددة على أهمية تقليل الضرائب، وضرورة تحديد وتقليل مناهج الضمان الاجتماعي للعمال. صعدت BRT من لهجتها بعد 1978، للحديث عن أضرار الضوابط الاجتماعية وضرورة إلغاء أو تقليل حجمها بحجة انها تعيق نمو الشركات وتؤدي إلى خسارتها، وبالتالي خسارة الاقتصاد الكلي. كما استطاعت في هذه الفترة إيقاف عدد من مشاريع القوانين التي كانت مقترحة في الكونغرس الأميركي، وأهمها إيقاف إصدار "مشروع إصلاح قانون العمل Labor Law Reform Act" في سنة 1978، والذي كانت له الأولوية في الإصدار بالنسبة لنقابات العمال والطبقة العاملة الأميركية. مع ملاحظة بأن عزل الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون

في 1974، أدى إلى وصول أغلبية ديمقراطية إلى الكونغرس في الانتخابات النصفية، كما وصل جيمي كارتر الديمقراطي إلى رئاسة الولايات المتحدة في 1977، وبهذا اعتقدت الطبقة العاملة الأميركية والمنظمات الجماهيرية الأخرى والمنضوية أو المؤيدة جميعها للحزب الديمقراطي (اليساري بحسب المفهوم الأميركي)، بأنها سوف تستطيع تمشية أجندتها، مقابل مفاهيم الليبرالية الجديدة المتصاعدة. ولكنها أدركت في تلك السنوات (وما بعدها) أنها على خطأ، حَيْثُ لم تستطع أن تمرر القانون أعلاه، أو غيره من القوانين التي لا تنسجم مع رأسمالية الليبرالية الجديدة. إذ أن الشركات الكبرى وجدت فرصتها في أواخر السبعينيات لتنسحب من تأييدها للرأسمالية المنضبطة لكي تتبنى أفكار رأسمالية الليبرالية الجديدة، وقامت هذه الشركات بالتأثير المباشر على العديد من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين وعلى الجو العام السياسي الأميركي، للتحول نحو (اليمين) ومشاركة الأعضاء الجمهوريين في رفض أي قانون يخدم الطبقة العاملة!!

استلم رونالد ريغان (الجمهوري) رئاسة الولايات المتحدة الأميركية في كانون الثاني 1981 (والذي كانت فترة رئاسته 1981 - 1989) بدعم مالي كبير من قبل الشركات والمؤسسات المالية الكبرى، (مقارنة بالدعم المقدم لمنافسه الديمقراطي جيمي كارتر)، وبظروف سياسية معقدة إثر احتجاز الرهائن الأميركان في السفارة الأميركية في طهران من قبل الطلبة الإيرانيين المؤيدين للثورة الإسلامية الإيرانية، وكان موقف القيادة الإيرانية الفعلي في ذلك الوقت هو عدم دعم كارتر ودعم ريغان في توقيت عملية الإفراج عن الرهائن.

وضعت إدارة ريغان مناهجها الاقتصادية لتطبيق رأسمالية الليبرالية الجديدة بصورة سريعة. وأعلنت منظمة BRT لكبار الشركات والمؤسسات المالية الأميركية، في آذار 1981، تأييدها واعتمادها الكامل والواضح لهذه المناهج وجاء في بيان لها أن "الشركات والمؤسسات المنضوية إليها تعتمد خطة تعافي الاقتصاد (التي أعلنتها إدارة ريغان كبداية لسيادة مفاهيم رأسمالية الليبرالية الجديدة)، وتؤكد بقوة على فقرات أربع منها، وهي تخفيض الإنفاق على المناهج الاجتماعية، وتقليل الضرائب، وتقليل الضوابط، وتقييد السياسة النقدية (أي تقليل الإنفاق الحكومي)".

خامسًا: دور مراكز البحوث Think Tanks في محاربة الرأسمالية المنضبطة ونشر الليبرالية الجديدة:

إن من أهم ما قامت به الشركات والمؤسسات الأميركية الكبرى، ومُنْذُ سبعينيات القرن الماضي، هو "الاستحواذ" الفعلي على معظم المؤسسات الفكرية الموجودة، والتي تسمى في الولايات المتحدة "مراكز البحوث Think Tanks"، وخلق أخرى في هذه الفترة.

لقد تأسست في الولايات المتحدة، وفي أوروبا وخصوصًا بريطانيا، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مجموعات فكرية وأكاديمية، سُمّيت مراكز البحوث، وكانت تصدر تقارير وتحليلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان أغلبها ضمن المفاهيم الكِنزية السائدة. وهذه المنظمات تمول أساسًا من قبل الشركات والمؤسسات الأميركية الكبرى، وتكون تقاريرها – عمومًا – دليل عمل لذوي القرار، سواء في الدولة أو الشركات، ولهذه المؤسسات تأثير في الكونغرس والإدارات الحكومية والجهات الإعلامية ومؤسسات الضغط

(اللوبيات)، وذلك من خلال دراساتها وتقاريرها ومقالاتها التي تنشر ضمن مطبوعاتها الخاصة أو من خلال الإعلام العام.

من أهم وأقدم هذه المؤسسات الفكرية هو "معهد بروكنغ Brookings Institute"، وهو لا يزال نشطًا ومستمرًا بالعمل. كان هذا المعهد أحد الأعمدة الفكرية لمفاهيم "الاقتصاد المختلط Mixed Economy"، بضمنها الكِنزية. ولكن تم احتوائه - وشرائه عمليًا - ليتحول إلى معهد مناصر لمفاهيم الليبرالية الجديدة. إِذ بدأ بمفاهيم معينة ثُمَّ انقلب عليها لاحقًا في سبعينيات القرن الماضي.

أما "جمعية مونت بيليرين Mont Pelerin Society" الفكرية، فقد كانت مُنْذُ البداية معارضة للكِنزية. وكان أحد مؤسسيها في سنة 1947 فريدريك فان هايك Friedrich Von Hayek، وهو أحد أهم مؤسسي ومنظري الليبرالية الجديدة. وحصلت هذه الجمعية على دعم مالي وسياسي كبيرين - وخصوصًا في الولايات المتحدة - وذلك من قبل أشخاص وشركات ذوو ثروة ونفوذ سياسي ومالي. ومن الجدير بالذكر إن هايك - مؤلف النصوص الرئيسية لليبرالية الجديدة - كان يؤكد دائمًا بأن معركة الأفكار هي مسألة أساسية في عملهم، وهي معركة ليست ضد الماركسية فقط، وإنما ضد الاشتراكية أيضًا بمختلف مفاهيمها، وكذلك ضد تخطيط الدولة للاقتصاد وضد المفاهيم الكِنزية، حَيْثُ إنّها معركة طويلة ولا تحسم سريعًا. وقد كان محقًا بذلك، فقد تأسست هذه الجمعية سنة 1947، ولكن توسعها ونجاح مفاهيمها بان في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، أي بعد أكثر من (30) سنة!!

لعل أكثر هذه المراكز تأثيرًا في هذه الفترة، هو "معهد المشروع الأميركي American Enterprise Institute"، الذي تمتد جذوره من أربعينيات

القرن الماضي وبتمويل بسيط. كان مركز بحوث يميني محافظ رجعي، وبلا تأثير يذكر، وظل كذلك حَتَّىٰ نهاية الستينيات، حَيْثُ لم تتجاوز ميزانيته السنوية المليون دولار، ولكن ارتفعت ميزانيته في السبعينيات إلىٰ عشرة أضعاف بتمويل من الشركات الكبرىٰ. وفي عام 1980 كان محافظو (أعضاء مجلس إدارة) هذا المعهد من كبار مسؤولي الشركات الصناعية والمؤسسات المالية الكبرىٰ، مثل شيل أويل، وستاندَرد أويل أوف كاليفورنيا، وبنك جيس مانهاتن، وستي كروب، وهاورد اند باكارد، وجنرال إليكتريك وغيرهم، وانهالت التبرعات والدعم المالي واللوجستي لهذا المعهد بلا حدود.

إن ركز البحوث الأميركي اليميني المحافظ المهم الآخر، هو "مؤسسة هيريتج Heritage Foundation"، الذي يمثل مجلس إدارته أيضًا المؤسسات الأميركية الكبرىٰ مثل جيس مانهاتن، وداوكيمكال، وجنرال موتورز، وموبيل، وفايزر.

أما في بريطانيا، فإن أهم مراكز البحوث اليمينية هو "معهد الشؤون الاقتصادية Institute of Economic Affairs"، الذي تدفقت عليه الأموال ونال الدعم والرعاية السياسية اليمينية حاله حال مؤسسة هيرتيج وغيرها.

ما نلاحظه أيضًا في هذا المجال، هو ازدياد نفوذ وزخم مفاهيم رأسمالية الليبرالية الجديدة في الجامعات والأماكن الأكاديمية، وخصوصًا تلك التي لها جذور فيها، مثل جامعة شيكاغو التي كان فيها ميلتون فريدمان، (الاقتصادي الذي ارتبطت الليبرالية الجديدة باسمه)، رئيسًا لقسم الاقتصاد. وقد حظيت نظريات ومفاهيم الليبرالية الجديدة علىٰ "الاحترام" بعد منح جائزة نوبل للاقتصاد إلىٰ فريدريك هايك في سنة 1974، وإلىٰ ملتون فريدمان سنة 1976. وهذه الجائزة علىٰ الرغم من حملها لاسم جائزة نوبل إلّا أنها لا علاقة لها بهذه

الجوائز. حَيْثُ إنّ جائزة نوبل للاقتصاد تقع تحت نطاق السيطرة القوية للنخب البنكية السويدية.

إضافة لذلك فقد برزت في الولايات المتحدة في تلك الفترة مجموعة من المثقفين اليمينين (على الرغم من أن العديد منهم ذو أصول يسارية تروتسكية)، وسمّوا أنفسهم "المحافظون الجدد Neo Conservatives".

التف مثقفو المحافظين الجدد في السبعينيات حول إيرفنغ كرستول (ذو الأصول التروتسكية) ونورمان بود هوريتز، ومجلتهم اليمينية "كومنتري Commentary". وكان محور ثقافتهم وتنظيرهم هو محاربة الأفكار الشيوعية والاشتراكية ومحاولات دول العالم الثالث في الانعتاق من النفوذ الإمبريالي، والدعوة لقيادة الولايات المتحدة وتفردها بالعالم، ونشر مفاهيم الحرب الاستباقية، والتأييد المطلق للصهيونية وإسرائيل باعتبارها يد أميركا العليا في مناطق الطاقة والتوتر في الشرق الأوسط. تبنى المحافظون الجدد السياسات الاقتصادية لرأسمالية الليبرالية الجديدة، لانسجامها الفكري مع سياساتهم اليمينية، وهي تمثل "نهاية التاريخ" - حسب فوكوياما أحد مفكري المحافظين الجدد - وبداية "القرن الأميركي" بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بدايات تسعينيات القرن الماضي.

تكوّن اليمين الأميركي من المحافظين الجدد، ومن التيار المسيحي البروتستانتي السلفي المحافظ والرجعي والمؤيد بشدة لإسرائيل والصهيونية، وانضم إلى هذا التحالف "القوميون" الأميركيون البيض بمختلف أطيافهم، وهم الأميركيون من ذوي الأصول البيضاء والمعادون للأميركيين من ذوي الأصول الأفريقية أو الأسبانية أو الآسيوية لاعتقادهم أن هؤلاء يستحوذون على أرزاقهم. كما استطاع المحافظون الجدد والتيار المسيحي المحافظ من جذب

رجال أعمال وأثرياء من الحزب الجمهوري وغيرهم لتمويل وتقوية مواقفهم ومراكزهم في الدولة والمجتمع، وخصوصًا بعد تبنيهم سياسات الرأسمالية المتوحشة لليبرالية الجديدة، وكان النجاح السياسي الأول لهم في انتخاب الرئيس رونالد ريغان في نهاية عام 1980 لرئاسة الولايات المتحدة.

وبرز دور المحافظين الجدد أكثر في الحياة السياسية الأميركية في انتخابات جورج بوش الأب (1989 - 1993). ولكن انتصارهم الأكبر، واستيلائهم على الحكم فعليًا كان في عهد جورج بوش الابن (2001 - 2009). وخصوصًا دورهم الكبير في وزارة الدفاع وسياستها العدوانية، حَيْثُ تسلم رتشارد بيرل منصب رئاسة مجلس سياسات الدفاع، وبول وولفويتز منصب الوكيل الأقدم لوزير الدفاع، ودوغلاس فيث منصب وكيل وزير الدفاع وجميع هؤلاء من المحافظين الجدد وكان لهم الدور الرئيس في غزو العراق واحتلاله.

لقد كان لمراكز البحث اليمينية وللمحافظين الجدد الدور الأبرز والقائد في الحملة البشعة على العراق واحتلاله وتدميره، واضعين موضع التطبيق نظريتهم في الحرب الاستباقية، ودراستهم "القطيعة الكاملة Clear Break" حول سيادة إسرائيل للمنطقة وتفتيت العراق، وفي مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذلك في تدخلهم في صياغة الدستور العراقي - وخصوصًا فيما يتعلق بالنفط وتقسيم العراق من خلال بيتر كالبريث أحد قادتهم الذي عمل مع الأحزاب الكردية الرئيسية، وفي دورهم في الحركة الانفصالية الكردية في 2017[13].
تقلص نفوذ المحافظين الجدد إثر الفشل في تحقيق أهداف غزو العراق (فيما عدا ما يتعلق بتحطيمه)، ولكنهم استعادوا بعض النفوذ والدور بمجيء دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة في انتخابات 2016.

الفصل الثالث

رأسمالية الليبرالية الجديدة

ازداد تأثير مفاهيم الليبرالية الجديدة ودور منظريها ومؤيديها في أواخر سبعينيات القرن الماضي وما بعدها في الولايات المتحدة، سواء في الجامعات أو في مراكز البحث، وفي مؤسسات الدولة (وزارة المالية والاحتياط الفيدرالي – البنك المركزي الأميركي –) وبين السياسيين والنخب الأميركية اليمينية وخصوصًا الحزب الجمهوري والمجموعات اليمينية في الحزب الديمقراطي. لقد تبنت الشركات والمؤسسات المالية الكبرى وأثرياء أميركا هذه السياسات بقوة، لذا تدفقت الأموال لنشر هذه المفاهيم. كذلك توسعت إمكانية نشر هذه المفاهيم وتبنيها في المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات العالمية المتعلقة بالتجارة مثل WTO (منظمة التجارة العالمية)، وقبلها منظمة الكات GATT (الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة) وغيرها، كما ازدادت هذه المفاهيم انتشارًا في المؤسسات العالمية في الدول الرأسمالية الرئيسة وخصوصًا بريطانيا. أصبحت هذه الأفكار في الثمانينيات والتسعينيات المهيمن الوحيد على الاقتصاد الأميركي أولاً وعلى بقية الاقتصاديات الرأسمالية الرئيسية في العالم وبتأييد ودعم من الدوائر والمؤسسات التي تدعم (الإمبراطورية الأميركية) وتوسُع نفوذها في العالم. وكان أول أعمال الليبرالية الجديدة هو أضعاف ثُمَّ تدمير المؤسسات والقوى الاقتصادية والسياسية السابقة مثل النقابات وأنظمة الرفاهية الاجتماعية، وإلغاء التنظيمات المالية المقيدة. والعمل على خصخصة المؤسسات الحكومية حَتَّى تلك التي تخدم الصحة والتعليم والثقافة والخدمات العامة، وعملت على سحب الدولة من

العمل في مجالات خدمية واسعة. والأهم إضعاف القوىٰ المناوئة لها إلىٰ أقصىٰ ما تستطيع إضعافه سواء في الولايات المتحدة أو في بقية أنحاء العالم، وخصوصًا بعد سقوط الاتحادة السوفيتي والمعسكر الاشتراكي واتجاه العالم نحو اليمين، حَيْثُ أصبح العصر هو عصر رأسمالية الليبرالية الجديدة.

إن عصر الليبرالية الجديدة الذي نراه اليوم سائدًا في الولايات المتحدة، هو ليس العصر الأول الذي يسود فيه مثل هذا النوع من الرأسمالية في الولايات المتحدة. إِذ سبق أن ساد مثل هذا النوع المنفلت من الرأسمالية لفترة بعد الحرب الأهلية الأميركية في حوالي سنة 1870 – 1900، وهي الفترة التي تسمىٰ "Gilded Age، العصر المموه أو المطلي بالذهب" وهو تعبير كان قد استخدمه الكاتب الأميركي الساخر مارك توين، متهكمًا علىٰ هذا العصر والطبقة الغنية التي ظهرت فيه، وعدم المساواة الهائل الذي كان في حينه في الولايات المتحدة (كما هو في الرأسمالية المعاصرة). وأطلق علىٰ تلك الطبقة الغنية "Robber Barons، البارونات السرّاق، قاطعي الطريق"، بسبب الدور الكبير الذي لعبه الرأسماليون الأغنياء في استعمال جميع الطرق القذرة لجمع ثرواتهم وحرمان الفقراء من أبسط حقوقهم في متطلبات العيش الكريم. ولقد تبع هذا العصر من الرأسمالية المنفلتة عهد آخر من الرأسمالية المنضبطة لأول مرة في التاريخ الأميركي حَيْثُ لعبت الدولة دورًا أساسيًا في الاقتصاد، وسُمي عصر هذه الرأسمالية المنضبطة بـ (العهد التقدمي Progressive Era)، واستمر لفترة قصيرة بين 1900 – 1918. وكانت فترة الحرب العالمية الأولىٰ فترة حرجة لهذه الرأسمالية، ورجعت الرأسمالية الأميركية بعد الحرب إلىٰ عصر الرأسمالية المنفلتة، غير المنضبطة بدءًا من 1920.

إن مرحلة العشرينيات من القرن الماضي، والتي ظهرت فيها بعض مظاهر رأسمالية الليبرالية الجديدة (المشابهة للحالية) انتهت بالنتيجة إلى أزمة مالية شديدة بدءًا من 1929، وتطورت إلى الكساد الكبير في الثلاثينيات.

أ. نشوء نظريات رأسمالية الليبرالية الجديدة وتطورها وانتشارها:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945 برز الاتحاد السوفيتي كقوة عسكرية وفكرية هائلة منتصرة على النازية، وانتشرت الأفكار الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية المنضبطة على نطاق واسع في أوروبا وبقية أنحاء العالم، وهي الأفكار نفسها التي كان لها الدور الكبير في القضاء على المفاهيم العسكرية النازية. كما سادت العالمي الرأسمالي الأفكار الكِنزية للرأسمالية المنضبطة بصفتها تضع الحلول اللازمة لإنهاء حالة الركود الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي وكذلك لإنهاء حالات الحرب وإمكانية التصدي لها قبل قيامها.

في الوقت نفسه كانت هناك في أوروبا مجموعة من الأكاديميين والمثقفين والاقتصاديين، اجتمعت حول السياسي والاقتصادي النمساوي (فردريك فان هايك)، وأسست جمعية سميت "جميعة مونت بيليرين Mont Pelerin Society" وذلك بعد اجتماعهم الأول في سنة 1947 في منطقة مونت بيليرين في سويسرا. وكان من بين الحاضرين في هذا الاجتماع الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان Milton Friedman. سمّت هذه المجموعة نفسها (Liberals، ليبرال أو أحرار) وهي التسمية الأوروبية المتعلقة بالحرية الفردية. إن تسمية (الليبراليون الجدد نيوليبرال Neoliberals) جاءت من انتماء أفكار هذه المجموعة لأفكار الذين كانوا يسمون (الكلاسيكيون الجدد)، وهم الاقتصاديون الذين ظهروا في النصف الثاني من القرن التاسع

عشر، والمنادون بالسوق الحرة، ومحاولة تطوير أو تبديل نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو، بالإضافة إلى سعيهم لدحض أفكار ماركس وإنجلز. لقد التزم هؤلاء وجهة نظر آدم سميث من أن (اليد الخفية) للسوق هي الآلية الأفضل لتفسير الغرائز الإنسانية الأساسية مثل الطمع والرغبة بالمال والحصول على القوة. لهذا كانت هذه الليبرالية تعارض بقوة الأفكار الماركسية والشيوعية، وتعارض أيضًا الأفكار التي تدعو أو تسمح للدولة بالتدخل بالاقتصاد مثل الكِنزية (الرأسمالية المنضبطة) التي ارتفع شأنها في ثلاثينيات القرن العشرين كردّ على الكساد الكبير الذي ساد الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت.

إن الليبراليين الجدد لم يكونوا يعارضون الماركسية والكِنزية فحسب بل كانوا أشد معارضة وعداءً لنظريات التخطيط والسيطرة المركزية على الاقتصاد، والتي قدمها في ذلك الوقت الاقتصادي الأميركي، بولوني الأصل، أوسكار لانكه Lange Oscar في التخطيط المركزي، والتي كانت قريبة من الماركسية(7). وبرروا نظرياتهم هذه، بأن قرارات الدولة الاقتصادية ستنحاز بالتأكيد لتأثيرات وقوة القوى السياسية المختلفة ولتأثير المنظمات المدنية (مثل نقابات العمال والتنظيمات المهنية والمنظمات المدنية المرتبطة بالبيئة وغيرها). والتي ستكون حتمًا خاطئة – على حسب قولهم – لأن المعلومات المتوفرة للدولة لا توازي المعلومات التي يؤشرها السوق!!

ولكن في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة كان حَتَّىٰ اسم "الرأسمالية" أمرًا غير مرغوب فيه جماهيرياً، وكان هذا الأمر واضحًا في الحياة السياسية في أوروبا واليابان ودول العالم الثالث، وإلى حد ما في الولايات المتحدة نفسها. لهذا لم يطلق اسم الرأسمالية على الكِنزية في كثير من الأحوال

واستعيض عنه في الدراسات الاقتصادية لكثير من الاقتصاديين والسياسيين بتعبير "الاقتصاد المختلط Mixed Economy".

إن الأفكار الكِنزية كانت قد ثبتت مواقعها في أفكار ومفاهيم الأكاديميين والاقتصاديين، وهي تَعتبِر أن تدخل الدولة في كل نواحي الاقتصاد أمر مطلوب. واعتبرت – في حينه – الأفكار والنظريات السابقة للاقتصاد (الحر) والرأسمالية غير المقيدة، بأنها أمور من الماضي مكانها سلة مهملات التاريخ. وهذا ما سار عليه إجمالي رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وقادة العالم الرأسمالي والعالم الثالث. ومن عاصر تلك الفترة ممن يقرأ هذه السطور، قد يتذكر هذا الأمر جيدًا!!

إن جميع الجامعات الأميركية الرصينة (عدا جامعة شيكاغو)، واقتصادييها الأكاديميين اعتبروا أن اقتصاد السوق الحر (أي من غير وجود تأثير وقيادة للحكومات في الاقتصاد) هو أمر يدرّس في الجامعات لأغراض التاريخ الاقتصادي. واعتمدوا النظرية الكِنزية كفكر سائد في الاقتصاد الأميركي والعالمي بدرجات متفاوتة، أقلها شدّة في الولايات المتحدة. وحَتَّىٰ إنّ أوسكار لانكه كان قد اعتبر أثناء إقامته في الولايات المتحدة، من خلال محاضراته ومقالاته وكتبه، بأنه "أفضل مدرّس للاقتصاد في أميركا" في حينه[7].

أما قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو، فقد كان استثناءً يسود فيه فكر السوق الحرة بمفهوم رأسمالية الليبرالية الجديدة طوال تلك الفترة. إِذ كان هذا القسم برئاسة الاقتصادي ملتون فريدمان. وكان قد حضر الاجتماع التأسيسي لجمعية مونت بيليرين في سويسرا عام 1947، والتي أسست لأفكار الليبرالية الجديدة، وكان معه في هذا القسم مجموعة من الأكاديميين الاقتصاديين يحملون أفكاره. إن تعبير "مدرسة شيكاغو Chicago School" الاقتصادية، قد

استخدم دائمًا في الأدبيات الاقتصادية أو السياسية، لدعم (أو ذم) اقتصاد السوق الحر المطلق نظريًا وفكريًا. وأحيانًا ولغرض السخرية يستخدم تعبير "صبيان شيكاغو Chicago Boys" لربط هذه المدرسة الاقتصادية بعصابات ومافيات شيكاغو المعروفة في حينه!! أما الجامعات الأميركية الأخرىٰ، فكانت في دراساتها العليا post graduate courses وضمن تدريس الاقتصاد الكلي Macroeconomics تُدخل في مناهجها الدراسية الاقتصادية مقالة أو أكثر، لملتون فريدمان، وذلك للتوضيح للطلبة بأن هناك أفكارًا مغايرة للكِنزية. وفي الوقت نفسه فإن القليل جدًا من الأكاديميين في الجامعات (عدا جامعة شيكاغو) من اعتبر أن مقولات ونظريات فريدمان هي ذات قيمة علمية أو عملية في ذلك الوقت. تبدل الأمر تمامًا في سبعينيات القرن الماضي بعد أن حصل هايك في عام 1974، وفريدمان في عام 1976 علىٰ جائزة نوبل للاقتصاد!!

لقد ظهرت الليبرالية الجديدة للعلن لأول مرة، وكأفكار عامة، في أواخر الستينيات، وجمعت زخمًا في السبعينيات أثناء أزمة الرأسمالية المنضبطة، وفي الوقت نفسه استغرب الكثير من الاقتصاديين الأميركيين هذه الأفكار وإمكانياتها في حل الأزمة الاقتصادية حينذاك. وفي نهاية السبعينيات كان لليبرالية الجديدة (ومدرسة شيكاغو خصوصًا) مريدين من الأكاديميين الشباب، ومنهم من كان يعمل بجد علىٰ تقليل أهمية الأفكار الكِنزية ومحاولة إنهائها، بمساعدة مراكز البحث اليمينية، وبعض الشركات والرأسماليين الكبار الذين دفعوا الأموال الطائلة والدعم اللوجستي والدعائي لتوسيع نطاق هذه الأفكار وزيادة أعداد الخريجين المتأثرين بها. وقد أصبحت جامعة شيكاغو / قسم الاقتصاد محجةً لهذه المجموعات. وتخرج من هذا القسم طلبة من بعثات أميركا اللاتينية، والكثير منهم بتمويل من الشركات الأميركية الكبرىٰ، من الاقتصاديين الذين كان

لهم دورًا مميزًا في التجربة الأولى لتطبيق رأسمالية الليبرالية الجديدة في شيلي إثر الانقلاب الدموي في 11 أيلول 1973 والذي أطاح بحكومة إلليندي الاشتراكية المنتخبة ديمقراطيًا. إن أول استعمال حديث لمصطلح الليبرالية الجديدة للتعبير عن هذه الرأسمالية المخرِبة في شيلي وغيرها من دول أميركا اللاتينية، كان قد استعمل ونشر في الكتب والمقالات في الثمانينيات من قبل منتقدي هذه السياسات من اقتصاديي ومثقفي أميركا اللاتينية. ثُمَّ انتشر هذا التعبير في بقية أنحاء العالم في أواخر القرن الماضي وفي القرن الحالي، وأصبح هو التعبير الشائع في جميع أنحاء العالم للتعبير عن الرأسمالية المعاصرة، وكذلك عن الأفكار والسياسات المرتبطة بها.

إن المؤرخين المقبلين سينظرون إلى سنوات (1975 – 1984)، كأنها مرحلة ثورة (أو بالأحرى ثورة مضادة!!) ومنعطف كبير في تاريخ البشرية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. ففي سنة 1978 اتخذ الرئيس الصيني دينغ تسياو بينغ Deng Xiaoping الخطوات الأولى في "تحرير" الاقتصاد الصيني من قيود النظام الشيوعي في الصين. وعلى الجانب الآخر من المحيط الهادي تسلم بول فولكر Volcker رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي)، ولم يكن شخصًا معروفًا في ذلك الوقت. حَيْثُ أجرى خلال سنوات قليلة تغيرات كبيرة في السياسة النقدية الأميركية لمعالجة التضخم النقدي، غاضًا النظر عن النتائج الأخرى المترتبة على ذلك، وعلى رأسها البطالة. وقبل ذلك بأشهر تم انتخاب ماركريت ثاتشر Thatcher في أيار 1979 كرئيسة لوزراء بريطانيا عن حزب المحافظين اليميني. وفي 1982/4/2 احتلت الأرجنتين جزر فوكلاند، ونجحت ثاتشر في إبعاد الأرجنتين عنها. واعتبر البريطانيون ما حققته انتصارًا كبيرًا. وجاءت ثاتشر مرة أخرى لرئاسة الحكومة في انتخابات 1983

بأغلبية كبيرة وبتخويل لضرب قوة النقابات العمالية، ولوضع حل للتضخم النقدي العالي الذي صاحبه انكماش الاقتصاد البريطاني. وفي كانون الأول 1980 تم انتخاب رونالد ريغان (1981 - 1989) عن الحزب الجمهوري اليميني لرئاسة الولايات المتحدة، وكان شخصية قوية. أيد ريغان خطوات فولكر للقضاء على التضخم، واعتمد سياسة شديدة لضرب القوى النقابية الأميركية، ولرفع الأنظمة المقيدة للرأسمالية، وتقليل الضرائب عن الشركات والأثرياء، وهي بإجماليها تمثل سياسات الليبرالية الجديدة. لهذا يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن هذه السنوات هي بدايات الليبرالية الجديدة، على الرغم من أن هناك من يعتبر بداياتها في 1973، عندما قام بنوشيت بانقلابه الدموي في شيلي في 1973/9/11، وقيام الليبراليون الجدد بأول محاولة لبناء اقتصاد في شيلي على ضوء نظرياتهم، مستغلين "الصدمة" العنيفة التي أصابت الشعب الشيلي جراء الانقلاب الوحشي على حكومتهم الاشتراكية برئاسة إليندي المنتخبة ديمقراطيًا.

ولكن نظرية الليبرالية الجديدة وُجدت قبل ذلك بعقود، إذ أن نصوصها الرئيسية موجودة ضمن كتاب الاقتصادي النمساوي فردريك هايك، والمسمى "دستور الحرية of Liberty Constitution"، الذي يؤكد فيه أن معركة الأفكار هي مسألة أساسية لا تحسم سريعًا، وهذه المعركة ليست فقط ضد الماركسية، ولكنها أيضًا ضد المفاهيم الاشتراكية وتخطيط الدولة للاقتصاد بضمنها الكِنزية، والآن جاءت الفرصة المناسبة لتطبيق هذه المفاهيم.

لقد جاءت ثاتشر إلى الحكم في بريطانيا عام 1979، وهي تحت تأثير مركز البحث البريطاني اليميني (معهد الشؤون الاقتصادية) والمتأثر بدوره بأفكار هايك السابقة الذكر، بضرورة التخلي عن الكِنزية في بريطانيا لحل الأزمة الاقتصادية. الأمر الذي أدى إلى مصادمات شديدة مع النقابات البريطانية

القوية، كما قامت ثاتشر بهجوم شديد على غالبية أعمال ومؤسسات دولة الرفاهية، وعلى منظمات المجتمع المدني المتعاونة مع النقابات. وأدى هذا الهجوم بالنتيجة إلى خصخصة مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية والتخلي عن الكثير من التزامات دولة الرفاهية، وتقليل الضرائب على الأغنياء والشركات. كانت بريطانيا ملتزمة بالكِنزية مُنْذُ الحرب العالمية الثانية، وفيها مؤسسات قوية، لتثبيت دولة الرفاهية الاجتماعية، وفيها كذلك صناعات وخدمات رئيسية مهمة تعود ملكيتها للدولة. وقامت ثاتشر بهذه الحملة – كما تقول – لخلق الجو الاستثماري المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية، وخصوصًا تلك القادمة من اليابان... ولتعزيز دور الفرد!!، "لا يوجد شيء اسمه المجتمع. ويوجد فقط أفراد"... وأضافت لاحقًا "وعائلاتهم"!!

أما في الولايات المتحدة، فقد جاء بول فولكر في تشرين الثاني 1979، في عهد الرئيس الأميركي الديمقراطي جيمي كارتر، كرئيس للبنك المركزي الأميركي Federal Reserve. وكان هذا البنك يسير، ومُنْذُ إصلاحات الرئيس روزفلت في "الاتفاق الجديد"، في ثلاثينيات القرن الماضي، وفق المفهوم الكنزي للسياسة النقدية: أسعار فائدة منخفضة وبطالة منخفضة. قام فولكر بتغيير هذه السياسة جوهريًا لغرض القضاء على التضخم النقدي العالي، إذ بدأ برفع أسعار الفائدة بالرغم من أن البطالة كانت قد تجاوزت 10٪، كانت معدلات الفائدة الحقيقية بين 2 – 3٪ في الخمسينيات وأواسط الستينيات، وانخفضت إلى 1 – 2٪ بين أواسط الستينيات وأواسط السبعينيات لمعالجة الانكماش، وانخفضت أكثر ووصلت بين (صفر و. 1.4٪) بين السنوات 1974 – 1976، وارتفعت مع زيادة التضخم لأكثر من (1.5٪) سنة 1979 (بمجيء فولكر)[1]، والاقتصاد في ركود تضخمي!!. وتطور سعر

الفائدة هذا ينسجم مع السياسة الكِنزية لتوفير الأموال لتسهيل العمل وتقليل البطالة، ولكن في الوقت نفسه زادت نسب التضخم النقدي بدرجات كبيرة، ولم يتخذ الإجراء الكنزي بتجميد الأسعار والأجور إلّا لفترة قصيرة في أوائل السبعينيات.

بدأ فولكر بإجراءاته التي سميت (صدمة فولكر Volker Shock)، بزيادة أسعار الفائدة تدريجيًا ليصل سعر الفائدة الحقيقي في 1985 إلىٰ 9٪. نحن نتحدث هنا عن "سعر الفائدة الحقيقي real interest"، وهو سعر الفائدة بعد أخذ نسب التضخم النقدي بنظر الاعتبار، أما "سعر الفائدة الاسمي nominal interest rate"، وهو السعر المعروف والمتداول بين المقرض (البنوك مثلًا) والمقترض، والذي ينشر اعتياديًا ويمثل (سعر الفائدة الحقيقي + نسبة التضخم). ولقد بلغ سعر الفائدة الاسمي هذا واستقر في تموز 1981 علىٰ حوالي 20٪. وباستقرار سعر الفائدة الاسمي علىٰ هذا المعدل العالي دخلت الولايات المتحدة في انكماش عميق deep recession، حَيْثُ توقفت المعامل وزادت البطالة، وتم ضرب وتحجيم النقابات العمالية.

في الوقت نفسه وصلت الدول المستقرضة من البنوك الأميركية بسعر فائدة منخفض، (وبالخصوص دول أميركا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين وشيلي)، إلىٰ حافة إعلان إفلاسها بسبب ارتفاع سعر الفائدة وعجزها عن سداد الدين، أو حَتَّىٰ عن سداد خدمة الدين (أي مبالغ الفوائد فقط)!. وبدأت فترة ما يسمىٰ إعادة جدولة الديون، وإعادة هيكلة الاقتصاد في هذه الدول، والتي تسمىٰ دائمًا (الإصلاحات الاقتصادية)!!، والتحول نحو الليبرالية الجديدة بدءًا بالخصخصة!!

كانت معركة ريغان الأولىٰ ضد النقابات هي ضد نقابات حركة الطيران بعد إضرابهم الطويل سنة 1981. وما يجلب النظر هنا، أن نقابة منتسبي حركة الطيران لم تكن نقابة عمالية بل نقابة لذوي "الياقات البيضاء"، ويمكن اعتبارهم من الطبقة الوسطىٰ. وبهذا يقال عن الرئيس ريغان إنه ضرب الطبقة الوسطىٰ قبل أن يضرب الطبقات العمالية الأدنىٰ. كما انخفضت الحدود الدنيا للأجور في فترة رئاسة ريغان (بعد أخذ التضخم بنظر الاعتبار) ووصلت إلىٰ مستوياتها في أواسط الستينيات، بالرغم من الزيادات العالية في إنتاجية العامل[1]. وقامت إدارة ريغان برفع وتقليل الضوابط Regulations في أمور كثيرة جدًا تراوحت بين الملاحة الجوية إلىٰ الأمور المالية وإلىٰ أمور البيئة، ما أعطىٰ دفعًا كبيرًا للشركات خصوصًا بعد التخفيضات الكبيرة للضرائب، والتي سوف نتحدث عنها لاحقًا.

يربط العديد من الاقتصاديين رأسمالية الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة بالحزب الجمهوري المحافظ والحكومات الجمهورية، ولكن الأمر غير ذلك علىٰ الرغم من أن هذه السياسات قد تعززت وأصبحت أكثر رسوخًا في عهود الحزب الجمهوري، سواء من خلال الإدارة (رئاسة الجمهورية)، أو من خلال الأغلبية في الكونغرس. لقد كانت بدايات الليبرالية الجديدة في عهد جيمي كارتر الديمقراطي (11977 - 1981)، وتعمقت لاحقًا في عهد ريغان (1981 - 1989)، وجورج بوش الأب (1989 - 1993)، واستمر زخمها في رئاسة بيل كلنتون الديمقراطي (1993 - 2001)، ووصلت أوجها في رئاسة جورج بوش الابن (2001 - 2009). وبسبب الأزمة المالية الشديدة في 2008 وربطها بسياسات رأسمالية الليبرالية الجديدة حاول الرئيس باراك أوباما الديمقراطي وإدارته (2009 - 2017) الحد من مساوئ وأخطار هذه

الرأسمالية، ولكنه لم ينجح إلّا بحدود ضيقة جدًا، ويعود قسم من عدم نجاحه إلىٰ وجود الأكثرية الجمهورية في الكونغرس. وجاء دونالد ترامب (2017) ليعززها بتقليص الضرائب، ويحاول بفرض الرسوم الكمركية، أن يحل جزءًا من نتائج سياساتها في العولمة وتقلص الصناعة في الولايات المتحدة.

أما في أوروبا الغربية فقد استمرت سياسات الليبرالية الجديدة في التوسع حَتَّىٰ في فترات حكم الأحزاب العمالية والاشتراكية والاجتماعية الديمقراطية والأحـزاب اليسارية الأخـرىٰ، والتي كانت العمود السياسي للرأسمالية المنضبطة. حَيْثُ إنّهم كانوا يؤكدون أثناء حملاتهم الانتخابية سواء في مخاطبتهم لجماهيرهم أو للأحزاب المحافظة المنافسة والمؤيدة لليبرالية الجديدة، (والذين يسمّون في أوروبا "الليبراليون")، بأنهم سيتخلون عن هذه السياسات المضرة بالاقتصاد والطبقات العمالية والمتوسطة، ولكنهم حالما يستلمون السلطة يستمرون في تطبيقها وتأسيس وتعزيز هياكلها الاقتصادية والسياسية.

هذا لا يعني عدم وجود فوارق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة بهذا الخصوص، أو بين الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية والعمالية والاشتراكية، وبين الأحزاب (الليبرالية) اليمينية في أوروبا. إذ أن هناك فوارق في مدىٰ الاندفاع بها خصوصًا فيما يتعلق بتعميق عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، ولكن لم تتخذ إجراءات جدّية في إيقاف أو عكس متطلبات الليبرالية الجديدة، علىٰ الرغم من أن الفترة التي تلت أزمة 2008 كانت ملائمة جدًا لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، ولكن حدث العكس، إذ في سنوات الأزمة ازدادت الفوارق الطبقية، واسترجعت هذه الرأسمالية زخمها بعد سنوات قليلة من الأزمة.

قد يكون من المفيد بيان كيفية دخول الدول النامية في رأسمالية الليبرالية الجديدة، والتي بدأت في دول أميركا اللاتينية الوسطىٰ والجنوبية. ونحن هنا لا نتحدث عن دولة شيلي، إذ أن لها قصتها الخاصة، فهي اعتمدت الليبرالية الجديدة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، وقبل أي بلد آخر في العالم. دخلت هذه الرأسمالية المتوحشة شيلي، بعد انقلاب بنو شيت الوحشي الدموي علىٰ حكومة شيلي الاشتراكية، المنتخبة ديمقراطيًا بقيادة سلفادور إلليندي، في 11 أيلول 1973 (11 أيلول الأسود الأول والمنسي!!). وكان للمخابرات المركزية الأميركية CIA، الدور الرئيس في الانقلاب. والذي يذكرنا بالانقلاب علىٰ حكومة مصدق في إيران في أوائل الخمسينيات. واعتمد بنوشيت علىٰ (صبيان شيكاغو) من الاقتصاديين التشيليين الذين كانوا قد تتلمذوا علىٰ يد منظري الليبرالية الجديدة مثل فريدمان وطاقم جامعة شيكاغو قسم الاقتصاد، وشارك فريدمان نفسه في هذا التحول في شيلي.

علىٰ إثر صدمة النفط الأولىٰ في 1973، وارتفاع أسعار النفط، والمقاطعة والحظر النفطي الذي حدث إثر حرب 1973 مع إسرائيل. كانت الولايات المتحدة تتهيأ وبنشاط عالٍ – وذلك علىٰ حسب تقارير المخابرات البريطانية التي كُشف عنها لاحقًا – لغزو دول الخليج النفطية، لإعادة ضخ النفط وتخفيض أسعاره. ولكن (حمائم) الولايات المتحدة استطاعت إقناع السعودية (ودول الخليج) بشكل أو بآخر بتدوير جميع فوائض البترودولار إلىٰ الاقتصاد العالمي، من خلال إيداع هذه الثروة النقدية الهائلة – بعملة الدولار – في بنوك نيويورك، ولقد أشرنا إلىٰ هذا الأمر في مكان آخر من هذه الدراسة.

لقد وجدت بنوك نيويورك الرئيسية نفسها فجأة أمام توفر كتلة نقدية كبيرة جدًا وعليها أن تجد منافذ مربحة ومربحة لاستثمارها. ووجدت أن الخيار

في الولايات المتحدة في أواسط سبعينيات القرن الماضي، ليس الخيار المفضل للاستثمار إذ أن الرأسمالية المنضبطة كانت في أوج أزمتها، والاقتصاد في انحسار والتضخم عالٍ، ولهذا فإن عائد استثمار هذه الأموال في الولايات المتحدة لن يكون جيدًا.

ووجدت بنوك نيويورك أن الخيارات المربحة هي خارج الولايات المتحدة، وأن أحسن الخيارات في الاستثمار هي الحكومات الأجنبية لضمان هذه الأموال. إذ أن الحكومات قد تتبدل ولكن لا تختفي! وأن الكثير من الدول النامية كانت بحاجة ماسة للأموال، و(مضطرة) للاقتراض. والضمان لهذه القروض هو الأصول في هذه الدول!! وكذلك تأييد الحكومة الأميركية للإقراض. وكانت أفضل الخيارات لهذا الأمر هي دول الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، أي دول أميركا اللاتينية!!. ولكي يتم الاقتراض من البنوك الأميركية فهنالك حاجة لحرية الدخول لأسواق هذه الدول المقترضة، ووجود (بيئة آمنة ومعقولة) لضمان سداد القرض وخدمته (فوائده) بسلاسة!. لهذا اتجهت بنوك نيويورك إلى (التقاليد الأميركية العريقة) لدخول أسواق الاستثمارات الجديدة ولحماية العمليات الاقتصادية الأجنبية (الأميركية)!!

إن التقاليد الأميركية الإمبريالية كانت مستخدمة وموجودة فعلاً، في السبعينيات في دول أميركا اللاتينية. والتقاليد الأميركية ليست مثل تقاليد الإمبرياليات السابقة البريطانية أو الفرنسية أو الهولندية وغيرها من الدول الأوروبية. فهي لا ترسل جنودًا غازية، (ولو أنها قامت بذلك وفي عدة مرات وبوحشية)، إنما طريقتها المثلى للاحتلال هي في إيجاد "الشخص المناسب" من القوى المحلية، وقد يكون عسكريًا، وتُوفَّر له كافة المساعدات العسكرية والاقتصادية واللوجستية، للحصول على الحكم، والتحالف "الإستراتيجي"

معه ومع مجموعته. وبهذا تتوفر للعميل سواء كان شخصًا أو مجموعة الإمكانية لأن يشتري المؤيدين وأن يطوّع أو يقمع المعارضين. وفي الوقت ذاته يوفر لنفسه ولعائلته ولمجموعته قوة كبيرة وثروة أكبر، وبالمقابل يفتح أسواق بلاده أمام تدفق الرأسمال الأميركي لاستغلال ثرواتها، وتشجيع المصالح والسياسات الأميركية سواء في دولته أو في المنطقة. وكانت دول أميركا اللاتينية في تلك الفترة جاهزة لذلك، كانت "التقاليد الأميركية" مطبقة هناك مُنْذُ عقود عديدة!! وكان للولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي دور ونفوذ مهمين في الكثير جدًا من الدول النامية الأخرىٰ، غير الدول اللاتينية.

بدأت الولايات المتحدة بتشجيع وتحضير الدول النامية في أواسط السبعينات للاقتراض من بنوك نيويورك، وبفوائد اعتيادية كانت سائدة في ذلك الوقت، وكأن الأمر (مساعدات أميركية)!!. لقد كانت معظم الاستثمارات الأميركية الخارجية قبل 1973 تهتم بالمواد الأولية، مثل النفط والمعادن والمنتجات الزراعية، وفي قطاعات محددة أخرىٰ مثل الاتصالات وصناعة السيارات، سواء في أوروبا أو أميركا اللاتينية. ولكن بعد 1973 توسع مجال الاستثمار والقروض سواء فيما يتعلق بالدول أو في مجالات العمل الأخرىٰ. مع التركيز علىٰ إعطاء القروض إلىٰ الحكومات الأجنبية.

ولما كانت القروض أميركية وبعملة الدولار، لهذا فإن أية زيادة في أسعار الفائدة، حَتَّىٰ لو كانت معتدلة، فسوف تؤدي إلىٰ زيادة في الدين وخدمته. وقد تؤدي إلىٰ عجز هذه الدول عن سداد ديونها، وعند ذلك ستتعرض بنوك نيويورك إلىٰ مشاكل مالية جمة قد تؤدي إلىٰ الإفلاس.

ولكن ما حدث في 1979، وبداية ثمانينيات القرن الماضي كان أمرًا غير متوقع بالمرة، وذلك بسبب ما سمي بـ (صدمة فولكر). حَيْثُ قام فولكر

محافظ البنك الفيدرالي الاحتياطي (البنك المركزي الأميركي)، بزيادات كبيرة ومستمرة على سعر الفائدة لإيقاف التضخم النقدي المتصاعد جدًا في الولايات المتحدة، وبغض النظر عن ازدياد البطالة الذي يصاحب زيادة سعر الفائدة. تجاوز سعر الفائدة في أوائل الثمانينيات 20٪، وبدأت أزمة الديون لدول أميركا اللاتينية. وأعلنت حكومة المكسيك عجزها عن تسديد ديونها، وحَتَّىٰ عجزها عن تسديد خدمة (فوائد) هذه الديون، وذلك في السنوات 1982 - 1984، وقد يؤدي ذلك إلىٰ احتمالية إعلان إفلاسها!!

في تلك الفترة كان الرئيس ريغان منشغلًا بتطبيق سياسته المعتمدة علىٰ مفاهيم رأسمالية الليبرالية الجديدة، وكان جزءًا من سياسته سحب تأييده للمنظمات الدولية التي خرجت من رحم اتفاقيات بريتون وودز. كان قد اتخذ قرارًا في سنته الأولىٰ من حكمه في عام 1981، بالخروج من صندوق النقدي الدولي IMF، لكنه تدارك الأمر، وبنصيحة من مستشاريه الاقتصاديين والسياسيين، ووجد حلًا أفضل يخدم بنوك نيويورك ويخدم رأسمالية الليبرالية الجديدة نفسها، وذلك بالتعاون بين صندوق النقدي الدولي ووزارة المالية الأميركية[1].

إن حل مسألة عجز المكسيك عن تسديد ديونها، يكون عن طريق تأجيل سداد الديون مقابل تحول المكسيك والـ (IMF) إلىٰ رأسمالية الليبرالية الجديدة، ويكون صندوق النقد الدولي داعية هذه الرأسمالية الجديدة في العالم!!

استخدمت هذا الطريق مع بقية دول أميركا اللاتينية المدينة ولاحقًا مع نمور آسيا، وكل الدول النامية التي كانت قد اقترضت من البنوك الأميركية. واعتبر جوزيف ستيغلتر، الاقتصادي الأميركي المعروف، هذه العملية بأنها "تطهير لصندوق النقد الدولي من كل التأثيرات الكِنزية ابتداءً من 1982".

وأصبح صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي مركزين عالميين مهمين في دعم وبث مفاهيم الليبرالية الجديدة. وهما "ينصحان" الدول النامية بالقيام بعمليات "إعادة هيكلة الاقتصاد" و"الإصلاح الاقتصادي" واعتماد "اقتصاد السوق"، و"الخصخصة"، والتي تعني جميعها اعتماد رأسمالية الليبرالية الجديدة، مقابل إعادة جدولة الديون. ومن هنا بدأ اختراع ما يسمىٰ "التعديلات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية"، والتي أدت إلىٰ تخفيض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وبدأ اسم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقترنان بأذىٰ وضرر المواطنين.

كانت المكسيك أول الدول النامية التي دخلت النيوليبرالية، وعملت هذه المنظمات الدولية والحكومية الأميركية علىٰ خنق الدول النامية الأخرىٰ لإدخالها في هذا النظام الاقتصادي العالمي، الذي أضر بعمال وفقراء هذه الدول، وأدىٰ بالنتيجة إلىٰ انهيار اقتصاد هذه الدول وبيع أصولها المالية.

لقد ظهر الفرق الكبير بين الليبرالية والنيوليبرالية في تفسير مفهوم الدين بدءًا من حالة المكسيك (والدول المشابهة اللاحقة). إذ في حالة الليبرالية (الرأسمالية الاعتيادية)، فإن الدائن (البنك وغيره) يتحمل الخسائر الناجمة عن القرارات السيئة التي اتخذها في استثماره الخاسر السيئ. أما في حالة النيوليرالية (رأسمالية الليبرالية الجديدة)، فإن حكومة الجهة المستقرضة (سواء القرض للحكومة أو للقطاع الخاص) هي الجهة المسؤولة عن سداد الدين، بغض النظر عن الحالة المادية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين!!. وإذا كان سداد الدين يعني تسليم أصول الدولة، وخصخصتها بأسعار بخسة وصورية، فهذا الأمر لا يعني الحكومة الأميركية، والمصارف الأميركية بأي شكل من الأشكال!!. وهو ما حدث فعلاً، فخسرت الدول النامية أصولها واقتصادها!!

ب. المظاهر الرئيسية لرأسمالية الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية Neoliberalism):

سيجد القارئ أن هذه المظاهر تتمثل في غالبيتها كأمور معاكسة لما كانت عليه الرأسمالية المنضبطة، وعلىٰ الضد مما ذهبت إليه الكِنزية التي أرادت تقليل مضار وتشوهات ووحشية الرأسمالية.

أولًا: الاقتصاد العالمي والعولمة والسوق الحرة ودور الحكومات:

لا يستخدم الكثير من الاقتصاديين الأميركيين في كتاباتهم تعبير "الليبرالية الجديدة" عند الحديث عن الرأسمالية المعاصرة، لأن هذا التعبير يسبب تشويشًا وسوء فهم في الولايات المتحدة. إذ أن كلمة "ليبرال Liberal" في الأدبيات الأميركية تعني تقريبًا عكس ما تعنيه مفاهيم الليبرالية الجديدة، وهي بالضد من مصطلح "المحافظين Conservative"، والتي تمثل اليمين في الولايات المتحدة. أما الليبرالي فهي تطلق علىٰ بعض اليسار الأميركي والذي يمثله الحزب الديمقراطي عمومًا ويساريه خصوصًا. والليبرالي - في الأدبيات الأميركية - هو الذي يقف إلىٰ جانب السياسات الاقتصادية لصالح الفرد الأميركي وخصوصًا الفقراء.

وبسبب ظروف أميركا السياسية، وتأثيرات المكارثية في فترات الحرب الباردة والحملات الإعلامية الهائلة التي صاحبتها ضد المعسكر الاشتراكي، والتي بقيت آثارها في ذهنية الفرد الأميركي حَتَّىٰ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، نرىٰ أن لا أحد من الساسة والنخب الأميركية، حَتَّىٰ من يساري الحزب الديمقراطي أو النقابيين، يدعي أنه اشتراكي أو يمجد الاشتراكية. وعندما ذكر بيرني ساندرز Sanders Bernie في حملته الانتخابية في 2016، بأنه يدعو إلىٰ الاشتراكية، خسر أمام منافسته هيلاري كلنتون في اختيار الحزب الديمقراطي

لمرشحه للرئاسة لسنة 2016. وكان أحد أسباب خسارته في الحملة الأولية، داخل الحزب الديمقراطي وخصوصًا نخبه، هو تأكيده بأنه يعمل للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وأنه اشتراكي التفكير، وسيعمل - إن نجح - ضد "العولمة" و"السوق الحر". وكان بهذا يمثل بحق من أيده من العمال والطلبة والشباب الغاضبين من سياسات رأسمالية الليبرالية الجديدة. إذ انقسم هؤلاء "الغاضبون" بين من أيد ساندرز، وبين من أيد اليميني دونالد ترامب ممثلاً عن الحزب الجمهوري، وانتهىٰ لأن يكون رئيسًا للولايات المتحدة بدءًا من 2017.

في بقية الدول الرأسمالية (غير الولايات المتحدة) نجد عمومًا أن تعبير "ليبرالي"، كما في أوروبا واليابان مثلاً، هو أقرب إلىٰ المحافظين وجزء من اليمين في هذه الدول، وهو من يؤيد بشدة سياسات رأسمالية الليبرالية الجديدة.

1- السوق الحرة وتدخل الدولة في الاقتصاد:

لهذا نرىٰ أن العديد من الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين والمعنيين - خصوصًا في الولايات المتحدة - لا يستخدم تعبير "رأسمالية الليبرالية الجديدة" لتسمية الرأسمالية المعاصرة، ويطلق عليها "السوق الحرة" بمعنىٰ الانفتاح الكامل للأسواق في العالم، وبدون حواجز من أية نوع. وهذا الأمر يعني، وبسقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار منظومة دول عدم الانحياز، فتح الأسواق العالمية بالكامل أمام الرأسمالية المعاصرة - وبالأساس الأميركية - للسيطرة علىٰ العالم.

كما يطلق تعبير "العولمة Globalization" كتسمية للرأسمالية المعاصرة، والمستخدم في أغلب الأدبيات الاقتصادية والسياسية.

ومن جملة من يستخدم تعبير "الأسواق الحرة" هو الاقتصادي الأميركي المعروف جوزيف ستغليتز Stiglitz، حامل جائزة نوبل في الاقتصاد، والكنزي الفكر والمعارض الشديد لهذا النوع من الرأسمالية غير المنضبطة سواء في كتبه أو كتاباته ومحاضراته. ويعزو إلى هذه الرأسمالية المعاصرة أزمة 2008 الاقتصادية العالمية الكبيرة، ويشاركه في هذا الرأي الكثير من الاقتصاديين العالميين. وأوضح ذلك في كتابه المشهور "السقوط الحر: أميركا والأسواق الحرة وانهيار الاقتصاد العالمي Free Fall: America, Free Markets and Sinking World Economy".

وهو هنا لا يقصد بالسوق الحرة، حرية التجارة بمعناها الكلاسيكي في الرأسمالية، ولكنه يقصد التوسع بهذه الحرية وضرب اقتصاديات الدول النامية وتحطيمها بحجة وجوب فتح أسواقها على مصراعيها لأغراض "تنميتها" - كما تدعي الرأسمالية المعاصرة -!!. كذلك فإن السوق الحرة تعني هنا عدم تدخل الحكومات بالاقتصاد، وإعطاء الحرية للشركات للعمل من دون ضوابط أو قوانين تقيد أعمالها.

إن جميع نظريات الليبرالية الجديدة تستند إلى ما تسميه الاهتمام الأكبر في "**الحرية الفردية**"، وهي القاعدة الأساسية لفلسفتهم وأفكارهم. لهذا ترى مفاهيمهم أن رفاهية الإنسان يمكن تحقيقها بالطريقة الأفضل والتي أساسها "حرية العمل الفردي"، و(الشركات ضمن العمل الفردي). وأن يتم ذلك من خلال مؤسسات هيكلية، و (الحكومات ضمن هذه المؤسسات). تعتمد احترامًا شديدًا للملكية الخاصة و (الشركات الخاصة أساسها)، مع عدم احترام، وإلغاء، الملكية العامة و (الشركات والمؤسسات الحكومية أساسها، بضمنها الخدمات مثل التعليم والصحة). كذلك - وضمن مفهوم الحرية الفردية هذا

-، وجوب احترام الأسواق الحرة وحرية التجارة الداخلية والعالمية وعدم تدخل الحكومات بها. وإن دور الدولة ينحصر - ضمن هذا المفهوم - في خلق الهيكلية القانونية والمؤسساتية الملائمة لتطبيق هذه المفاهيم. كما يجب على الدولة أن تؤسس الجيوش والشرطة والأجهزة الأمنية لضمان وجود وفاعلية وتطبيق ونشاط اقتصاد "حرية السوق"، داخليًا وخارجيًا. أما خارج هذا الأمر فإن على الدولة أن لا تتدخل وتترك الأمر للأفراد والشركات!!

فمن يعيق "الحرية الفردية" بالمعنى المبين أعلاه، ويحد من نشاطها و"إبداعاتها" هي الحكومات "السلطوية"، وعلى القوى المؤيدة لمبدأ "الحرية الفردية" العمل باتجاهين لإنهاء "سلطوية الدولة"، الأول إلغاء وتقليل الضوابط De - regulation، فالضوابط - بحسب مفهومهم هذا - تمثل قيودًا كبيرة على النمو والإبداع. والثاني إلغاء أو تحجيم النشاط الاقتصادي الحكومي، وتوصيفه دائمًا، بأنه اقتصاد غير كفوء ومضيعة للثروة والإمكانات البشرية، وهو على العموم مضر أشد الضرر للتطور والنمو الاقتصادي!!

إن منظري الليبرالية الجديدة لا ينكرون أن بعض الأسواق قد تفشل، ولكنهم يؤكدون وبقوة إنه بالنتيجة سيحل السوق مشاكله بنفسه، وتؤكد نظريتهم إن النظام الرأسمالي - بشكله المعاصر - يضمن بطبيعته استمرار عمالة كاملة وأعلى نسبة نمو اقتصادي، وإن أي تدخل لضمان هذه المتطلبات هو أمر ليس فقط غير ضروري، وإنما بالعكس سيضر بالتطور الاقتصادي. ليس التدخل الحكومي، وإنما السوق هو الطريق الوحيد الناجح لحل الفشل فيه إن وقع. طبعًا، هذه المقولة أثبتت خطأها وفشلها بالكامل في الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 والتي كان سببها الرئيس والمباشَر هو سياسات هذه الرأسمالية، وكما سنوضح لاحقًا في سياق هذه الدراسة.

وقد يحدث لدى القارئ سوء فهم وبلبلة فيما يتعلق بدور الدولة في الرأسمالية المعاصرة، وذلك بسبب المقولات الخادعة المستمرة لمنظري الليبرالية الجديدة بضرورة إضعاف الدولة وتقليل سيطرتها وسطوتها حمايةً للديمقراطية و"حرية الفرد" وما شابه ذلك. ولكن في واقع الأمر فإن الليبرالية الجديدة لا تريد إضعاف الدولة والحكومة إلّا بالقدر الذي لا يعيق توسعها وانتشارها وإرباحها وتوحشها، في الاستحواذ على الثروات لصالح الطبقات الغنية فقط. ولهذا فهي دائمًا تتحدث عن إبعاد الدولة عن الاقتصاد. وحَتَّى في هذا الأمر فإنها لا تريد ذلك تمامًا، وإنما تريد من الدولة أن تكون في خدمتها وتحت سيطرتها الاقتصادية.

إن رأسمالية الليبرالية الجديدة تريد أن يكون للدولة الدور الكبير في تطبيق سياساتها الاقتصادية، والدولة هنا تعني البرلمانات والحكومات والأجهزة القضائية. وأن دولة ضعيفة مترددة لا تنفعها، إذ أنها لا تريد إعاقات في تطبيق سياسات وعلاقات السوق، وإنما تريد الحماية الكاملة لملكيتها واستحواذها على الثروة كاملة، ومنع الطبقات الفقيرة والنقابات العمالية من إعاقة ذلك. وكل هذا يتم من خلال إصدار الدولة – القوية – القوانين التي تضمن لها ذلك، وإلغاء القوانين والأنظمة التي صدرت في عهد آخر. كما إنّ على الدولة وضع الهياكل والمؤسسات السياسية والاقتصادية اللازمة لتثبيت سياسات الليبرالية الجديدة وتوسعها، وتنفيذ تشريع وتطبيق القوانين بالصرامة والشكل الذي يحمي ديمومتها وعدم احتمال تبديلها وتغيرها في المستقبل، وكذلك فتح الطريق لانتشارها في العالم.

لقد رأينا في أزمه 2008، وعندما كان النظام الاقتصادي للرأسمالية الليبرالية الجديدة على وشك الانهيار الكامل وتواجه إفلاس جميع شركاتها

ومؤسساتها المالية، طلبت، بل توسلت، من الدولة استخدام الأموال التي لدى مؤسساتها لإنقاذها!!. وبدلا من تأميم الشركات والمؤسسات المفلسة، قامت الدولة بإنقاذ هذه الشركات والمؤسسات المالية، وإنقاذ هذه الرأسمالية، بضخ مئات المليارات من الدولارات، من المبالغ التي تعود إلى المواطن الأميركي، أو من ديون مقبلة يتحملها دافع الضرائب الأميركي!!

أما فيما يتعلق بدور الدولة العسكري، فإنها تعمل دائمًا على تقويته وتعزيزه وزيادات موازناته بدرجات عالية جدًا، وخلق أعداء وهميين حَتَّى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لضمان ذلك، والغرض هو تعزيز الدور الاقتصادي السياسي والهيمنة لليبرالية الجديدة في العالم.

تحالفت الليبرالية الجديدة مع المحافظين الجدد وأصبحت الأخيرة ذراعها السياسي، وسقط المعسكر الاشتراكي واعتقدوا - جازمين - أن القرن الحادي والعشرين، سيكون القرن الأميركي بلا منازع، اقتصاديًا والأهم عسكريًا. فرأسمالية الليبرالية الجديدة هي "نهاية التاريخ" - كما قال أحد أعمدة المحافظين الجدد فوكو ياما في كتاب له بالعنوان نفسه - وسياسة "القرن الأميركي" هي فرض سيادة أمريكا على العالم، وبالتالي فرض رأسمالية الليبرالية الجديدة عليه، وخصوصًا على "المتمردين والأشرار" في العالم الثالث والدول النامية، إذ أن أوروبا وروسيا والصين كانت قد تبنت هذه السياسات، وأهم من ذلك كله فإن القوة العسكرية الأميركية جاهزة لتنفيذ "القرن الأميركي". وكانت "الحرب الاستباقية" لقطع الطريق على أية قوة أخرى للظهور لتنافس الولايات المتحدة في "قرنها" التاريخي، ومنع ظهور نظام عالمي جديد متعدد الاطراف!!

وكانت بداية "القرن الأميركي"، قيام الولايات المتحدة وبريطانيا باحتلال العراق في نيسان 2003 وبمؤازرة كاملة من دول الخليج النفطية، بالرغم من عدم الحصول على موافقة مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومعارضة شديدة من قبل روسيا والصين وفرنسا والهند ودول عديدة أخرى، وكذلك رغم المعارضة والمظاهرات الضخمة داخل الدول الغازية. ولكن هذه المعارضات لم تردع الليبراليين والمحافظين الجدد، فالاحتلال هو لتنفيذ متطلبات "القرن الأميركي"!، والحرب الاستباقية تعني سقوط أحد "دول الشر" - العراق -، وسيتبعه حتمًا سقوط إيران وسوريا كأحجار الدومينو، وتكون السيطرة الكاملة على مصادر الطاقة أمرًا واقعًا، الأمر الذي يعني بداية السيطرة على العالم!!، وتخويف وتكتيف الصين وروسيا وغيرهما ممن قد يكونوا من المنافسين أو المعارضين لسيطرة الولايات المتحدة!!

ولكن النتيجة كانت الفشل الذريع في تحقيق هذه الأحلام!!، (طبعًا ما عدا تدمير العراق والمنطقة). واعتبر الاحتلال خطأً في الحسابات حَتَّىٰ من قبل المخططين والمنفذين له، فهو ليس فقط لم يحقق ما يبتغيه "القرن الأميركي"، إذ أن الصين وروسيا قد برزتا بوضوح كامل على المسرح الدولي، بل أدى أيضًا إلى خسارة بشرية ومالية هائلة جدًا للولايات المتحدة، اضطرتها للخروج من الاحتلال المباشَر ومحاولة إبقاء نفوذها وقسم محدود من قواتها. لقد خسرت الولايات عشرات الآلاف من قواتها ما بين قتلى وجرحى ومعاقين. كما كانت كلفة الحرب بالنسبة لها (3) تريليونات دولار، كما قدرها جوزيف ستغليتز في 2006 بـ(8) تريليونات دولار، وقدرت بأكثر من ذلك في الدراسات اللاحقة.

لقد تم تطبيق رأسمالية الليبرالية الجديدة في عدد من الدول بصورة مغايرة لما حدث في الغرب، حَيْثُ جرى تحطيم الدولة والمجتمع فيها كذلك. والأسباب

لهذه الإجراءات يمكن توضيحها لكل دولة، ونحن نتحدث عن دول مثل شيلي وروسيا والعراق. فإن التغيرات في هذه الدول كانت سريعة وفجائية، نتيجة ما يسمىٰ (الصدمة) وبعمل مباشَر من الإمبريالية العالمية وفي جميع هذه الدول كانت الولايات المتحدة هي من قام بهذا التخريب / التطبيق.

عند تطبيق رأسمالية الليبرالية في شيلي بعد الانقلاب الدموي لبنوشيت (بالتعاون مع المخابرات الأميركية) في أيلول 1973 علىٰ حكومة إلليندي الاشتراكي وقتله، كان من الضروري في هذه (الصدمة) المروعة لشعب شيلي، أن تقوم الإمبريالية بتفكيك الهيكلية الاشتراكية للحكم في شيلي. وأن تطبق لأول مرة في التاريخ رأسمالية الليبرالية الجديدة، من خلال حكومة قمعية قوية (بنوشت) تعاونت مع الرأسمالية المحلية المتعاونة أصلاً مع القوىٰ الأجنبية الأميركية. وجرىٰ تطبيق مفاهيم "صبيان شيكاغو"، الاقتصاديين الشيليين الذين درسوا علىٰ يد فريدمان في جامعة شيكاغو، وخدموا حكومة بنوشت الدموية، تحت مسمىٰ "الإصلاح الاقتصادي". وكان أول إجراءاتهم خصخصة الاقتصاد وبيع جميع الصناعات (ما عدا إنتاج النحاس) للقطاع الأجنبي والخاص، وبأسعار بخسة!!. وتم إغراق شيلي بالديون!!، ولم ينقذ شيلي إلّا الحكومات اليسارية التي جاءت في أواخر التسعينيات، حالها حال دول أميركا اللاتينية الكبرىٰ الأخرىٰ كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك التي أخذت بالليبرالية الجديدة، وغرقت بالديون وشارفت علىٰ الإفلاس وأنقذتها حكوماتها اليسارية اللاحقة.

وفي الاتحاد السوفيتي كانت النكبة الاقتصادية أكبر، و"الصدمة" أعمق، فقد كانت بوادر تأثير الليبرالية الجديدة قد بدأت في أواخر عهد غورباتشوف، ولكن "الصدمة" الكبرىٰ جاءت بعد تفكيكه وانهياره في كانون الأول 1991،

ومجيء بوريس يلتسن إلى الحكم. وتم تصفية المؤسسات السوفيتية الاقتصادية المقدرة بعشرات الألوف من المؤسسات المنتجة، بضمنها النفط والغاز، بخصخصتها في أوائل وأواسط التسعينيات، ووقعت بيد المافيات الروسية والمؤسسات الأجنبية. وعملت الرأسمالية الإمبريالية العالمية أن تكون هناك حكومة ضعيفة مفككة لتنفيذ "الإصلاحات الاقتصادية" لرأسمالية الليبرالية الجديدة، وكان لهم ذلك بمجيء يلتسن، الفاسد والمرتشي والسكير، على رأس الدولة الروسية. وبدأت الفوضى في السنوات الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانسحاب الدولة من مسؤولياتها الرئيسية في المحافظة على النظام، وطبقت نظريات "الفوضى الخلاقة" التي تبناها المحافظون الجدد والليبراليون الجدد، وعلى أساس أن هذه "الفوضى" سينبثق عنها نظام جديد، يعمل على ليبرلة الاقتصاد بصورة سريعة. وتم لهم ما أرادوه، ولكن من غير "إصلاح" وتطوير وتنمية الاقتصاد، وإنما إنهاءه وإنهاء القوة العسكرية والنفوذ العالمي للنظام السوفيتي، وكان يوم سقوط الاتحاد السوفيتي هو بداية "القرن الأميركي" الذي من أحد أسسه ألّا يبرز في المستقبل أيّ منافس للولايات المتحدة، وبالتأكيد أن لا تكون روسيا ذلك المنافس.

بقيت روسيا ضمن نظام رأسمالية الليبرالية الجديدة، ولكنها عادت تحاول إحياء مجدها القوي ودورها في التاريخ بمجيء بوتين. والآن وبعد ما يقارب الثلاثة عقود على تطبيق رأسمالية الليبرالية الجديدة، استطاع الاقتصاد الروسي بمؤشر إجمالي الناتج المحلي، أن يصل إلى ما كان عليه أيام الحكم الاشتراكي. لقد كانت حصيلة "الإصلاحات الاقتصادية" لليبرالية الجديدة، هي تدمير الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي / (الروسي). وجاءت الدولة القوية في روسيا لإيقاف هذا

التدمير، على الرغم من أنها أبقت على هذا النظام، ومحاولة تشغيله "بنجاح" وبمعزل عن القوى التي تريد تدمير الاقتصاد.

2- العولمة، وحرية التجارة العالمية، والرسوم الكمركية:

العولمة مظهر من مظاهر الرأسمالية المعاصرة (رأسمالية الليبرالية الجديدة). وكثيرًا ما يطلق على الرأسمالية المعاصرة "العولمة" من قبل الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، مثل نعوم جومسكي في الولايات المتحدة، وعبد الحي زلوم في كتاباته، ومنها كتابه "نذر العولمة..."، المترجم في 1999 عن الإنكليزية تحت عنوان "Globalization Gospel" في 1998.

فالعولمة بمعنى حرية التجارة أمر متلازم مع الرأسمالية، صاحبها احتلال وقسر في زمن الاستعمار والكولونيالية. وأصبحت ناعمة في عصر الرأسمالية المنضبطة، التي تم تنظيمها من خلال نظام مؤتمر بريتون وودز واتفاقياته، ومنظماته العالمية[9]. حَيْثُ تم التحرك الهادئ لتوسيع حرية التجارة في البلدان الرأسمالية، والتقليل أو الإلغاء التدريجي للرسوم الكمركية، واستقرار أسعار العملات واعتبار الدولار المدعوم بالذهب عملة التجارة العالمية، الأمر الذي ساعد في استقرار نمو التجارة. ولكن بصعود رأسمالية الليبرالية الجديدة لتكون الرأسمالية المعاصرة، بدءًا من ثمانينيات القرن الماضي، وخصوصًا في تسعينياته بعد سقوط المنظومة الاشتراكية، ازدادت العولمة توسعًا ووحشية. لقد تطورت من رفع العوائق لحركة البضائع والخدمات، إلى الحرية الكاملة لحركة النقود، ورؤوس الأموال، وتحطيم كل محاولة لعرقلة هذه الحركة.

وتدخلت "العولمة" بالقوة أو بالضغوط المالية، في الشؤون الداخلية للدول، سواء من قبل حكومة الولايات المتحدة، أو من خلال الشركات

متعددة الجنسيات (بقيادة الشركات الأميركية) التي ذهبت للاستحواذ على الأسواق العالمية. وأصبح الإنتاج معولم من خلال سلاسل الإنتاج، حَيْثُ يتم الإنتاج من خلال سلسلة أو أكثر في الأقطار الأقل كلفة، والربح الصافي النهائي يعود إلى الشركات العالمية، وخصوصًا الأميركية. وأما مسألة الإنتاج في الولايات المتحدة، لحل مشكلة البطالة فيها فهذا أمر لا يعني الشركات، وإنما ما يعنيها هو الربح الصافي النهائي. وسار التوزيع لهذه المنتجات مسار الإنتاج نفسه بسيطرة الشركات العالمية وأصبح التوزيع معولمًا أيضًا.

لقد كنا قد تطرقنا إلى التجارة العالمية في الفصل الثاني (هـ. ثالثاً)، سواء فيما يتعلق بالصادرات العالمية كنسبة لإجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل 2 – 2)، أو فيما يتعلق باستيرادات الولايات المتحدة كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الأميركي (الشكل 2 – 3). ووجدنا أن الصادرات العالمية استمرت بالصعود ووصلت إلى 19٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بعد أن كانت بنسبة لا تتجاوز (4 – 6٪) بين 1950 – 1970، لم تتجاوز 8٪ سنة 1980. وكل ذلك بفضل العولمة!!. وسنرى في فقرة لاحقة ومن هذه الدراسة بأن الميزان التجاري الأميركي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، كان موجبًا وفي صالح الولايات المتحدة، وبدأ بالتحول نحو السالب بدءًا من أواسط السبعينيات ليصل إلى أقل من (– 6٪) في 2003 ويستمر بالتراجع.

في واقع الأمر أصبحت رأسمالية الليبرالية الجديدة، وخصوصًا من بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، والنظام العالمي منظومة رأسمالية معولمة مركزها الولايات المتحدة، تعمل في نظام إنتاج وتوزيع واستهلاك على نطاق العالم، نتيجته استمرار تعظام العوائد لأقلية غنية (1٪ من البشر) على حساب الغالبية العظمى من سكان الأرض الـ (99٪). والأداة

الأساسية في هذه المنظومة المعولمة هو الـدولار الأميركي، الذي يسيطر على الغالبية العظمى من التبادلات التجارية العالمية. ويراد لهذا النظام أن يعمل على تحقيق "القرن الأميركي"، أو الإمبراطورية الأميركية، وعلى افتراض خضوع مختلف دول العالم لهيمنة هذه الإمبراطورية بشكل أو بآخر. واستمرار قبول العالم بعملة الدولار للتجارة والاحتياطيات، بالرغم من أنه إصدار ورقي غير مغطى بالذهب.

مُنْذُ مؤتمر بريتون وودز، وتأسيس منظمة كات GATT "الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة General Agreement for Trade and Tariff GATT" في جنيف في 1947، كإحدى المؤسسات الدولية الأساسية الناتجة عن مؤتمر بريتون وودز، فإن الولايات المتحدة كانت الدافع الأساسي لأن تكون "حرية التجارة"، و"إزالة" التعرفة / الرسوم الكمركية أو تخفيضها هما الشعاران الأساسيان لمنظمة كات. كذلك كانا شعارًا "لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO" التي حلت محل كات في نيسان 1994، وبصورة أكثر جذرية وإلحاحا في إلغاء الرسوم الكمركية(11)، فعصر الرأسمالية الحالية يتطلب تبدلاً إلى الانفتاح (العولمة الكاملة).

في المؤتمر الأول لكات في نيسان 1947، تم الاتفاق على التنازل عن (45) ألف حالة رسوم كمركية (أثرت بما يعادل 10 مليار دولار في التجارة الدولية)، وفي المؤتمر الثاني عن (5000) حالة رسوم كمركية، وفي المؤتمر الثالث في 1950 عن (8700) حالة، وخفضت فيه معدلات الرسوم الكمركية 25٪ عن عام 1948. واستمر أمر التخفيضات للرسوم الكمركية، ففي المؤتمر الثامن في أيلول 1986 في الأوركواي تم تخفيض كبير للرسوم الكمركية بلغ 40٪ عمّا كان عليه سابقًا، ومع هذا المؤتمر بدأت الحركات العالمية المناهضة

للفقر والعولمة، واستمر هذا الأمر في المؤتمرات اللاحقة لكات ومنظمة التجارة العالمية، مع بروز تناقصات كبيرة في حرية التجارة بين الدول المتقدمة والصاعدة (الصين، الهند، البرازيل) فيما يتعلق بالرسوم الكمركية، وكذلك في الحوافز العالية التي تعطيها الدول المتقدمة لتجارة منتجاتها الزراعية. وفي الوقت نفسه تصاعدت مظاهرات الاحتجاجات العالمية ضد العولمة مع كل مؤتمرات هاتين المنظمتين [11].

إن التعرفة الكمركية، وبالخصوص العالمية التي تتجاوز 5٪ هي نوع من "الحمائية" للمنتجات الوطنية. وكانت تفرض سابقًا في الولايات المتحدة، وصلت إلى 15 - 30٪ في السنوات 1890 - 1910، ثُمَّ انخفضت إلى ما يقارب 5 - 10٪ في سنوات الحرب العالمية الأولى، وارتفعت بعدها فوصلت إلى 20٪ في العشرينيات. ثُمَّ انخفضت لتصل إلى معدلات تتراوح حول 7٪ من أواخر الثلاثينيات إلى 1965. وانخفضت أكثر بعد ذلك لتكون بحدود 3٪ في العقود الثلاثة الماضية.

لقد احتار الكنزيون في ما يؤيدونه، "التجارة الحرة"، أو الإجراءات الحمائية بفرض الرسوم الكمركية. وهم في الوقت الحاضر في نقاش مماثل لما كان قبل الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد فرض إدارة الرئيس ترامب رسومها الكمركية العالية، التي وصلت إلى 25٪، على بعض من استيراداتها من كافة الدول، ومنها الدول الحليفة لها، لقد احتار كينز في ثلاثينيات القرن الماضي في موضوع التجارة الحرة والإجراءات الحمائية. وغير رأيه من التأييد الشديد للتجارة الحرة في أواخر العشرينيات إلى مناصرة الحمائية ودعم فرض التعريفات الكمركية في أواسط الثلاثينيات دعمًا للرأسمالية البريطانية!!. فالتجارة الحرة تناسب الذين يربحون في الأسواق، والحمائية أفضل حين يفقد الرأسمال

القومي حصته في السوق، وهذا هو موقف بريطانيا في ذلك الوقت. لقد دعم كينز التعرفات الكمركية على الواردات إلى بريطانيا كبديل عن تقليص الأجور للطبقة العاملة، ومنْ أَجل زيادة الإنتاج المحلي[12].

ما حدث في العقود الثلاثة الماضية، هو "ازدهار" الليبرالية الجديدة نتيجة اتخاذ "التجارة الحرة" والعولمة كسياسة أساسية. وما حدث بعد ذلك لم يكن في حسبان الرأسمالية الأميركية، إِذ استيقظ "المارد" الصيني، وأصبحت الصين المُصدّر الأول في العالم. والاقتصاد الثاني فيه بعد الولايات المتحدة. ولكن هذا التطور الاقتصادي في الصين (وفي غيرها من الدول الناهضة كالهند والبرازيل) كان بصورة رئيسية بسبب الاستثمارات الأميركية، وبالتالي تحول الإنتاج من الولايات المتحدة إلى الدول الأرخص، وأصبحت الولايات المتحدة المستورد الأول للصناعات الصينية. كانت واردات الولايات المتحدة في سنة 2017 من الصين أكثر من (505) مليارات دولار مقابل استيرادات الصين من الولايات المتحدة بأقل من (130) مليار دولار، وجاء الرئيس ترامب لوضع حد لهذا الأمر مع الصين ومع حلفائه الأوروبيين، ومع جيرانه كندا والمكسيك، ومع تركيا، ومع كل العالم، وأعلنها حربًا تجارية لا تعرف نتائجها حَتَّىٰ الولايات المتحدة نفسها، إلّا أنها بالتأكيد ستؤثر على العالم ونموه سلبًا.

ويجب أن التوضيح هنا أن الصدام التجاري – وبالخصوص مع الصين – لم يكن نتيجة – أهواء ترامب، (وقد يكون ترامب قد عجّل بهذا الصدام)، بل هو أمر متوقع، وكتب عنه الخبراء الأميركيون مُنْذُ الثمانينات، وخصوصًا في العقدين الماضيين. لقد فشل البديل الذي كان يعتقده الرئيس أوباما ومن سبقه، وهو ما كان يعتقده أصلاً كيسنجر عندما وضع سياسة الانفتاح على الصين. إِذ كان من المفترض من هذا البديل، الذي فشل، أن تتعاون الصين وتفتح

اقتصادها وتتبع المناهج التي ترسمها الليبرالية الجديدة والغرب والولايات المتحدة بكل دقة، وهو ما لم يحدث.

إن المواجهة مع الولايات المتحدة، ليست سهلة بالنسبة للصين كما قد يتصور - أو يتمنىٰ - البعض. إِذ يعتقد البعض أن الصين بلد صناعي كبير، وهي المُصدّر الأول في العالم، ولديها فوائض تجارية هائلة، ولهذا ففي وسعها خوض حرب تجارية مع أميركا، وستنتصر فيها!!. ولكن لا بُدَّ من إكمال هذه الصورة، إِذ أن كامل الفائض التجاري الصيني (من تجارة السلع) يأتي تقريبًا من العلاقة التجارية مع الولايات المتحدة وحدها. وهو ما يعني بافتراض إلغاء التبادل التجاري بين أميركا والصين (نظريًا)، فإن العلاقة التجارية بين الصين والعالم، سوف تتحول من فائض إلىٰ عجز، أو إلىٰ فائض بسيط جدًا. إِذ أن الصين مستورد كبير جدًا للخامات المعدنية والنفط والغاز والغذاء، سواء لديمومة صناعتها التصديرية، أو الأهم لتلبية الطلب الداخلي المتعاظم والمتوسع في البناء والاستهلاك. لهذا فإن العرض الذي قدمه الرئيس الصيني إلىٰ ترامب في الربع الأول من 2018، وبدا ترامب وكأنه سيقبل به ثُمَّ رفضه بعد ذلك، كان عرضًا سخيًا بالنسبة إلىٰ الأميركيين فهو يتعهد بتعديل الميزان التجاري مع أميركا من خلال زيادة استيراد المزيد من السلع الأميركية (أساسًا المنتجات الزراعية والطاقة)، وكذلك عرض الصينيون أن يستثمروا ثمانين مليار دولارًا - كدفعة أولىٰ - في قطاعات صناعية وزراعية وطاقة في داخل الولايات المتحدة. أي إنّ تتعهد الصين بأن تعيد استثمار قسم من الفائض التجاري مع أميركا في داخل الاقتصادي الأميركي[13]. ولكن الولايات المتحدة رفضت هذا العرض في آب 2018.

أصبح الأمر الآن أكبر من موضوع الميزان التجاري، أو إيقاف التوسع في صادرات الصين أو منعها من الاستقلال التكنولوجي واستنساخ التكنولوجيا الغربية، (سواء كان الأمر باتفاق مع الشركات الغربية أو "سرقة" هذه التكنولوجيا، كما يدعي الغرب)، إذ أن ما تريده الولايات المتحدة أو تحلم به، هو تغيير الصين من الداخل لتكون دولة رأسمالية!!. ولكن حَتَّىٰ لو فرضنا جدلًا أن الصين سوف تتحول إلىٰ دولة رأسمالية، فهذا لن يمنع الصراع بين الدول الرأسمالية القديمة والدولة الرأسمالية الصاعدة، بل إنّه سيزداد!!

ثانيًا: الرأسمالية غير المنضبطة Unregulated Capitalism:

رفع أو تقليص القيود / الضوابط Regulations:

يطلق في الكثير من كتابات الاقتصاديين تعبير الرأسمالية غير المنضبطة "Capitalism unregulated" للتعبير عن رأسمالية الليبرالية الجديدة وقد يطلق تعبير "غير المقيدة" تبعا لترجمة regulation والتي تعني قيود، أو أنظمة، أو ضوابط.

إن مسألة رفع أو تقليل الضوابط للحد الأدنىٰ عن السوق هي مسألة أساسية ومبدأية في مفاهيم الليبرالية الجديدة، وهي بالضد من الحالة التي كانت سائدة، أي حالة الرأسمالية المنضبطة. هذه الضوابط المراد رفعها هي قوانين وأنظمة وتعليمات وأجهزة عمل وهيئات متعددة جدًا ومتراكمة من عشرات السنين السابقة، وكانت قد وضعت من قبل الحكومات والمجالس التشريعية للدول الرأسمالية، وذلك لتنظيم العمل وحماية المستهلك والمواطن. لهذا فإن رفعها ليس بالأمر الهيّن، ويحتاج إلىٰ توافقات تعتمد علىٰ توازنات مراكز القوىٰ السياسية والاقتصادية. وتستخدم في محاولات رفع هذه الضوابط مختلف

أنواع الضغوطات، سواء اللوبيات المختلفة، أو البنوك والهيئات الدولية، إلىٰ استخدام الضغوط الاقتصادية – أو العنف – بالنسبة إلىٰ الدول النامية تحت مسمىٰ "الإصلاح الاقتصادي".

تم رفع الضوابط في الولايات المتحدة (والـدول الرأسمالية المتقدمة) بصورة تدريجية تجنبًا للصدامات الاجتماعية العنيفة. كما وأن بعض الضوابط لم ترفع، وإنما قلصت بهدف تخفيض تأثيراتها، لغرض تسهيل علاقة العمل بين الرأسماليين والعمال. وفي كل الأحوال، فإن توازن القوىٰ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتناقضة هي التي تحدد ماذا يرفع ومتىٰ يرفع وما هي درجة الرفع الممكن تحقيقها. وسنستعرض بعض ما قامت به الولايات المتحدة في هذا الشأن.

1- رفع أو تقليص الضوابط في الصناعات والخدمات الأساسية:

وهي الضوابط المتعلقة بالصناعات والخدمات الأساسية للمواطنين، مثل النفط والفحم والكهرباء والماء والهاتف والموبايل، والسكك الحديدية والنقل بمختلف أنواعه والإعلام وغيرها من الخدمات.

لقد كانت هناك ضوابط في الولايات المتحدة تحكم أعمال السكك الحديدية والهواتف مُنْذُ بدايات القرن العشرين، معتمدة علىٰ قوانين وهياكل عمل ومؤسسات لإدارة هذه الضوابط. وأدخلت ضوابط للخدمات الأخرىٰ مثل الكهرباء والخطوط الجوية والنقل والراديو والهواتف والموبايل، مع دخول هذه الخدمات حيز العمل. تحتاج هذه الخدمات إلىٰ ضوابط، لأن جميعها تعمل وتخدم المجتمع، وفي أراضٍ وأجواء تعود ملكيتها للدولة بصورة عامة، وتخدم قطاعًا كبيرًا من المواطنين ولهذا تحتاج إلىٰ تنظيم وأجهزة عمل (وكالات حكومية). وإن هذه الوكالات الحكومية قامت بوضع الأنظمة المتعلقة مثلًا بنوع الاستثمار ومحتوىٰ إجازات العمل، حَتَّىٰ إنّها حددت أسعارًا لبعض الخدمات. ففي بعض

الخدمات، مثل الهاتف، حددت الوكالة نسبة الأرباح على الاستثمار، والتنسيق بين مقدمي الخدمة تجنبًا للفوضى في هذا القطاع وعدم الاستغلال المفرط للمستهلكين.

وفي قطاع النفط، وفي فترة أزماته، فإن هذه التنظيمات ذهبت أبعد من ذلك. ففي القطاعات الأخرى كانت الأنظمة تحكم عملها بصورة رسمية ومباشرة وبتوجيهات مكتوبة وواضحة، أما في النفط، فإن بعض الأنظمة كانت تحكم العمل بصورة رسمية مثل إعطاء إجازات التحري وتحديد مناطقها وشروط الإنتاج وتطبيق شروط البيئة ضمن القوانين والأنظمة المعلنة، وفي البعض الآخر كانت تطبق بصورة غير رسمية كمخاطبة الشركات الأميركية، والضغط عليها لاتخاذ إجراءات في داخل الولايات المتحدة وخارجها لخلق "الاستقرار" في الأسعار وفي توفير المنتجات وفي منع التصدير وزيادة إنتاجها في الخارج إن تطلب الأمر.

إن الخدمات والصناعات الأساسية (مثل الكهرباء والنفط والماء والفحم والنقل وغيرها)، كانت بإجماليها مملوكة للدولة في أغلب الدول الرأسمالية (ما عدا الولايات المتحدة)، وإلى أوائل ثمانينيات القرن الماضي. ولهذا فإن وجود الأنظمة التي تحكمها لم يكن أمرًا غريبًا أو خارجًا عن المألوف، فالدولة تنظم عملها.

تؤكد الليبرالية الجديدة دائمًا بأن ملكية الدولة لهذه الخدمات والصناعات أمر غير صحيح، ولهذا عملت على خصخصتها في أوروبا في بدء سيادة الرأسمالية المعاصرة (رأسمالية الليبرالية الجديدة). وفيما يتعلق بتنظيم هذه الخدمات والصناعات، فإنها تؤكد إن هذا التنظيم من قبل الدولة أمر لا حاجة له ويضر ويقلل من الكفاءة والإبداع! إذ أن كفاءة وإبداع الفرد – بحسب

مفاهيمهم - أفضل من أجهزة الدولة. وأن ملكية وإدارة هذه المؤسسات من قبل القطاع الخاص سيوفر لها تنظيمًا أفضل من تنظيم الدولة، سواء كان ذلك لمصلحة القطاع الخاص أو للمصلحة العامة.

2- رفع الضوابط في القطاع المالي:

وهو الأمر الذي اهتمت به الليبرالية الجديدة وعمدت إلىٰ تنفيذه بأقصىٰ ما تستطيع!!

عند انهيار النظام المصرفي في الولايات المتحدة في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، قامت الإدارة الأميركية برئاسة روزفلت وبدءًا من عام 1933، وبالتعاون مع الكونغرس بتشكيل لجان لمناقشة واستجواب ومحاسبة المصرفيين المسؤولين عن الأزمة. وأدىٰ الأمر إلىٰ إصدار حزمة قوانين وأنظمة متكاملة للقطاع المالي، حماية له ولمصالح المواطنين، وحماية للاقتصاد الأميركي من تكرار حدوث أمر مشابه، (وهو ما حدث في 2008!!)، ومنْ أَجل استقرار النظام المصرفي الأميركي. إن معظم الضوابط المالية التي عملت رأسمالية الليبرالية الجديدة المعاصرة علىٰ رفعها عن القطاع المالي، (واستطاعت ذلك في العديد منها!)، لم توضع أصلاً في فترة سيادة الرأسمالية المنضبطة (بعد الحرب العالمية الثانية)، بل سبق إقرارها ووضعها حيز التنفيذ قبل الحرب العالمية الثانية، واستمر العمل بها خلال فترة الرأسمالية المنضبطة حَتَّىٰ أواخر سبعينيات القرن الماضي.

إن أساس هذه الأنظمة المالية، هو تحديد وتقييد النظام المصرفي في حدود الفعاليات المصرفية الآمنة، ومنعه من القيام بفعاليات مصرفية قد تؤدي إلىٰ ربح عال وسريع وآني، ولكنها في الوقت نفسه تعتبر فعاليات خطرة، مثل المضاربات Speculations، التي قد تؤدي إلىٰ الإفلاس والانهيار وتعريض أموال عملاء

البنوك إلىٰ المخاطر والضياع. هذه الضوابط تزيد من قيود العمل والاقتراض والإقراض مقابل ضمان كافٍ لتأمين الحفاظ علىٰ مصلحة العملاء، وضمن أرباح معتدلة معقولة مستدامة للبنوك. ونحن نرىٰ حاليًا في العراق محاولات مستمرة تطالب برفع القيود والضوابط عن البنوك، بحجة "رفع الروتين والبيروقراطية وتسهل عمل المواطنين"!!، علىٰ الرغم من انهيارات بنوك القطاع الخاص كالوركاء والشمال وخسارة المواطنين لأموالهم، وعلىٰ الرغم من الوضع المالي المهتز في العراق والذي يتطلب وضع قيود أكثر ومراقبة تنفيذها حماية للمواطنين وللبنوك نفسها من الانهيار.

إن النظام المالي المقيد بالضوابط، والذي كان سائدًا في فترة الرأسمالية المنضبطة، كان نظامًا لاختصاصات مالية مصرفية محددة. حَيْثُ إنّ البنوك التجارية توفر قروض الأعمال، وبنوك الإيداع saving banks توفر القروض التجارية والعقارية، وشركات التأمين تصدر شهادات التأمين الاعتيادية. وأن جميع البنوك التجارية وبنوك الإيداع مضمونة ومؤَمَّنة، وسجلاتها دائمًا تحت الرقابة المستمرة والمشددة من قبل الأجهزة المنظمة agencies regulatory والمعنية في الدولة، ولهذا لم يحدث أي انهيار أو سقوط للبنوك أو النظام المصرفي المنضبط في تلك الفترة.

بدأ منظروا رأسمالية الليبرالية الجديدة بالتحرك ضد هذه الأنظمة المالية، والضغط باتجاه رفعها - أو علىٰ الأقل خفضها - مستخدمين الحجج نفسها التي طالما استخدمت ضد الأنظمة والأجهزة الحكومية المتعلقة بها، وهي عدم الكفاءة ورفض "الإيداعات" المالية الجديدة التي تعمل علىٰ نمو وتوسيع عمل البنوك المالية وزيادة أرباحها. وأن الرقابة الحكومية وضوابطها تقيد وتعرقل الأعمال المالية. مضيفين أن المنافسة الموجودة في السوق المالي، وحرص الماليين

علىٰ نمو سوقهم وضمان استمرار ذلك، ورقابة السوق لنفسه، هي أمور كافية وأكيدة وكفيلة لضمان وتأمين العمل الأمثل للقطاع المالي. ولهذا طالبوا بإلغاء "الضمان الفيدرالي للإيداعات Federal Deposite Insurance" وإلغاء الرقابة المالية بصورة كاملة من قبل الهيئات الحكومية المختصة، حسب ما تنص عليه الأنظمة المالية المعمول بها في حينه.

بدأ في سنة 1980 وفي الفترة الأخيرة من حكم الرئيس الأميركي جيمي كارتر (1977 - 1981) من الحزب الديمقراطي، صدور أول قانون لرفع الأنظمة (القيود المالية) عن المصارف، وألحق بقانون آخر في سنة 1982 في زمن الرئيس رونالد ريغان (1981 - 1989) من الحزب الجمهوري. واستمر إلغاء الضوابط المالية إلىٰ سنة 2000.

ومن أهم الإجراءات التي عملت علىٰ إلغاء الأنظمة (القوانين) المالية هو تشريع القانون الذي صدر في سنة 1999 تحت عنوان "قانون تحديث الخدمات المالية Financial Service Modernization Act"، وهو القانون الذي كان أحد أسباب الأزمة المالية الأميركية والعالمية الشديدة التي وقعت بعد تسع سنوات من إصداره، أزمة 2008. إذ أن هذا القانون الذي صدر في 1999، ألغىٰ معظم ما جاء في ما يسمىٰ "قانون غلاس ستيغال Glass - Steagall ACT" الصادر في 1933، والذي فرض علىٰ المؤسسات المالية الاختيار في تحديد عملهم، ليكونوا إما بنوك إيداع أو استثمار أو مؤسسات تأمين. وبإلغاء قانون كلاس سيغال في 1999 (الذي حدد عمل البنوك، وكان أحد الأسباب المهمة في استقرار العمل المصرفي) عاد الوضع إلىٰ الحالة التي أدت إلىٰ الكساد الكبير وانهيار النظام المصرفي في ثلاثينيات القرن الماضي.

ولعل أهم القوانين التي صدرت لرفع الضوابط المالية، هو القانون الذي صدر في سنة 2000 والمسمىٰ "قانون تحديث مستقبل السلع Commodity Future Modernization" الـذي منع الجهـات الحكومية المنظمة "Government Regulators" من التدخل لتقييد حرية البنوك من التعامل في السندات المالية المساة "المشتقات المالية Securities Derivative" ذات المخاطر المالية العالية. وصدر هذا القانون بالرغم من التحذيرات الكبيرة من العديد من الاقتصاديين الأميركيين المهمين، ومن المعنيين في الحزب الديمقراطي، سواء في الكونغرس أو في إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلنتون (1993 - 2001)، مُنْذُ طرح مشروع القانون ومناقشته في 1998 وإلىٰ سنة 2000، حينما تم تمريره بسبب الأغلبية للحزب الجمهوري في الكونغرس، الحزب اليميني المؤيد بشدة لمفاهيم الليبرالية الجديدة. وكانت المشتقات المالية هي السبب الأساسي في أزمة 2008، إِذ أنها من الناحية العملية أشبه بالمقامرة والتكهن بما قد يحدث في المستقبل والمراهنة عليه، لذا فإن احتمالات الفشل عالية.

إن القوانين الجديدة، والتي ألغت أو قللت الضوابط المالية السابقة، والتي صدرت أصلاً بموجب قوانين، أدت بالنتيجة إلىٰ تشكيل تجمعات مالية ضخمة جدًا وهو أمر لم يحدث في الولايات المتحدة إلّا في فترة ما قبل الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. الذي أدىٰ بالنتيجة وبعد إلغاء ضوابط تحديد عمل للبنوك، إلىٰ استخدام الأموال الموجودة في بنوك الودائع والمؤمنة فيدراليًا في تعاملات مالية خطرة.

كذلك ونتيجة لهذه القوانين الجديدة، تطور في الولايات المتحدة في فترة الليبرالية الجديدة، وبشكل تدريجي نظام مالي غير منضبط. وأصبحت

المؤسسات المالية، خصوصًا مع بداية الألفية الثالثة (سنة 2000 وما بعدها)، حرة بالعمل وبشكل كامل بأي نشاط مالي يحقق معدلات أرباح عالية وبشكل سريع، وبغض النظر عن مخاطر هذا النشاط. وظهرت هذه المخاطر وبشكل كبير جدًا بدءًا من سنة 2000 وأدت بالنتيجة إلى انهيار 2008، بسبب هذه القوانين الجديدة التي ألغت القيود المالية السابقة، والتي دفعت بها سياسات الليبرالية الجديدة.

لقد وقع الانكماش العميق أو ما سمي بالأزمة المالية في 2008، في أواخر فترة رئاسة جورج بوش الابن (2001 - 2009) من الحزب الجمهوري، حَيْثُ تعتبر السنوات السبع الأولى من الألفية الثالثة هي أوج ازدهار رأسمالية الليبرالية الجديدة. ولقد بدأت إدارة بوش في عامها الأخير معالجة الأزمة المالية، ولكن المعالجة الكبيرة وإنقاذ الاقتصاد الأميركي تمت في السنوات الثلاث الأولى من إدارة الرئيس باراك أوباما (2009 - 2017) من الحزب الديمقراطي.

إن ما ساعد أوباما على الوصول إلى الرئاسة هو موقعه المعارض المعلن لاحتلال العراق سنة 2003، وفشل احتلال العراق في تحقيق أهدافه ما أدى إلى هبوط شعبية بوش الابن والحزب الجمهوري، وخصوصًا بعد انفجار فقاعة العقار سنة 2007 والأزمة المالية الكبيرة سنة 2008.

لقد ارتفعت بعد أزمة 2008، أصوات عديدة لاقتصاديين أميركيين وعالميين، وسياسيين معروفين. مندّدة بسياسات رأسمالية الليبرالية الجديدة، التي أوصلت الاقتصاد الأميركي والعالمي لهذه الأزمة. وظهرت مقالات ودراسات مهمة تطالب بعودة الكِنزية، وذهبت بعض المطالبات إلى مستويات أبعد في الدعوة للأخذ بالاشتراكية، وأصبح كتاب ماركس الأشهر، رأس المال، أكثر الكتب مبيعًا!!. تفاءل العديدون بانتهاء عصر الليبرالية الجديدة، وشمل

هذا التفاؤل العديد من أعضاء الحزب الديمقراطي الأميركي وقياداته اليسارية والعمالية. وظهرت المطالب في الصحافة الأميركية الرئيسية مثل النيويورك تايمز والواشنطن بوست علاوة على الصحافة اليسارية والاقتصادية بضرورة إلغاء القوانين الأميركية التي صدرت بتأثير الليبرالية الجديدة والتي كانت سببًا للأزمة، وبضرورة محاسبة المسؤولين عنها... لقد كان البعض متفائلاً بانتهاء هذا النوع من الرأسمالية!!

ولمنع حدوث أزمة ثانية ولإعادة وضع القيود المالية، قدمت الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس مشروع قانون، وتم تمريره سنة 2010 لمعالجة بعض المسائل المهمة في الأنظمة المالية. سمي هذا القانون "قانون دود - فرانك، لإصلاح الوول ستريت وحماية المستهلك Dodd - Frank Wall Street Reform and Consumer Protection ACT"، حَيْثُ منع البنوك المؤَمَّنة فيدراليًا من تداول (تجارة) السندات المالية لحسابهم الخاص. إن معظم فقرات هذا القانون جاءت بصورة مرنة وغير جذرية وغير محددة. وعلى أساس أنها ستحدد في أنظمة لاحقة. ولكن بعد تمرير القانون تطورت الأمور السياسية في الولايات المتحدة، برجوع أغلبية الحزب الجمهوري إلى الكونغرس ومجلس الشيوخ، ولم تنجح الخطة في وضع الأنظمة اللازمة. على الرغم من ذلك فإن القانون كان واضحًا في منع البنوك من العمل في الفعاليات المالية الخطرة.

على الرغم من ضعف فقرات هذا القانون وعدم اتخاذه قرارات جذرية ضد مفاهيم الليبرالية الجديدة، ولكن هذه الأخيرة اعتبرته انتكاسة كبيرة لها، وعملت باستمرار على إلغائه وخصوصًا في الفترات التي كان للحزب الجمهوري الأغلبية في الكونغرس (مجلسي النواب والشيوخ)، وكانت الفرصة الكبرى بمجيء الرئيس دونالد ترامب، الذي وعد في حملته الانتخابية في

2016، من ضمن ما وعد، أنه سيلغىٰ الكثير من فقرات هذا القانون في حال مجيئه لرئاسة الولايات المتحدة.

لم يحارب ترامب قانون (دود - فرانك) فحسب، وإنما ذهب أيضًا إلىٰ محاربة الجهاز الحكومي اللازم لتنفيذه والذي كان قد شكل بموجب القانون نفسه، وهو "هيئة الحماية للمستهلك Consumer Financial Protection Bureau". كتبت النيويورك تايمز في افتتاحيتها في آذار 2017[14]، وبعد مدة قصيرة من تنصيب ترامب، أعلن بأنه سيطرد رئيس الهيئة ريتشارد كوردراي Cordray من منصبه لغرض إضعافها، وأيدت المحكمة الاتحادية (اليمينية التوجه) نية ترامب طرد رئيس الهيئة، بالرغم من أن قانون دود - فرانك يؤكد أنه لا يمكن طرد رئيس الهيئة إلّا "لعدم كفاءته، أو إهماله لمسؤولياته والتلاعب بها". وهذا المدير معروف بكفاءته، إذ استرجع من المصارف[12] مليار دولارًا للطلبة والعوائل ومنتسبي الخدمات العامة، كانت ستذهب جراء خداع هؤلاء من قبل البنوك والمصرفيين في أزمة 2008. وأضافت الصحيفة، أن ترامب أعلن في حملته الانتخابية أنه: "سيحمي الأميركان من النظام الذي سرق طبقتنا العاملة"، بينما هو يعمل علىٰ العكس من ذلك الآن!![14].

لقد مرر الكونغرس في 2018/5/22 القانون الذي ألغىٰ عددًا من فقرات قانون "دود فرانك Frank - Dodd"، واعتبرت المصارف والمؤسسات المالية، ورأسمالية الليبرالية الجديدة، أن هذا التمرير نصرٌ كبير لها، ستعززه بانتصارات أخرىٰ. إن وصول دونالد ترامب إلىٰ رئاسة الولايات المتحدة، وقيامه بتمرير قانون تخفيض الضرائب عن الأغنياء والشركات الكبرىٰ، وتمرير هذا القانون وقوانين أخرىٰ قادمة لرفع ضوابط غيرها، وتعزيز الليبرالية الجديدة، بعد أن

توقع العديد سقوطها بعد أزمة 2008، كلها أمور تصب في انتصارات لليبرالية الجديدة.

ما يثير التساؤل في تمرير هذا القانون، هو العدد الكبير من نواب الحزب الديمقراطي المؤيدين له، إذ مرر القانون بتصويت 258 نائبًا لصالحه (منهم 33 نائبًا ديمقراطيًا)، مقابل معارضة 159، مما يبين مدى نفوذ الليبرالية الجديدة في ما يسمى "اليسار الأميركي"، أي الحزب الديمقراطي.

"حرر" هذا القانون آلاف البنوك الصغيرة والمتوسطة، ممن تبلغ أصولها (250) مليار دولار فما دون، والتي كانت مشمولة في قانون "دود فرانك"، وقال النواب الجمهوريون إنها الخطوة الأولى لإلغاء كل القانون. وعلقت نانسي بيلوسي رئيسة مجموعة النواب الديمقراطيين في الكونغرس، والتي صوتت ضد القانون بأن: "القانون الجديد سيأخذنا إلى الأيام الأولى، عندما كان الوول ستريت (شارع المصارف الأميركية الرئيسية) يتحرك بالأمور المالية بطريقة رعناء وغير مسيطر عليها، أدت إلى الانهيار المالي لسنة 2008"[(15)]. إن هذه التعديلات الجديدة تهدف إلى تخفيف الرقابة على المصارف عبر إعادة تصنيف حجمها. فقد كان القانون السابق يقضي بإجراء رقابة على المصارف التي تزيد أصولها على (50) مليار دولار، وجاء التعديل ليرفع حجم الأصول إلى (250) مليار دولار، ما يسمح للمزيد من المصارف بالدخول مجددًا في المضاربات والمنتجات المالية الخطرة (المشتقات المالية) مستندة إلى أنها "أكبر من أن تنهار"، وبالتالي ستحظى بالإنقاذ عبر المال العام مهما غامرت وتعاملت بجشع أو طيش[(16)]، وسنرجع إلى هذه المسألة عند الحديث عن أزمة 2008.

3- إضعاف الضوابط الاجتماعية Social regulations:

إن تسمية الضوابط الاجتماعية جاءت لتمييزها عن تسمية الضوابط المالية أو الضوابط الاقتصادية، ولو أنها بالنتيجة تؤدي إلى نتائج مالية أو اقتصادية. فهي تشمل ضوابط السلامة Safety المتعلقة بسلامة المنتجات المباعة للمستهلكين، وسلامة العمل والسلامة المهنية، وكذلك سلامة البيئة (ومنها الاحتباس الحراري).

لم تكن الضوابط الاجتماعية بالأمر الجديد في الولايات المتحدة الأميركية، فهي عريقة، إذ بُدء وضعها مُنْذُ أوائل القرن العشرين، وتوسعت في السنوات اللاحقة، وخصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم الأنظمة والقوانين الصادرة بهذا الخصوص، هو قانون "تنظيم سلامة الدواء والغذاء واللحوم" الذي صدر في 1906 (ويعتبر أيضًا أول هذه الأنظمة)، وقانون "صحة وسلامة عمال مناجم الفحم Coal Mine Safety and Health Act" الذي صدر في سنة 1969 لتنظيم الصناعة الاستخراجية في مناجم الفحم. وفي سنة 1963 تم إنشاء هيئة لحماية البيئة، وفي 1970 صدر قانون لتأسيس هيئة لمتابعة سلامة وظروف العمل الصحية للطبقة العاملة، وفي 1972 صدر قانون سلامة المنتجات الاستهلاكية. وهناك عدد آخر من هذه القوانين والأنظمة.

أصدرت هذه القوانين بضغط ودفع من الحركات والمنظمات الشعبية والمدنية والنقابية الأميركية، والتي كانت تطالب الحكومات والأحزاب تجنيب العاملين والمستهلكين والمواطنين مخاطر عدم إصدارها وتنفيذها. إن الشركات تهدف إلى الربح أولاً وآخرًا، وأن تنفيذها هذه القوانين يقلل من أرباحها، على الرغم من أن ظروف العمل قبل صدورها كانت صعبة جدًا وغير آمنة وغير

صحية. كما إنّ التوسع الصناعي الكبير الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية أضاف مشاكل جمّة إلىٰ البيئة ظهرت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وظلت مستمرة إلىٰ يومنا هذا. ونتيجة لذلك ظهرت حركات مجتمعية وسياسية كثيرة، تطورت إلىٰ أحزاب تعنىٰ بالبيئة المحلية أو بسلامة الكون، وفي مقدمتها حركات وأحزاب "الخضر".

كل هذه القوانين أضافت أعباءً مالية علىٰ الشركات، وبالرغم من أهميتها الفائقة إلّا أن الشركات تراها غير ضرورية، وتعمل بشتىٰ الطرق علىٰ إنهائها أو تقليلها، وتبنت هذا الأمر - دفاعًا عن الشركات - رأسمالية الليبرالية الجديدة.

بالرغم من العمل علىٰ تقليص هذه الضوابط بدء مُنْذُ عهد الرئيس جيمي كارتر (1977 - 1981)، إلّا أن الإجراءات العديدة التي تمت لتقليص أو إلغاء هذه الأنظمة كانت في بداية ازدهار الرأسمالية المعاصرة في عهد الرئيس رونالد ريغان (1981 - 1989)، بادعاء أنها تعيق وتضعف العمل والنمو الاقتصادي الصناعي والزراعي، وبالتالي تضعف دور الولايات المتحدة الاقتصادي عالميًا. ومن أقوال الرئيس ريغان المشهورة للضغط منْ أَجل تخفيض هذه الأنظمة، أو أيّة محاولات لإدخال أنظمة جديدة لتقليل التلوث بسبب السيارات، هي أن: "الأشجار تلوث أكثر من السيارات"!!

لقد وضعت إدارة ريغان أشخاصًا معروفين بأنهم ضد الأنظمة البيئية في المناصب الحكومية العليا المتعلقة بالبيئة أو في المناصب المتعلقة بدوائر وهيئات تطبيق الضوابط الاجتماعية، مثل وزير الداخلية أو رئيس هيئة حماية البيئة، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ تقليص عمل هذه الدوائر والهيئات عمدًا. كما تراجعت زيارات المواقع ومراقبتها بنسب عالية جدًا، بحجة أن من الأفضل والأكفأ إقامة الدعاوىٰ القضائية عند حدوث المشكلة بدلًا من وضع الضوابط اللازمة

لتجنبها. ولقد وضعت العراقيل أمام إقامة الدعاوىٰ، ولكن هذه الأمور لم تمنع زيادة الضغوط الشعبية ومنظمات البيئة والصحة للدفع بإقامة الدعاوىٰ واضطرار السلطات الحكومية والقضائية للاستجابة، وخسارة الشركات في هذه الحالات عشرات المليارات من الدولارات، كما في حالات التبغ وتلوث المياه وتلوث الأراضي والبيئة.

من الأمور التي أثيرت عالمياً، وتم تداولها في جميع أنحاء العالم المتقدم، ظاهرة الاحتباس الحراري، ودور الحكومات الأميركية - بضغط من شركات الفحم والنفط - بإفشال جميع الحلول التي اتفق عليها عالميًا. إن هذه الظاهرة ستؤثر في جميع أنحاء العالم، وخصوصًا الدول الفقيرة، وسببها الرئيس هو قيام الإنسان - وبالأخص في الدول الصناعية - بحرق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) مُنْذُ بداية الثورة الصناعية حَتَّىٰ الآن. وتؤدي هذه الظاهرة إلىٰ ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي فتسبب كوارث طبيعية هائلة تتعلق بالأمطار وارتفاع مستوىٰ البحر والتغيرات الجوية، كما تؤدي إلىٰ الجفاف وغرق بعض الدول وغيرها من الكوارث التي تنتهي بهجرات جماعية ومجاعات ظهرت بوادرها في أواخر القرن الماضي وتزداد لتصبح كوارث في أواخر هذا القرن إن لم تُتخذ الإجراءات الدولية لتقليل حدة النتائج(17).

لقد وقع الرئيس الأميركي بيل كلنتون علىٰ بروتوكول كيوتو في اليابان للحد من الاحتباس الحراري، والذي كان قد أقر وصدر في كانون الأول 1997. ولكن لم تستطع إدارته التصديق علىٰ التوقيع ليكون البروتوكول نافذًا، بسبب معارضة الشركات الأميركية والليبراليون الجدد ومعارضة الكونغرس. وجاء بوش الابن (2001 - 2009) والكونغرس بأغلبية جمهورية، لتكون هناك معارضة شرسة للبرتوكول بحجة أنه يضر بالمصلحة القومية الأميركية،

على الرغم من أن الولايات المتحدة تمثل ربع المشكلة بسبب الكميات الكبيرة جدًا التي تطرحها من غاز ثاني أوكسيد الكاربون المسبب الأساسي للاحتباس الحراري. وكانت إدارة بوش تؤكد أنها قد تنظر بالتصديق في حال قيام الصين (والتي كانت في حينه الملوث الثاني، وأصبحت قبل سنوات الملوث الأول!!) بالتصديق، إذ أن الصين والهند والدول النامية لم تكن مشمولة بتطبيق بروتوكول كيوتو، لأن أساس المشكلة هو الدول الصناعية للسنوات المائة الماضية، ولم تكن الصين ضمن هذه الدول، ولم يتوقع أحد في العالم، في ذلك الوقت، أن تتطور الصين بهذه السرعة لتكون الملوث الأول!!

وجاءت اتفاقية باريس للاحتباس الحراري في 2015 لتحل محل اتفاقية كيوتو، والتي التزمت بها الصين بقوة، ووقع عليها الرئيس أوباما، ولم يستطع أوباما، أن يحصل على مصادقة الكونغرس عليها، برغم التزام جميع الدول الصناعية العالمية بها ومنها الصين. إذ استمرت رأسمالية الليبرالية الجديدة والشركات الأميركية المعنية واليمين الأميركي المتطرف بمعارضتها، والادعاء بأن "من المشكوك فيه أن ظاهرة الاحتباس الحراري سببها الإنسان وحرق المواد الأحفورية"!!

وجاءت الحملة الانتخابية لترامب في 2016 تتويجًا لمواقف اليمين الأميركي بضرورة إلغاء الضوابط الاجتماعية أو تقليلها أكثر بكثير. وتوقع البعض أن يقلل الرئيس دونالد ترامب من حملته الشعواء ضد ضوابط البيئة، وغيرها من الضوابط الاجتماعية، وذلك عند تسلمه رئاسة الولايات المتحدة، ولكن ما حصل هو استمراره بموقفه بشراسة أشد. إذ بدأ أعماله في هذا المجال بالخروج الرسمي من اتفاقية باريس حول الاحتباس الحراري، مع اعتراض واستهجان المجتمع الدولي الذي أصر على تنفيذها وتطبيقها، بضمنهم الصين

المسببة لإطلاق ربع الغازات المؤدية إلى هذه الظاهرة. ومن الملفت للنظر أن ولاية كاليفورنيا التزمت بتطبيق بنودها على الرغم من خروج الحكومة الفيدرالية منها!!. إن خروج الولايات المتحدة من الاتفاقية وعدم الالتزام بها ستكون له عواقب مستقبلية وخيمة، إذ أن حجم الملوثات التي تطلقها الولايات المتحدة يمثل الربع الثاني من إجمالي الملوثات العالمية. إضافة إلى ذلك فإنها فتحت المجال لدول أخرى للتهرب منها.

على الرغم من أن بوادر الاحتباس الحراري يشهدها الجيل الحالي من خلال ارتفاع درجة الحرارة الأرض عموماً، والجفاف وقلة الأمطار وشحة المياه في مناطق من الأرض – مثل العراق –، وفي مناطق أخرى أمطار غزيرة وفيضانات وعواصف وأعاصير عاتية، ولكن الجيل القادم سوف يجني نتائجها الوخيمة جدًا على البشرية في أواخر هذا القرن. ولخص أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، هذا الأمر في آب 2018، في إطار دعوته حكومات العالم إلى اجتماع في نيويورك في أيلول 2018 لمناقشة تطورات التغير المناخي. فهو يؤكد أن العالم سوف يواجه تغيرًا مناخيًا خارجًا عن السيطرة، ما لم يتحرك المجتمع الدولي لتغيير المسار الحالي بحلول 2020. ورسم غوتيريش صورة قاتمة للآثار الناجمة عن التغير المناخي وقال أن العالم لمسها هذا العام، معددًا بعض النتائج السلبية التي عانت منها مناطق حول العالم كموجات الحرارة العالية، وحرائق الغابات، والعواصف، والفيضانات التي خلفت كمًّا كبيرًا من الدمار، والجفاف في مناطق أخرى، والمحيطات التي تشهد ارتفاعًا في مستواها ومستوى حمضيتها نتيجة وصول مستوى تركيز ثاني أوكسيد الكاربون في الفضاء الجوي إلى أعلى مستوياته خلال ثلاثة ملايين سنة. مشددًا على أن العالم لا يزال قادرًا على مواجهة هذه الظاهرة. و"أن ما يتردد من أن التكلفة باهظة لا يمكن تحملها، ما هو إلّا

كلام فارغ". وهو بهذا يشير - من دون تحديد الاسم - إلى ترامب ومجموعته من أثرياء أميركا الذين يقوضون جهود مجابهة هذه الظاهرة.

لا تخلو الصحافة الأميركية الرصينة مثل النيويورك تايمز أو الواشنطن بوست، مُنْذُ بداية العشرين شهر الأولى من رئاسة ترامب، من أخبار يومية تتعلق بأوامر وتعليمات وقوانين تعمل على إضعاف الضوابط الاجتماعية والبيئية. فقد قامت إدارة ترامب بتعيين سكوت براوت Scott Proutt، مديرًا للمؤسسة الحكومية لحماية البيئة، والمسماة "وكالة حماية البيئة EPA Environment Protection Agency"، وهو لا يؤمن بحماية البيئة أصلاً، وصرح في السابق مرارًا ضد قوانين الحماية. واضطر هذا المدير إلى الاستقالة في تموز 2018 لاستغلاله منصبه لفساد مالي!!. كما ألغت إدارة ترامب أمر إيقاف بناء أنبوب يربط كندا بالولايات المتحدة، كان قد صدر في فترة رئاسة أوباما، لأسباب تتعلق بحماية البيئة وحماية مواقع يسكنها سكان أميركا الأصليين من الهنود الحمر، واشترطت إدارة ترامب أن تكون الأنابيب الحديدية لإنشاء الخط من صنع الولايات المتحدة!!. كما ألغت إدارة ترامب أوامر صادرة سابقًا بالتوقف عن إعطاء إجازات جديدة للتحري وإنتاج النفط في ألاسكا ولأسباب بيئية أيضًا، إضافة إلى أنها سهلت إعطاء مثل هذه الإجازات في بقية الأراضي الأميركية وذلك بتخفيض القيود عن منح الإجازات. وقامت هذه الإدارة بتقليل التخصيصات المالية في موازنتي 2018 و2019 للدوائر والهيئات الحكومية المشرفة والمنفذة للتنظيمات الاجتماعية وتقليل أعدادها وإغراقها بمدراء لا يؤمنون بأهمية عملهم. وفي آب 2018 عملت على تقليل القيود المفروضة على التوسع في عمليات استخراج واستخدام الفحم!!، وهي المادة

الأحفورية الأولى التي يجب العمل على إنهاء استخدامها على حسب اتفاقيات باريس، إِذ أنها الأكثر إنتاجا لثاني أوكسيد الكاربون عند حرقها.

قام بإدارة وكالة حماية البيئة، بعد استقالة سكوت براوت في تموز 2018، أندرو ويلر Wheeler، وهو أصلاً من مجموعات الضغط الداعية إلى التوسع في استخدام الفحم الحجري. وقامت هذه الوكالة ومُنْذُ مجيء ترامب لرئاسة الولايات المتحدة بإصدار قرارات عديدة لتخفيض الأوامر التي صدرت في فترة أوباما، بشأن تقليل الغازات المنبعثة والمسببة للاحتباس الحراري، منها ما يتعلق بالغازات المنبعثة من عوادم السيارات، ومنها ما يتعلق بتقليل إطلاق نضوحات غاز الميثان، المنتج في عمليات إنتاج النفط أو الغاز، إلى الجو. ومنها ما يتعلق بإطلاق غاز ثاني أوكسيد الكاربون من المحطات التي تعتمد في وقودها على الفحم الحجري. وقدرت وكالة حماية البيئة أن ما ستوفره هي للشركات نتيجة تقليل ضوابط إطلاق الميثان فقط، مبلغا يصل إلى (484) مليون دولارًا حَتَّى سنة 2025، ستضاف إلى أرباح الشركات النفطية والغازية[18]!!

ثالثًا: الرأسمالية المالية Financial Capitalism / Financialization:

إن العديد من الاقتصاديين يسمي الرأسمالية المعاصرة بالرأسمالية المالية، والتي هي إحدى الظواهر المهمة للرأسمالية المعاصرة.

لم يسبق أن سيطر رأس المال المالي ومؤسساته (البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين) على الاقتصاد (والسياسة) كما هو عليه الحال في الرأسمالية المعاصرة، على الرغم من أن العالم الرأسمالي مر بحالات مشابهة ولكن على مستوى أقل بكثير ولا يمكن مقارنته بما يتم حاليًا في جميع أنحاء العالم من عمليات مالية ضخمة وسريعة جدًا بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تطورت بشكل هائل مع تطور الرأسمالية المعاصرة. فالمبالغ الهائلة جدًا

والتي تنتقل بين أسواق العالم، وخصوصًا الأسواق المالية، تقدر بخمسة (5) تريليون دولار يوميًا[19]، هي خير دليل على نفوذ وسيطرة هذه الرأسمالية.

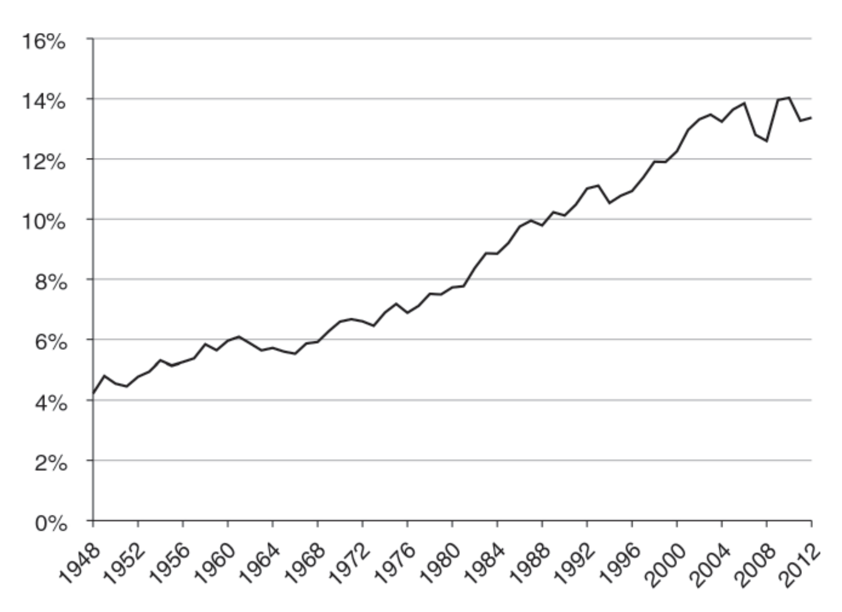
لقد كان القطاع المالي في الرأسماليات السابقة، يخدم قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، وفي الرأسمالية المعاصرة أصبح هو المهيمن والأكثر فعالية ونموًا من أي قطاع آخر. ولهذا فإن اقتصاديين مهمين يسمون عصر الليبرالية الجديدة بالرأسمالية المالية، ومنهم جيرالد أبستاين Epstein، أستاذ الاقتصاد، ومدير معهد دراسات الاقتصاد السياسي في جامعة ماساتشوستس Massachusetts الأميركية الشهيرة، الذي يؤكد أن تراكم الثروة في الرأسمالية لم يكن من خلال الاقتصاد الحقيقي، وإنما من خلال الفعاليات المالية كالأسهم والمضاربات (بضمنها المضاربات في المشتقات المالية). ودخلت البنوك هذا المسار الاستثماري الخطر الذي يؤدي إلى الربح السريع وتراكم الثروة، بدلاً من أن يكون الاستثمار آمنًا وفي مشاريع اقتصادية حقيقية طويلة الأمد. وهذه هي السياسة التي خلقت الفجوة الهائلة بين الفقراء والأغنياء، وأدت بالاقتصاد العالمي لأن يكون "بيتًا من ورق House of Cards"، وتكوين ثروة هائلة في الولايات المتحدة[20].

لقد كان دور المال والمؤسسات المالية مهماً، ولكنه محدود في بدايات الليبرالية الجديدة في ثمانينيات القرن الماضي، ولكنه ازداد بدرجة كبيرة في تسعينيات القرن الماضي وفي الألفية الثالثة.

إن تعبير Financialization يترجم أحيانًا إلى (الأمْوَلة) ويستخدم مرادفًا للرأسمالية المالية Financial Capitalism، وسنستخدم في هذه السطور مصطلح الرأسمالية المالية للتعبير عن كلتا المفردتين الإنكليزيتين. وهو ما يشير إلى الدور المتزايد للأسواق المالية والمؤسسات المالية والمؤثرين الماليين في الاقتصادات العالمية. ونرى ذلك واضحًا في زيادة نشاط الأسواق المالية ومنها

أسواق الأسهم (البورصات)، وزيادات هائلة في قيمة الأصول المالية (النقود والأسهم والسندات)، والزيادات الهائلة في حركة وانتقال وتحويل العملات والنقد الأجنبي، مقارنة بقيمة حجم التجارة الدولية. ولهذا يرى البعض أن الرأسمالية المالية تعتبر التغير الرئيسي الذي حدث في الرأسمالية المعاصرة في العقود الأخيرة، وأعطت مفهومًا جديدًا للرأسمالية مُنْذُ بداية الثمانينيات، كما إنّ نهوض الليبرالية الجديدة وتوسعها جاء نتيجة الدور المالي في الاقتصاد.

ولتوضيح حجم التوسع في المؤسسات المالية في الولايات المتحدة يمكن الاطلاع على الشكل (3 – 1) أدناه[2]، والذي يرينا إجمالي القيمة المضافة إلى المؤسسات المالية كنسبة مئوية من القيمة المضافة إلى جميع المؤسسات في الولايات المتحدة للسنوات (1948 – 2012)[2].



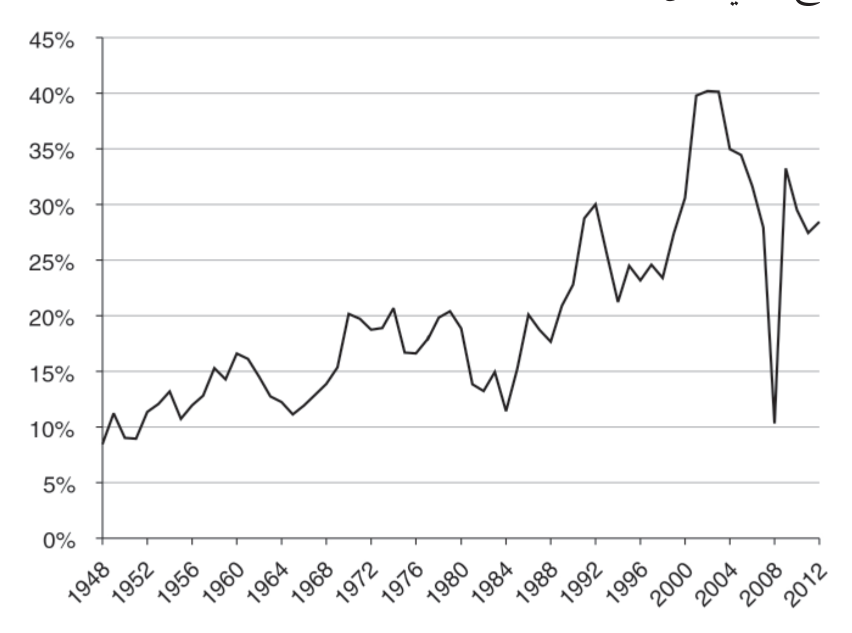
Gross value added of financial corporations as a percentage of gross value added of all corporations in the U.S., 1948–2012.
Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14.

الشكل (3 – 1)

إجمالي القيمة المضافة إلىٰ المؤسسات المالية كنسبة مئوية من القيمة المضافة إلىٰ جميع المؤسسات في الولايات المتحدة (1948 – 2012)

ونرىٰ من الشكل (3 – 1)، أن هذه النسبة قد ازدادت تدريجيًا وببطء من حوالي 4٪ في سنة 1948 إلىٰ حوالي 8٪ في سنة 1981، (أي ازدادت حوالي 4٪ في مدة 33 سنة). وبعد إقرار القوانين الأولىٰ المهمة في إلغاء الضوابط المالية في السنتين (1981 – 1982)، صعدت النسبة إلىٰ حوالي 11٪ سنة 1996، (أي ازدادت النسبة 3٪ خلال 15 سنة فقط). وقفزت النسبة إلىٰ 14٪ في 2006، (أي ازدادت 3٪ خلال عشر سنوات).

أما الشكل (3 – 2) أدناه[2]، فيرينا نسبة أرباح المؤسسات المالية الأميركية إلى الربح الكلي لكل المؤسسات الاقتصادية (الشركات والمؤسسات المالية)[2].



Profits of financial corporations as a percentage of the profits of all corporations in the U.S., 1948–2012.
Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14.

الشكل (3 – 2)
نسبة أرباح المؤسسات المالية إلى جميع المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة 1948 - 2012

ونرى من الشكل (3 – 2)، أن نسبة الأرباح هذه كانت بين 10 - 15٪ من 1948 إلى 1970. وارتفعت إلى حوالي 40٪ في 2001 - 2003. كما نلاحظ نزول هذه النسبة في سنوات 2003 - 2006، ولا يعني هذا النزول انخفاضًا في أرباح المؤسسات المالية، ولكن السبب هو الارتفاع السريع في أرباح

المؤسسات غير المالية والمتعلقة بالثورة التكنولوجية. كما يمكن أن نرى تذبذبات عديدة في نسبة الأرباح هذه، والأمر متعلق بالأزمات المالية الاعتيادية التي حدثت في هذه الفترة، والمتعلقة بالأسهم والبورصة وغيرها.

في 2007 انخفضت أرباح كل المؤسسات المالية، وغير المالية إثر انفجار الفقاعات وبدايات الأزمة. وفي سنة 2008 انهارت المؤسسات المالية. وعملت على استعادة نشاطها جزئيًا بعد 2009 إثر تدخل الحكومات لإنقاذها.

إن رفع الضوابط المالية هو الذي سمح للقطاع المالي بأن يتوسع بهذا الحجم، ولهذا فإن التوسع في القطاع المالي جاء نتيجة سياسات الليبرالية الجديدة، وليس العكس. أي إنّ سياسات الليبرالية الجديدة هي التي أوجدت الرأسمالية المالية، وليس الرأسمالية المالية هي من خلقت الليبرالية الجديدة كما يقول بعض الاقتصاديين. وحَتَّىٰ لو لم تكن الرأسمالية المالية قد جاءت بعد رأسمالية الليبرالية الجديدة وكانت نتاجًا عنها، إلّا أن الليبرالية الجديدة ساعدت كثيرًا في توسع الرأسمالية المالية وسيادتها. كما إنّ الارتفاع والسرعة في تحقيق أرباح المؤسسات المالية، هو ما أطلق العنان للقطاع المالي لأن يكون في موضع متقدم في الاقتصاد، وأن ينمو بسرعة عالية مقارنة بالقطاعات غير المالية، وعلى حسابها في أحيان كثيرة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه، هو لماذا أدت الليبرالية الجديدة إلى صعود القطاع المالي الذي توجه نحو المضاربة والفعاليات المالية الخطرة ذات المجازفة العالية؟ والجواب هو أن تقليل وإزالة الضوابط عن القطاع المالي يعتبر مطلبًا أساسيًا يقع في صميم سياسات الليبرالية الجديدة، وأصبح جزءًا مهمًا من إعادة هيكلية الاقتصاد. وبالنتيجة فإن هذه الهيكلية الجديدة (بعد إلغاء أو تقليل الضوابط) جاءت بمؤسسات مالية تسعى بجهود عالية إلى النشاطات والفعاليات المالية التي تعطي أرباحًا عالية وسريعة وعلى المدى القصير جدًا.

وحولت هذه الهيكلية المؤسسات المالية، من قطاع كان يركز على تمويل القطاعات الإنتاجية إلى قطاع مستعد - وبشغف واندفاع - للإقراض في المضاربات والأعمال المالية غير العقارية وبضمانات هشة، إذ رفعت الضوابط التي كانت تقيدها وتمنعها عن مثل هذه القروض أو الاستثمارات. لم يقم القطاع المالي بأعمال خطرة فحسب، ولكنها أعمال مخالفة للقانون، وهو في الواقع ضحك على زبائنه وخدعهم وورطهم في مشاريع مالية خطرة، بإغرائهم بالربح العالي والسريع.

إن عملاء هذه البنوك والمؤسسات المالية هم في واقع الأمر ليسوا في وضع سليم يؤهلهم لمعرفة ماهية خطورة الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات المالية، والتي يحرص موظفوها - بجد وجهد عاليين - على شرح وتوضيح وإقناع الزبائن بقبول هذه الخدمات والمنتجات الجديدة منْ أَجل الحصول على أرباح آنية عالية، ونادرًا ما يطلعون الزبائن على مخاطرها واحتمالات الخسارات العالية فيها، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة 2008، كما سنوضح ذلك في سياق هذه الدراسة.

ومن أنشطة المضاربات الجديدة، هي تلك التي تدعوا إلى شراء أصول (مثلاً عقارات وأسهم)، على أساس بيعها لاحقًا بسعر أعلى، وإعطاء قروض لهذا الشراء. إن المفاهيم الاقتصادية لليبرالية الجديدة تعتبر هذا النشاط ذو فائدة مالية عالية وتنشيطًا مهمًا للسوق. كما إنّ منظري هذه المفاهيم يدّعون أن المضاربة تصعِّد في سعر الأصول حَتَّىٰ يصل إلى السعر المتوازن. لهذا فإن ربح المضاربات يُنظر إليه كعمل إيجابي يقوم به المضارب ويعمل في صالح الاقتصاد العام. بينما يرى الاقتصاديون الآخرون، ومنهم الكِنزيون والماركسيون والرأسماليون المؤسساتيون التقليديون، بأن الأرباح الناتجة عن المضاربة

كأنما هي ناجمة عن "الحظ والمقامرة"، أو نتيجة المتاجرة بمعلومات من داخل الشركات (مثلاً فيما يتعلق بالأسهم)، أو أنها احتيال (عندما لا يقوم البائع بإيضاح المؤشرات السلبية عن الأصول التي يتم بيعها)، وكل هذه الأمور تضر بالاقتصاد وبمصداقية السوق.

إن أعمال المضاربة المتزايدة التي قام بها القطاع المالي، أدت إلى أرباح كبيرة وإلى تراكم هائل في الثروة بعد 1990 ثُمَّ أدت إلى أزمة 2008، عندما انهار النظام المالي.

ولكن ما تم بعد ذلك مثير للعجب، ونحن في الذكرى العاشرة لأكبر أزمة شهدها النظام الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن الماضي. فقد استخدمت الحكومة الأميركية (وكذلك حكومات الرأسمالية الكبيرة)، ومباشرة بعد بدء الأزمة أموال المواطنين ودافعي الضرائب لإنقاذ المصارف والمصرفيين والمضاربين في الوول ستريت وهم الذين تسببوا بالأزمة، وتركت المواطنين العاديين ممن خسروا بيوتهم وأعمالهم يواجهون مصيرهم المحتوم، وراجت في حينه مقولة "الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية للفقراء"، حَيْثُ تدخلت الحكومات لإنقاذ الأغنياء (والحكومات تتدخل في الاشتراكية!)، وتركت الفقراء (لأن الرأسمالية لا تسمح للحكومات بالتدخل!!).

لقد تم إنقاذ البنوك الكبرى التي صُنِّفت على أنها "أكبر من أن تترك لتنهار"، وأصبحت بعد عقد من الأزمة أكبر مما كانت بكثير، فقد تضاعف حجم مصرف "جي بي مورغن" بين عامي 2007 و2018، وزادت موجودات "بنك أوف أميركا" بنسبة 56٪ لتصل إلى (2.28) تريليون دولار، وازدادت أصول "دويتشه بنك" بنسبة 26٪. وكانت الهوة عميقة بين أجور المدراء التنفيذيين

للشركات والمؤسسات، وبين المواطن الأميركي العادي، التي بلغت في 2007 ما يعادل (227) مرة، انخفضت إلى (175) مرة في 2009 - في أوج الأزمة - لترتفع مجددًا إلى (220) مرة في 2017[16]. وازدادت أرباح الشركات والأغنياء بدرجة كبيرة جدًا، خصوصًا بعد التخفيضات الضريبية في عهدي الرئيسين بوش وترامب، لتصل الهوة بين الفقراء والأغنياء إلى مستويات لم تصلها سابقًا. ولا تزال رأسمالية الليبرالية الجديدة تسود العالم، وبشراسة أشد، معتمدة الأساليب المالية نفسها التي أدت إلى أزمة 2008، ويتوقع أن تكون الأزمة القادمة قريبة وقاصمة. إذ أن التأثيرات السياسية والاجتماعية لأزمة 2008 ما زلنا نراها حاليًا في أميركا وأوروبا والعالم!!

رابعًا: الخصخصة Privatization:

تكن رأسمالية الليبرالية الجديدة العداء القاتل لملكية الدولة ولوسائل الإنتاج، سواء في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو التجارة، أو لملكية الدولة للمصارف والمؤسسات المالية المختلفة. وأن من أولى الأمور التي تطلبها وتنفذها عند مجيئها إلى السلطة هو خصخصة ملكية الدولة. إن خصخصة فعاليات القطاع العام المختلفة، هو بالنتيجة انتهاء أو انخفاض دور الدولة في الاقتصاد وفي تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع، ويحقق هذا الأمر ما تسميه الليبرالية الجديدة "قداسة الحرية الفردية"!!. وبهذا يخلو الجو للقطاع الخاص "وحريته الفردية" للتفرد بالمواطن!

وكما أوضحنا، عند الحديث عن الرأسمالية المنضبطة، بأن الحكومات اهتمت في التوسع بالاستثمار في القطاع العام، واعتبرته المهمة الأساسية لها ولديمومتها، وذلك لفرض إنتاج وتقديم بضائع وخدمات عامة تخدم المواطن ضمن مناهجها في "دولة الرفاهية الاجتماعية". وجاءت سياسات رأسمالية

الليبرالية الجديدة لتسير عكس هذا التوجه تمامًا، ولم تعد "الخصخصة" متعلقة بالصناعات والخدمات الأساسية، بل تعدته إلى التعليم والصحة والثقافة، ووصل الأمر إلى السجون وخدمات الجيوش الوطنية والمهام الأمنية الخاصة من خلال التعاقد مع الشركات الخاصة لتنفيذ هذه المهام، وخصوصًا القذرة منها، مما تتحاشى الحكومات الرأسمالية (وخصوصًا الولايات المتحدة) أن تُربط بها!!

إن ما قامت به رأسمالية الليبرالية الجديدة عند استلامها زمام الأمور بدءًا من 1979، هو خصخصة المؤسسات الإنتاجية والخدمية فيما يتعلق بأوروبا واليابان. حَيْثُ إنّ القطاع العام كان مهيمنًا عليه اقتصاديًا وسياسياً، ونذكر هنا بعض ما تم بموضوع الخصخصة بصورة موجزة جدًا.

لنأخذ بريطانيا كمثال، نجد أن صناعة الحديد كانت قد بدأت الخصخصة فيها في خمسينيات القرن الماضي في فترة الرأسمالية المنضبطة!. ولكن حملة الخصخصة المنظمة بدأت مع تغيير مارغريت ثاتشر للاقتصاد البريطاني وتوجيهه نحو رأسمالية الليبرالية الجديدة. إذ قامت إدارتها بخصخصة شركة النفط البريطانية الوطنية Britoil، وهي الشركة المختصة بالنفط المنتج في بريطانيا (من بحر الشمال)، في 1982. وخصخصت شركة الاتصالات البريطانية في 1984، وشركة النقل البحري Sealink سنة 1984، وشركة النفط البريطانية العملاقة بريتش بتروليوم BP بين السنوات 1979 - 1987، وشركة بريتش كاز British Gas في 1986، وخصخصت شركة رول رويس - Rolls Royce في 1987، وشركة أيروسبيس Aerospace، في 1985 - 1987، وخصخصت روفر كروب Rover Group (برتش ليلاند سابقًا) في 1988. وخصخصت برتش ستيل كوربوريس Corporation Steel British في 1988. أما خصخصة إدارات تجهيز المياه فقد تمت لاحقًا في 1989. وتم

خصخصة سكة الحديد البريطانية Rail British في 1993 (في فترة رئاسة جون ميجر الذي خلف ثاتشر).

كما تم بيع بيوت المجالس البلدية إلىٰ ساكنيها بدءًا من 1979، حَيْثُ تم بيع مليون دار إلىٰ سنة 1986، وهذا الأمر الوحيد من الخصخصة الذي لاقىٰ مؤازرة عامة، إِذ أن الخصخصة لم تكن أمرًا مرغوب فيه حَتَّىٰ عند قسم من قادة حزب المحافظين (حزب رئيسة الوزراء ثاتشر)، ومعروف قول رئيس الوزراء السابق من حزب المحافظين هارولد ماكميلان، واصفًا الخصخصة كأنها "بيع فضيات العائلة"، وهو أمر لا تبيعه العائلات!![5].

أما في اليابان التي تم فيها خصخصة عدد كبير من المؤسسات الحكومية، فإن الخصخصة الأكبر كانت في بريد اليابان Post Japan، المتعلق بالشبكة البريدية اليابانية الوطنية، والتي تعتبر واحدة من أكبر البنوك العالمية، حَيْثُ تمسك بأكبر صندوق للتوفير في العالم. وبعد نقاش كبير داخل اليابان ومجالس نوابه تم في 2007 العمل علىٰ البدء بخصخصة هذه المؤسسة العملاقة، والتي تعتبر إحدىٰ أهم المؤسسات الحكومية، إِذ يعمل فيها ما يقارب من ثلث العاملين في مؤسسات الدولة اليابانية. واستغرق إكمال الخصخصة ما يقارب عشر سنوات. وكان قد تم خصخصة المؤسسة العملاقة نيبون Nippon للتلغراف والتلفون في 1987، واعتبرت في حينه أكبر شركة في العالم تنزل إلىٰ سوق البورصة.

وقد بينا في صفحات سابقة، فيما يتعلق بدول أميركا اللاتينية، كيف أن هذه الدول غرقت بالديون، وأصبحت علىٰ شفا الإفلاس. وعلىٰ إثرها قامت الخصخصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لتشمل جميع ملكية القطاع العام من المعامل والمؤسسات المالية، إضافة إلىٰ إدارات وتجهيز المياه،

والنقل والاتصالات. والغريب أن حكومة بنوشت في شيلي، والتي ابتدأت بها رأسمالية الليبرالية الجديدة، قد حافظت على إنتاج وصناعة النحاس بعيدًا عن الخصخصة، وهي التي كانت أحد أعمدة الاقتصاد في شيلي. وفي تسعينيات القرن الماضي كانت عوائد القطاع الخاص، من المؤسسات التي تمت خصخصتها في (18) دولة أميركية لاتينية، يعادل (6٪) من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول. وقد لاقت الخصخصة في هذه الدول معارضة شديدة من المواطنين.

لقد وجدت رأسمالية الليبرالية الجديدة صيدها الثمين في الاتحاد السوفياتي. إِذ كان تحطيم الاقتصاد السوفياتي هو غاية الإمبريالية الأميركية، ولهذا تعاونت جميع دول حلف الأطلسي والمنظمات الدولية والشبكات العميلة الداخلية في الاتحاد السوفياتي / روسيا، على أن يكون التدمير كبيرًا جدًا. والطريقة الأفضل هي "الإصلاح الاقتصادي"!!!

لقد تعهد ميخائيل غورباتشوف (سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي!!!) في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وكجزء من "الإصلاح الاقتصادي" الذي وضعه في خطته المسماة "حركة الإصلاحات / البيريسترويكا Perestroika بأن يحول الاقتصاد الاشتراكي السوفياتي، إلى اقتصاد سمي "الاقتصاد الاشتراكي المختلط". وهذا الأمر أدى إلى تحويل عدد من مؤسسات الدولة الاقتصادية إلى المدراء والعاملين فيها. حَيْثُ قدم في سنة 1987، وبمعارضة عدد كبير من قيادة الحزب الشيوعي مقترحًا حصل على موافقة مجلس السوفيت الأعلى للسماح بالتعاونيات Collectives في إدارة بعض المؤسسات. وفي 1988 مرر قانونًا لما سمي بـ "الاشتراكي التعاوني" حَيْثُ تستطيع بعض المؤسسات الصناعية والزراعية من إدارة منشآتها كقطاع خاص، وأدى هذا الأمر إلى استيلاء

المدراء على المعامل وخصخصتها. وهذا الإجراء كان محددًا ولعدد يقدر بآلاف الصناعات الصغيرة.

وفي أيلول عام 1990 أعطى مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) الإذن لغورباتشوف، في تحويل حصص من المنشآت المملوكة للدولة لبيعها في البورصة (أسواق الأسهم). وأهم ما تم خصخصته في الفترة السوفيتية هو تحويل وزارة الوقود والطاقة إلى الخصخصة، وذلك بتحويل قسم منها إلى أسهم في سوق البورصة تحت اسم "روزنفت غاز Rosneftgas". وذلك في أيلول 1991، أي قبل أشهر من تفكيك الاتحاد السوفيتي وإنهائه في كانون الأول 1991.

وجاء بوريس يلتسن لرئاسة روسيا، وقام بتعيين ييغور كايدار Yegor Gaidar بمنصب المستشار الاقتصادي الأعلى، وأنتوني جوبايس Chubais نائبًا للرئيس. فكان ذلك انتصارًا كبيرًا لرأسمالية الليبرالية الجديدة، إذ إن كايدار وفريقه الاقتصادي كانوا يتفاخرون علنًا وبصوت عالٍ بأنهم من مدرسة شيكاغو وملتون فريدمان. وكانت هذه المجموعة تسمي نفسها "ثوار"، وذلك لتبديل الاقتصاد الروسي من اشتراكي إلى ليبرالي جديد من خلال "الثورة" باستخدام الصدمة وأن يتم التبديل خلال مدة وجيزة جدًا. وقامت مجموعة كايدار، وخلال شهر ونصف فقط!! بوضع برنامج خصخصة كاملة لما يقرب من (225) ألف معمل وشركة اقتصادية روسية، (حوالي 45 ألف مؤسسة اقتصادية كبيرة)، كما وضعوا مسودة (30) قانون لتنفيذ العمل. ويعلق الاقتصادي الأميركي المعروف جوزيف ستغليتز، الذي كان مستشارًا في البنك الدولي في ذلك الوقت، على تسمية مجموعة كايدار لأنفسهم ثوارًا، بأنهم "بولشفيي السوق"!، وأضاف" "ينبغي (عليهم) اقتناص الفرصة لإطلاق

موجة الانتقال إلى السوق بمقاربة هجومية قبل أن يتسنى للشعب أن ينتظم حماية لمصالحه"[4]. أي استخدام "الصدمة" للتحول نحو اقتصاد السوق، وبسرعة كبيرة، قبل أن يتمكن الشعب من إعادة تنظيم نفسه لمقاومة هذه الصدمة وهذا التحول الجذري في اقتصاده. ومما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصادي الأميركي ستغليتز كان – لا يزال – معارضًا لسياسات الليبرالية الجديدة، وترك البنك الدولي وكتب ضده، وذلك بسبب سياسات البنك الليبرالية ومحاولات تدخله في دول العالم لفرض هذه السياسات.

لقد اتخذ ما يسمى العلاج بالصدمة لخصخصة الاقتصاد السوفيتي (والروسي لاحقًا) وأدى إلى أبعاد كارثية، حَيْثُ بات ثلث السكان تحت خط الفقر، وأفقد الملايين من الروس من الطبقة الوسطى مدّخراتهم مع تدهور العملة، وقطعت الرواتب عن ملايين العمال شهورًا وشهورًا. وبيعت الصناعات السوفيتية بأسعار بخسة. إذ بيع 40٪ من شركة نفط، بحجم شركة توتال الفرنسية لقاء (88) مليون دولار، وبلغت مبيعات هذه الشركة الروسية المباعة الداخلية والخارجية في سنة 2006 ما يعادل (193) مليار دولار. كما تم بيع شركة "نوريلسك نيكل Norilsk Nickel"، التي كانت تنتج خمس الإنتاج العالمي للنيكل، بسعر (170) مليون دولار، على الرغم من أن أرباحها الصافية بلغت (1.5) مليار دولار. كما بيعت شركة النفط الوطنية الضخمة "يوكوز" بمبلغ (309) مليون دولار، وبلغت أرباحها سنة 2006 حوالي (3) مليارات دولار[4].

حدثت الخصخصة على نطاق كبير جدًا بين (1992 – 1994)، حين أعلنت الدولة أنها سوف تبيع منشآت الدولة إلى "الشعب الروسي"!!،

وذلك بإعطاء حصص إلى الشعب، وبما يسمى بطريقة "الخصخصة من خلال المستندات المجانية free voucher privatization".

إذ إن إعلان الحكومة الروسية أن تتم الخصخصة بهذه الطريقة كان يراد له أن تكتسب عمليات الخصخصة تأييدًا وشعبية لدى الروس. وادعت الحكومة الروسية (برئاسة يلتسون!!)، بأن إعطاء السندات (ويمكن اعتبارها أسهم) إلى الشعب، كي لا تستولي المافيات على هذه الصناعات، وأنها تعطيها لمالكيها (الشعب)، وفي الوقت نفسه ستتخلص الحكومة من الصناعات غير الناجحة!!. انتهت الأمور باستيلاء الأوليغاركية (المافيات!) على المؤسسات المخصخصة، واستمرار الحكومة ولفترة طويلة بإعانة المعامل!!!

وبالنتيجة تم خصخصة أكثر من (15) ألف مؤسسة كبيرة بهذه الطريقة بين السنوات 1992 - 1994. ساهم 98٪ من الشعب الروسي بهذا المنهج. وحصل الشعب على "المستندات Vouchers"، وكل مستند يعادل سهمًا في الثروة الوطنية!!!. ووزعت المستندات بين الناس بصورة متساوية وبضمنهم القاصرين، ويمكن للمستندات أن تبدل بأسهم في المؤسسات التي سيتم خصخصتها. ولأن هذه المستندات / الأسهم هي ملكية كاملة غير منقوصة للشعب الروسي، لذا فهي تباع وتشترى وتورث من قبل الفرد الروسي. وبسبب عدم معرفة الناس بطريقة التعامل مع الأسهم، ولفقر الغالبية العظمى وحاجتها الماسة في ذلك الوقت، تم بيع المستندات / الأسهم، وانتهت ملكية الشعب للثروة الوطنية وانتقلت الثروة إلى المافيات والأوليغاركية. وتأكد الشعب أنه قد خدع من قبل جميع من في السلطة وبعض النخب الإعلامية التي صورت لهم الأمر بأنهم سيكونون شركاء في ثروة الوطن.

استمرت الخصخصة علىٰ الرغم من أن البرلمان الروسي (الذي جاء بيلتسن رئيسًا للحكم)، كان قد صوت في كانون الأول 1992 علىٰ إقالة ييغور كايدار، فالمؤسسات كثيرة جدًا، والدمار مستمر. وكان الدمار الأكبر في 1995، حَيْثُ كان هناك عجز كبير في الموازنة، ولم تكن هناك مبالغ كافية حَتَّىٰ لإجراء انتخابات الرئاسة لسنة 1996. وتبنت حكومة يلتسن، بالخصوص نائب رئيس الوزراء جوبايس Chubais مقترح ما سمي "قرض مقابل الأسهم loan – for – share"، والذي قدم من المصرفي بوتانين Potanin، نيابة عن المصارف التجارية الخاصة المملوكة أصلاً من قبل الأوليغاركية الروسية.

لم تكن بعض أكبر المؤسسات المملوكة من الدولة قد تمت خصخصتها في تلك الفترة (أي 1995)، ومنها شركة النيكل العملاقة Norilsk Nickel، وكذلك شركات حديد ونفط وصناعات ثقيلة، مثل يوكوس ولوك أويل. وتم الإعلان عن الخصخصة من خلال المقترح أعلاه، وبمزايدة علنية، ومن خلال قروض تقدم للحكومة، من بنوك تجارية!!. وبسبب الفساد الكبير في الحكومة الروسية برئاسة الفاسد الأكبر يلتسن، تم التلاعب الكبير المفضوح في المزايدات، والتأكد من عدم وجود منافسة حقيقية، وسيطرة المافيات ولوبياتها علىٰ المزايدات. انتهت الصناعات الكبرىٰ وصناعة النفط بيد الأوليغاركية الكبار وبأسعار زهيدة جدًا.

ويقول كولدمان مارشال، بروفيسور الاقتصاد ومدير الدراسات الروسية في جامعة هارفرد الأميركية عن الموضوع بأن: "ملكية أهم المصادر الروسية تم الحصول عليها بمزايدات من قبل البنوك المملوكة من الأوليغاركية، تحت مشروع (قروض مقابل الأسهم)، وبمزايدات تم التلاعب بها. ونتيجة لذلك – وكأمثلة – حصل خودوركوفسكي Khodorkovsky علىٰ 78٪

من ملكية شركة يوكوس Yukos العملاق النفطي، التي كانت تقدر قيمتها بخمسة مليارات دولار في حينه بسعر (310) ملايين دولار فقط. كما حصل بيريزوفسكي Berezovsky على شركة سيبينفت Sibneft، وهي عملاق نفطي آخر قدرت قيمتها في حينه بثلاثة مليارات دولار، بسعر (100) مليون دولار فقط". وبهذا انتقلت ثروة هائلة من الدولة الروسية / السوفياتية إلى عدد صغير من الأوليغاركية bussimess oligarches، من الذين يسمون "الروس الجدد New Russians" كنتاج للاقتصاد الروسي الليبرالي الجديد، وخصوصًا في الغاز والنفط. وأدى هذا الأمر إلى تفاوت هائل في توزيع الثروة وعدم العدالة، وإلى انهيار القطاع الصناعي، وانخفاض هائل في إجمالي الناتج المحلي gross domestic product GDP. ولم يستطع الاقتصاد الروسي العودة إلى مستواه السابق إلّا بعد ربع قرن. واعتبرت خصخصة الاقتصاد السوفيتي / الروسي "أكبر عملية انهيار مأساوي تحدث في أي بلد في زمن السلم".

ومما يزيد العجب، أن هذا البيع السريع للأصول الروسية الأهم، وبهذا السعر البخس، هو خوف نائب رئيس الوزراء الروسي وداعية رأسمالية الليبرالية الجديدة المهم، جوبايس، من عودة الحكم الشيوعي حَيْثُ كان الاقتصاد الروسي في أواسط التسعينيات يعاني من مشاكل جمّة، وهناك شعور ورغبة كبيرين لدى الشعب الروسي للرجوع إلى زمن الحكم الشيوعي، ولهذا كان جوبايس يدعو إلى الإسراع بالخصخصة لقطع الطريق. أمام من يحاول عرقلة خطوات الخصخصة (5).

رجعت الدولة الروسية عن الخصخصة في سنوات 2004 - 2006 (فترة رئاسة بوتين)، وسيطرت على الحصة الأكبر لبعض الصناعات الإستراتيجية التي كانت قد خصخصت في قطاعات النفط، والملاحة الجوية ومعدات توليد

الكهرباء، وصناعة إنتاج التيتانيوم والتي تنتج حوالي ثلثي إنتاج التيتانيوم في العالم.

خامسًا: كسر الاحتكارات Anti trust:

لعل أول القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة لكسر الاحتكارات الكبيرة، هو "قانون شيرمان لكسر الاحتكارات Sherman Anti – Trust Act". إذ صدر هذا القانون في عام 1890، عندما بدأت الشركات الكبرى الاحتكارية بالظهور والنمو.

وفي الفترة المسماة في التاريخ الأميركي: "العهد التقدمي Progressive Era"، عندما كانت "القوى اليسارية" بأوج قوتها، صدر في 1914 قانون لإنشاء هيئة حكومية لإدارة عمليات تفكيك الشركات الكبرى حسب القوانين الصادرة. وبدأ في ذلك العهد تفكيك أكبر احتكارين، الأول في صناعة النفط Standard Oil Trust، والآخر في صناعة التبغ American Tobacco Company.

خفت عمليات تفكيك الشركات بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن عادت الحكومات الأميركية إلى التوسع في تفكيك الاحتكارات في الثلاثينيات، في فترة "الاتفاق الجديد The New Deal" اعتمادًا على القوانين الصادرة سابقًا.

وطبقت هذه القوانين بصورة صارمة نسبيًا في فترة الرأسمالية المنضبطة بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن هذا التطبيق نتيجة ضغط الجماهير أو المستهلكين، وإنما نتيجة اعتراضات وشكاوى الشركات التي تشعر أنها مغبونة بسبب الاحتكار والافتقار للمنافسة الحرة.

ولكن بمجيء رأسمالية الليبرالية الجديدة، في ثمانينات القرن الماضي، خفت حدة تطبيق قوانين كسر الاحتكار بدرجة كبيرة، إضافة إلى أن طلبات

دمج الشركات لتكوين شركات أكبر ازدادت بدرجة كبيرة، كما وإن الهيئات الرقابية الحكومية المعنية لم تقم في هذه الفترة بالرقابة والتدقيق اللازمين. ولهذا نرىٰ أن موجات الإندماج والاستحواذ المتزايدة تمت في الثمانينات وما بعدها.

لم تتجاوز حالات الدمج والاستحواذ في 1980 وما قبلها عن (1000) حالة سنوياً، وارتفعت هذه الحالات إلىٰ (3000) حالة سنة 1989 وإلىٰ حوالي (5000) حالة سنة 2000، وانخفضت إلىٰ حوالي (1500) حالة بين 2002 – 2010. كما إنّ (75٪) من حالات الإندماج هي في نفس الصناعة، وهو نوع من الإندماج الذي يزيد من الاحتكار في السوق، بينما كانت هذه النسبة بحدود (40٪) في الثمانينيات.

يعطي الاقتصاد النيوليبرالي تبريرًا وتأييدًا لهذه الإندماجات. إذ يدعي منظروه أنه حَتَّىٰ لو كانت هناك شركة واحدة تعمل في صناعة محددة، فإن هذه الشركة ستبقىٰ خائفة من المنافسة، وتعتبر أن هناك "منافسة" ما دام أن هناك احتمال لدخول شركات منافسة أخرىٰ للعمل في مثل هذا النوع من الصناعة. ويقولون أيضًا إن وجود شركات عملاقة قليلة مسيطرة علىٰ السوق تحقق أرباحًا عالية لا يمثل احتكارًا، بل يعني أن الشركات الأكفأ هي التي نمت لتصبح عملاقًا، وهو أمر يخدم الاقتصاد والمستهلكين!!

نحن هنا لا نتحدث عن الشركات الكبيرة، التي تضخمت في الوقت الحاضر إلىٰ درجات خيالية، ولكن نتحدث عن الاحتكار في هذه الشركات. إذ تمكنت شركة "أمازون" الأميركية من تخطي الترليون دولار لقيمتها السوقية وذلك في أوائل أيلول 2018. وقبلها تخطت القيمة السوقية لشركة "أبل" الترليون دولار في تموز 2018. ارتفعت قيمة أسهم شركة أمازون، وبهذا ارتفعت قيمتها السوقية، (75٪) خلال العام الجاري فقط، مضيفة (435)

مليار دولار إلى القيمة السوقية للشركة خلال الثمانية الأشهر الأولى من 2018. وبالرغم من أن قيمة هاتين الشركتين تمثل ما يقرب من (10٪) من إجمالي الناتج المحلي الأميركي البالغ (20.4) ترليون دولار، وعلى الرغم من أن القيمة السوقية لكلتا الشركتين تتجاوز احتياطي النقد الأجنبي عند 187 دولة على مستوى العالم (ومنها اليابان، ما عدا الصين)، رغم كل ذلك فإن أحدًا لم يتحدث عنهما فيما يتعلق بالاحتكار.

إن من أواخر حالات الدمج الكبرى هي شراء شركة باير الالمانية للأدوية والكيمياويات الزراعية، للشركة الأميركية العملاقة، والمثيرة للجدل، مونسانتو المنتجة للمبيدات الحشرية والبذور المعدلة جينيًا، بقيمة (63) مليار دولار. على الرغم من أن طلب الشراء كان في 2016، ولكن الموافقات اللازمة للشراء والدمج من قبل هيئات مراقبة الاحتكار في الولايات المتحدة وأوروبا لم تتم إلّا في حزيران 2018، بعد تنازل شركة باير عن نشاطات بقيمة (9) مليارات دولار لمنافستها الشركة الألمانية BASF[21].

وتحدثت النيويورك تايمز في شباط 2017[22أ]، عن عمليات دمج كبرى، وبخاصة في شركات المواد الغذائية. وذكرت كأمثلة شراء الشركة البريطانية فودافون للاتصالات، الشركة الألمانية مانزمان Mannesmann في سنة 2000 بمبلغ (183) مليار دولار. وقيام الشركة البرازيلية 3G Capital بشراء شركة هاينز، وكذلك قيامها بشراء شركة كرافت في 2015. وفي شباط 2017 قدمت طلبًا لشراء شركة يونيليفر البريطانية – الهولندية العريقة في الصناعات الغذائية، بمبلغ (143) مليار دولار، وبتمويل من الملياردير وارن بوفيت الذي يملك حصة عالية في الشركة البرازيلية. وبهذا تكون الصناعات الغذائية العالمية بيد شركة واحدة!!

أما قضية دمج / استحواذ شركة AT&T وشركة تايم وورنر، فإنها أثارت ضجة إعلامية كبيرة لأنها أخذت أبعادًا سياسية. فالشركتان أميركيتان، الأولىٰ AT&T، أكبر شركة اتصالات في الولايات المتحدة، قد استحوذت علىٰ شركة كبرىٰ للترفيه والإعلام. إذ إن محطة CNN الأميركية هي جزء من شركة تايم وارنر Time Warner، (بالإضافة إلىٰ أعمال تايم وارنر الأخرىٰ)، والرئيس ترامب يكره محطة CNN التي تعاديه!!. وتقدر قيمة الصفقة بـ (85.4) مليار دولار.

لقد حاولت وزارة العدل الأميركية (وبتأثير قوي من الرئيس ترامب) أن توقف عملية الدمج أعلاه، وكان طلب الموافقات علىٰ الدمج كان قد قدم في آب 2016، لأن ترامب ومُنْذُ حملته الانتخابية كان ضد CNN للموقف السلبي لهذه المحطة التلفزيونية الشهيرة منه مُنْذُ بدايات ترشيحه وحَتَّىٰ الآن. إن اعتراض وزارة العدل علىٰ الدمج ومحاولة إيقافه، هو أن هذا الدمج يوقف التنافس ويرفع الكلفة علىٰ المستهلك. أحيلت القضية إلىٰ المحاكم، وخسرت الإدارة الأميركية، إذ وافق القاضي الفيدرالي في 12 حزيران 2018 علىٰ دمج الشركتين لأن "الحكومة لم تقدم ما يكفي من الحجج لمنع الإندماج"، حسب قول القاضي.

لم تقبل إدارة ترامب بهذا القرار، واستمر الرئيس ترامب علىٰ معارضة الإندماج مؤكدًا، ما كان قد صرح به سابقًا من "إن الإندماج هو تركيز كبير للقوة بيد عدد قليل من الناس"، وهو محق بهذا القول!! ولكنه في الوقت نفسه كان قد وجه وزارة العدل للعمل بصورة معاكسة تمامًا فيما يتعلق بشركتي إعلام وترفيه أخرتين، لأن له علاقات طيبة معهما، ويؤيدان سياسته إعلاميًا.

وافقت وزارة العدل، وقسمها المختص بهذه القضايا والمسمىٰ "قسم ضد الاحتكار"، علىٰ صفقة شراء / دمج / استحواذ بقيمة (71) مليار دولار، وبمدة قصيرة قياسية، تندمج فيها شركة وولت ديزني مع شركة فوكس للقرن الحادي والعشرين. والسبب بحسب افتتاحية للنيويورك تايمز[22]، أن رئيس شركة فوكس (روبرت مردوخ) صديق لترامب ومؤيد لسياساته، وفوكس المحطة الأثيرة لترامب. إضافة لذلك قام الرئيس ترامب بتهنئة ومدح مردوخ علىٰ هذه "الصفقة"!!

سادسًا: تشريع القوانين لتقليل الضرائب عن الأثرياء والشركات، واقتصاد العرض supply – side economics:

ليعذرني القارئ من التوسع في هذه الفقرة، فهي مهمة جدًا وأدت إلىٰ الهوة العميقة بين أغنياء وفقراء الولايات المتحدة (والعالم). حَيْثُ إنّ تقليل الضرائب عن الأثرياء والشركات، يعتبر من أهم مطالب الوجه الأقبح للرأسمالية، وهي رأسمالية الليبرالية الجديدة. لقد وقعت تغيرات جوهرية في النظام الضريبي في فترة الرأسمالية المعاصرة، أدت بالنتيجة إلىٰ عدم قدرة الدولة علىٰ لتلبية متطلبات دولة الرفاهية التي تخدم الفقراء، وإلىٰ الفرق الهائل بتوزيع الثروة، وتراكمها عند الـ (1٪) من أثرياء العالم.

تُعتبر الضرائب المصدر الرئيس والأساس لتمويل الموازنات المالية لنفقات الدولة علىٰ أعمالها اليومية واستثماراتها في البنية التحتية وفي مسائل الدفاع والأمن. وفي حال وجود استثمارات إنتاجية أو خدمية للدولة، فإن عوائد هذه الاستثمارات تعمل لإكمال تمويل أغراض الدولة هذه، وكذلك في توسيع

استثماراتها المنتجة. في دول رأسمالية الليبرالية الجديدة، فإن المصادر المالية تكاد تقتصر على الضرائب بأنواعها.

اعتمدت الرأسمالية المنضبطة (والكِنزية) سياسة الضرائب العالية، والتي تسمى في بعض الأدبيات الاقتصادية "سياسة ضريبية تقدمية"، لتوفير الأموال اللازمة لمناهجها في "دولة الرفاهية الاجتماعية"، وفي الوقت نفسه تضمن لرأس المال المستثمر من قبل القطاع الخاص والشركات، الأرباح المعقولة والمناسبة للقيام باستثمارات ناجحة، وتراكم للثروة وعدالة في توزيعها، مع نمو اقتصادي متنامي ومستمر.

يجب أن نوضح في البداية، وقبل الدخول في تفاصيل موضوع الضرائب، بأن "سياسة الضرائب التقدمية العالية"، هي أمر يخص الدول المتقدمة اقتصاديًا. أما فيما يتعلق بضرائب الدول النامية التي تريد تنمية اقتصادها الحقيقي، فهو أمر مختلف تمامًا ومعاكس لهذا التوجه. ففي الدول النامية تكون هناك إعفاءات ضريبية عالية للشركات المنتجة، ولمدد طويلة لحين تطور اقتصادها الحقيقي، وتكون هناك أيضًا حماية كافية للاقتصاد الحقيقي الناشئ وذلك بزيادة الرسوم الكمركية على المواد المستوردة. لهذا فإن من يريد أن يحول الاقتصاد في الدول النامية إلى اقتصاد "ضريبة" أو "جباية"، هو واهم جدًا، فهذا لا يتم إلاّ بعد عقود طويلة من التطور.

إن اعتماد الكِنزية على الضرائب العالية قد تفسر محاولتها في التقرب من "الاشتراكية" في مفهوم تقديم الخدمات الأساسية والضرورية للطبقة العاملة والفقراء واللازمة للاستقرار الاجتماعي. ولو نظرنا إلى مفهوم "فائض القيمة"، وهو يمثل – عمومًا – الفرق بين قيمة المواد قبل التصنيع وقيمتها بعد التصنيع (أسعار البيع)، أي بأخذ جميع كلف الإنتاج بنظر الاعتبار، ومنها كلفة توفير

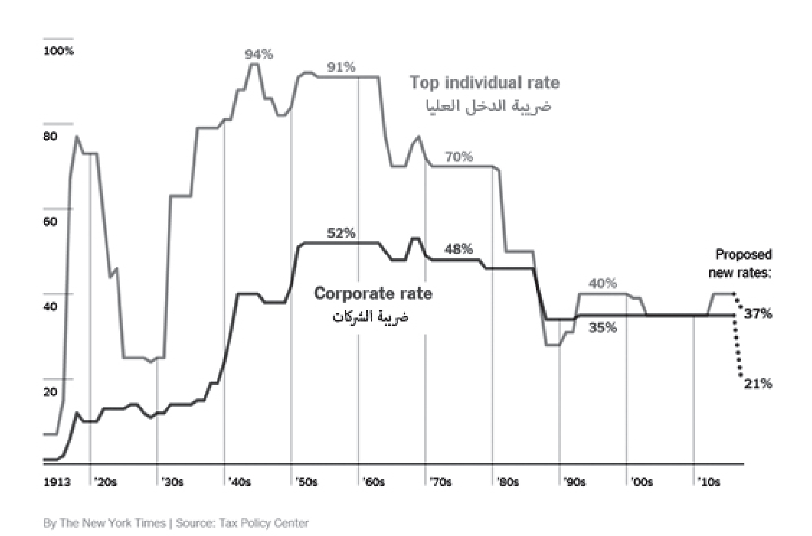
وإدارة رأس مال الاستثمار (خدمة فوائد الاقتراض). تعتقد الماركسية (على العموم) أن جميع فائض القيمة من حصة الطبقة العاملة، أما الكِنزية (وهي الرأسمالية المنضبطة)، فتعتقد أن فائض القيمة هذا يعود إلى الرأسماليين والطبقة العاملة وبقية الشعب، فهو أرباح تفرض عليها ضرائب لتحقيق هذا المفهوم. حصة الطبقة العاملة وبقية الشعب هي في الخدمات التي تقدمها الدولة، وبالأساس لذوي الدخل المحدود، والممولة من الضرائب "العالية" ومن عائدات استثماراتها. والرأسمالية المنضبطة تؤكد في الوقت نفسه أن صافي الربح (بعد أخذ الضرائب) يجب أن يكون بالقدر اللازم الذي يشجع الرأسماليين على الاستمرار بالاستثمار، بدلاً من إيداع ثرواتهم في البنوك. أي إنّ نسب الأرباح الصافية مجزية جدًا، وأعلى من فوائد البنوك بدرجة مناسبة لخدمة رأس المال نفسه وحقوق الآخرين واستقرار المجتمع.

تعمل رأسمالية الليبرالية الجديدة على تقليل الضرائب للحدود الدنيا التي تكفي لإدامة دولة تترك الإنتاج والخدمات، وتعمل على خدمة هذه الرأسمالية وسلامتها وديمومة بقائها لتكون النظام الاقتصادي السائد.

سنأخذ الولايات المتحدة الأميركية، كمثال للرأسمالية، ونرى كيفية تطور السياسات الضريبية، والمتعلقة بضريبة الدخل وضريبة الشركات.

نسب الحدود العليا للضرائب:

كتبت هيئة تحرير النيويورك تايمز مقالاً افتتاحيًا في 16 كانون الأول 2017، ضد مشروع قانون تقليص الضرائب الذي قدمته إدارة الرئيس ترامب [23]. نأخذ منه الآن المنحنى الذي يمثل نسب الاستقطاع الضريبي في الولايات المتحدة بين سنة 1913 وإلى عهد الرئيس ترامب الحالي، والمرفق بالمقال أعلاه تحت عنوان "عقود من تخفيض الضرائب".



الشكل (3 – 3)

نسبة الحد الأعلى للضرائب في الولايات المتحدة (1913 – 2018)

ستتحدث عن الضرائب مُنْذُ فترة ثلاثينيات القرن الماضي، إِذ إن في فترة الحرب العالمية الأولى، وبسبب الحرب، ارتفعت نسب الضرائب وانخفضت بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وذلك لتلبية مطالب الحرب المالية، ولا نرى حاجة للحديث عنها.

وفيما يتعلق **بضريبة الدخل** على الأفراد، فقد ارتفع الحد الأعلى لضريبة الدخل في السنوات الأولى لرئاسة فرانكلين روزفلت (1933 – 1945)، من 25٪ إلى 60٪، ثُمَّ إلى 80٪ في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي وإلى حوالي 92٪ في فترة الحرب العالمية الثانية. استقر الحد الأعلى لضريبة الدخل على حوالي 91٪، حَتَّىٰ مجيء جون كنيدي إلى رئاسة الولايات المتحدة (1961 – 1963) وهو من الحزب الديمقراطي حَيْثُ أجرى تخفيضًا للضرائب. ووصل الحد الأعلى لضريبة الدخل حوالي 70٪. استمرت هذه النسبة خلال رئاسة

ليندون جونسون - الديمقراطي - (1963 - 1969)، وريشارد نيكسون - الجمهوري - (1969 - 1974) وخلَفَه نائبه جيرالد فورد (1974 - 1977)، واستمرت نسبة ضريبة الدخل هذه في فترة رئاسة جيمي كارتر - الديمقراطي -، وإلىٰ عهد رونالد ريغان - الجمهوري - (1981 - 1989)، أي إلىٰ بداية عصر الرأسمالية الليبرالية الجديدة، حَيْثُ أجريت عدة تخفيضات علىٰ الضرائب.

وصل الحد الأعلىٰ لضريبة الدخل في أول عهد ريغان في 1981 إلىٰ 50٪، وإلىٰ حوالىٰ 30٪ في أواخر عهده في 1987، وارتفعت في تسعينيات القرن الماضي إلىٰ حوالي 40٪، لتستقر علىٰ 35 - 37٪ ما عدا في فترة من عهد أوباما حَيْثُ وصلت إلىٰ 39.6٪، وإلىٰ فترة تخفيض الضرائب في عهد رئاسة ترامب في 2017، وسنتحدث عن هذه الفترة لاحقًا.

أما فيما يتعلق **بالضرائب علىٰ أرباح الشركات**، فإن النسبة بقيت حوالي 52٪ بين 1952 - 1964، لتنخفض إلىٰ 48٪ سنة 1987 (فترة الرئيس ريغان)، ولتنخفض في أواخر الثمانينيات (فترة ريغان وجورج بوش الأب)، إلىٰ ما يقارب 30٪. وارتفعت في التسعينيات في فترة الرئيس كلنتون (1993 - 2001)، لتصل حوالي 40٪، ثُمَّ لتستقر علىٰ نسبة 35٪ في فترة رئاسة جورج بوش الابن (2001 - 2009)، وبعض من فترة أوباما. ارتفعت إلىٰ 38٪ في فترة أوباما الثانية لتغطية نفقات مشروع الرئيس أوباما الطبي في تأمين الخدمة الطبية للفقراء والمسمىٰ "أوباما كير". بقيت هذه النسبة حَتَّىٰ نهاية 2017، حَيْثُ تم تخفيضها إلىٰ 21٪ من ضمن تخفيضات الرئيس ترامب للضرائب[24].

وهناك ضريبة مهمة تشمل الأغنياء فقط، تسمىٰ "**الضريبة علىٰ الزيادة في قيمة رأس المال** Capital gain tax". والزيادة (أو الربح) في قيمة رأس المال Capital gain، هو الربح الناجم عن بيع الأصول الرأسمالية Capital

assets، مثل الأسهم والسندات والعقار، حين يزيد سعر البيع عن سعر الشراء. وقد يحدث العكس عندما يكون سعر البيع أقل من سعر الشراء، وهو ما يسمىٰ "النقصان (أو الخسارة) في قيمة رأس المال Capital loss".

تضع معظم الدول ضريبة علىٰ أرباح الأصول الرأسمالية، سواء كانت الضريبة علىٰ الأشخاص أم الشركات. ولما كانت الأصول التي يتاجر بها هي فقط لدىٰ الأغنياء، لذا فإن هذه الضريبة متعلقة بهم أساسًا.

لقد كانت هذه الضريبة، في الولايات المتحدة، بحدود 25٪ من سنة 1952 - 1966، وارتفعت تدريجيًا لتصل إلىٰ 40٪ في سنة 1978، ثُمَّ انخفضت تدريجيًا في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة إلىٰ 20٪، ثُمَّ إلىٰ 15٪ سنة 2003. وعندما تكون هناك خسارة في بيع هذه الأصول، فإن الضرائب المستقبلية تقلل حسب نسبة الخسارة.

تعتمد تقديرات الحدود العليا للضرائب الممكن أخذها من الأغنياء أو الشركات علىٰ ظروف كل قطر ونظامه الاقتصادي. ففرض الضرائب هو موازنة بين وجوب تحقيق أرباح مجزية للمستثمر وبين العدالة الاجتماعية الممكن تطبيقها علىٰ الجميع، ومدىٰ استعداد الدولة في المساهمة في شكل ومدىٰ هذه العدالة. إن إعطاء أرباح مجزية للمستثمر (بعد استقطاع الضريبة)، تقارن دائمًا بالممكن مما يجنيه المستثمر في النشاطات الأخرىٰ، مثل الادخار في البنوك أو التعامل مع السندات المالية أو بيع وشراء العملة، بدلاً من الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

آرثر لافير وتقليص الضرائب:

يؤكد منظروا رأسمالية الليبرالية الجديدة دائمًا علىٰ وجوب تخفيض الضرائب، وهم في الوقت نفسه يؤكدون أن تخفيض الضرائب سيؤدي بالنتيجة إلىٰ توسع ونمو الاقتصاد بسبب توفر مبالغ أكثر للاستثمار مجددًا، ولهذا سيعم الخير علىٰ

الجميع، إذ إن الاستثمار سيكون في الاقتصاد الحقيقي والذي يؤدي إلى ازدهار العمالة والطبقة العاملة. وكان من الأسماء التي اشتهرت في سبعينيات القرن الماضي بتبني هذا المنطق الليبرالي هو **الاقتصادي الأميركي آرثر Laffer**، الذي اقترن اسمه ولا يزال، باقتصاديي الحزب الجمهوري والرئيس ريغان. ومن الضروري البحث عن صحة هذه المقولات، وهل فعلاً عم الخير على الجميع عندما خفضت الضرائب؟!

لدى صديقي، مظهر محمد صالح، الاقتصادي اللامع، موهبة كتابة المقالات القصيرة بشكل قصصي سهل وممتع وتضمينها مفاهيم اقتصادية. اقرأ دائمًا هذه المقالات لغرض الاستمتاع والاستفادة. ومقالته "آرثر لافير"[25]، أثارت اهتمامي واستغرابي، وفضولي للاطلاع أكثر على لافير وأفكاره وقصة "منديله"، "ومنحناه" الشهيرين!!، وسبب كل هذه الضجة حوله. ورأيت أن أشرك القارئ بما توصلت إليه حول أحد الاقتصاديين الذي يذكر اسمه كلما جاء الحديث عن فوائد تخفيض الضرائب!!

يقول الدكتور مظهر في مقالته عن آرثر لافير: "لم يجد أستاذ الاقتصاد آرثر لافير، يوم كلفه الرئيس رونالد ريغان عام 1981 للعمل ضمن الفريق الاقتصادي الاستشاري للبيت الأبيض، متسعًا كافيًا من الوقت للبحث عن قطعة من الورق تعينه على رسم ذلك المنحنى الشهير الذي سمي فيما بعد بمنحنى لافير! فكان منديله الأبيض هو الورقة الوحيدة الذي بدأ فيها مرتسمه الفكري وهو يبحث في العلاقة بين أثر تصاعد معدلات الضريبة على هبوط مستويات العائد من الضريبة نفسها عند مرور المنحنى وعبوره نقطة الأمثلية! ". وينقل عن لافير حديثه لزوجته: "كنت أفكر ما كان يعمله أولئك الرجال في غابة شيروود من مقاطعة نوتنغهام الإنكليزية في القرون الوسطى، عندما كان

(روبن هود) وعصابته من قطاعي الطرق يسلبون الأغنياء ليطعموا الفقراء... وتخيلت ماذا لو سرق روبن هود القوافل المارة في غابة شيروود كلها دون أن يبقي أو يذر منها وهو يمارس دور السلطة! فإن القوافل ستمتنع عن المرور في تلك الغابة؟ "، ويضيف: "... توقف آرثر لافير عن الكلام بعد أن خطط أسس نظريته التي جسدتها مدرسة سميت فيما بعد بمدرسة اقتصاديات العرض... التي تبناها الرئيس ريغان نفسه وسميت (ريغونامكس) والتي جسّدها ذلك المنحنىٰ الشهير (منحنىٰ لافير) الذي وضح لنا أن بلوغ معدل الضريبة نقطة الأمثلية في تعظيم التحصيل الضريبي ستؤدي بعدها لا محالة إلىٰ تناقص العوائد الضريبية نفسها. ويرىٰ لافير ان المبالغة في فرض الضرائب ولَا سِيَّما علىٰ النشاط الإنتاجي بعيدًا عن نقطة الأمثلية، لا يؤدي سوىٰ إلىٰ تراجع الإنتاج وتدهور الادخار بسبب تباطؤ الدخل، والانغماس في التهرب الضريبي!... وسينتهي روبن هود مفلسًا في غابة شيروود".

وسنعرف في حديثنا عن الضرائب، هل تخلىٰ الأغنياء والشركات الكبرىٰ عن التهرب الضريبي عندما تم تخفيض الضرائب، كما سنرىٰ في فقرة تالية عند المقارنة بين رأسمالية الليبرالية الجديدة والرأسمالية المنضبطة، هل توسع النشاط الإنتاجي عند تخفيض الضرائب، أم توسع النشاط المالي غير الإنتاجي؟

والآن لنعد إلىٰ آرثر لافير وماذا كُتب عنه [26]، وماذا كتب هو عن نفسه وعن قصة منديله ومنحناه [27]، فهي قصة شيقة!!

ولد آرثر لافير Arther Laffer، المختص في الاقتصاد السياسي والمنتمي إلىٰ الحزب الجمهوري الأميركي، في سنة 1940. وحصل علىٰ البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ييل المرموقة سنة 1963، وعلىٰ الماستر في 1965، والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستانفورد المرموقة سنة 1971. وأصبح معروفًا

عندما انضم إلىٰ "مجلس الاستشارات الاقتصادية للرئيس ريغان Reagan's Economic Policy Advisory Board بين السنوات 1981 - 1989.

إن تعبير منحنىٰ لافير Laffer Curve وقصة المنديل لم يأتيا من لافير نفسه، حسب وكيبيديا[26]، وإنما من الصحفية جود وانيسكي Jude Wanniski الصحفية في الوول ستريت جورنال، المتخصصة بالشؤون المالية. حَيْثُ تحدثت هذه الصحفية في مقال لها عن لقاء عشاء تم في فندق واشنطن في 1974، في فترة رئاسة جيرالد فورد الجمهوري. كان الحاضرون من المسؤولين في إدارة الرئيس فورد، وهم ديك تشيني، ورونالد رامسفيلد ومساعدته الصحفية، وبحضور لافير والصحفية وانيسكي. وفي هذا اللقاء كان لافير يعارض خطة الرئيس فورد والمسماة WIN (وترجمتها إربح)، وهي مختصر "Whip Inflation Now" - "إجلد التضخم الآن" -، وما تتضمنه الخطة من زيادة في الضرائب. ولم يجد لافير ورقة لتوضيح ما يريد أن يقوله، فأخذ المنديل الشخصي الذي كان يستخدمه علىٰ طاولة الطعام، ورسم عليه منحنىٰ يوضح ما يريد قوله. وأطلقت الصحفية وانيكسي في مقالها في الوول ستريت جورنال في حينه تعبير "منحنىٰ لافير"، ومن هنا جاء التعبيران "منحنىٰ لافير"، و"منديل لافير"!!

وبعد ثلاثة عقود، يذكر لافير القصة نفسها بشكل مختلف قليلاً[27]، فيقول: "إنه لا يتذكر تفاصيل ما جرىٰ في تلك الليلة (أي جلسة العشاء في 1974)، ويحتمل أن ما نشرته واينكسي في حينه صحيحًا لأنني استعمل المنحنىٰ دائمًا في تدريسي وكتاباتي وأحاديثي"، ويؤكد حصول الاجتماع بحضور تشيني ورامسفيلد، حَيْثُ كان أستاذًا للاقتصاد في جامعة شيكاغو، كما وإن من المحتمل أنه استخدم منديل الطعام في توضيح الأمر - حسب قوله -. ويضيف لافير "إن منحنىٰ لافير أخذ اسمه أوائل سنة 1978 عندما كتبت وانيسكي في

صحيفة Public Interest، مقالة تحت عنوان: (الضرائب والعوائد ومنحنى لافير) ". ويضيف "إن منحنى لافير ليس من اكتشافي، وكمثال، فإن فيلسوفًا مسلمًا من القرن الرابع عشر، هو ابن خلدون، كان قد كتب في (المقدمة) ما يلي...". ويذكر لافير ترجمة إنكليزية لنص منقول عن مقدمة ابن خلدون.

رجعت إلى مقدمة ابن خلدون، التي كنت قد قرأتها في شبابي أكثر من مرة، باحثًا عن النص الذي ترجمه ونقله لافير. فوجدت أن ابن خلدون يقول في مقدمته التي كتبها سنة 1377م[28]، النصوص التالية التي ترجم بدايتها لافير والمتعلقة بالضرائب / الجبايات. "اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلّا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع... وإن كانت على سنن التغلب والعصبية فلا بُدَّ من البداوة في أولها كما تقدم، والبداوة تقضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي من أموال الناس والغفلة عن تحصيل ذلك إلّا في النادر فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها وإذا قلّت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد الوظائف والوزائع فكثرت الجباية...". ويستمر ابن خلدون ليتحدث أيضًا عن فساد وشيخوخة الدولة وذلك عند "تخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة وذريعة مقدارًا عظيمًا لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي كل الأبواب... ثُمَّ تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد

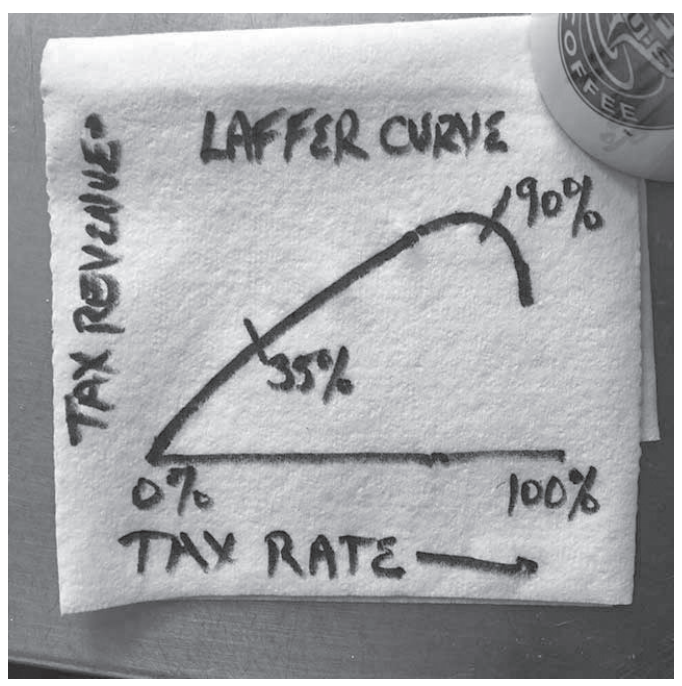
مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حَتَّىٰ تثقل المغارم علىٰ الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة...".

وما يجب الانتباه إليه، أن من كتب عن فقرة "منحنىٰ لافير"، في الوكيبيديا باللغة الإنكليزية، يبحر في التاريخ الإسلامي إلىٰ أبعد من لافير. فهو يذهب إلىٰ القرن السابع الميلادي، ويشير إلىٰ كتاب "نهج البلاغة" ورسالة الخليفة الراشدي الرابع الإمام علي بن ابي طالب إلىٰ وإِليه علىٰ مصر مالك الاشتر. حول أسس الجبايات والرفق بالرعية!![26].

في واقع الأمر إن إشارة آرثر لافير إلىٰ ما جاء في مقدمة ابن خلدون أمر ليس في محله – في نظري –، وهو تلاعب بالمفاهيم والتاريخ. إِذ إن ابن خلدون في نظريته لنشوء واضمحلال الدول، يقول إن في بدايات الدولة تكون الجبايات / الضرائب قليلة ومحددة بقواعد واضحة، ولكن عند شيخوختها وانحطاطها فإنها تزيد من جباياتها من المزارعين والصناع وعامة الناس، وبشكل ظالم يتجاوز إمكانياتهم، لغرض إشباع نهم وجشع الشريحة الأغنىٰ والأقوىٰ (ومنهم الخلفاء والسلاطين وأولي الأمر)، المنغمسة في النعيم تاركين بقية الناس في فقرهم وبؤسهم، ما يؤدي إلىٰ ترك أعمالهم، وزيادة الانحطاط في الدولة وقلة الموارد التي يمكن أن تؤخذ الضرائب منها. بينما الحديث عن الضرائب في الوقت الحاضر هو بالأساس ما يفرض علىٰ الأغنياء وأرباح الشركات. وكانت الضرائب عالية في أوج ازدهار الرأسمالية، وفي عصرها الذهبي في فترة الرأسمالية المنضبطة.

والغريب أن لافير، وفي المقالة نفسها، المشار إليها أعلاه، يضيفان من أثّر فيه، لرسم منحناه بالإضافة إلىٰ ابن خلدون، هو جون ماينارد كينز. وكينز هو مؤسس الكِنزية التي اعتمدت الضرائب "التقدمية" العالمية لمساعدتها في تحقيق دولة الرعاية الاجتماعية!!

يشير الصحفي الاستقصائي كريك بالاست في مقال له في أيار 2017 [29]، وهو يناقش مقترحات ترامب في تقليل الضرائب، بأن لافير كان دائمًا يرسم المنحنىٰ، ليوضح مفاهيمه حول الضرائب، علىٰ أي شيء أمامه، حَتَّىٰ علىٰ مناديل "الهامبركر". ويرفق في مقالة أحد رسوم لافير للمنحنىٰ، قد رسمه علىٰ منديل عندما كان لافير يدرّس الاقتصاد في أواسط السبعينيات في جامعة شيكاغو، وهو ما نراه في الشكل (3 – 4) أدناه.



الشكل (3 – 4)

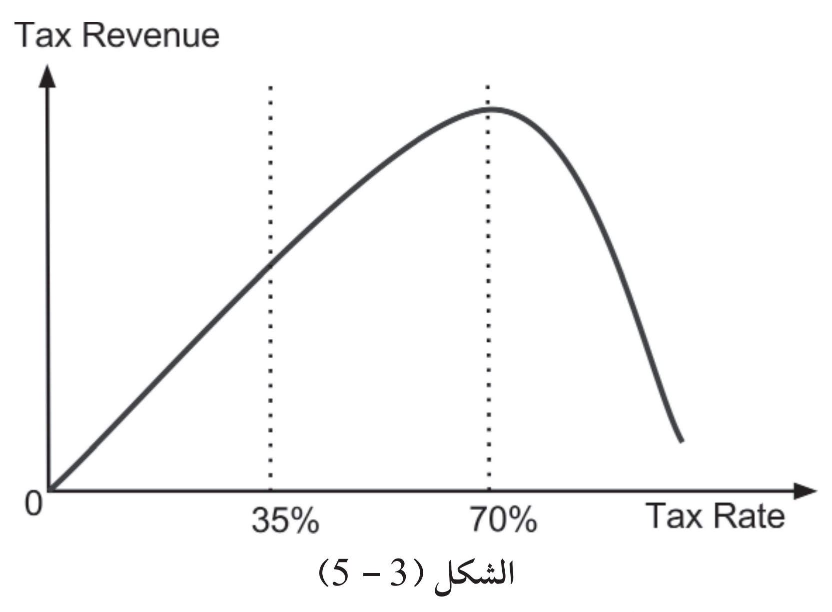
منحنىٰ لافير مرسوم علىٰ منديل، ويمثل نسبة الضريبة وعائدها الكلي

والمنحنىٰ يمثل في خطه الأفقي نسبة الضرائب التي تفرضها الدولة، وفي خطه العمودي إجمالي ما يمكن أن تجمعه الدولة من مبالغ الضرائب (أي العائد

الكلي)، ومتىٰ يحدث هبوط في مستويات العائد من الضريبة، وما هي النقطة (النسبة) الأفضل (نقطة الأفضلية)، التي يجب اعتمادها كنسبة في اتخاذ قرار الضرائب، وما هي النسبة (النقطة) التي بعدها تقل.

وكما نرىٰ في المنحنىٰ أن 90٪ تمثل الحد الأقصىٰ من نسبة الضريبة، بعدها يقل إجمالي الضرائب التي يمكن جمعها، ثُمَّ ينهار النظام الضريبي. وكما نرىٰ أيضًا أن لافير حدد في أواسط السبعينيات 35٪ كنسبة للحد الأمثل Optimum (نقطة الأفضلية)، حَيْثُ تقل نسبة الضرائب الكلية، ولا تقل كمية الضرائب بل تستمر بالزيادة بوتيرة أقل. ويقول بالاست في مقالته أعلاه أن لافير كان يقول إن الحد الأعلىٰ الأفضل يكون 40٪ في الولايات المتحدة، و70٪ في السويد، حَيْثُ إنّ هذه النسب تعتمد علىٰ اقتصاد الدول المختلفة.

هناك دراسات ومناهج حاسوبية عديدة، قامت بها جامعات ومعاهد اقتصادية متميزة حول هذا المنحنىٰ الذي أثار ضجة كبيرة، وذلك للوصول إلىٰ شكل المنحنىٰ الأفضل. ووصلت بعض الدراسات المتميزة، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، إلىٰ المنحنىٰ المبين في الشكل (3 – 5) أدناه[26].



الشكل (3 – 5)

والذي نرىٰ فيه أن حدود نسبة الضريبة العليا تتحرك بين 35 – 70٪، علىٰ اعتبار أن 35٪ تمثل نقطة الأفضلية الأدنىٰ. ولم أجد أية دراسة جادة تضع أدنىٰ حد أمثل لنسبة الضريبة يقل عن 35٪، في الوقت الذي وصلت فيه نسب الحد الأعلىٰ للضرائب في الولايات المتحدة أدنىٰ من هذه النسبة بكثير.

نظرية العرض Supply Side:

لقد توسع الأمـر كثيرًا في أواخـر السبعينيات، إِذ تبنىٰ لافـير نظرية "اقتصادية العرض Supply Side Economics"، التي عزاها البعض إليه، ولكن الأغلبية قد عزتها إلىٰ الاقتصادي روبرت مانديل Mundell إبّان حكم الرئيس ريغان. ونظرية اقتصاد العرض، تخالف المفهوم الاقتصادي بتوازن العرض والطلب. فهي تبين أن زيادة العرض في السوق سيجد طلبه. إِذ إن العرض الكثير في السوق يأتي من زيادة المعامل وإنتاجيتها، وهي بالنتيجة تزيد من العمالة وتحسن من أجورهم، وبالتالي سيتوفر مستهلكون أكثر في السوق ذوو

قدرة مالية أعلى، ما يفضي بالنتيجة إلى توفر طلب أكثر. خصوصًا إن في اقتصاد العرض منافسة أكثر وبهذا تنخفض الأسعار ويزداد الطلب. هناك معارضة شديدة لهذه النظرية. وما يهمنا هنا، أن هذه النظرية تعني بالنهاية الحاجة إلى استثمارات أعلى لتوفير العرض الفائض الذي سيجلب الطلب. وبهذا يؤكد أصحاب هذه النظرية تقليل الضرائب على الشركات والأغنياء، إذ إنهم بالنتيجة سيستثمرون هذه المبالغ التي توفرت لديهم في الاقتصاد الإنتاجي، وبالتالي تزداد العمالة وتتحسن الأجور ويعم الخير على الجميع!!!

اعترض الكثير من الاقتصاديين على هذه المفاهيم، التي وصلت إلى وجوب تخفيض الضرائب بغض النظر عن "نقطة الأفضلية"، إذ إن المبالغ المتوفرة سيتم استثمارها، وسوف تولّد هي بعد سنوات (مثلاً بعد خمس سنوات)، أرباحًا جديدة، تفرض عليها الضرائب. والنتيجة أن الدولة ستحصل على مجموع ضرائب أكثر بعد خمس سنوات على الرغم من أنها قللت الضرائب. ولهذا ضغط الأثرياء وأنفقت الشركات الأموال، لنشر هذه المفاهيم، التي ستوفر لها تريليونات الدولارات كأرباح، في الولايات المتحدة وحدها خلال عقد واحد من الزمن فقط.

ولكن هل سارت الأمور بما "بشرت" به الرأسمالية المعاصرة، وهل استثمرت المبالغ التي توفرت للأثرياء والشركات نتيجة تقليل الضرائب، في اقتصاد حقيقي يوفر "الخير" لجميع المجتمع الأميركي، أم إنها هُربت إلى ملاذات آمنة (برغم تخفيضها)، واستُثمِرت في الاقتصاد المالي وتكدست في البنوك؟!!

تم في 2012 استطلاع رأي للاقتصاديين الأميركيين، بعد عقود من تقليص ريغان وبوش الابن للضرائب، وكان السؤال: "هل إن تقليص الضرائب الفيدرالية في الولايات المتحدة الآن سيزيد من عوائد الضرائب الكلية

بشكل كافٍ، حَيْثُ ستكون إجمالي العوائد الضريبية، بعد خمس سنوات أكثر من حالة عدم تقليصها؟ " فأجاب 96٪ منهم بـ "كلا"!!. وحَتَّىٰ إنّ كريك مانكيو Greg Mankiw، رئيس "مجلس الاستشاريين الاقتصاديين Council Of Economic Advisors" في فترة حكم الرئيس بوش الابن قال: "إن معظم المستشارين في هذا المجلس لا يؤيدون هذه الفكرة"[26].

إضافة لذلك قامت جامعة شيكاغو (وهي مركز مدرسة رأسمالية الليبرالية الجديدة)، باستطلاع آخر في سنة 2012 أيضًا، وباستخدام السؤال نفسه. فلم يؤيد أي واحد من الاقتصاديين ذلك، أي لم يجب أحد منهم بـ "نعم"، وأجاب 71٪ منهم بـ "كلا".

ولعل من المفيد ذكر التجربة العملية التي قام بها حاكم ولاية كنساس الجمهوري المحافظ، والمؤمن بأفكار آرثر لافير، للتثبت من أن تقليص نسبة الضرائب يزيد من إجمالي العوائد الضريبية في موازنة 2012، عندما كان لافير مستشاره الاقتصادي. إذ تم تقليص الضرائب في ولاية كنساس علىٰ أعلىٰ مدخولات (330) ألف شخص، وبدرجة تقليص عالية جدًا. حدث عجز كبير في ميزانية الولاية التي كانت تتمتع سابقًا بفائض في موازناتها، إذ بلغ العجز في سنة 2012 حوالي (200) مليار دولار. وتذكر مقالة في صحيفة "The Atlantic" الأميركية في حزيران 2017 "إن التجربة الأكثر جرأة في السياسات الرجعية الأميركية التي تمت في ولاية كنساس، أدت إلىٰ تقليص المبالغ المطلوبة للتعليم والبنية التحتية، وإلىٰ مخاطر جمة لهذين القطاعين"[26]، والمقالة تتحدث بعد خمس سنوات من تلك "التجربة"!!

الدين الحكومي وتقليص الضرائب:

إن تقليص الضرائب، في عهدي ريغان وبوش الابن، أدىٰ إلىٰ عجوزات ضخمة جدًا في الموازنات الفيدرالية، وإلىٰ زيادة هائلة في الديون الحكومية الأميركية، ففي الوقت الذي كان فيه إجمالي الدين الأميركي العام، (من سنة 1920 إلىٰ نهاية سنة 1980)، لا يتجاوز (908) مليارات دولار (بأسعار 1980)، والذي كان يمثل 32٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP Gross Domestic Product، بضمنها القفزة في الدين الحكومي نتيجة مصاريف الحرب العالمية الثانية وإعادة إعمار أوروبا والحرب في كوريا وفيتنام، ازداد الدين القومي العام بقفزة كبيرة ليصل في سنة 1990 إلىٰ (3.233) ترليون دولار (بأسعار 1990) ويمثل 56٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP، علىٰ الرغم من عدم وجود حروب، وكانت زيادة الدين بسبب تقليص الضرائب من قبل إدارة ريغان. وتجاوزت نسبة الدين 100٪ من GDP، في عام 2013، حَيْثُ وصل إجمالي الدين إلىٰ (13.738) ترليون دولار (بأسعار 2013)، والذي يمثل 101٪ من إجمالي الناتج المحلي(30)، ما يعني أن دين كل شخص أميركي يقدر بحوالي (56) ألف دولار – كما في سنة 2013 –!!. والسبب هو تخفيضات الضرائب في زمن ريغان وبوش الابن وحروبه. وسيزداد الدين كثيرًا عقب تقليصات الضرائب في 2017 في عهد الرئيس ترامب.

هذا ولقد صاحب تلك الزيادة الهائلة للدين العام، تقليص كبير في نفقات الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها الحكومة الأميركية لمواطنيها وبخاصة الفقراء، وكذلك تلف كبير وتأخر هائل في البنية التحتية وعدم تحديثها. ويلاحظ أن موازنات الدفاع استمرت عالية من غير تخفيض، بل بالعكس

ازدادت في زمن بوش الابن، وفي موازنة 2018 وكذلك في موازنة 2019 في عهد ترامب.

نرىٰ أن نوضح هنا، أن بدايات حديث آرثر لافير عن تخفيض الضرائب، أنه كان يتحدث عن تقليص الضرائب للأغنياء، أي عن ضريبة الدخل لذوي الدخول العالية. بعد ذلك أصبح الحديث عن الضريبة عمومًا، أي تمت إضافة ضريبة الشركات. ولكن هناك فروق كبيرة في الحدود العليا لنسب ضريبة الدخل ونسب ضريبة الشركات. ففي الوقت الذي وصلت فيه الحدود العليا لضريبة الدخل في الخمسينيات وأوائل الستينيات إلىٰ 91٪ كانت الحدود العليا لضريبة الشركات حوالي 52٪ (كما موضح في الشكل 3 – 3). وفي زمن الرئيس كندي تم تقليص الحد الأعلىٰ لضريبة الدخل إلىٰ 70٪ وللشركات إلىٰ 48٪. والآن تقلص الحد الأعلىٰ لضريبة الدخل إلىٰ حوالي 35٪، وللشركات إلىٰ 21٪، ويجدر التنويه إلىٰ إن منحنىٰ لافير والنسب الموجودة فيه تتحدث عن الضرائب عمومًا برغم الاختلاف الكبير في النسب تبعًا لنوعها.

ولنرىٰ الآن، وفي ضوء هذه النسب الواطئة جدًا للحدود العليا للضريبة، والأقل بكثير مما جاء في منحنىٰ لافير، هل اكتفىٰ الأغنياء بهذا الأمر، واقتنعوا بحجم الثروة الهائل الذي تدفق عليهم؟

التهرب من الضريبة والملاذات الآمنة:

لقد كانت سويسرا إحدىٰ أهم الملاذات الضريبية الآمنة Tax Haven، التي تم اعتمادها من قبل الأثرياء، ومُنْذُ عقود طويلة، ممن يتهربون من الضرائب. وكانت هناك دول أوروبية أخرىٰ مثل هولنده ولكسمبورغ وبعض مناطق وجزر في فرنسا وبريطانيا، أيضًا تستخدم كملاذات آمنة للتهرب من الضريبة، وبنطاق محدود. ولكن في مرحلة رأسمالية الليبرالية الجديدة، توسعت

الملاذات الضريبية جدًا، نظرًا للتوسع الهائل للثروة سواء للأشخاص أو الشركات. وظهرت دول صغيرة ساحلية اختصاصها الوحيد هو المساعدة في التهرب الضريبي وتوفير الملاذات الضريبية الآمنة.

يعرف الملاذ الضريبي Tax Haven، بأنه منطقة ذات سلطة قانونية، سواء كانت دولة أم جزءًا من دولة، تكون فيها الضرائب منخفضة جدًا، أو ليس فيها ضرائب أصلًا، وفي الوقت نفسه تتضمن هذه المنطقة قدرًا من السرية المالية يختلف من ملاذ إلى آخر. حَيْثُ يمنع القيام بأي تبادل فعّال للمعلومات حول المكلفين بالضرائب، كما إنّها مكان تغيب فيه الشفافية بشكل تام عن الممارسات التشريعية والقانونية والإدارية، ولا تشترط القيام بأية أنشطة فعلية لقاء تسجيل الشركات. وهذا التعريف للملاذ الضريبي هو تعريف عام ومرن، فبعض التعاريف للملاذ الآمن تركز على موضوع الضرائب فقط، والبعض الآخر يركز على سرية مصادر الأموال.

وعلى الرغم من عدم معرفة كمية الأموال الموجودة في الملاذات الضريبية بالضبط، ولكن هناك دراسات وتقديرات كثيرة بهذا الخصوص، سواء كانت هذه الدراسات قد تمت من قبل جهات حكومية أو برلمانية مختصة، أو من قبل منظمات مجتمعية – متخصصة أيضًا – تحاول ملاحقة هذه الأموال التي تراها مهربة وغير شرعية. كما إنّ سنة إعداد هذه الدراسات تعتبر مسألة مهمة، إذ إن هذه المبالغ في زيادة كبيرة مستمرة، نتيجة تراكم الثروة الهائل لدى الشركات والأشخاص كنتيجة حتمية لتقليل الضرائب وسيادة النظام الرأسمالي المعاصر، والجشع الكامن في صلب هذا النظام.

قدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "Organization of Economic Cooperation & Devalopement (OECD)"، في سنة

2007، أن رؤوس الأموال الموجودة في الملاذات الضريبية تتراوح بين (5 – 7) تريليونات دولار، وتمثل حوالي (6 – 8٪) من جميع الاستثمارات التي تدار في العالم كله[5].

أما منظمة "شبكة العدالة الضريبة TJN Tax Justice Network"، وهي منظمة مجتمع مدني بريطانية تشكل مجموعة ضغط ضد الملاذات الضريبية، وتضم خبراء وناشطين مهتمين بدراسة ومعرفة طرق التهرب الضريبي ومناطق الملاذات الضريبية، ومعتمدين من اللجنة المالية للبنك المركزي الألماني، فإنها أصدرت تقريرها لسنة 2012، الذي تضمن تقديرات عالية للأموال الموجودة في الملاذات الضريبية، قدرت ما بين (21 – 32) ترليون دولار، وكانت هنالك اعتراضات على تلك التقديرات على اعتبار أنها عالية جدًا.

وفي دراسة تمت في "مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics" المرموقة في 2012، قدرت الثروة الموجودة في الملاذات الضريبية (بضمنها هولندا ولكسمبرغ) بمبلغ (7.6) ترليون دولار، بضمنها (2.46) ترليون دولار في سويسرا لوحدها.

أما وزارة الخزانة الأميركية، فقد قدرت في دراسة لها في سنة 2016، أن بنوك الملاذات الضريبية في البحر الكاريبي فقط (بضمنها البهاما، وبيرمودا، وجزر كيمان Cayman، وبنما، والأنتيل الهولندية)، موجود فيها (2) ترليون دولار عائدة إلى الولايات المتحدة لوحدها (فيها 1.4 ترليون دولار في جزر كيمان لوحدها).

وفي دراسة لمؤسسة حكومية أميركية حسابية مختصة، تمت في 2009، من قبل "مكتب المسؤولية المحاسبية الحكومية Government Accountability Office"، قدرت أن (83) شركة من أصل أكبر (100) شركة أميركية وكذلك

(63) شركة مقاولة من أصل أكبر (100) شركة مقاولة أميركية تعمل لدى الحكومة الأميركية، تمتلك شركات فرعية في دول تُعتبر ملاذات ضريبية، وذلك لتجنب دفع ضرائب للحكومة الفيدرالية الأميركية[5].

وتتحدث صحيفة الإندبندنت البريطانية عن التهرب الضريبي لأكبر (50) شركة أميركية[31]، قائلةً "إن (50) أكبر شركة ومؤسسة مالية أميركية، يوجد لديها في الملاذات الضريبية الموجودة خارج السواحل Offshore، ما يعادل أكثر من إجمالي الناتج المحلي GDP لإسبانيا والمكسيك وأستراليا معًا، حَيْثُ تحتفظ هذه الشركات بما يقارب (1.3) ترليون دولار، في مناطق لا تستطيع الولايات المتحدة فرض ضريبة عليها، حسب تقرير مؤسسة أوكسفام Oxfam". وتنقل الصحيفة عن أوكسفام "إن من ضمن هذه الشركات (والبنوك)، شركة كوكا كولا، وولت ديزني، وبنك كولدمان ساش، وألفابيت Alphabet (كوكل)، وإن أرباح هذه الشركات والبنوك الخمسين تقدر، من سنة 2008 - 2014، بحوالي (4) ترليونات دولار على نطاق العالم، ودفعت ضرائب في الولايات المتحدة بمعدل (26.5٪) فقط بدلاً من (35٪) "[31].

قدر المحاسب القانوني هنري جيمس من شركة التدقيق الحسابي "ماكينزي وشركائه Mackinsey Company"، في تقرير له إلى منظمة "شبكة العدالة الضريبة TJN" المشار إليها أعلاه، بأن الأموال المخبأة من قبل الأغنياء في ملاذات ضريبية تبلغ (21) ترليون دولار، من ضمنها (9.8) ترليون دولار تعود إلى (100) ألف ثري يملكون (30) مليون دولار أو أكثر. وأوضح هذا التقرير الموجود على الموقع الإليكتروني للمنظمة ونقلته الوكيبيديا تحت عنوان Tax Haven، إن هذا الأمر يؤدي إلى ضياع كبير لدولهم نتيجة عدم دفع الضرائب (برغم تقليصها إلى درجات كبيرة جدًا!).

ويقدر تقرير لمنظمة شبكة العدالة الضريبة TJN أعلاه، مقدار الضرائب المفقودة لسنة 2012 لوحدها، ما بين (190 - 255) مليار دولار، على افتراض أن نسبة الربح الناجم عن بيع الأصول المالية (Capital Gain) يبلغ 3٪ سنويًا، وإن نسبة الضريبة على هذا الربح (Capital gian tax rate) تبلغ 30٪.

وتقول منظمة TJN هذه، إن نظام العمل في الملاذات الضريبية قد تم تصميمه وإدارته من قبل مجموعات مختصة جدًا يدفع لها بسخاء، تتألف من اختصاصيين في بنوك مهمة خاصة، وهم بقيادة البنوك العالمية المهمة، UBS، و Goldman Sach، Credit Swiss، وكذلك من دور محاماة ودور حسابات قانونية عالمية مهمة. كما يضيف التقرير بأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات العالمية مثل OECD وG20 يغضون الطرف عن الموضوع برمته.

ثُمَّ جاءت فضيحة "وثائق بنما Panama Papers"، إذ إن بنما هي إحدى دول الملاذات الضريبية المهمة، وفيها ممثليات لبنوك عالمية كبرى تعمل لهذا الغرض. وفي هذه "الفضيحة" تم تسريب (11.5) مليون وثيقة احتوت تفاصيل مالية وقانونية وشخصية تعود إلى (214488) جهة، منها ما يعود لسبعينيات القرن الماضي. وتم تسريب الوثائق في سنة 2015، التي تعود أصلًا لشركة قانونية في بنما تعرف باسم Mossock Fonseca، ولم يعرف مصدر التسريب.

يعتبر العمل وحفظ الأموال في الملاذات الضريبية أمرًا قانونيًا ومقبولًا ما عدا فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، ولكن وجد المحللون أن الكثير مما جاء في هذه الوثائق هي من الأمور غير القانونية. وقد تمت دراسات عديدة لهذه الوثائق بعد أن كانت قد سربت ونشرت في صحيفة زايتنك SZ Zeitung الألمانية، واشترك في تحليلها (107) جهات صحفية استقصائية من (80)

بلد تحت إشراف تجمع ما يسمىٰ بـ "التجمع العالمي للصحفيين الاستقصائيين International Consortium of Invetigative Jounalists" ونشر أول تقريرين منها في 2016/4/3 مع (150) وثيقة، فبدأت الضجة عند ذاك[5].

واستمر مسلسل الفضائح المتعلق ببمنا، فتم اغتيال الصحفية المالطية، النشطة جدًا في فضح وملاحقة الفساد وتبييض الأموال والتهرب الضريبي في بلادها مالطا، التي تعتبر أيضًا من دول الملاذات الضريبية، دافين كاردينا غاليزيا Daphine Garuena Galizia، حَيْثُ اغتيلت في مالطا في 2016/10/16، وكانت واحدة من الصحفيين الاستقصائيين الذين عملوا علىٰ تحليل وثائق بنما، بالإضافة إلىٰ عملها في كشف وثائق الفساد والتهرب في الضريبي في مالطا.

حققت (5) شركات أميركية من أصل 293 شركة، نحو 28.5٪ من إجمالي الأرباح الخارجية التي تقدر بنحو 2.6 ترليون دولار في عام 2017، (وتعادل ضعف الأرباح المحققة في سنة 2010)، وهي الأرباح المحققة في الملاذات الضريبية، تهربًا من دفع الضرائب عليها. وعلىٰ رأس هذه الشركات، كما ذكر "معهد السياسات الضريبية والاقتصادية الأميركية"، هي شركة "أبل Apple" التي حققت أرباحًا قدرها (246) مليار دولار من فروعها الثلاث المتواجدة في الملاذات الضريبية. وشركة "فايزر Pfizer"، التي حققت فروعها المتواجدة في الملاذات الضريبية، والبالغ عددها (157) فرعًا، ربحًا يعادل (198.9) مليار دولار، تليها مايكروسوفت بربح قدره (142) مليار دولار (من خمسة فروع) في الملاذات الضريبية، ثُمَّ شركة جنرال ألكتريك بربح قدره (82) مليار دولار (من 22 فرعًا)، ثُمَّ شركة IBM بربح قدره (71.4) مليار دولار (من 18 فرعًا).

وبهذا نفهم الطريقة التي يتمكن من خلالها المكلفون بالضرائب، من التهرب من دفعها، من خلال تحويل الأرباح المحققة في بلد ضرائبه "مرتفعة" نسبيًا، إلىٰ أحد الملاذات الضريبية التي يملكون فيها شركة فرعية (في الغالب وهمية)، لتسجيل تلك الأرباح فيها، أي إخفاء الأرباح المحلية بجعلها أرباحًا أجنبية تحققت في شركات تابعة للشركة الأم ومسجلة في ملاذ ضريبي(32).

ويضيف معهد السياسات الضريبية والاقتصادية الأميركية أعلاه، في دراسته عن التهرب الضريبي لسنة 2017، بأن قيمة الضرائب التي تتهرب من دفعها (500) شركة أميركية مدرجة علىٰ قائمة (فورشن Fortune) تقدر بنحو (100) مليار دولار لسنة 2017. ولقد جمعت الشركات الأميركية متعددة الجنسيات هذه ما يعادل 59٪ من أرباحها الأجنبية من عشرة بلدان مصنفة كملاذات ضريبية، و41٪ من خمسة بلدان أخرىٰ، وهذه الأرباح لا تمثل سوىٰ 7٪ من إجمالي استثماراتها!(32).

وبهذا نرىٰ أنه علىٰ الرغم من تقليص الضرائب، والارتفاع الهائل في مستوىٰ عدم المساواة، لكن الأغنياء والشركات ظلوا يتهربون من الضرائب، وأصبح موضوع إرجاع مبالغ التهرب الضريبي الموجودة في الملاذات الآمنة، مشكلة يجب حلها. قدّم كل من ترامب وهيلاري كلنتون رؤيتيهما عن كيفية حل المشكلة، وذلك في أثناء حملتهما الانتخابية!!!

كتبت النيويورك تايمز في أوائل تشرين الثاني 2016 (قبيل الانتخابات الرئاسية)(33)، أن "الشركات تخبئ أكثر من (2) ترليوني دولار من ربح لم يخضع للضرائب، في ملاذات ضريبية خارج الولايات المتحدة... وأن هناك شعور سياسي قوي بسبب الانتخابات الرئاسية، بأن الوقت قد حان لتعديل قوانين الضرائب لتشجيع إدخال أرباح الشركات إلىٰ الولايات

المتحدة". وتقول الصحيفة "لا يعرف بالضبط كمية هذه المبالغ، ولكن يعتقد أنها حوالي 2.4 ترليون دولار وقد تصل إلى 3 ترليونات دولار... وأن لجنة في الكونغرس الأميركي قدرت هذه المبالغ، في آب 2015، بحوالي 2.6 ترليون دولار، ويجب استقطاع ضريبة عن هذه المبالغ، التي هي أرباح بنسبة 35٪". وتضيف أن ضريبة الشركات غير المدفوعة للحكومة الاتحادية تعادل تقريبًا ثلثي مجموع ضريبة الدخل المدفوعة من جميع الأميركيين، للحكومة الفيدرالية في سنة 2014، والتي بلغت (1.39) ترليون دولار. أي إنّنا نتحدث عن ضياع ضريبي قدره حوالي 930 مليار دولار!!

وبحسب قول الصحفية، فإن الحل الذي أعلنته هيلاري كلنتون في حملتها الانتخابية هو تقليص الضرائب لمرة واحدة إلى 20٪، أو حَتَّىٰ أقل، علىٰ هذه الأموال المهربة، بالإضافة إلى تقليص جديد للضرائب بصورة عامة ودائمية!! أما ترامب فقد وعد في خطابات المنافسة الرئاسية بتقليص الضرائب علىٰ الأموال الموجودة في الخارج إلى (10٪)، وتخفيض عام في ضريبة الشركات لتصل إلى 15٪. أي إنّ كلا المرشحين – في حينه – يعد بتقليص ضريبة الشركات بصورة عامة من 35٪ إلى 15٪ (علىٰ حسب ترامب)، وإلى 20٪ (علىٰ حسب كلينتون)، وكلاهما يتوخىٰ جذب الأغنياء والشركات إلى تمويل حملتيهما الانتخابية!!

وصل ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة، وصدّر قانون الضرائب أواخر سنة 2017، واعتبر أنه قانون يمثل الحزب الجمهوري (والأغنياء) لأن التصويت عليه في مجلس الشيوخ في 20 كانون الأول 2017 كان بتصويت (48/51)، وبموافقة جميع الأغلبية الجمهورية، ومعارضة جميع أعضاء الحزب الديمقراطي الذي اتهم الحزب الجمهوري بأنهم وهبوا هدية ثمينة إلى الأغنياء

علىٰ حساب الفقراء!. وقالت نانسي بيلوسي رئيسة الديمقراطيين في الكونغرس بأن "القانون ببساطة يمثل سرقة". وصادق ترامب علىٰ القانون بعد يوم واحد فقط علىٰ مصادقة مجلس الشيوخ عليه!![24].

خفض هذا القانون الحد الأعلىٰ لضريبة الشركات من 35٪ إلىٰ 21٪، وشمل التخفيض الحد الأعلىٰ لضريبة الدخل من 39.6٪ إلىٰ 37٪، بالإضافة إلىٰ تقليصات أخرىٰ علىٰ الأغنياء، منها مدخولاتهم المتأتية من الاستثمارات في العقارات (والتي تشمل الرئيس ترامب نفسه!!)، وتقليل ضرائب التركات، وكلها متعلقة بالأغنياء. وسيبلغ الإجمالي الكلي للتقليص، لفترة التقليص، مبلغًا يعادل (1.5) ترليون دولار. وألغىٰ القانون الموارد المالية اللازمة لقانون أوباما للضمان الصحي للفقراء، وكذلك فتح المجال للبحث عن النفط وإنتاجه في المحميات الطبيعية في ألاسكا، الأمر الذي يشكل انتكاسة لدعاة المحافظة علىٰ البيئة[24].

حَتَّىٰ وقت صدور هذا القانون كان علىٰ الشركات دفع 35٪ كحد أعلىٰ للضرائب، سواء علىٰ عملها في داخل أو خارج الولايات المتحدة. وسمح القانون السابق للشركات بعدم دفع الضرائب لحين دخول أرباحها الخارجية إلىٰ الولايات المتحدة. أما القانون الجديد الذي صدر نهاية 2017، فإن الشركات الأميركية (والشركات التابعة لها)، والتي لديها منشآت ومكاتب أو عمل خارج الولايات المتحدة، فإنها تدفع في الحد الأعلىٰ من ضرائب نصف ما تدفعه لو عملت داخل الولايات المتحدة، إِذ إن عليها أن تدفع ضريبة علىٰ أرباحها المسجلة في الخارج بنسبة 10.5٪ بالحد الأعلىٰ (مقارنة بـ 21٪ في داخل الولايات المتحدة)، وهي تدفع في كل الأحوال سواء أدخلت هذه المبالغ إلىٰ الولايات المتحدة أم لم تدخل. لذا فإن العديد من الاقتصاديين الأميركيين يقولون بأن

القانون الجديد "قد يشجع" الشركات الأميركية على العمل في الخارج على الرغم من تقليص الضريبة!، وخصوصًا الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل غالبية الشركات الأميركية ممن لديها فروع في الخارج، لأنها بموجب هذا القانون ستدفع نصف نسبة الضرائب إن بقيت في الخارج[43].

كذلك، وبحسب القانون الجديد، فيما يتعلق بالضرائب على الأرباح الموجودة في الخارج للسنوات السابقة، فإن الشركات سوف تدفع ولمرة واحدة، ضرائب تكون في حدها الأعلى (15.5٪)، إن كانت الأرباح على شكل نقد Cash، و(8٪) إن لم تكن كذلك، وتدفع هذه الضرائب سواء أدخلت الشركات أموالها إلى الولايات المتحدة أم لم تدخلها. وكانت من أولى الشركات التي استجابت للقانون، هي شركة "أبل Apple" التي أعلنت أنها ستدخل معظم أموالها الخارجية الموجودة في الملاذات الضريبية إلى الولايات المتحدة حَيْثُ ستجلب (252) مليار دولار كنقد من أموالها الموجودة في الملاذات الضريبية والبالغة (269) مليار دولار - بحسب قول الشركة - وستدفع (38) مليار دولار ضرائب عليها ولمرة واحدة!![35].

اقتصاد الشعوذة!، واقتصاد العرض:

لقد أثبتت أحداث العقود الأربعة الماضية، أن السياسات الاقتصادية المسماة "اقتصاد العرض"، والمترابطة مع سياسات تقليص الضرائب، والمنسوبة إلى آرثر لافير، هي سياسيات خاطئة خدمت الأثرياء فقط. وقد يكون من المفيد أن نتحدث بعض الشيء عنها.

لقد استخدم تعبير "اقتصاد الشعوذة Voodoo Economics"، لأول مرة قبيل مجيء الرئيس ريغان إلى الحكم (1981 - 1989). حَيْثُ إنّ السياسات الاقتصادية للحزب الجمهوري الأميركي لفترة ما قبل ريغان، في عهدي

نيكسون وفورد مثلاً كانت قريبة للرأسمالية المنضبطة والكِنزية. وخلال المنافسة داخل الحزب الجمهوري للتحضير لمرشح للحزب الجمهوري لانتخابات 1980، جاء ريغان خلال الحملة التحضيرية بسياسته الاقتصادية الجديدة، التي اعتبرت "طفرة" في الاقتصاد، والتي سميت لاحقًا "اقتصاد ريغان Reagan Economics" أو "ريغانمكس Reaganomics". وهي السياسة الاقتصادية المرتبطة بما يسمىٰ "اقتصاد العرض Supply Side Economics"، وأحيانًا يطلق عليها "اقتصاد التقطير Trickle Down Economics" علىٰ أساس أن تنفيذها سيتقطر منه الخير علىٰ بقية المواطنين والفقراء!!. وسميت لاحقًا، في الثمانينيات وما بعدها "اقتصاد الشعوذة Voodoo Economic" من قبل المعارضين لها[5].

إن هذه السياسة لم يعارضها الاشتراكيون والكِنزيون واليساريون من الحزب الديمقراطي فحسب، بل كان لها معارضة من داخل الحزب الجمهوري نفسه. وفي الواقع فإن تسمية "اقتصاد الشعوذة" جاءت من قبل بوش الأب في أثناء منافسته لريغان في الانتخابات التمهيدية داخل الحزب الجمهوري، للاستهزاء بهذه السياسية الاقتصادية التي تزعم أن تخفيض الضرائب علىٰ ذوي الدخول العالية سيؤدي بالنتيجة إلىٰ نمو اقتصادي كبير، وسيتم تعويض تقليص الضرائب، بالحجم الأكبر للضرائب نتيجة توسع القاعدة الضريبية بسبب نمو الاقتصاد!!. وخسر بوش الأب أمام رونالد ريغان، وأصبح ريغان رئيسًا للولايات المتحدة.

وكان الرئيس جيرالد فورد (من الحزب الجمهوري) معارضًا رئيسًا أيضًا لسياسات ريغان هذه، والتي تؤدي إلىٰ تقليل موارد الموازنات المالية، وبالتالي

زيادة في العجز المالي وفي الدين الحكومي، إِذ إن السياسات التقليدية للحزب الجمهوري (والقوىٰ المحافظة) هو تقليل كلًا من العجز المالي والدين الحكومي.

إن الأسس الأربعة لسياسة ريغان الاقتصادية هي: (1) تقليص الإنفاق الحكومي، و(2) تقليص الضرائب، و(3) تقليص الأنظمة الحكومية، و(4) تقليص توفير الأموال لتقليل التضخم. ونتيجة لتطبيق سياسة ريغان الاقتصادية زاد الدين الحكومي بثلاث مرات، وأصبحت الولايات المتحدة أكبر مقترض في العالم، بعد أن كانت أكبر مقرض في العالم، وذلك خلال ثمان سنوات من حكم الرئيس ريغان[5].

استغل معارضو سياسة ريغان الاقتصادية، من قبل اليسار الأميركي، تسمية سياسته في اقتصاد العرض وتقليص الضرائب "اقتصاد الشعوذة" واستمروا بهذه التسمية حَتَّىٰ يومنا هذا، وخصوصًا فيما يتعلق بتقليص الضرائب.

ومن الاقتصاديين الأميركيين المهمين، من ذوي الميول الكِنزية، بول كروكمان (حائز علىٰ جائزة نوبل في الاقتصاد)، والذي استمر باستخدام تعبير "اقتصاد الشعوذة"، وخصوصًا عندما أعلن ترامب سياسته في تقليص الضرائب "لتنمية الاقتصاد"!!

وفي مقال لكروكمان في نيسان 2017، تحت عنوان: "زومبيو اقتصاد الفودو Voodoo / الشعوذة"[36]، وهو هنا يتلاعب بالكلمات الأميركية الدارجة، حَيْثُ الزومبي هو الميْت الذي عاد إلىٰ الحياة مسخًا، والفودو تعني الشعوذة / السحر المستخدم في أجزاء من جنوب الولايات المتحدة وجزر البحر الكاريبي، وهي الكلمة التي أطلقها من قبل بوش الأب علىٰ هذا النوع من الاقتصاد.

يشير كروكمان في مقالته إلىٰ 1980، وسبب إطلاق تسمية اقتصاد الشعوذة علىٰ سياسة ريغان الاقتصادية من قبل غريمه بوش الأب، ومنها ينتقل إلىٰ طروحات وزير مالية الرئيس ترامب، ستيفن مونشن Munchin (وهو بالأصل من بنك كولمان شاس)، الذي قال في نيسان 2017 إلىٰ مجموعة من الماليين بأن "خطة تقليص الضرائب ستعوض نفسها بنفسها خلال النمو الاقتصادي". وبهذا يعيد وزير المالية العقيدة نفسها التي كان بوش الأب مع عدد من الجمهوريين يعتبرونها "شعوذة"، ثُمَّ أصبحت عقيدة رسمية للحزب الجمهوري، والآن يدعو لها وزير المالية علىٰ اعتبارها عقيدة اقتصادية راسخة!!. ويضيف كروكمان: "لقد تم اختبار هذه العقيدة مرة تلو أخرىٰ، وكانت تفشل في كل مرة!! ". ويؤكد: "إن الاقتصاد الأميركي فعلاً تحسن في السنوات 1979 – 1982، ولكن لم يكن بسبب قيام إدارة ريغان بتخفيض الضرائب، وإنما نتيجة قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة". واستمر قائلًا: "لقد أعطىٰ كلنتون تجربة واضحة عندما زاد نسبة الضرائب علىٰ الأغنياء، وتوقع الجمهوريون أن المأساة ستقع، ولكن بدلاً من ذلك ازدهر الاقتصاد، وتم تقليل البطالة أكثر من عهد ريغان. ثُمَّ جاء بوش الابن بتقليل الضرائب، وتوقع المؤيدون له أن سيكون هناك عصر "ازدهار بوش"، ولكن ما حدث هو تراجع اقتصادي انتهىٰ بأزمة مالية كبيرة". أضاف أوباما ضرائب لتمويل أوباماكير Obamacare (التأمين الصحي للفقراء)، وحصل تشغيل عمالة أكثر بكثير من السابق". ويستمر فيقول: "إن التاريخ... لم يقدم دليلاً واحدًا علىٰ أن تقليل الضرائب يساعد في النمو الاقتصادي"[36].

وظل كروكمان مستمرًا في هجومه علىٰ هذه السياسات في مقالة أخرىٰ في حزيران 2017، وتحت عنوان: "الزومبي، ومصاصي الدماء Vampires،

والجمهوريون"[37]، حَيْثُ قارن بين خفض الضرائب ومصاصي للدماء، إِذ إن "تخفيض الضرائب حسب خطة ترامب ستؤدي إلىٰ سحب الغطاء المالي الطبي عن (23) مليون فقير أميركي". ويشير إلىٰ حادث تقليص الضرائب في ولاية كنساس (التي سبق أن تحدثنا عنها عندما كان لافير مستشارًا اقتصاديًا لحاكم الولاية الجمهوري)، "حدثت أزمة نقدية كبيرة دفعت حَتَّىٰ الجمهوريين إلىٰ التصويت لزيادة الضرائب، متجاوزين فيتو حاكم الولاية لإنقاذ الولاية من الإفلاس". ويشير إلىٰ الاقتصادي لافير (دون تحديده بالاسم)، حين يقول: "إن الاقتصاديين الذين كانوا وراء مأساة كنساس لم يتعلموا شيئًا، وكما يظهر فإنهم المحركون الرئيسيون وراء خطة ترامب لتخفيض الضرائب"[37].

وكتب برفسور الاقتصاد الأميركي المعروف، ريتشارد وولف، اليساري الفكر، عن قانون الضرائب الذي أُقر في أواخر سنة 2017، وعن اقتصاد التقطير (اقتصاد العرض) ليقول[38]: "إن قانون الضرائب هذا يعطي الأموال للأغنياء والشركات، وهم في الوقت نفسه مدراء الشركات ومالكي الأسهم، ويزيدهم ثراءً فوق ثرائهم... وإن الحل في الولايات المتحدة يجب أن يكون بالتوجه نحو الاشتراكية".

ويستمر ليقول: "إن الأمر في حقيقته، أن هذا التعديل الضريبي، (أي قانون ترامب المشار إليه أعلاه)، يأتي بعد (30) عامًا من عدم المساواة المتزايد باستمرار، ويتوسع الآن بشكل هائل، وهو مثال آخر علىٰ ما يسمىٰ سياسة اقتصاد التقطير Trickle - Down Economy، وهي السياسة الاقتصادية التي وعدت بها الليبرالية الجديدة، بأن المساعدة الاقتصادية المباشرة للشركات والأغنياء، فإن نتائجها هي تعميم الخير علىٰ بقية المواطنين". ثُمَّ يقول: "إن

ترامب وقيادات الحزب الجمهوري يعارضون العدد الكبير من الاقتصاديين الذين أوضحوا بأن اقتصاد التقطير هو وعود كاذبة".

من كل ما جاء أعلاه، نرى أن ما يدعيه دعاة الليبرالية الجديدة واقتصاد العرض، من أن تقليل الضرائب سيوفر المبالغ لتنمية الاقتصاد، ولكن هذه المبالغ لم يتم استثمارها في الولايات المتحدة بل إنّها هُربت إلى الخارج وتهربت من الضرائب القليلة أصلاً. وفي الوقت نفسه هنالك مبالغ هائلة في البنوك متوفرة للاستثمار بفائدة مصرفية منخفضة جدًا تقارب الصفر، لم يتم استثمارها في الاقتصاد الحقيقي. وما حدث فعلاً خلال العقود الأربعة الماضية، وبالخصوص بعد أزمة 2008!!، هو زيادة الغني غنًا والفقير فقرًا، وأصبح انعدام العدالة في توزيع الثروات إحدى السمات الأساسية للرأسمالية المعاصرة، رأسمالية الليبرالية الجديدة.

سابعًا: تفاقم عدم العدالة والمساواة، وتراكم الثروة لدى الأغنياء:

يتحدث جوزيف ستغليتز Goseph Stiglitz، في مقال له بعنوان: "مشكلة الـ 1٪ The 1٪ Problem"، مستعرضًا بعضًا من فقرات كتابه الأخير: "ثمن عدم المساواة The Price Inequality" قبيل صدوره في 2012 في مجلة Vanity Fair [39]، فيقول: "إن وارن بوفيت Warren Buffet يضع الأمور في نصابها عندما يعلن أن العشرين سنة الماضية كانت فيها حروبًا طبقية، ربحتها الطبقة التي انتمي إليها"، ويقصد وارن الطبقة الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة.

إن صدور مثل هذا التصريح من شخص، ينقله عن آخر، وكلاهما يعتبران من أهم الشخصيات الأميركية، بل والعالمية، أمر ذو أهمية بالغة، يجب النظر فيه باهتمام.

ومن المفيد إعطاء القارئ بعض المعلومات عن هذين الشخصين المعروفين عالميًا في مجال الاقتصاد والمال.

يعتبر جوزيف ستغليتز، (من مواليد 1943)، من الاقتصاديين الأميركيين المهمين، إن لم يكن أهمهم، وهو الآن بمركز البروفيسور "الأهم" في الاقتصاد في جامعة كولومبيا. حصل على شهادة الدكتوراه من MIT، ومنح ما يزيد عن (40) شهادة دكتوراه فخرية من أهم جامعات العالم، ونال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001. ويعتبر من أبرز منظري المدرسة الكِنزية الاقتصادية الجديدة، ومحسوب سياسيًا على الحزب الديمقراطي الأميركي. له مؤلفات كثيرة جدًا، منها ما يزيد عن (32) كتابًا في الاقتصاد، أحدها عن حرب غزو العراق، ألفه سنة 2006 بالاشتراك مع ليندا بلايمز، بعنوان: "حرب الثلاثة تريليونات دولار، كُلفة الصراع العراقي The Three Trillion Dollar War; the True Cost of Iraq Conflict".

كتب عن هذا الكتاب الكثير، منها أن تقديرات ستغليتز لكلف الحرب كانت عالية. ولكن لأهمية الحرب بالنسبة لأميركا والكلف المالية المترتبة عليها، استمرت التقديرات والدراسات لمراجعة الكتاب في الجامعات والمعاهد المختصة، وتوصلت جميعها تقريبًا إلى أن الكلف المذكورة والمقدرة بـ (3) تريليونات دولار هي كلف متزنة، وقد تصل في الواقع إلى أكثر من (4) تريليونات دولار.

لقد كتب ستغليتز وألقى الكثير من المحاضرات والمقالات في معارضة رأسمالية الليبرالية الجديدة، حَيْثُ استخدم في تعرفيها تعابير "العولمة" أو "السوق الحرة". كما إنّ له معارضات شديدة للمنظمات العالمية التي دعمت هذه الرأسمالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم من أنه كان

يشغل منصبًا متقدمًا في البنك الدولي كنائب رئيس له ورئيس الاقتصاديين فيه، حَتَّىٰ اضطر إلىٰ الاستقالة وانتقاد هذين البنكين وسياساتهما، ونصائحهما لدول العالم الثالث باسم "الإصلاحات الاقتصادية".

أما وارن بوفيت (من مواليد 1930)، فيعتبر أحد أغنىٰ الأغنياء في الولايات المتحدة والعالم، إذ تبلغ ثروته (87.5) مليار دولار، حَتَّىٰ شباط 2018، ويعتبر من المستثمرين الناجحين في العالم، إن لم يكن أنجحهم. بدأ نجاحه عندما اشترىٰ معمل نسيج باسم Berkshire Hallway، واحتفظ بالاسم ليصبح اسمًا "لشركته القابضة". اشتهر بوفيت بأعماله الخيرية، وتعهد أن يهب 99٪ من ثروته إلىٰ هذه الأعمال. كما أسس في سنة 2009، ما سمي بـ "تعهد العطاء Giving Pledge"، مع اثنين من أغنىٰ أثرياء العالم، هما بيل كيتس ومارك زوكربيرغ، إِذ تعهدوا أن ينفقوا نصف ثرواتهم في الأعمال الخيرية. وقد جاءت ثرواتهم كلها من "خيرات رأسمالية الليبرالية الجديدة"!!. نشط بوفيت في الأعمال السياسية أيضًا، ودعم هيلاري كلنتون في انتخابات 2016، وعارض سياسات دونالد ترامب.

وكان عرضة لهجوم الأثرياء والصحافة والإعلام المحافظ دائماً، وخصوصًا عندما طلب من الرئيس أوباما، هو وملياردير أميركي آخر، في أثناء اجتماع لهما في كاليفورنيا في 2011، زيادة الضريبة علىٰ الأصول Capital gain، (التي تستهدف بوفيت بالصميم لأنها تطبق علىٰ أرباح الأسهم)، من 15٪ إلىٰ 25٪. إن أوباما في ذلك الوقت كان يفكر بزيادة الضرائب لتغطية تكاليف مشروعه للضمان الصحي للفقراء. وقال بوفيت في ذلك الاجتماع: "أن من غير المعقول أن يدفع هو (أي بوفيت) ضريبة أقل عن سكرتيره"[(40)].

يتحدث ستغليتز في مقاله الذي عنونه: "مشكلة الـ 1٪"، المشار إليه أعلاه، عن انقسام الشعب الأميركي (وبقية العالم) إلى الـ 1٪ ممن يملكون الثروة (وأحدهم بوفيت)، والـ 99٪ الآخرين ممن يملكون الفتات و50٪ منهم لا يملكونه بتاتًا. كما وإن الصراع الطبقي الذي تحدث عنه بوفيت هو بين الأغنياء وبين أدنى الطبقات من الـ 99٪، والتي تمثل أكثر من 50٪ منهم، وانتصرت في هذا الصراع الطبقة الغنية، نتيجة لانتصار الرأسمالية الليبرالية الجديدة / العولمة / اقتصاد السوق / السوق الحر!!!

لم يكن هناك صراع طبقي، ولا معارك ومتاريس، مما قرأنا عنه وعرفه جيلنا. بل كانت بعض المناوشات بين الطبقة العاملة وقوى الأمن في الفترة الأولى لرئاسة ريغان في الولايات، وثاتشر في بريطانيا. كذلك قد وقعت اضطرابات بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وهي الحركة التي بدأت في الولايات المتحدة في 2009 و2010، بين طلبة جامعة كاليفورنيا بسبب "التقشف" الذي تم تطبيقه على التعليم العالي. ثُمَّ انتشرت في أميركا وأنحاء العالم.

تطورت هذه الحركة، من مجموعات غاضبة ناقمة على كل التنظيمات السياسية. وعلى النتائج الرهيبة لعدم العدالة في توزيع الثروة، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتطورت إلى مظاهرات ضخمة جلبت انتباه العالم. وكانت المظاهرة الكبيرة في نيويورك في أيلول 2011 متجهة نحو مركز الرأسمالية المالية العالمية، تحت شعار "احتلوا الوول ستريت Occupy Wall Street"، إِذ إن شارع الوول ستريت يمثل مركز الرأسمال والبنوك والبورصة، والذي اعتبره المتظاهرون "مركز الشر" في العالم ومسبب الأزمة التي عصفت بالجميع. وإِلى أوائل تشرين الأول 2011. كانت المظاهرات قد انتشرت في أكثر

من (950) مدينة في (82) دولة تحت شعارات متشابهة، منها الشعار الرئيسي "نحن الـ 99% We are the 99%"، الذين يمثلون الغالبية العظمىٰ مقابل الـ 1٪ من الأغنياء[5].

صدر عدد من التقارير عن "دائرة الموازنة في الكونغرس CBO Congressional Budget Office" حول موضوع توزيع الثروة في الولايات المتحدة إثر تقليص الضرائب في فترة ريغان وبوش الابن. تظهر هذه التقارير بأنه في أقل من ثلاثة عقود، بين السنوات 1979 و2007، زادت مدخولات أغنىٰ 1٪ من الأميركيين بمعدل 275٪ (أي حوالي ثلاثة أضعاف)، ما يعني زيادة معدل دخل الفرد الغني (700) ألف دولار سنويًا. بينما في المدة نفسها انخفض دخل الفرد الأميركي، ضمن الـ 90٪ الأقل دخلًا، بمبلغ (900) دولار سنويًا.

كذلك أظهرت هذه التقارير أن الفترة من 1992 إلىٰ 2007، ازدادت ثروة أعلىٰ (400) شخص دخلًا في الولايات المتحدة إلىٰ 392٪، (أي حوالي أربعة أضعاف خلال 15 سنة فقط)، وأن معدل الضرائب المفروضة عليهم قلصت إلىٰ حوالي 37٪. وفي سنة 2007، أصبح الـ 1٪ الأغنىٰ من الشعب الأميركي يملكون 34.6٪ من إجمالي الثروة الأميركية، و19٪ ممن يليهم بالثراء يملكون 50.5٪ من الثروة الأميركية، و80٪ من البقية يملكون 15٪ من هذه الثروة[5]. وقد تفاقم الوضع كثيرًا جدًا بعد ذلك، أي بعد أزمة 2008، وكما سنرىٰ.

يقول ستيغلتز في مقاله (وفي كتابه) المذكورين أعلاه: "لنوضح ماذا يجري: تزداد ومُنْذُ عقود عدم العدالة والمساواة في الولايات المتحدة. والجميع يعرف هذه الحقيقة. نعم هنالك جهات في اليمين الأميركي لا تعترف بهذه الحقيقة،

ولكن المحللين الجادين في كل الطيف السياسي يعتبرونه أمرًا مؤكدًا". ويستمر: "إن الفجوة بين الـ (1٪) والـ (99٪) شائعة جدًا عند النظر إليها من ناحية الدخل السنوي، ولكنها أوسع بكثير عندما ينظر إليها من ناحية الثروة، أي من ناحية الأصول ورأس المال المتراكم". ويضيف: "قد تسمع من اليمين الأميركي أحيانًا بأن عدم المساواة هو أمر جيد، لأن زيادة منافع الأغنياء، ستؤدي إلى منفعة الجميع. إن هذه الحجج أمر مضلل، ففي الواقع الفعلي، كلما يزداد الأغنياء ثراءً، نرى معظم الأميركيين، - وليس أولئك الذين في القعر فقط -، لا يستطيعون المحافظة على مستوى معيشتهم". ويضيف: "إن الأغنياء لا يوجدون في فراغ، إذ إنهم بحاجة إلى مجتمع فعّال للبقاء على حالهم من الثراء. ولكن المجتمعات غير العادلة لا تعمل بكفاءة. وإن اقتصادها غير مستقر وغير ثابت، والبراهين من التاريخ ومن العالم الحديث واضحة. وستأتي اللحظة التي يتحول فيها عدم المساواة إلى خلل وظيفي اقتصادي يعطل المجتمع".

وهو هنا يتحدث عن مرحلة الليبرالية الجديدة في عقودها الثلاثة، وعن أسباب الخلل الوظيفي الاقتصادي الذي يقع في مجتمع تسوده سياسات عدم المساواة. ويذكر ستغليتز سببين لذلك، يسمي الأول منهما: "مشكلة الاستهلاك". إذ إن استلام السلطة من قبل مجموعة من المجتمع (يسميها بوفيت باسمها: الأغنياء)، يكسبها القدرة على تحقيق ما تريد. وبسبب قصر نظرها، للحصول على مكاسب مالية آمنة، فإنها تركز على مصالحها الذاتية الآنية. ولا تنظر إلى مصالح المجتمع ككل وعلى المدى الطويل. إذ تعمل على تقليص الضرائب، ورفع الضوابط المنظمة للعمل والمقيدة لأعمالها، وتقلص في نفقات الدولة، فتكون النتيجة أرباحًا عالية لها، في المدخولات والثروة باتجاه واحد... نحو الأغنياء، وتؤدي أيضًا - وبوضوح - إلى تقليل أو تثبيت مدخولات الفرد

الأميركي العادي، وبالتالي تقليل نفقات المواطن الأميركي. الذي يعتبر أحد أهم مرتكزات تنمية الاقتصاد الأميركي.

لهذا فإنه ليس من المصادفة – على حسب قول ستغليتز – أن تكون الفترات التي يصبح فيها غالبية الشعب الأميركي ذوو مدخولات جيدة، وحَيْثُ كانت عدم المساواة في حدودها المنخفضة، وكانت هناك سياسة ضريبية تقدمية – أي عالية ومتصاعدة – تكون هذه الفترات عهد ازدهار للاقتصاد الأميركي أفضل من أي وقت آخر. ومِنْ ثَمَّ ليس من المصادفة، أن يكون الاقتصاد مختلاً كما في فترة الانكماش الاقتصادي الحالي، أو كما كان الحال في فترة الكساد الكبير، في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، حَيْثُ سبقته حالة من الزيادة الكبيرة في عدم العدالة والمساواة في توزيع الثروة. إن تركيز الثروة عند قلة من المجتمع يؤدي إلى إنفاق أقل، إذ إن ذوي الدخل العالي يستهلكون جزءًا بسيطًا من مدخلاتهم، وأقل جدًا من نسبة استهلاك ذوي الدخول القليلة.

ويأتي ستغليتز – لتعزيز ما يقول –، بالمثل الحسابي الاقتصادي "السياسي" الآتي حَيْثُ يأخذ حالة ميت رومني Mitt Romney في مثاله. فرومني كان أحد مرشحي الحزب الجمهوري للرئاسة في انتخابات 2012 ومنافسًا للمرشح الجمهوري الآخر جون ماكين في الانتخابات التمهيدية، وفاز الأخير ليكون منافسًا لاوباما. رومني كان أحد أثرياء الحزب الجمهوري، وتقدر ثروته في ذلك الوقت (200 – 250) مليون دولار، ودخله السنوي (21.7) مليون دولار. ويقول ستغليتز أنه حَتَّى لو أراد رومني أن ينفق بسخاء على عائلته وعدد من أقاربه، فإن نفقاته ستأخذ جزءًا قليلاً من مدخلاته السنوية. ولكن لو قسمت هذه المدخولات السنوية على (500) عائلة، أي مدخولات كل عائلة

(43400) دولار، فعمليًا سوف ينفق كل هذا المبلغ وبالتالي يؤدي إلىٰ ازدهار الاقتصاد.

إن القاعدة واضحة، وهي إذا تم تركيز الثروة بيد النخب عالية الدخول، فإن إجمالي الطلب يقل. وفي حال عدم تدخل أية جهة في هذا التوجه المضر، فإن عدم الطلب يتطور إلىٰ ضعف في الاقتصاد، وهو بهذا يغمز مفهوم" اقتصاد العرض".

أما المشكلة الثانية فهي "مشكلة الباحث عن الريع Rent Seeking Problem ". وأهم فقرة في هذه المشكلة، هي الرأسمالية المالية، حَيْثُ إنّ الثروة تأتي من المضاربات، وتبقىٰ في تنمية المضاربات، وليست كأداة للتنمية وتطوير الاقتصاد الحقيقي المنتج.

إن الريع – بحسب ستغليتز – لا يعدّ أكثر من إعادة توزيع للثروة، من القطاعات المختلفة إلىٰ قطاع "الباحث عن الريع"، وإن الكثير من عدم المساواة جاء من هذا القطاع الطفيلي. كما وإن هذا القطاع ليس معنيًا بنمو الاقتصاد وإنما تنحصر جهوده في "الحصول علىٰ حصة أكبر من الكعكة أكثر من جعل الكعكة تكبر". ويتطرق ستغليتز إلىٰ اقتصاديات الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، (مثل الدول النفطية)، حَيْثُ إنّ الثروة ليست من اقتصاد حقيقي، وإنما مثل الولايات المتحدة في قطاع "الباحث عن الريع"[(39)].

في واقع الأمر، فإن الرأسمالية المعاصرة لم تنتصر – كما قال موفيت – فحسب، وإنما نهجت طريقًا وحشيًا يكون فيه "المنتصر يأخذ كل شيء، ولا يترك للآخرين أية حصة"!!. إن الرأسمالية المنضبطة كانت منتصرة أيضًا، ولكن كانت عاقلة ومتزنة وتركت حصة للآخرين، أدت إلىٰ فائدتها هي في نمو الاقتصاد الحقيقي وفي الاستقرار المجتمعي ورفاهيته!!

إن معدل أجور المدراء التنفيذين، في الشركات الأميركية والمصارف الكبرى، زاد من (29) مرة عن أجور العمال، كما في سنة 1978، إلى (325) مرة، كما في سنة 2007، وذلك بحسب معلومات أكبر (350) شركة ومصرف أميركي، والمتعلقة بالمدخولات السنوية للمنتسبين. كذلك تميزت رأسمالية الليبرالية الجديدة، باختيار وتميز وتعزيز المدراء التنفيذين. ففي الرأسمالية المنضبطة كان المدير التنفيذي يأتي من ضمن كادر الشركة المرتبط بها وبمنتسبيها، وضمن تطوره الإداري والفني. أما في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة، فإن اختيار المدراء التنفيذين يتم من خارج الشركة ويتميزون عن بقية المنتسبين، سواء في الراتب العالي جدًا، أم في المميزات الأخرى مثل الأسهم ومكافأة نهاية الخدمة وحصص في الأرباح(2).

كما إن نسبة النمو السنوية لرواتب وأجور العاملين، (ما عدا المدراء التنفيذيين والمدراء الكبار)، لم تعد تتناسب مع نسبة النمو السنوية لأرباح الشركات. والجدول (3 – 1) التالي يوضح الأمر، وذلك بعد تعديل الأرقام والنسب باحتساب التضخم النقدي(2).

جدول النسب (3 – 1) معدلات النمو السنوية للأجور والأرباح

	1948 – 1966	1966 – 1979	1979 – 2007	2000 – 2007
الرواتب والاجور	٪4.5	٪3.0	٪1.7	٪0.4
أرباح الشركات	٪4.2	٪0.1	٪3.3	٪5.3

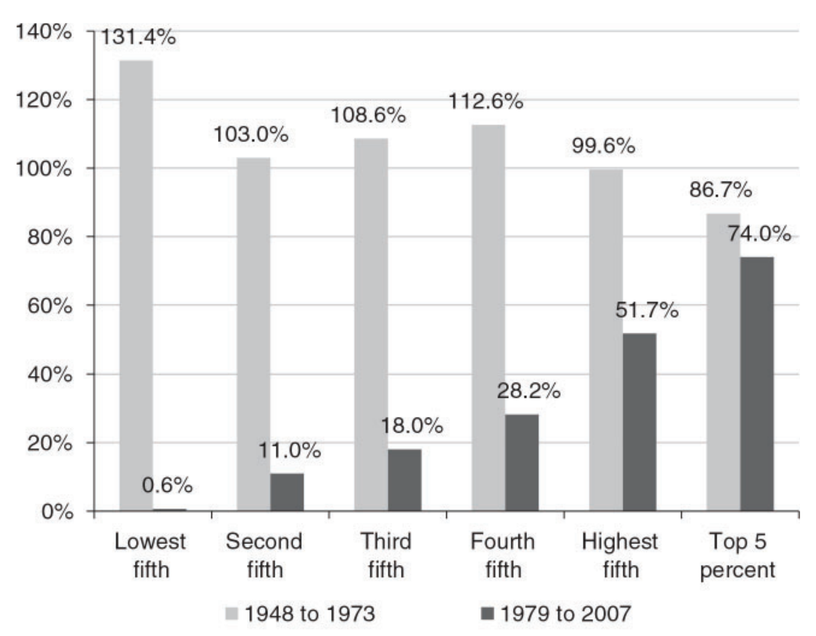
ونرى من الجدول أن نمو نسبة أرباح الشركات في الفترة ما بين 1948 – 1966، (وهي فترة ازدهار الرأسمالية المنضبطة)، متوازنة مع نسبة نمو رواتب وأجور منتسبي هذه الشركات. وحدث عدم توازن في صالح نمو الرواتب والأجور في فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة (1966 – 1979)، وخصوصًا في السبعينيات. إذ بالرغم من انخفاض النمو السنوي للرواتب والأجور، انخفضت في الفترة نفسها نسبة أرباح الشركات بدرجة كبيرة جدًا.

أما في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة، (1979 – 2007)، حدث عدم توازن كبير في هذه العلاقة، إذ إن نسبة نمو الأرباح فاق بمرتين نسبة نمو الأجور، وفاقها أكثر من (13) مرة في الفترة بين سنتي (2000 – 2007) فترة ازدهار الرأسمالية المعاصرة!!

في واقع الأمر إن انخفاض دخل العمال الفعلي لم يأت فقط من ثبات الأجور مقارنة بزيادة أرباح الشركات، وإنما قامت الرأسمالية المعاصرة بتخفيض موازنات الصحة والتعليم ورفع الضمان الصحي، وكلها تؤدي إلى التأثير في دخول الفقراء سلبًا.

إن التسوية الاجتماعية التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، جاءت في جزء كبير منها كضرورة لكبح جماح القوة الاقتصادية للطبقات الغنية، وإعطاء حصة من "الكعكة الاقتصادية" إلى الطبقة العاملة والفقيرة في الدول الرأسمالية الرئيسية. فمثلاً كانت حصة الـ 1٪ الأغنى من العائد القومي national income، قبل الحرب، حوالي 16٪، انخفضت الحصة إلى النصف 8٪ في نهاية الحرب، واستمرت بهذا المستوى لثلاثة عقود. وارتفعت في النصف الثاني من السبعينيات إلى 15٪، وهي نسبة قريبة لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية.

ولعل الشكل (3 – 6)، والجدول (3 – 2) المرتبط[2] والمبين أدناه، يرينا الفرق في تقاسيم "الكعكة" في فترة الرأسمالية المنضبطة، والرأسمالية المعاصرة.



Source: U.S. Bureau of the Census, 2013, Table F-3.

الشكل (3 – 6)

نسبة الزيادة في معدلات المدخولات الحقيقية للعوائل للشرائح الستة من المجتمع الأميركي للسنوات (1948 – 1973)، للسنوات (1979 – 2007).

إن الشكل (3 – 6)، قسم المجتمع الأميركي إلى خمس شرائح، كل شريحة 20٪ من العائلات، مضافًا إليها شريحة الأغنى 5٪ وما جاء بهذا الشكل موضح في الجدول أدناه.

وقد اعتمد كلا من الشكل والجدول إحصائيات "الهيئة الأميركية للإحصاء US Bureau of the Census"، وهي هيئة حكومية [2].

الجدول (3 – 2)

جدول: نسب الزيادة في معدل المدخولات الحقيقة للعوائل الأميركية[2]

	فترة الرأسمالية المنضبطة 1948 – 1973	فترة الرأسمالية الليبرالية الجديدة 1979 – 2007
الخمس الأدنى (الأكثر فقراً)	٪131.4	٪0.6
الخمس الثاني	٪103.0	٪11.0
الخمس الثالث	٪108.6	٪0.18
الخمس الرابع	٪112.6	٪28.2
الخمس الخامس	٪99.6	٪51.7
الأغنى 5٪	٪86.7	٪74.0

من التقسيم المبين في الجدول (3 – 2) أعلاه، يمكن اعتبار الخمس (20٪) الأدنى من العائلات، هم فقراء الولايات المتحدة. والأخماس الثانية والثالثة والرابعة (أي الـ 60٪ من العائلات) هم الطبقات الوسطى وبدرجات متصاعدة. أما الخمس الخامس، فهم الـ 20٪ الأغنى من العائلات الأميركية، ومنهم 5٪ أغنى الأثرياء.

والمقصود بنسبة الزيادة، هي مقارنة آخر سنة بأول سنة، مثلاً بين نهاية 1973 مقارنة ببداية 1948.

ما نراه في فترة الرأسمالية المنضبطة، (25 سنة بين 1948 و1973)، هو أن زيادة الدخل الكلي للعائلات كانت الأفضل لشريحة الفقراء مقارنة بالشرائح الأخرى، حَيْثُ زادت المدخولات الكلية للعائلات 131.4٪ خلال 25 سنة، بينما زادت مدخولات الأغنى 5٪ بنسبة 86.7٪.

أما في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة، فالأمر أصبح معكوسًا تمامًا، ففي فترة (28 سنة بين 1979 و2007)، فإن الشريحة الأفقر زادت مدخولاتها 0.6٪ فقط، أي عمليًا لم تزدد بل انخفضت كثيرًا، لو أخذنا الخدمات التي كانت تقدم لها في فترة الرأسمالية المنضبطة، والتي تم تقليصها.

ولو نظرنا إلى سنوات (2000 - 2007) بدلًا من السنوات (1979 - 2000)، وهي غير موجودة في الجدول أعلاه، ولكن موجودة في كتاب المصدر[2]، نجد أن أفقر شريحتين (أي 40٪ من العائلات الأميركية)، قد أصبحت في السنوات 2000 - 2007 مؤشرتان بالسالب بدلًا من 0.6٪ و11٪ المبينة بالجدول أعلاه. وازدادت الأمور سوءًا بعد أزمة 2008، ودخلت الشريحة الثالثة لتؤشر بالسالب أيضًا مع الشريحتين الأولى والثانية الأفقر.

ما يعني أن الأرباح والثروة وفرق الضرائب التي تم تقليصها، كلها ذهبت لزيادة مدخولات الطبقة الغنية. بل في الواقع وبعد سنة 2000، حَيْثُ قلت مدخولات 40٪ من العائلات الأميركية، فإن ما قل من مدخولات هذه الفئة ذهب أيضًا للأغنياء، ولم يقطر شيئًا من الكأس للفقراء!!

إن مشكلة عدم العدالة شملت العالم كله، وهي تزداد سوءًا سنة بعد أخرى. ولقد ازداد عدد المليارديريون كثيرًا في الألفية الثالثة، وكان تقليص الضرائب في عهد بوش الابن السبب المباشَر لزيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء إلى درجة كبيرة جدًا.

نشرت النيويورك تايمز في شباط 2017([41])، ملخصًا لتقرير صدر عن "شركة البحوث المالية "Financial Research Firm، Wealth - x عن أغنىٰ أغنياء العالم، كما في 2015، أي بعد سبع سنوات من الأزمة المالية العالمية في 2008، التي لا تزال آثارها قائمة، ولكن وفي الوقت نفسه ازداد عدد الملياردير يون وازداد ثراؤهم جدًا في الولايات المتحدة، وفي العالم أجمع.

يقول التقرير: يوجد في العالم، في نهاية 2015، ما يعادل (2473) مليارديرًا، منهم (2101) يملكون (1 - 5) مليار والبقية أكثر من ذلك، وبزيادة 6.4٪ عن سنة 2014، ومجموع ملكية هؤلاء المليارديريون (7.68) تريليون دولار. ومن بين أغنىٰ (10) مليارديرًا في العالم (9) منهم في الولايات المتحدة، والعاشر في إسبانيا. وبلغت إجمالي ملكية هؤلاء المليارديرية العشرة - في نهاية 2015 - (582) مليار دولار، (ستة منهم بنوا ثرواتهم من تطور التكنولوجيا).

كما ويضيف التقرير إن هناك (212613) مليونيراً، تزيد ثروتهم عن (30) مليون دولار، منهم (155050) مليونيرًا يملكون (30 - 99) مليون دولار، ومجموع ملكيتهم (8.4) تريليون دولار.

ويبين التقرير أن الرأسمالية المالية قد خلقت أكثر المليارديريين، وعددهم (377 من أصل 2473). كما وإن هناك (114) مليارديرًا جمعوا ثرواتهم من التكنولوجيا.

وينقل المقال نفسه عن تقرير صادر عن منظمة "أوكسفام العالمية Oxfam International" المعروفة، في كانون الثاني 2017، بأن أغنىٰ (8) مليارديريين في العالم يملكون ثروة تعادل ما يملكه نصف سكان الأرض الأفقر (أي ما يملكه 3.5 مليار نسمة من الأفقر في العالم). ويقول رئيس هذه المنظمة

- أوكسفام - التي بدأت في بريطانيا وأصبحت عالمية، ولها سمعتها العالية وتهتم بمكافحة الفقر وعدم المساواة: "من العار أن تكون مثل هذه الكمية من الثروة بيد عدد قليل من الأفراد، في الوقت الذي يعيش فيه واحد من كل عشرة أشخاص بدولارين في اليوم".

لقد لاحظنا أعلاه، أن (8) أغنى مليارديريين، يملكون ما يملكه نصف سكان الأرض الأفقر، وهذا في سنة 2016. ولنتابع كيف تطورت الأرقام أعلاه في تمركز الثروة، وخصوصًا بعد سنوات قليلة من أزمة 2008 المالية المدوية.

أصدرت منظمة أوكسفام في سنة 2015، (نتائج سنة 2014)، تقريرها عن الثراء وعدم المساواة، الذي اعتمد المعلومات التي أصدرها البنك السويسري Credit Swiss، في تقريره السنوي "كتاب المعلومات عن الثروة العالمية "Global Wealth Data Book"، حول ملكية 1٪ و50٪ و99٪ من سكان الأرض. نشر تقرير أوكسفام هذا في أغلب الصحف العالمية المهمة. ونحن هنا ننقل عن الغارديان البريطانية. إذ يقول التقرير: "إن حصة 1٪ الأغنى في العالم من الثروة العالمية زادت من 44٪ سنة 2009 إلى 48٪ سنة 2014. بينما يملك 80٪ الأفقر من سكان الأرض 5.5٪ فقط من ثروة العالم... ولو استمر العالم على هذا النحو، فسنجد أن 1٪ من أغنى أثريائه سوف يمتلكون أكثر من 50٪ من ثروة العالم سنة 2016"[(42)]. كما أكد تقرير أوكسفام أن تركيز الثروة بيد الأغنياء زادت نسبته وسرعته وبدرجة كبيرة بعد الانكماش الكبير في 2008 - 2009.

دعى مؤتمر دافوس للنخب السياسية والمالية العالمية، منظمة أوكسفام لتصبح رئيسًا مشاركًا في اجتماعها في كانون الثاني 2016، إذ قدمت تقريرها عن

عدم العدالة كما في نهاية سنة 2015، تحت عنوان "اقتصاد الـ 1% Economy for the%1"[43].

وذكر التقرير: "أن ثروة نصف البشرية الأفقر قد انخفضت بمبلغ يعادل تريليون دولار مُنْذُ سنة 2010، أي بنسبة 38٪، في الوقت الذي ازداد فيه عدد نفوس سكان الأرض حوالي (400) مليون نسمة. وفي الفترة نفسها ازدادت ثروة أغنىٰ (62) شخصًا إلىٰ أكثر من نصف تريليون دولار لتصل إلىٰ (1.5) تريليون دولار.

ويضيف التقرير: "وعلىٰ الرغم من كل خطابات نخب ورؤساء العالم في دافوس في السنة الماضية (2014)، التي أكدت ضرورة معالجة عدم العدالة والمساواة في العالم، فقد حدث خلال 2015 (12 شهرًا)، أن توسعت الفجوة أكثر بين الأغنياء والفقراء". ويضيف التقرير: إن أوكسفام كانت قد توقعت في تقريرها عن 2014 بأن الـ 1٪ سيمتلكون في سنة 2016 أكثر من نصف ثروة العالم – وكما ذكرنا قبل أسطر – أي أكثر من ملكية بقية الـ 99٪ من العالم. ولكن الواقع جاء أكثر تشاؤمًا ومأساوية، إذ وقع هذا الأمر في سنة 2015.

إن ما تعرضه المؤسسات والمنظمات العالمية، حول عدم العدالة والمساواة في العالم، يتم من خلال حالتين. الأولىٰ تتم مقارنة حصة الـ 1٪ الأغنىٰ في العالم من إجمالي الثروة العالمية بما يملكه البقية الـ 99٪ من سكان العالم، وهنا نتحدث عن الثروة العالمية التي قد تم تقاسمها بالتساوي في 2015. والحالة الثانية، هي كم من الأغنياء في العالم يملكون ما يملكه نصف العالم الفقراء.

الجدول أدناه، يرينا، وعلىٰ حسب الحالة الثانية، وبوضوح كيف تزداد الفجوة بين الأغنياء، وبسرعة كبيرة. وهنا نتحدث عن السنوات 2010 –

2015، إذ إن عدد أغنى الأغنياء في العالم، والذين يعادل مجموع ثرواتهم ملكية نصف سكان الأرض الأفقر في العالم (بين 3.4 – 3.6) مليار نسمة.

الجدول (3 – 3)

عدد أغنى أثرياء العالم الذين يملكون بقدر نصف البشرية الأفقر

نهاية سنة	عدد أغنى الأغنياء
2010	388
2011	177
2012	159
2013	92
2014	80
2015	62

ويزداد الأمر سوءًا في سنة 2016، إذ قدرت محطة هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، ونقلًا عن تقرير أوكسفام الذي صدر في بداية 2017، بأن أغنى (8) أشخاص فقط في العالم يملكون ثروة تعادل ملكية (3.6) مليار نسمة ممن يشكلون النصف الأفقر من سكان الأرض[44]. إن هذه الأرقام "الجديدة" اعتمدت على بيانات منقحة وحديثة. وجاءت جوابًا لمن كان يشكك في أرقام أوكسفام ويزعم أنها مبالغ فيها. وظهر من البيانات الحديثة أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء أكبر بكثير مما كان متوقعًا، فهي تزداد اتساعًا نتيجة زيادة غنى الأغنياء، وفقر الفقراء!!. واعتمدت أوكسفام في أرقامها على التقارير المحدثة لبنك كريدت سويس السويسري.

وكما يظهر فإن سنة 2017 كانت "سخية" لأغنياء العالم، فقد أعلنت وكالة بلومبيرغ في أواخر 2017، بأنه أصبح (500) أغنىٰ أغنياء العالم علىٰ قائمة "مؤشر ملياردير يّ بلومبيرغ Bloomberg Billionaires Index"، ممن يملكون ما مجموعة (5.3) تريليون دولار، مقارنة بما كانوا يملكونه في 27 كانون الأول 2016 من ثروة مجموعها (4.4) تريليون دولار. وذلك إثر قيام أسواق البورصة "الاستهزاء بالاقتصاد" - علىٰ حسب قول الوكالة!! -، إِذ تحسنت أسواق البورصة جدًا علىٰ الرغم من عدم تحسن الاقتصاد. وعلىٰ الرغم من الوضع الاقتصادي والسياسي المتأزم في العالم[45]، وهم هنا يشيرون إلىٰ عهد ترامب!!

كما حدث في 2017 تبدل في تسلسل أغنىٰ الأغنياء العالم!!. ففي تموز 2017 صعد جيف بيزوس Jeff Bezoz ليصبح أغنىٰ الأثرياء بثروة قدرها (99.6) مليار دولار، لتتجاوز (100) مليار في تشرين الثاني 2017، وتنحفض في 27/ 12/ 2017 لتصل إلىٰ (99.6). وهنا للبورصة الدور الأساسي في صعود ونزول الثروة إِذ تغيرت الثروة الشخصية بالمليارات وخلال أيام وستظل تتغير ولكن في المحصلة صعودًا، إلاّ في حال انفجار فقاعة البورصة!!. كما قد نلاحظ انخفاضًا في الثروة وخصوصًا بالنسبة لبوفيت أو غيتس وذلك بسبب تبرعاتهم السخية.

وفي 9 كانون الثاني 2018، بعد أقل من أسبوعين!، تصدر وكالة بلومبيرغ خبرًا آخر، مفاده أن ثروة جيف بيزوس (شركة أمازون) قد وصلت (105.1) مليار دولار، وهو أغنىٰ الأثرياء، ويأتي بعده بيل غيتس (شركة مايكروسوف) بثروة (93.9) مليار دولار، والثالث وارن بافيت (شركة بيركشاير هاثواي القابضة) بثروة (87.2) مليار دولار، والرابع مارك زوكربيرغ (مؤسس

فيسبوك) بثروة (77.5) مليار دولار، والسبب في زيادة ثروة بيزوس هو ارتفاع أسهم شركة أمازون في 2018/1/9 إلىٰ ما يعادل (1246) دولار / السهم، وبيزوس يملك (75) مليون سهمًا في أمازون[46]!!

ومن الجدير بالذكر أن تقرير أوكسفام عن سنة 2016، الذي صدر في بداية 2017، ونقلت بعض فقراته محطة بي بي سي العربية، تحت عنوان: "ثمانية أثرياء تعادل ثروتهم ما يملكه نصف سكان الأرض"، والمشار إليه أعلاه[44]، كان قد وضع ثروة بيل غيتس (75) مليار دولار في أول أغنىٰ الأثرياء في ذلك الوقت، وثروة وارن بافيت (60.8) مليار دولار الثالث. وجيف بيزوس الخامس بثروة قدرها (45.2) مليار دولار، والسادس مارك زوكيربيرغ (44.1) مليار دولار. أي إنّ ثروة المليارديريون الأميركيون الأربعة ازدادت، ولكل واحد منهم، خلال سنة واحدة، حَيْثُ كانت الزيادة (16.3) مليار دولار لثروة بيل غيتس، وزيادة (59.9) مليار دولار لثروة جيف بيزوس!!. كما ازداد مجموع ثروتهم خلال سنة 2017 بمبلغ يصل إلىٰ (136) مليار دولار لأربعتهم!!!. وهو أمر يصعب علىٰ العقل تصوره!!!

والآن لنتحدث بعض الشيء عن الفقر في العالم، وفي الولايات المتحدة نفسها.

صدرت دراسة في تشرين الثاني 2017، عن معهد Brookings Institute، تحت عنوان: "الفقر العالمي في تراجع، ولكن ليس بسرعة كافية"[47]!!. وعنوان الدراسة يثير الاستغراب، وخصوصًا أنها صادرة عن المعهد الذي سبق أن تحدثنا عنه عند الحديث عن "مراكز الأبحاث" الأميركية. وبحسب اطلاعي علىٰ دراسات هذا المعهد فإنه ليس من المتحمسين إلىٰ رأسمالية

الليبرالية الجديدة، فهو يكتب عن عدم المساواة في أميركا والعالم، إلّا أنه لا يُتهم من اليمين الأميركي بأنه "متحيز"!، مثلما يُتهم مركز أوكسفام.

عنوان الدراسة يبين وكأن هنالك تراجع في الفقر في العالم، ولكن الدراسة تتحدث عن "الفقر المدقع Extreme Poverty"، وحدود الفقر المدقع – بحسب الدراسة –، هي معيشة الفرد على أقل من (1.9) دولار / اليوم / الفرد. واعتمدت الدراسة على تصميم معهد بروكينغ لنظام كومبيوتري، سُمّي "ساعة الفقر في العالم World Poverty Clock"، يتابع على مدار الساعة عدد البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك اعتبارًا من بدء النظام في أيار 2017، إِذ يزود بالمعلومات عند كل ثانية وكل ساعة وكل يوم، عن عدد الذين هم في فقر مدقع، والذين خرجوا منه، والذين دخلوا فيه (بالإضافة إلى الموجودين حاليًا)!!. ويمكن لأي أحد أن يدخل الموقع ويطلع على آخر المعلومات.

لقد تعهد قادة العالم الكبار في اجتماع القمة الاقتصادية G20 في عام 2015، وأصدروا ما سمي بـ "التعهد العالمي للقضاء على الفقر"!، والمقصود الفقر المدقع، وإنهاءه في سنة 2030!!. لذا فإن نظام بروكنغز أعلاه، يتابع ماذا يحدث الآن، مقارنًا مع ما سيكون عليه الأمر في سنة 2030. والمعلومات المذكورة أدناه، هي كما في يوم 7 تشرين 2017. كما وإن هذه المعلومات قد تتغير على حسب المعطيات – كما يقول المعهد –، ولكنها "على العموم" تعطينا صورة واضحة عن وضع الفقراء المدقعين في العالم.

في 2017/11/7 كان هناك (635.411,299) – وللتقريب 635.4 مليون نسمة – في فقر مدقع في العالم، أي حوالي 8٪ من نفوسه. وفي الوقت الذي تتخلص البشرية من الفقر المدقع، يدخل آخرون جدد فيه، كما وإن سرعة

التخلص من الفقر هي أقل من المخطط له لكي ينتهي في 2030 كما تعهد قادة العالم!!. إضافة إلىٰ أن القضاء عليه يختلف كثيرًا بين منطقة وأخرىٰ.

ففي آسيا أكثر الدول تخلصًا للفقر المدقع، كان المعدل للتخلص (77 شخصًا / الدقيقة)، مقارنة بما يجب أن يكون عليه المعدل العالمي (90 شخصًا / الدقيقة). وفي الوقت نفسه الذي خفضت فيه آسيا عدد فقرائها، زادت أفريقيا من عدد الفقراء، وأضافت في سنة 2017 ما يعادل (2.4) مليون فقير مدقع إضافي.

والمعلومات التي يذكرها تقرير بروكينغز هذا، تفيد بأن العالم لن يقضي علىٰ الفقر المدقع سنة 2030، وفي أحسن الأحوال ربما سينقذ (200) مليون نسمة، وسيظل هنالك (438) مليون نسمة تحت خط الفقر المدقع سنة 2030.

قد تقل نسبة الفقر المدقع ولكن العدد سيبقىٰ تقريبًا بنفس الرقم. وكمثال فإن أفريقيا قد تقل نسبة الفقر المدقع فيها من 34٪ كما في 2017 إلىٰ 23٪ في سنة 2030 (وهو توقع متفائل)، ولكن وبسبب الزيادة السكانية، فإن عدد الفقراء سيظل مقاربًا لما هو عليه الآن[47].

الجدير بالذكر أن الصين أكثر دولة عملت علىٰ التخلص من الفقر، وزيادة مداخيل مواطنيها. إذ ارتفع معدل مدخولات العامل الصيني حَتَّىٰ تجاوز في 2016 معدلات مدخولات العمال في المكسيك والبرازيل وكل أميركا اللاتينية باستثناء شيلي، وصار يقارب 70٪ من معدلات الأجور في دول أوروبا الأقل ثراءً. وبين عام 2005 – 2016 تضاعف اجر العامل الصيني في الصناعة ثلاث مرات ليصل إلىٰ (3.6) دولار / الساعة. وفي الفترة نفسها انخفض معدل دخل العمال في البرازيل من (2.9) إلىٰ (2.7) دولار / الساعة، وانخفض في المكسيك وجنوب أفريقيا من (4.3) إلىٰ (3.6) دولار / الساعة، وفي البرتغال من (6.3)

إلى (4.5) دولار / الساعة، وفي اليونان إلى النصف. بينما حافظ معدل أجر العامل في الهند على (0.7) دولار / الساعة[48].

ولنبحث عن الفقر في عقر الرأسمالية العالمية المعاصرة، ومكمن ثروتها الهائلة، أي في الولايات المتحدة، ونشير هنا إلى تقريرين، ففي تقرير لمحطة BBC البريطانية، منقول عن مكتب الإحصاء الأميركي، يذكر بأن عدد الفقراء الأميركان ممن هم في فقر مدقع - في سنة 2010 -، وبحسب المعايير الأميركية، هو الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة مُنْذُ بدأ مكتب الإحصاء الأميركي في تجميع المعطيات بهذا الشأن سنة 1959[49].

"ومؤشر الفقر الوطني" الأميركي، هو الذي يحدد مدخولات أسرة أميركية تتألف من أربعة أشخاص وتعيش بمستوى دخل سنوي قدره (1000) ألف دولار / السنة. ولقد ارتفعت نسبة الفقر من 14.1٪ في نفوس الولايات المتحدة، والتي كانت قد سجلت في 2009، وكانت رقمًا قياسيًا في حينه، إلى 15.1٪ في سنة 2010 (كمعدل عام)، وهي الأعلى مُنْذُ بدء تسجيل المعلومات في 1959. كما إنّ أرقام مكتب الإحصاء تشير إلى أن 25.8٪ من الأميركيين السود يعيشون تحت خط الفقر، أي يشكلون أكثر من (70٪) من المعدل العام لخط الفقر الأميركي.

أما التقرير الثاني عن الفقر في الولايات المتحدة، فهو المقال الذي يتحدث عن أرقام سنة 2011، وصادر عن النشرة الإخبارية الإلكترونية الأميركية اليسارية المعروفة، "Truthout تروث أوت"[50]. اعتمد المقال تقرير مكتب الإحصاء الأميركي الصادر في 2012/9/12، أي في السنة التالية عن التقرير الذي نشرته بي بي سي المشار إليه أعلاه.

يقول التقرير إن (46) مليون أميركي تحت خط الفقر. ويؤكد أن خط الفقر الأميركي (أي 1000 دولار سنويًا لعائلة تتكون من أربعة أشخاص)، كان قد وضع قبل أربعة عقود في سنة 1969، ولم يعدل إلّا بما يتعلق بالتضخم. لذا من المفروض تعديله لأن طريقة الحياة تبدلت. إضافة إلىٰ أن إجمالي الناتج القومي كان قد تضاعف في هذه الفترة (وبعد أخذ التضخم بنظر الاعتبار) ولهذا فإن حدود خط الفقر يجب أن تزداد - علىٰ حسب رأي النشرة - بحدود 25 - 30٪، وهذا يعني أن نسبة الفقر تكون أكثر من 15٪ الحالية!!

ج. مقارنة: المؤشرات الاقتصادية للرأسمالية المنضبطة أفضل منها لرأسمالية الليبرالية الجديدة:

بحسب ما قاله منظرو رأسمالية الليبرالية الجديدة واقتصاديوها، فإن هذه الرأسمالية ستعطي النظام الاقتصادي الأمثل، وذلك حين يتم رفع يد الحكومة "المدرك" والمؤثر في الاقتصاد، واستبداله بيد السوق "الخفية" لإدارة الاقتصاد!!، وتم رفع يد الحكومة!!. إضافة لذلك، فإنهم أرادوا رفع يد النقابات عن المشاركة باتخاذ القرارات الاقتصادية أو التدخل فيها. وتم لهم ذلك!!. وقالوا أيضًا إن تقليل الضرائب سيؤدي إلىٰ قيام الشركات والأثرياء بزيادة نمو العمل وتوسيعه، وزيادة الادخار لغرض التوسع بالاستثمار وتطوير الاقتصاد الحقيقي، وتعميم الخير علىٰ الجميع، وخفضت الضرائب!!. وقالوا أيضًا بإيقاف تدخل الحكومة بالاقتصاد وتقليص ورفع الضوابط. إذ إن السوق بطبيعته، وبوجود "اليد الخفية"، سيكون مستقرًا متوازنًا، كما وإن المصارف - وهي جزء من السوق - ستكون عاقلة تتجنب المجازفة، لاستمرار استقرار

ونمو السوق الحرة، وتوقفت الحكومة عن التدخل وقلصت الضوابط المنظمة للسوق وتم رفع الكثير منها!!. ماذا حدث بعد كل ذلك؟!!

هل أعطت رأسمالية الليبرالية الجديدة / النيوليبرالية نتائج اقتصادية أفضل من فترة الرأسمالية المنضبطة، بعد أن تم رفع "العوائق" التي ادعت الليبرالية الجديدة وجودها في الكنزية؟!. في واقع الأمر، فإن النتائج الاقتصادية في تطبيق رأسمالية الليبرالية الجديدة، وفي كل بقاع العالم ومُنْذُ ثمانينيات القرن الماضي، ترينا الفرق الكبير بين وعود المنظرين وبين ما حصل فعلًا. وسنرىٰ أن الاقتصاد الأميركي (والعالمي) لم يكونا بالجودة التي كانا عليها في عهد الرأسمالية المنضبطة. مع التأكيد هنا أن رأسمالية النيوليبرالية، برغم ذلك، استطاعت أن تخلق استقرارًا للاقتصاد الكلي، مع أداء جيد إلىٰ حد ما حَتَّىٰ سنة 2007. وفي هذه الفترة كان الاقتصاد الأميركي (والاقتصاد الرأسمالي عمومًا وكذلك الصين) في نمو وتوسع بدرجات متفاوتة، والبطالة واطئة والتضخم منخفض وضمن الحدود الاقتصادية المقبولة. ولكن في الوقت نفسه فإن اقتصاد الدول النامية وروسيا وأوروبا الشرقية، لم يكن جيدًا، وفي بعض هذه الدول كان سيئًا "للغاية"، وانهار اقتصاد العديد من الدول النامية الآسيوية والأميركة اللاتينية، ودول المعسكر الاشتراكي سابقًا.

ولغرض التحليل الاقتصادي بين مرحلتي الرأسمالية، سيتم وضع ثلاث فترات زمنية، كما يلي:

1948 – 1973 عهد الرأسمالية المنضبطة.

1973 – 1979 فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة، أي أزمة تبديل الهيكلية بين العهدين.

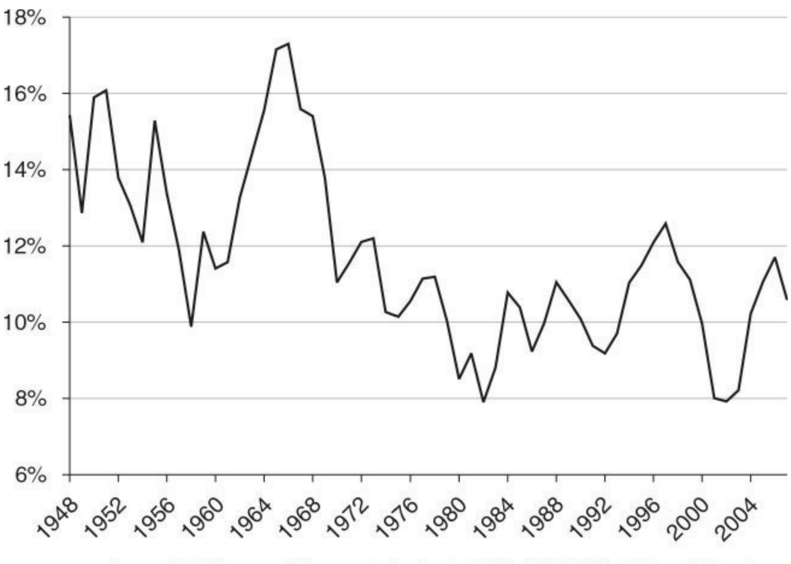
1979 – 2007 عهد رأسمالية الليبرالية الجديدة، أي الرأسمالية المعاصرة.

لم يتم تضمين فترة 2008، وما بعدها في التحليل لتجنب إدخال أزمة 2008 المالية الكبرىٰ، علىٰ الرغم من أن عهد الرأسمالية المعاصرة مستمر حَتَّىٰ يومنا هذا، وأن أزمة 2008 نتيجة حتمية لهذا النوع من الرأسمالية.

أولًا: أرباح الشركات:

لقد تحدثنا عن أرباح الشركات في عهد الرأسمالية المنضبطة، في (الفصل الثاني هـ. ثالثًا)، من هذه الدراسة.

الشكل (3 – 7) أدناه[2]. يمثل نسبة الربح (قبل الضريبة)، مقسوم علىٰ قيمة الأصول الثابتة fixed assets. وقد تمت مقارنة الأرباح قبل الضريبة لأنها مقياس الأداء الفعلي لهذه المؤسسات غير المالية (أي الإنتاجية والخدمية). اعتمد فيها علىٰ إحصائيات "الهيئة الأميركية للتحليلات الاقتصادية 2013 US Bureau of Economic Analysis"، وهي هيئة أميركية حكومية، تم اعتمادها في الكثير من جداول هذه الدراسة.



Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14 and Fixed Assets Table 4.1.

الشكل (3 – 7)

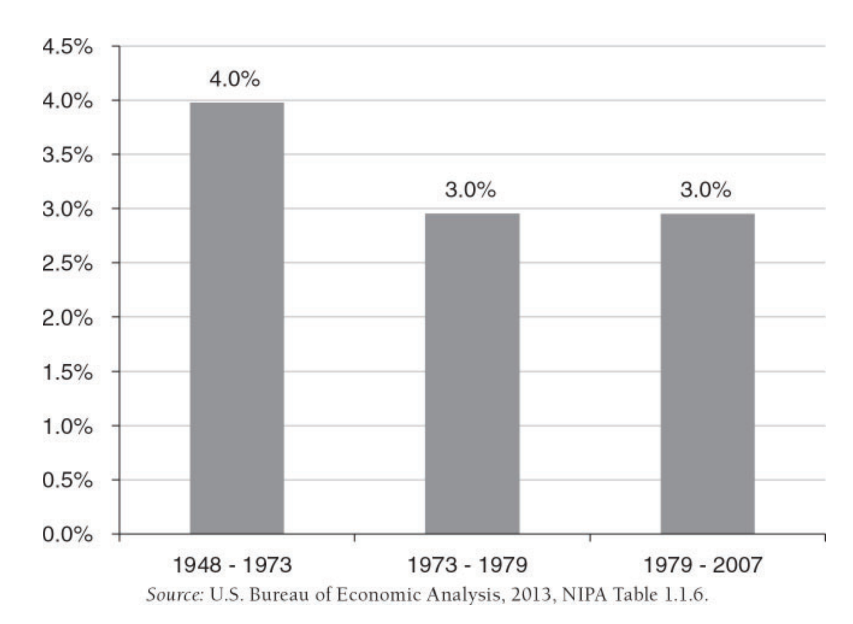
نسبة أرباح الشركات الأميركية غير المالية للسنوات 1948 – 2007

نرىٰ بوضوح من الشكل (3 – 7) أن أرباح المؤسسات الأميركية غير المالية، كانت أفضل في فترة الرأسمالية المضبطة (1948 – 1973)، من فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة (1979 – 2007). مع ملاحظة أن جزءًا كبيرًا من أرباح عصر الليبرالية يعود إلىٰ ثبات أجور العاملين وعدم تطورها مع تطور أرباح الشركات. كذلك تقليل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشركات للعاملين، مقارنة بالفترة السابقة.

لقد ازدادت أرباح الشركات بدرجة كبيرة جدًا في الرأسمالية المعاصرة، بسبب تقليص الضرائب لمرات عديدة في عهد رأسمالية الليبرالية الجديدة.

ثانيًا: النمو الاقتصادي. نمو إجمالي الناتج المحلي:

الشكل (3 – 8) أدناه[2] يمثل معدل نسبة النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الأميركي "Gross Domestic Products GDP" وبأسعار 2005.



الشكل (3 – 8)

معدل النسبة النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي الأميركي (بأسعار 2005)

وهذه النسبة تمثل معدل النمو السنوي للاقتصاد، للسنوات المؤشرة، وكما مبين في الجدول (3 – 4) أدناه:

الجدول (3 – 4)

2007 – 1979	1979 – 1973	1973 – 1948
٪3.0	٪3.00	٪4.0

اعتمد في الشكل والجدول على إحصائيات "الهيئة الأميركية للتحليلات الاقتصادية 2013".

إن معدلات النمو الاقتصادي السنوية (نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي) في الولايات المتحدة، كان الأفضل في عهد الرأسمالية المنضبطة. كما إنّ معدلات النمو في فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة، كانت مساوية للنمو الاقتصادي الأميركي في عهد النيوليبرالية.

ولو أدخلنا فترة (1973 – 1979) لتكون ضمن فترة الرأسمالية المنضبطة، باعتبارها جزءًا منها. وأدخلنا فترة (2008 – 2018)، كامتداد لعهد النيوليبرالية ضمن فترة (1979 – 2007)، سيكون الفرق كبير جدًا في صالح الرأسمالية المنضبطة، إذ إن النمو الاقتصادي في سنوات أزمة 2008 وما بعدها كان بحدود (صفر – 2٪). وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، في تقرير قدم إلى مؤتمره في بالي / إندونيسيا في تشرين الأول 2018[51]، فإن النمو الاقتصادي للولايات المتحدة سنة 2019 سيكون (2.5٪)، مع إبقائه على توقعه السابق لسنة 2018، والبالغ (2.9٪) ونحن نتحدث بعد عشر سنوات من الأزمة!!. وتوقع الصندوق أن يكون النمو الاقتصادي العالمي (3.7٪) لسنتي 2018 و2019، والفضل للصين حَيْثُ توقع أن يكون نموها الاقتصادي في 2018 هو (6.6٪)، ولسنة 2019 حوالي (6.2٪). أما منطقة اليورو، فإن نموها الاقتصادي متواضع ولا يزيد عن (2٪) في سنة 2018.

ولو نظرنا إلى النمو السنوي للناتج المحلي GDP، أي النمو الاقتصادي السنوي للعالم ككل، وكذلك لدول أوروبا الغربية، نرى النتائج في الجدول (3 – 5) أدناه.

الجدول (3 – 5)

معدلات النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي[2]

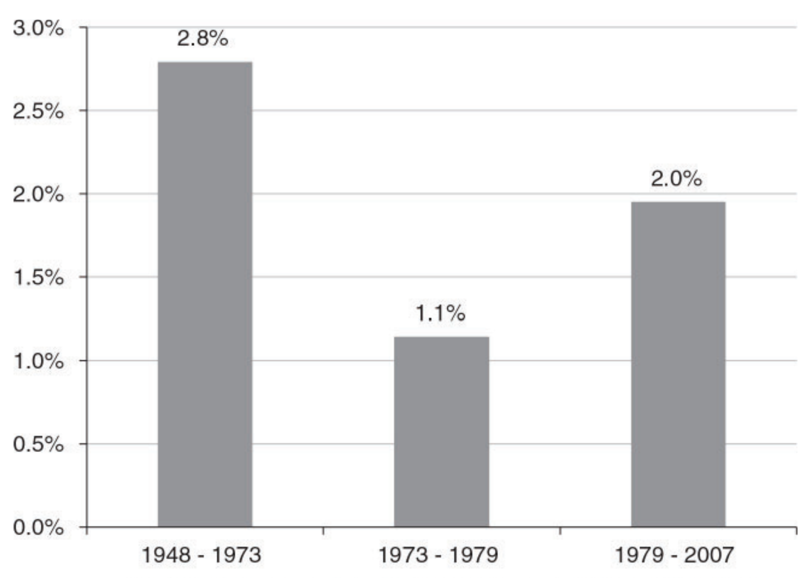
	1950 – **1973**	1973 – **1979**	1979 – **2007**
العالم	٪4.9	٪3.5	٪3.4
أوروبا الغربية	٪4.7	٪2.4	٪2.0

والأمر هنا يبدو أوضح فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي) السنوي. إذ نرىٰ، وفيما يتعلق بالعالم ككل بأن معدلات النمو الاقتصادي في فترة الرأسمالية المنضبطة كان أكثر من المعدلات في فترة الرأسمالية المعاصرة بحوالي 44٪ (4.9٪ مقارنة بـ 3.4٪). ونجد أيضًا أن هذه المعدلات حَتَّىٰ في فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة هي أفضل بقليل من الرأسمالية المعاصرة / النيوليبرالية. مع ملاحظة أن الاقتصاد الصيني كان ينمو بمعدلات تصل وتتجاوز 9٪ في فترة النيوليبرالية.

أما في رأسماليات أوروبا الغربية، التي كانت أيضًا ضمن رأسمالية الليبرالية الجديدة، فنجد أن معدلات النمو الاقتصادي في فترة الرأسمالية المنضبطة هي اكثر من المعدلات في فترة الرأسمالية المعاصرة بحوالي 135٪ (4.7٪ مقارنة بـ 2.0٪).

ثالثًا: نسبة نمو إنتاجية العامل:

الشكل (3 – 9) أدناه[2]، يمثل معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل الأميركي في الفترات المؤشرة. وهو محسوب علىٰ أساس معدل النمو السنوي للإنتاج في الساعة الواحدة للأعمال غير الحقلية.



الشكل (3 – 9)

معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل في الولايات المتحدة

ونرىٰ في الشكل أعلاه، أن معدلات نسبة نمو إنتاجية العامل السنوية في السنوات (1948 – 1973)، كانت 2.8٪ وهي أفضل من هذه المعدلات في فترة النيوليبرالية والتي بلغت 2٪. هذا وقد انخفضت هذه النسبة كثيرًا في فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة ووصلت 1.1٪.

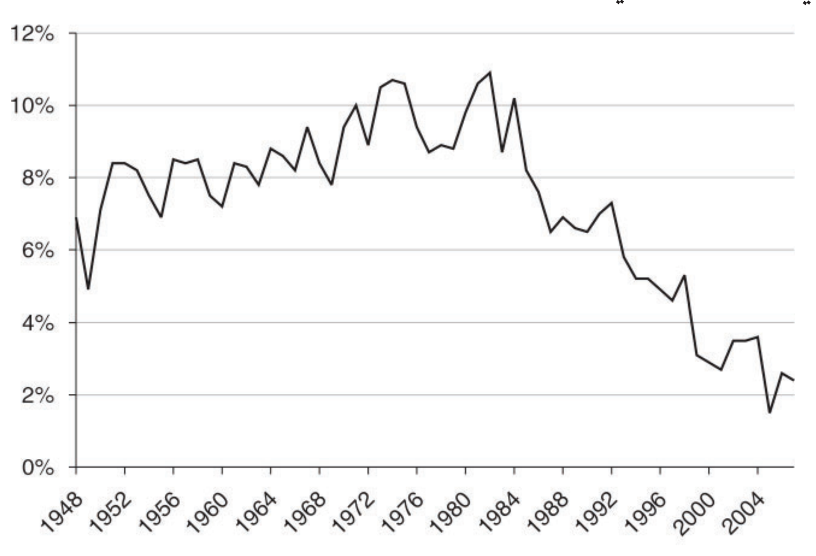
ونلاحظ انخفاض النسبة في الرأسمالية المعاصرة، برغم التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث في هذه الفترة.

رابعًا: نسبة الادخار الشخصي:

نتحدث هنا عن نسبة الادخار الشخصي منسوب إلىٰ دخل الفرد المتاح بعد استحصال الضريبة.

ونعتمد هنا أيضًا إحصائيات "الهيئة الأميركية" للتحليلات الاقتصادية 2013"[2].

الشكل (3 - 10) أدناه يرينا الادخـار الشخصي منسوبًا إلىٰ الدخل المتاح (بعد استحصال الضرائب). علىٰ حسب إحصائيات "الهيئة الأميركية للتحليلات الاقتصادية".



الشكل (3 - 10)

نسبة الادخار الشخصي إلىٰ دخل الفرد المتاح (1948 - 2007)

ونرىٰ في الشكل أن النسبة في السنوات (1950 - 1973)، كانت بين (8 - 10٪). ووصل 11٪ في سنة 1973. وبعدها متذبذبة باتجاه الانخفاض، ثُمَّ اتجهت للانخفاض السريع في أواسط الثمانينيات لتصل إلىٰ أقل من 7٪ في أواخر الثمانينيات وإلىٰ أقل من 3٪ في سنة 2000، وتستمر بالهبوط بعد ذلك.

وبـدلاً من زيـادة الادخـار الشخصي - كما وعـدت النيوليبرالية - فإن الادخار قد اختفى تقريبًا. وبهذا لم يكن للادخار دور في نمو الاستثمار، وهو ما كانت تطبل له رأسمالية الليبرالية الجديدة.

ولهذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف استطاعت رأسمالية الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة إبقاء توسع اقتصادي طويل الامد ومستمر، في حين لم تستطع "التشجيع" على الادخار منْ أَجل توفير الأموال للتنمية.

والجواب على ذلك، هو أن الرأسمالية المعاصرة، شجعت "التحفيز المالي Stimulate". وتوفير الأمـوال السهلة من قبل الحكومة، وذلك بعد أن تم القضاء على التضخم في الثمانينيات. ولم تستخدم التسهيلات المالية في تنمية الاقتصاد الحقيقي، وإنما استخدمت هذه الاموال السهلة في المضاربات والعقار (وسنوضح ذلك لاحقًا). وكذلك في الإقراض لزيادة إنفاق المستهلك، وأصبح المجتمع مستهلكًا ومديونًا من الدرجة الأولى.

الشكل (3 - 11) أدناه[2] يوضح تطور إنفاق المستهلك كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.



الشكل (3 - 11)
إنفاق المستهلك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي GDP
في الولايات المتحدة بين (1979 - 2007)

يرينا الشكل أعلاه ارتفاع نسبة الإنفاق في فترة الليبرالية الجديدة مقارنة بفترة الرأسمالية المنضبطة.

ومن حق القارئ أن يسأل، من أين يأتي المستهلك بالمال لكي يزيد من إنفاقه. ويزيد من الطلب، وبالتالي يتحسن الاقتصاد. وسنرى في فترة لاحقة في سياق هذه الدراسة، أن المستهلك كان يقترض وينفق!!. وهو امر سنوضحه في الفقرة اللاحقة (الفصل الثالث د. ثالثًا)، عند الحديث عن دخول القطاع المالي في الأعمال الخطرة، والقروض السهلة.

خامسًا: توزيع الثروة:

إن العدالة في توزيع الثروة هي إحدى المقاييس في الاداء الاقتصادي. وقد بحثنا هذه الفقرة بإسهاب في هذا الفصل في الفقرة (ب. سابعاً)، والتي بينت بوضوح أن رأسمالية الليبرالية الجديدة لا تهتم بأية عدالة في توزيع الثروة.

سادسًا: عجز الموازنات السنوية والدين القومي National Debt، والدين الحكومي والعجز التجاري[52]:

سنقارن في هذا الجزء من الدراسة المؤشرات الاقتصادية بين الرأسمالية المنضبطة، والرأسمالية المعاصرة / رأسمالية الليبرالية الجديدة. وبضمن هذه المؤشرات نتحدث عن نوعين من العجز المالي. **الأول** هو العجز التجاري (أو الفائض التجاري)، سواء ما يتعلق بدولة معينة مع دولة أخرى، أو بتجارة دولة معينة مع دول العالم أجمع. وإجمالي العجز التجاري السنوي هو الفرق بين إجمالي قيمة الصادرات وقيمة إجمالي الواردات لدولة معينة.

وعلى الرغم من أن هذه الفقرة لا علاقة لها أساسًا بالعجز التجاري، وإنما **بالنوع الثاني** من العجز المالي، وهو عجز الموازنات المالية السنوية، وتراكمها ليصبح ديونًا على الحكومة، **ولكن سنتحدث قليلاً عن العجز التجاري**، وبالخصوص في الولايات المتحدة.

كنا قد أشرنا سابقاً، (الفصل الثالث ب. أولًا) عن العولمة وحرية التجارة والحمائية، والحرب التجارية الحالية التي تقودها الولايات المتحدة.

كانت الولايات المتحدة دائمًا في حالة فائض تجاري، وحَتَّىٰ أواسط سبعينيات القرن الماضي، حَيْثُ تحولت من مصدر كبير للنفط إلى مستورد له، ثُمَّ أصبحت في وضع عجز تجاري، ولكن بهامش قليل إلى بدء قيادتها الرأسمالية

الليبرالية الجديدة في ثمانينيات القرن الماضي وما بعدها. وأصبح مبدأ السوق الحر والتجارة الحرة والعولمة، السمة الرئيسية للرأسمالية المعاصرة. وتم ذلك بدفع كبير من الولايات المتحدة، معتمدة على اقتصادها الأعلى، وعلى جيشها الأقوى ونفوذها الأوسع!

لقد بدأ العجز التجاري للولايات المتحدة بالزيادة البطيئة مُنْذُ أواسط السبعينيات وتجاوز في 1987 حاجز الـ (150) مليار دولار، ليتراجع بعدها إلى معدلات العجز السابقة وبحدود (20) مليار دولار في السنوات (1991 – 1992)، وذلك بسبب الثورة التكنولوجية والدور الرئيسي للولايات المتحدة فيها. ثُمَّ بدأ العجز التجاري بالزيادة البطيئة في البداية ليصل إلى حوالي (100) مليار دولار في 1997، ثُمَّ بالزيادة السريعة مع سيادة الرأسمالية المعاصرة ليصل سنة 2006 إلى عجز قياسي بلغ (725.8) مليار دولار قيمة بضائع وخدمات. تراجع في فترة الأزمة المالية 2008 – 2009 إلى (350 – 400) مليار، ثُمَّ إلى معدلات زادت عن (500) مليار دولار سنويًا. ليتجاوز العجز مع الصين لوحدها (550) مليار دولار في سنة 2017، وهي تمثل الدولة الأكبر جدًا في العجز السنوي التجاري الأميركي. مع ملاحظة أن هذا العجز قد يكون بسبب رؤوس أموال وشركات أميركية تعمل في الصين وغيرها وتصدر إلى الولايات المتحدة!

والسؤال المطروح هل إن العجز التجاري الأميركي، هو مسألة سيئة للاقتصاد الأميركي؟ إن هذا الأمر يرفضه الكثيرون من الاقتصاديين وخبراء التجارة الأميركيين. وهذا الرفض صادر عن مختلف الطيف السياسي والاقتصاد الأميركي، من اليمين واليسار، وخصوصًا في النقاشات التي جرت إثر قيام ترامب بحربه التجارية مع العالم، عندما وضع رسومًا كمركية عالية للكثير من

الواردات الأميركية. ويقول الاقتصاديون، إن العجز (أو الفائض) التجاري ليس مؤشرًا جيدًا إلىٰ أن الاقتصاد في وضع جيد أو سيئ. فالولايات المتحدة كان لديها فائضًا تجاريًا في ثلاثينيات القرن الماضي، وهي في ظل الكساد الكبير. كما إنّها في عجز تجاري ومُنْذُ أواسط السبعينيات، برغم ذلك فإن الاقتصاد مر في فترات مزدهرة جدًا. إن العجز التجاري – بحسب مفاهيم الاقتصاديين – ليس أمرًا سيئًا أو جيدًا، وإنما يعتمد علىٰ الظروف الاقتصادية الأخرىٰ.

ويؤكد بيتر نافارو Navaro، مدير "مجلس التجارة القومي National Trade Council" في عهد الرئيس ترامب، في تأييد خفض العجز التجاري الأميركي "بأن العجز التجاري مهم ويجب الاهتمام به، وذلك عندما يتعلق الأمر بالعمالة والنمو والأمن الوطني... وهي أمور ذات أهمية كبرىٰ". والجواب الذي يطرح، إن العمالة عالية جدًا حَيْثُ إنّ البطالة في انخفاض مُنْذُ السنتين الأخيرتين من عهد الرئيس أوباما وانخفضت إلىٰ مستويات قياسية تقل عن 4٪ في فترة الحرب التجارية. كما إنّ التجارة في التصدير وفي الاستيراد هي بعملة الدولار الأميركي، عملة التجارة العالمية. ولهذا لا توجد مشكلة توفير "العملة الصعبة".

وهناك فائدة كبرىٰ من التداول العالمي للدولار "غير المغطىٰ" بالذهب، وفي طبعه ورقيًا!!، والخوف هو أن تؤدي الحرب التجارية إلىٰ تقليص دور الدولار في التجارة العالمية والاعتماد علىٰ عملات أخرىٰ، كما يتم حاليًا!!

إن الحرب التجارية والعقوبات / المقاطعة التي تقودها الولايات المتحدة بغطرسة عالية، أدت إلىٰ أن تقوم دول مثل روسيا والصين والهند وإيران وتركيا، بعقد اتفاقيات تجارية بالعملات المحلية بدل الدولار. فقد صرح نائب رئيس الوزراء الروسي برويسوف إن "عقد توريد منظمة صواريخ (إس 400) إلىٰ الهند سيتم بالعملة الروسية الروبل. وإن روسيا ستقوم بعقد جميع صفقاتها

العسكرية بالعملة الروسية لفك الارتباط بالدولار الأميركي نهائيًا ". وكانت روسيا قد أقدمت على الخطوة نفسها مع تركيا لتسديد أثمان صفقة صواريخ معها.

وأعلنت الصين أنها ستدفع ثمن وارداتها من النفط الإيراني "بعملة البترويوان". كما وقع البنك المركزي الصيني اتفاقية ثنائية لتبادل العملات مع نظيره الياباني بقيمة (200) مليار يوان (حوالي 29 مليار دولار)، مقابل (3.4) تريليون ين ياباني (حوالي 31 مليار دولار) في صفقات متبادلة تصل إلى (75) مليار دولار[56].

أما فيما يتعلق بالأمن القومي فالتجارة لا تشكل مشكلة للأمن القومي الأميركي، فالولايات المتحدة أقوى من ذلك بكثير!!

في جميع الأحوال إن العالم بأجمعه ينتظر نتائج الحرب التجارية!!. ولو أنه من المتوقع ان ينخفض العجز التجاري الأميركي، وخصوصًا بوجود فائض لديها من الغاز الطبيعي، وربما من النفط كذلك، إثر اكتشافات وتطوير الغاز والنفط الصخري. ولكن لا أحد يتوقع أن تحقق التجارة الأميركية بفائض تجاري في المستقبل القريب.

ونعود إلى **الحديث عن العجز في الموازنات السنوية، وعن الدين الأميركي العام.**

يُعرف الدين الحكومي أيضًا بالدين العام public debt، وبالدين القومي national debt، وأحيانًا بالدين السيادي sovereign debt، وهو الدين الذي يقع على عاتق الحكومة. وقد يكون هذا الدين قصير الأمد، أي استحقاقه خلال سنة أو أقل. أو طويل الأمد، عندما يكون الاستحقاق لمدة (10) سنوات أو أكثر، أو متوسط الأمد، عندما يكون الاستحقاق لمدة بين المدتين أعلاه.

والدين القومي للولايات المتحدة، هو المبالغ التي اقترضتها الحكومة الفيدرالية، التي لم يتم تصفيتها. وهو أيضًا قيمة "سندات الخزينة Treasury Securities"، وأي سندات حكومية مشابهة، صادرة من وزارة المالية الأميركية، وجهات فيدرالية أخرىٰ.

أما العجز الحكومي أو القومي national deficit (أو الفائض القومي)، فهو بالعادة يشير إلىٰ عجز أو فائض سنوي، في الموازنة الاتحادية الفيدرالية السنوية التي تبدأ من الأول من تشرين الأول من السنة، وتنتهي في نهاية أيلول من السنة اللاحقة. يعتبر العجز دينًا، ويضاف إلىٰ عجز السنوات السابقة، ليكون الدين القومي العام. وعند توفر فائض في الميزانية (بعد الحسابات الختامية)، يطرح من الدين العام.

يقسم الدين القومي إلىٰ نوعين يسمىٰ الأول: الدين القابل للتسويق Marketable debt. (وهو مجموع العجز في الميزانية للسنوات السابقة)، حَيْثُ يصدر ضمن سندات الخزينة المختلفة، القابلة للبيع أو الشراء وتدفع الحكومة الأميركية فوائد مصرفية لمشتريها. وهي عمليًا أشبه بصناديق التوفير الآمنة.

أما النوع الثاني، وهو غير قابل للتسويق unmarketable ويسمىٰ أحيانًا "الدين ضمن المؤسسات الحكومية " lntragovernment debt" وهو يصدر أيضًا بسندات ولكن غير قابلة للتسويق، ويتم تداولها ضمن المؤسسات الحكومية، وموجودة في حسابات صناديق خاصة تديرها الحكومة الاتحادية، مثل التقاعد والضمان الاجتماعي (صندوق الضمان الاجتماعي Social Security Trust Fund)، وقسم من الضمان الصحي (Federal Hospital Insurance Fund)، وغيرها.

وكمثال، فإن النوع الأول من الدين الأميركي الممكن تسويقه كان في 2018/7/31، يعادل (15.6) تريليون دولار، وبلغ النوع الثاني غير الممكن تسويقه (5.7) تريليون دولار. إن إجمالي الدين الأميركي العام / الحكومي / القومي، يعادل (21.4) تريليون دولار. ومن الملاحظ أن وزارة المالية الأميركية، ومُنْذُ عدة سنوات، لا تظهر الدين الثاني، في موازناتها السنوية، لهذا يحدث بعض الالتباس عند المتابعين للدين العام، إِذ قد يقرأون رقمين مختلفين له في مكانين مختلفين.

إن الرقم الآخر المهم عند الحديث عن الدين العام، هو نسبة إجمالي الدين العام (المتجمع خلال سنوات)، إلى إجمالي الناتج المحلي لسنة معينة. فيقال إن الدين أمر اعتيادي عندما تكون هذه النسبة بحدود 50 – 60٪، ويقال إن الدين عال جدًا عندما تتجاوز هذه النسبة 90٪. من الطبيعي أن تكون النسبة عالية في فترات الحروب، كما تنخفض النسبة عندما يتحسن الاقتصاد، أو يزداد إجمالي الناتج المحلي.

إن نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الأميركي، كما في 2018/8/31، والمذكورة أعلاه، تمثل (105.6٪)، من ضمنها الدين الممكن تسويقه والذي يمثل (77٪)، وهي النسبة التي تنشرها وزارة المالية الأميركية.

وأدناه الجدول (3 – 6)، وهو يمثل مبلغ الدين العام الكلي الأميركي، ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي GDP لسنوات مختارة، وكذلك يتضمن الدين الممكن تسويقه ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي[52].

الجدول (3 – 6)

السنة	إجمالي الدين العام مليار دولار	نسبة الدين الكلي إلى GDP٪	الدين الممكن تسويقه مليار دولار	نسبة الدين الممكن تسويقه إلى GDP٪	إجمالي الناتج المحلي GDP مليار دولار
1950	257	٪92.0	219	٪78.4	279
1970	371	٪35.4	283	٪27.0	1049
1980	908	٪32.4	712	٪25.5	2796
1990	3233	٪54.6	2400	٪40.8	5915
2000	5659	٪55.8	3450	٪33.9	10150
2004	7379	٪61.0	4308	٪35.6	12100
2009	11898	٪82.5	7550	٪52.4	14400
2010	13551	٪91.6	9000	٪61.0	14800
2012	16059	٪100.2	11250	٪70.3	6050
2015	18138	٪101.3	13108	٪73.3	17900
2018	21400	٪104.6	15600	٪77.0	20460

من الملاحظ أنه قد تكون هنالك اختلافات طفيفة لا تؤثر في المؤشرات العامة، وخصوصًا بالنسبة لسنة 2017 – 2018، إذ لم تظهر النتائج والحسابات الختامية. وفي بعض الإحصائيات، نرى أن نسبة الدين العام الكلي في الولايات المتحدة إلى إجمالي الناتج المحلي لسنة 2017 – 2018، تصل إلى ٪108، وكما في الجدول (3 – 7) أدناه.

إن الجدول (3 – 7)، هو لمقارنة نسبة إجمالي الدين العام الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي GDP، لعدد من الدول وللسنوات المبينة[52]، اعتمادًا على إحصائيات صندوق النقد الدولي.

الجدول (3 – 7)

نسبة إجمالي الدين الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي GDP

الدولة	2007	2010	2011	2017 – **2018**
الولايات المتحدة	٪62	٪92	٪102	٪108
الاتحاد الأوروبي	٪59	٪80	٪83	٪82
فرنسا	٪64	٪82	٪86	٪97
ألمانيا	٪65	٪82	٪81	٪64
اليونان	٪104	٪123	٪165	٪179
رومانيا	٪13	٪31	٪33	٪35
إيطاليا	٪112	٪119	٪120	٪132
بولنده	٪51	٪55	٪56	٪51
إسبانيا	٪42	٪68	٪68	٪98
بريطانيا	٪47	٪80	٪86	٪88
اليابان	٪167	٪197	٪204	٪236
روسيا	٪9	٪12	٪10	٪19
آسيا	٪37	٪40	٪41	٪80

أما فيما يتعلق بالصين، فإن الدين القومي الصيني كما في آذار 2016 يعادل (4.3) تريليون دولار، ويمثل 41٪ من إجمالي الناتج المحلي، اعتمادًا على معلومات صندوق النقد الدولي[52]. وتصدر في الأدبيات الغربية تقارير

مستمرة تفيد بأن الديون الصينية أكثر من ذلك بكثير، وأن الحكومة الصينية تخفي قسمًا من ديونها، ولا تذكرها في موازناتها السنوية. وأحد التقارير الحديثة الصادرة من مؤسسة "ستاندرد اند بورز" للتصنيف الائتماني يذكر أن ديون الصين تقارب الـ (6) تريليونات دولار.

أما الجدول (3 – 8) أدناه، فهو يتعلق بالديون الخارجية للولايات المتحدة، ويمثل الدول الرئيسية التي تملك "سندات وزارة المالية الأميركية US Treasury Securities"، كما في تموز 2018، التي قامت وزارة الخزانة / المالية الأميركية بتسويقها[52]. والمعلومات معتمدة على ما نشرته وزارة المالية الأميركية.

الجدول (3 – 8)

الديون الأميركية الخارجية (مليار دولار)

الصين 1671.0	**اليابان** 1035.5	إيرلندا 300.2
هونك كونك 194.4	السعودية 166.8	تايوان 164.2
البرازيل 299.7	بريطانيا 271.7	سويسرا 233.1
لكسنبورغ 221.5	جزر كيمان 196.3	بلجيكا 154.5
الهند 142.6	آخرون 1700.1	المجموع الكلي 6251.6

ومن هنا نرى أن إجمالي الديون الخارجية الأميركية تبلغ (6.252) تريليون دولار، كما وإن نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الدين الأميركي تمثل 29.2٪،

كما إنّ نسبة الديون الخارجية إلى الديون الممكن تسويقها (سندات وزارة المالية) تمثل 40.1٪.

وتملك الصين أكبر حصة من هذه الديون وتمثل حوالي (18.7٪) من إجمالي الديون الأميركية الخارجية، وتعادل حوالي (7.5٪) من الديون الممكن تسويقها، وحوالي (5.5٪) من إجمالي الديون الأميركية.

ومن الأمور المهمة التي يجب ملاحظتها، هي أن الدول ذات الاقتصاديات القوية والتي تصدر عملتها "الصعبة" - القابلة للتجارة العالمية -، مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو اليابان أو الصين أو المانيا، تلجأ إلى مواطنيها وشركاتها ومؤسساتها المالية للاقتراض، من خلال بيع السندات المالية التي تدفع عليها فوائد، وقد تباع هذه السندات أيضًا إلى مؤسسات وحكومات أجنبية. وتعتبر هذه الديون مضمونة، مثل توفير آمن للمستقبل. أما الدول النامية، أو الدول الأوروبية الضعيفة، مثل اليونان والبرتغال، فإنها تلجأ إلى المنظمات والدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض. أو قد تلجأ إلى الدول والبنوك الأجنبية، ويتم ذلك عادة بتأييد من هذه المنظمات الدولية. وأدى هذا الأمر إلى إغراق تلك الدول بالديون من خلال "النصائح" التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية، للإقراض في مشاريع مشكوك فيها، ومشكوك في إمكانية الدولة على دفع استحقاقات قروضها، وعندها تضطر هذه الدول إلى الدخول في لعبة" الليبرالية الجديدة"، من الخصخصة والعولمة وفتح الاقتصاد على مصراعيه. ولعل جون بيركنز هو من أفضل من كتب عن هذا الأمر في كتابه "اعترافات قاتل اقتصادي"، وكيف أدت تلك القروض إلى إفلاس العديد من الدول النامية، وضياع ثروتها القومية[53].

ومن المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يُنظر إليها، فيما يتعلق بالدين، هي كلف خدمة الدين، أي الفوائد التي تدفعها الدولة لقاء الدين العام. حَتَّىٰ الآن تعتبر خدمة الدين في الولايات المتحدة كلفة منخفضة مقبولة، برغم المبالغ الكبيرة جدًا التي دفعتها فعليًا وتستمر بدفعها سنويًا. وكمثال فإن الفوائد المصرفية التي دفعتها وزارة المالية الأميركية، عن الدين العام لسنة 2017، كانت (458.5) مليار دولار.

لقد كانت نسبة الفائدة المصرفية المدفوعة عن الدين في السنوات (2012 - 2018)، قليلة نسبيًا، وفي حدود (2.2 - 2.5٪). وكانت في السنوات (1993 - 2001)، حوالي (6 - 6.7٪)، بينما تراجعت في السنوات (2003 - 2011)، بين (3 - 4.7٪)، وقبلها في السنوات (1991 - 1992)، وصلت إلىٰ (7.2 - 7.8٪). لقد دفعت الولايات المتحدة مبالغ سنوية عن كلف الفوائد المصرفية لجميع الدين العام (للنوعين من الديون)، مبالغ بلغت (400 - 450) مليار دولار سنويًا في السنوات (12) الماضية، وقبلها (300 - 350) مليار سنويًا. وفي الواقع دفع ما يقارب من (4.2) تريليون دولار عن فوائد مصرفية من 2008 إلىٰ 2017. مبلغ يزيد عن (7) تريليون دولار من سنة 2000 إلىٰ نهاية سنة 2017.

قام "مكتب الموازنة في الكونغرس CBO Congressional Budject Office" بتحليل لكلف خدمة الدين العام (الفوائد المصرفية) وذلك في تقرير له في نيسان 2018 ووجد أن نسبة المبالغ المصرفية السنوية لإجمالي الناتج المحلي، كانت (1.2٪)، وهو أقل رقم لها وذلك في سنوات (1966 - 1968). كما وإن معدل هذه النسبة بين (1966 - 2015) قد وصل إلىٰ (2.0٪). ويرتفع بسرعة، إِذ وصل في 2017 - 2018 إلىٰ حوالي 2.2٪.

ويتوقع أن تصل قيمة الفوائد المصرفية في 2024 إلىٰ (799) مليار دولار، وتمثل نسبة حوالي 3٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP. وهو رقم عالٍ ومقلق، إِذ يتوقع أن يزداد أكثر في السنوات القادمة، بسبب تخفيض الضرائب في عهد الرئيس ترامب[52].

إن تقرير مكتب الموازنة في الكونغرس CBO، الصادر في نيسان 2018 والمشار إليه أعلاه والذي كان تحت عنوان "مستقبل الموازنة والاقتصاد Budget & Economic Outlook"، قدّر بأن إجمالي العجز السنوي بين (2018 – 2027)، ويعني زيادة أخرىٰ إضافية علىٰ الدين الحكومي، ستكون بمبلغ قدره (11.7) تريليون دولار. وهو مبلغ يزيد عن التقدير السابق، الذي كان قد وضع في حزيران 2017، (قبل قانون تقليص الضرائب في كانون الأول 2017)، والذي كان قد توقع أن يضاف مبلغ قدره (1.6) تريليون دولار فقط إلىٰ الدين الأميركي العام للفترة المستقبلية (2018 – 2027)!!، أي بفرق إضافي علىٰ الدين يصل إلىٰ أكثر من (10) تريليونات دولار.

وبينت النتائج الأولية لموازنة 2018، التي قامت بتحليلها النيويورك تايمز في تشرين الأول 2018، أن العجز السنوي ازداد إلىٰ (779) مليار دولار، وهو يمثل زيادة قدرها 17٪ عن عجز ميزانية 2017، الذي كان (666) مليار دولار، واعتمدت الصحيفة المعلومات التي نشرتها وزارة المالية / الخزانة الأميركية. وأن عجز 2018 هذا، هو الأكبر مُنْذُ سنة 2012، عندما كان الاقتصاد والعوائد الفيدرالية لا يزالان يتعافيان من نتائج أزمة 2008. والسبب الرئيسي لزيادة العجز في 2018 – كما تقول الصحفية – هو تقليص ترامب للضرائب. إِذ أن ما تم استلامه من ضريبة الشركات كان فقط (205) مليار دولار، مقارنة بمبلغ (297) مليار دولار في سنة 2017.

ويلاحظ أن العجز ازداد على الرغم من فرض إدارة ترامب رسوم كمركية عالية على الاستيراد خلال سنة 2018 لم تكن محسوبة في الموازنة[54].

صدرت دراسة في سنة 1998، عن معهد بروكينغز الأميركي، تحت عنوان "كلفة الأسلحة النووية"، توصلت إلى أن ما أنفقته الولايات المتحدة في مجال الأسلحة النووية الأميركية، بين السنوات (1940 - 1998)، وبسعر الدولار في سنة 1996، قد بلغ (5.5) تريليون دولار. وكان إجمالي الدين الأميركي في سنة 1998 يعادل مبلغًا قدره (5.478) تريليون دولار، بأسعار الدولار في سنة 1998، صدفة!!

يجدر أن نوضح أن دراسة مكتب الموازنة في الكونغرس CBO، التي اشرنا إليها قبل قليل، تؤكد أن الحكومة الأميركية لن يكون بإمكانها الالتزام في المستقبل المتوسط والبعيد بتنفيذ البرامج الطبية لخدمة الفقراء. أو حَتَّىٰ دفع الاستحقاقات المالية للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، إِذ إن الضرائب الحالية غير كافية لتحقيق ذلك على ضوء ارتفاع الدين ومبالغ خدمته. وإن إجمالي الدين العام خلال العقود القليلة القادمة قد يتجاوز (60) تريليون دولار[52]، فيما لو نفذت الحكومة التزاماتها، حول الطبابة والضمان.

إن إجمالي الدين القومي الأميركي الحالي البالغ (21.4) تريليون دولار، يعني أن كل فرد أميركي يحمل على عاتقه دينًا قدره (65800) دولار، كما يبلغ حوالي (177700) دولار لكل فرد أميركي يدفع الضرائب، إِذ ليس كل الأميركان يدفعون الضرائب!!

والآن لنرى ما هي مشاكل ومخاطر الديون الأميركية على الولايات المتحدة نفسها؟، وما هو موقف القوى السياسية منها؟

قامت وزارة الدفاع الأميركي، بدراسة مخاطر الديون الأجنبية، وبالخصوص الصينية، على الأمن القومي الأميركي. فتوصلت، في تقريرها في تموز 2012، إلى أن لا خوف على الولايات المتحدة من هذه الديون. وفي كل الظروف، فإن تأثيرها سيكون ضعيفًا، وسيضر الصين أكثر من الولايات المتحدة، في حال قامت الأولى باستخدامها لمحاربة الثانية. كما إنّ تقريرًا مماثلاً تم في الكونغرس الأميركي في 2013، حول نفس الموضوع، توصل إلى إمكانية امتصاص الضرر، لأن الديون الأجنبية، ومنها الصينية، لا تمثل إلّا نسبة قليلة من الاقتصاد الأميركي. وأيّد - في حينه - محافظ الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) نتائج هذا التقرير.

يشير مكتب الموازنة في الكونغرس CBO إلى مضار هذه الديون على الاقتصاد الأميركي في المستقبل، وخصوصًا عند توسعها على ضوء تخفيضات الضرائب، والتوسع في الإنفاق الحكومي العسكري. ويعطي عدة مؤشرات لهذه المضار، (وليست مخاطر!)، منها: أن أية وفورات قد تحدث في الموازنات المستقبلية ستذهب إلى تقليص الدين بدلاً من استثمارها في الاقتصاد الأميركي والمناهج الحكومية وتحسين البنية التحتية، وهي الأمور التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد ومِنْ ثَمَّ الحصول على عوائد أفضل للموازنات السنوية. كما يشير إلى أن الفوائد المصرفية لخدمة الدين. ستكون مبالغ عالية جدًا، بسبب الاحتمال الكبير لارتفاع نسب الفائدة المصرفية المنخفضة حاليًا، وبسبب ارتفاع حجم الدين المتوقع حتمًا. وهذا الأمر سيؤدي إلى تقليل حجم الوفورات - إن حدثت - في فترات الاقتصاد الجيد، كما يقلل المبالغ المتوفرة للحكومة في تنفيذ مناهجها، وهي قليلة أصلاً.

إن وجود ديون عالية، سوف يصبح عائقًا كبيرًا لوضع سياسيات نقدية أو مالية تخدم الظروف الاقتصادية المختلفة، وخصوصًا الظروف الاقتصادية الصعبة. إذ إن الديون العالية جدًا، بالإضافة إلى أضرارها المشار إليها أعلاه، فإنها تقلل من هيبة الدولة واقتصادها، ومدى مصداقيتها وتقييمها في العالم والمؤسسات العالمية المالية التقييمية.

لا تعتبر الكِنزية، (والرأسمالية المنضبطة)، الدين العام مشكلة كبيرة. فهي تهتم بسياسة نقدية منفتحة لتنمية الاقتصاد وتقليل البطالة والبناء للمستقبل وللأجيال القادمة، بالاعتماد على سياسة ضريبية تقدمية (ضرائب عالية مناسبة). ولقد كتب بول كروكمان، وهو الاقتصادي الأميركي الكِنزي المعروف، في آذار 2013، معلقًا على الدين العام: "بإهمال الاستثمار الحكومي، وعدم استطاعة إيجاد عمل للعاطلين، نكون قد قمنا بعمل أكثر ضررًا، للأجيال القادمة من ضرر الدين العام نفسه".

إن الاستثمار في المستقبل هو بتهيئة ضمان صحي مناسب للفقراء. ونشر التعليم المجاني، لخلق جيل يمكنه أن يجابه مشكلات المستقبل. ولا يعني هذا التوسع بالدين، من غير ضمان تقليصه أو سداده. فالضرائب العالية، تمنع تراكم الثروة بيد القلة التي لا تقوم بالتوسع الاقتصادي، وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة. وتدخّل الدولة يضمن التوسع الاقتصادي، إذ في حال عدم قيام الأغنياء بذلك، تقوم الدولة – حسب الكِنزية – بالاستثمار المناسب الذي يمنح بدوره عوائد وضرائب إضافية تقلل من الدين. وهذا ما حدث فعلاً في فترة العصر الذهبي للرأسمالية، أيام الرأسمالية المنضبطة.

وعلى العكس نجد أن اليمين الأميركي، والمتمثل بالحزب الجمهوري ويمين الحزب الديمقراطي، وضمن قيادة رأسمالية الليبرالية الجديدة يعارضون

أيّ توسع للإنفاق الحكومي. فهم في كل موازنة يتحدثون عن تخفيض العجز في الموازنات وتقليل الديون، وغايتهم تقليل دور الدولة في الاقتصاد.

ولكن ماذا كانت النتيجة من سياسات رأسمالية الليبرالية الجديدة هذه؟. لقد قللوا الضرائب باستمرار، فقلت عوائد الدولة نتيجة ذلك، وقضوا تدريجيًا على كل مظاهر دولة الرفاهية. وأصبحت الثروة مكدسة في البنوك وفي الملاذات الضريبية، ولم يتوسع الاقتصاد، وفي الوقت نفسه انخفضت مستويات المعيشة للطبقات الفقيرة والمتوسطة. وبدلاً من أن يتقلص الدين العام، والعجز المالي في الموازنات، كما يريد ويدعي دعاة الليبرالية الجديدة ومنظريها، وقع العكس تمامًا، إذ ازداد العجز وازداد الدين في جميع الفترات التي كانت لهم السيطرة الكاملة على الاقتصاد.

إن الديون في العالم الثالث أمر آخر، خصوصًا في الأجواء الموبوءة بالفساد، وضغوط الرأسمالية العالمية للاستحواذ على ثروات تلك الأقطار، وعدم وجود التنظيمات السياسية والنقابية التي تريد فعلاً التوسع في التنمية والدفاع عن حقوق الفقراء، وإن وجدت فهي ضعيفة وقاصرة. ولنأخذ العراق مثلاً، وهو في وسط الأجواء المذكورة أعلاه. فاقتصاده ريعي معتمد بالكامل على النفط، ولم تقم أية جهة سياسية حاكمة، ومُنْذُ بدء الاحتلال، بأي عمل مهما صغر حجمه في تطوير التنمية، سواء التنمية البشرية، أو البنية التحتية، أو الاقتصاد الحقيقي. إضافة إلى ذلك فإن النفط ليس مادة ناضبة فحسب، بل إنّ أسعاره متقلبة، وسوقه قلقة وتتعرض لضغوط سياسية هائلة من الرأسمالية المعاصرة، وخصوصًا الأميركية، بل إنّ هناك ما هو أخطر!. فالنفط ستنحسر سوقه تدريجيًا. بسبب وجوب الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، فهو مادة رئيسية في التسبب بهذه الظاهرة. لهذا يتوقع عدم ثبات الطلب عليه، وعدم التوسع

فيه بدءًا من العقد الرابع من هذا القرن، كما سيتم التراجع في استهلاكه لإنتاج الطاقة في العقود اللاحقة، ليقل جدًا في العقد السابع أو الثامن. لذا لن يكون موردًا للمال، إذ أن ما سيستخدم لأغراض البتروكيمياويات سيكون بكميات محدودة، مقارنة بالاستهلاك العالمي له لأغراض الطاقة، ولم يقم العراق بأي تطوير صناعي أو زراعي أو خدمي للبديل!!

أما فيما يتعلق بالزراعة، فالموارد المائية في تراجع سريع، بسبب الاحتباس الحراري أيضًا، ولم يقم العراق بأية خطوة لتقنين الاستهلاك والحفاظ على المياه من الضياع، سواء في السدود أو تبطين الجداول، أو تطوير واعتماد الطرق الزراعية الحديثة. وسينتهي دجلة والفرات إلى جدولين صغيرين خلال العقود القليلة القادمة!!

إضافة لذلك نحن لم نستثمر في الأجيال القادمة، لا في البنية التحتية، ولا في تطوير هذا الجيل لمجابهة المستقبل. فكل شيء تراجع بشكل كبير جدًا، والنتيجة أتلفنا ما بنته الأجيال السابقة أيضًا.

لذا فالديون ستكون عبئًا هائلًا على الأجيال القادمة، لن تتخلص منها إلّا ببيع العراق نفسه بثمن بخس!!. لقد أجرمنا بحق الأجيال القادمة جرمًا عظيمًا، إضافة إلى جرمنا بحق الجيل الحالي.

قد يكون من المفيد، وفي نهاية هذه الفقرة، اطلاع القارئ وبإيجاز على تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي، في نيسان 2018، حول الديون العالمية ومخاطرها[55]. إذ يقول التقرير:

بلغ إجمالي الدين العالمي مستواه الأعلى في 2016، ليصل إلى (164) تريليون دولار، أي (225٪) من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويشمل هذا

الدين، الديون الحكومية / القومية، وديون القطاع الخاص التي تمثل غالبية هذا الدين.

يبدي صندوق النقد الدولي قلقه من ارتفاع الديون في العالم إلىٰ مستويات حرجة، ويذكر الصندوق حكومات العالم بالأزمات الاقتصادية الكبرىٰ التي مر بها النظام المالي العالمي. ويحذر من أن هذه الديون هي أحد مصادر الخطر الرئيسية التي تهدد "النمو الاقتصادي العالمي"، في المرحلة المقبلة، ويتوقع تنامي هذه الديون في المستقبل.

يقسم التقرير دول العالم، إلىٰ ثلاثة أصناف. الأول: الدول المتقدمة، وهي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأستراليا وكندا وكوريا واليابان وسنغافورة وتايلند. والثاني: الدول الصاعدة ومتوسطة الدخل، وهي الصين والهند والأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وأوروبا الشرقية وروسيا وفنزويلا وتركيا وإيران والأردن ولبنان وجنوب أفريقيا ومصر وبقية آسيا (ما عدا الدول النامية) المبينة في الصنف الثالث. والثالث: هي الدول النامية، مثل بنغلاديش وبقية أفريقيا وفيتنام وبقية أميركا اللاتينية.

وبحسب التقرير، فإن ديون الدول المتقدمة الحكومية وصلت في العديد منها إلىٰ (105٪) من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوىٰ لم تشهده هذه الدول مُنْذُ الحرب العالمية الثانية. ووصلت هذه الديون إلىٰ (50٪) من إجمالي الناتج المحلي في العديد من بلدان الصنف الثاني، وهي الصاعدة ومتوسطة الدخل. وهذه الأقطار أيضًا وصلت إلىٰ مستوىٰ لم تشهده مُنْذُ أزمة الديون في ثمانينيات القرن الماضي التي أطاحت باقتصاديات بلدان كثيرة. وبالنسبة للتقرير فإن هذه الديون تصبح حرجة عندما تتجاوز (85٪) من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة، و(70٪) في البلدان الصاعدة وذات الدخل المتوسط.

إن نسبة (225٪) للديون العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي، تأتي من ديـون حكومية (الدين العام)، تمثل (75٪) من إجمـالي الناتج المحلي. وديـون خاصة للقطاع الخاص (شركـات وأسر وأفـراد)، تمثل (150٪) من إجمالي الناتج المحلي. ويرجح التقرير أن ترتفع هذه النسب نظرًا لاستمرار توفر المبالغ للاقتراض وبأسعار فائدة منخفضة جدًا. وهو يؤشر إلى أن هذه الأرقام "الخطرة" تبين بأن أعمال القطاع الخاص ممولة بالديون بشكل كبير، كما إنّ الاستهلاك مصدره الاقتراض لا الأجور. وأن هناك مخاوف من انفجار فقاعة الديون، في القطاع الخـاص، والتسبب بأزمة جديدة كبيرة في حال ارتفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.

يتوقع صندوق النقد العالمي - في نهاية 2017 - بأن النمو العالمي دخل مرحلة النمو الفعلي، وبنسبة 3.1٪ مع احتمالية صعودها في السنوات المقبلة. ولكن النمو في الدول المتقدمة لا يزال متواضعًا وبحدود 2.2٪، مقارنة بالدول الصاعدة ومتوسطة الدخل والنامية وبحدود 4.5٪، ويخشى الصندوق من أن تغتر الحكومات بهذا النمو، وتقع ضحية الإغراء في زيادة الإنفاق!!

وفي الوقت الذي يقر الصندوق فيه أن الحصة الأكبر من المديونية في العالم مسؤول عنها القطاع الخـاص، أو فشل الأسـواق، ولكنه بالنتيجة يدعو إلى تحميل القطاع العام الكلفة عبر وصفته المعهودة "التقشف" ويدعو - عمليًا - إلى انكفاء الدولة مع عودة النمو الاقتصادي، والاهتمام بتصفية أو خدمة ديونها فقط.

ويضع الصندوق أسبابًا لقلقه من الديون، حَيْثُ إنّ ارتفاعها يؤدي إلى زيادة نسبة المخاطر بالنسبة للمستثمرين / الدائنين بارتفاع سعر الفائدة، ومِنْ ثَمَّ زيادة مبالغ خدمة الدين، ما يؤدي إلى عدم القدرة على تصفية أو خدمة الدين.

ويطلب الصندوق ضبط الإنفاق العام، الذي يعني خفض الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي وتجميد الأجور.

يتحدث التقرير بصورة "خجولة" جدًا عن ضرورة زيادة الضرائب التصاعدية لحل مشكلة الدين، فالحل بالنسبة له، هو نفس حل النيوليبرالية، أي "التقشف" بالنسبة للفقراء!!، واستمرار تخفيض الضرائب. أما الحل المنطقي بالنسبة لكثير من الاقتصاديين فهو الضرائب العالية أو شطب الديون!!

وللمفارقة فإن صندوق النقد الدولي يدعو – كما مر في أعلاه – إلىٰ التقشف وتقليل الديون، وهو الصندوق نفسه الذي كان يشجع، في نهاية سبعينيات القرن الماضي، دول أميركا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية للاقتراض في فترة توفر مبالغ كبيرة لعملة الدولار لدىٰ دول منظمة أوبك، وحفظ هذه المبالغ في البنوك الأميركية.

سنتحدث هنا عن أوروبا الشرقية وقروضها، بحسب ما ورد في كتاب نشره صندوق النقد الدولي في عام 2001. يذكر الكتاب أن فوائد الديون لأوروبا الشرقية قفزت من 9٪ عام 1979 إلىٰ 16٪ عام 1980، بالترافق مع ارتفاع أسعار النفط التي أثقلت الميزان التجاري لهذه الدول، وضخمت فاتورة الاستيراد[55أ]. وأصبحت دول أوروبا تنوء بعبء دين العملة الصعبة الذي بات يتضخم بتسارع، حَتَّىٰ وصل في أوائل الثمانينيات إلىٰ أكثر من (20) مليار دولار في يوغسلافيا، و(24) مليارًا في بولندا، و(10) مليارات في رومانيا وألمانيا الشرقية. وللمقارنة كان الدين الخارجي للاتحاد السوفيتي في الفترة ذاتها يبلغ أقل من (12) مليار دولار.

إن القسم الأكبر من ديون أوروبا الشرقية الهائلة لم تكن، حَتَّىٰ، مالاً استلفته هذه الدول واستثمرته، وإنما متأخرات وغرامات لعجز الحكومات

عن سدادها. فمثلاً كان إجمالي الدين الخارجي على رومانيا سنة 1976 أقل من نصف مليار دولار، تضخم إلى (10.4) مليار دولار بحلول 1981، وأصبح على رومانيا أن تدفع (3) مليارات دولار سنويًا فوائد، بعد أن كانت خدمة الدين تكلف أقل من (8) ملايين دولار قبل ست سنوات.

أصيب الرئيس الروماني تشاوتشسكو بالذعر حين لمس كلفة الدين، وفهم أن المؤسسات المالية العالمية ستتحكم باقتصاده، فقام برد فعل حازم، واتخذ قرارًا بإطفاء الدين بكامله خلال أقل من (10) سنوات، والتوقف عن الاقتراض لاحقًا، وفرض على الشعب التقشف القاسي طوال عقد الثمانينيات. وفاض كيل الشعب الروماني فأطاح برئيسه وأعدمه في السنة التي أتمت فيها رومانيا دفع آخر دولار من ديونها. لم يكن تشاوتشسكو فاسدًا أو مجرمًا أو قاتلاً، لكنه كان دكتاتورًا أراد التخلص من القيود التي تفرضها الرأسمالية العالمية[55 أ].

د. مظاهر حتمية سلبية حادة، لم تخطط لها رأسمالية الليبرالية الجديدة، وكانت سبب "نجاحها"!!

بالنتيجة، وعلى ضوء سيادة الرأسمالية المعاصرة / رأسمالية النيوليبرالية، وبعد أن قضت هذه الرأسمالية على النظام الاقتصادي الكِنزي في "دولة الرفاهية" للرأسمالية المنضبطة، نرى أن ما طرحه منظرو الليبرالية الجديدة لم يتحقق!. فهم وعدوا بأن نظامهم الرأسمالي سيحقق نموًا كبيرًا في الادخار والاستثمار ويؤدي إلى نمو اقتصادي يحقق رفاهية لكل المجتمع وهو أمر أصبح بعيد المنال!!

وبرغم ذلك فإن الرأسمالية المعاصرة، أكملت هيكلتها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، التي امتدت للعقود الأربعة الماضية ولا تزال مستمرة،

وهي فترة طويلة اقتصاديًا، حدث فيها صعود في الأربـاح وتراكم رأسمالي مستمر، على الرغم من أنهما لم يكونا بموازاة ما كان عليه الأمر في الرأسمالية المنضبطة.

لقد انتجت الرأسمالية المعاصرة ثلاثة تطورات، وهي ظواهر اقتصادية لم يكن مخطط لها، ولم يتحدث عنها منظرو النيوليبرالية. وهي تطورات سلبية، ولكنها كانت ستظهر حتمًا لأنها من صميم عمل وفعالية هذه الرأسمالية. ولقد توقعها الكثيرون من الاقتصاديين المناهضين للرأسمالية المعاصرة. وهذه المظاهر الثلاثة - مجتمعة - انتجت ما يمكن اعتباره "النجاحات" الاقتصادية، التي يتباهى بها منظرو النيوليبرالية، وفي الوقت نفسه أدت إلى النتائج الكارثية للأزمة الاقتصادية الحادة في 2007 - 2008، وما زالت آثارها باقية حَتَّىٰ الآن. وهي أسوأ ما حدث للرأسمالية مُنْذُ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وهذه المظاهر السلبية الثلاثة هي:

أولًا: ارتفاع هائل في انعدام العدالة في توزيع الثروة:

إن انعدام العدالة في توزيع الثروة هو أمر متلازم مع النظام الرأسمالي مُنْذُ بدايته. ولكن ما حدث في عصر الرأسمالية المنضبطة ودولة الرفاهية في عقودها الثلاثة، هو حصول الطبقة العاملة والفئات الفقيرة على "حصة" من هذه الثروة، جعلت دولـة الرفاهية مكانًا أكثر ملائمة للطبقات الفقيرة في العيش من أي عصر رأسمالي سابق. حَيْثُ إنّ قسمًا من الثروة تحول إليهم، نتيجة تدخل الحكومات، وكان على شكل أجور مناسبة ومتصاعدة مع تصاعد أرباح الشركات، وكذلك على شكل خدمات ومناهج مختلفة قُدّمت لهم مجانًا أو بأجور مخفضة مناسبة لمدخولاتهم.

ادعىٰ منظرو رأسمالية النيوليبرالية، أن "خير" الرأسمالية التي يدعون إليها سيفيض علىٰ الجميع ومنهم الطبقات الفقيرة، إِذ إن هذا الخير سيكون وفيرًا جدًا. ولكنهم في الوقت نفسه رفضوا السياسات الكِنزية في تدخل الحكومات في الاقتصاد ونجحوا بذلك، وكذلك نجحوا في نشر العولمة وفتح الأسواق العالمية، ورفع أو إلغاء الضوابط في مختلف المجالات، كما عملوا علىٰ تخفيض الضرائب وتقليص أو إلغاء مناهج دولة الرفاهية، إضافة إلىٰ خصخصة القطاعات الحكومية الإنتاجية والخدمية، وهي بإجماليها أمور تناقض إمكانية شمول الجميع بالخير العميم!!

لقد عملوا بجهد كبير لرفع "يد" الحكومة العلني في تنظيم الحياة والاقتصاد. وأكدوا أن "يد" السوق الخفية هي التي ستنظم الحياة الاقتصادية، وهو قول منظري الرأسمالية الكلاسيكية، وتبنته الرأسمالية النيوليبرالية، وهذا القول لم ينجح مع الرأسمالية الكلاسيكية، وكان الحال أكثر سوءًا في النيوليبرالية، ووضح أن "اليد" الخفية هي يد الأثرياء الذين يريدون كل شيء، ولا يتركون حَتَّىٰ الفتات للطبقات الفقيرة. وأصبح الحال كما هو عليه الآن، وكما أوضحت بإسهاب في الفقرة (ب. سابعًا)، من هذه الدراسة، وتحت عنوان "تفاقم انعدام العدالة والمساواة، وتراكم الثروة لدىٰ الأغنياء".

ثانيًا: فقاعات كبيرة للأصول / الموجودات asset bubbles:

إن رفع الضوابط والتنظيمات المالية، كان ولا يزال، المطلب الأساسي لرأسمالية النيوليبرالية، وتم لها رفع الكثير منها، وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة.

كما إن الرأسمالية المالية هي إحدىٰ السمات الرئيسية للرأسمالية المعاصرة، حَتَّىٰ إنّ بعض الاقتصاديين يسمونها بالرأسمالية المالية.

لم تكن النيوليبرالية تريد حدوث فقاعات كبيرة للأصول أو لغيرها، ولكن مطالباتها الرئيسية، والتي تم تحقيقها، في رفع الضوابط عن القطاع المالي، والتوسع الهائل في القطاع المالي، لا بُدَّ وأن تؤدي حتمًا إلىٰ حدوث هذه الفقاعات، كما وإنها ستؤدي حتمًا إلىٰ دخول القطاع المالي في المضاربات الخطرة.

إن التعريف العام لفقاعة الأصول هو: "حالة الصعود السريع لأسعار السندات أو الأوراق المالية (أسهم الشركات وأسعار البورصة)، أو أسعار أية أصول أخرىٰ مثل العقار والأراضي، إلىٰ مستوىٰ عالٍ جدًا، بحَيْثُ تتجاوز هذه الأسعار العالية، التقييمات المقدرة لتلك الأصول علىٰ حسب التقييمات الاقتصادية الصحيحة لها". ولهذا يكون انهيار الأسعار العالية جدًا للأصول أمرًا حتميًا، وليس أمرًا محتملاً فقط وعند الانهيار نقول إن "الفقاعة انفجرت".

المشكلة هنا، أنه ليس من السهل تقييم وتحديد سعر الأصول لكي نعرف متىٰ ستنفجر الفقاعة. ولفهم الفقاعات أكثر، علينا فهم خاصية الأصول. هناك خاصيتان أساسيتان لقيمة الأصول، الأولىٰ: إن قيمة الأصول تعتمد بصورة كبيرة، وأحيانًا كلية علىٰ مستقبل تطور سعرها، وهو أمر تخميني غير معروف. إِذ أن من يشتري الأصول يتوقع زيادة أسعارها (أي لغرض الربح من بيعها في المستقبل)، وكذلك بسبب العائدات التي تعطيها الأصول عند اقتنائها (الأرباح السنوية للأسهم أو المسندات، وإيجارات العقار).

والخاصية الثانية للأصول هي أنها لا تصنع وليس لها كلفة إنتاج لتحديد سعرها، فمثلاً قيمة الأرض (من غير البناء)، وقيمة الأوراق المالية، ليس لهما كلفة إنتاج، لذا من الصعب، وأحيانًا من المستحيل تحديد أسعارهما المستقبلية. ولهذا نحن لا نرىٰ – مثلاً – فقاعة في أسعار الطعام، لأن له كلفة إنتاج وقابل للفساد والتلف إن تُرك. قد يكون هناك احتكار للطعام أو شحة

في موسم معين (جفاف أو فيضان)، وتغيير في الأسعار نتيجة شحة أو وفرة أو احتكار، ولكن لا تحدث فقاعة. كذلك فيما يتعلق بأسعار المكائن والمعامل، حَيْثُ تعرف قيمها في استعمالاتها المستقبلية، لذا فإن كلفة إنتاجها هي التي تحدد أسعارها، وبهذا لا تحدث فقاعة فيها.

وعند الحديث - مثلاً - عن قيمة الأسهم الصناعية، فنحن نستطيع أن نحسب ونقدر كلفة إنشاء المصنع، وسعره بعد كذا سنة. ويمكن كذلك تقدير قيمة السهم عند الطرح الأولي. وذلك علىٰ ضوء قيمة المصنع الكلية وعدد الأسهم المطروحة، ولكن ما يحدث في البورصة بعد ذلك، أمر لا يمكن تخمينه بدقة. كذلك بالنسبة للعقار، فقيمة البناء يمكن تقديرها، ولكن يصعب ذلك بالنسبة لقيمة الأرض المقبلة. وما يحدث هو أن الأسعار في البورصة ترتفع، ويتم الإقبال علىٰ شراء الأسهم (أو الأرض في المواقع التي يتوقع لها أن تكون تجارية صاعدة). وبالإقبال علىٰ الشراء ترتفع الأسعار سريعًا. تصل الأسعار إلىٰ أرقام عالية لم تكن ضمن التوقعات، وتسمىٰ عند ذاك "فقاعة"، وتضل تنتفخ وتكبر، حَتَّىٰ تنفجر!!

إن أفضل طريقة لفهم فقاعة الأصول، هو بالرجوع إلىٰ الآلية التي تخلقها وتنفخها وتبقيها مستمرة، وذلك علىٰ أساس الطلب والاعتقاد بأن الأسعار المقبلة ستكون أعلىٰ، وأن هناك ربحًا مقبلاً من شرائها. وزيادة السعر يجلب مستثمرين آخرين، وهذا بدوره يرفع من السعر أكثر، ويزداد حجم الفقاعة، وهكذا.

ليس كل حالة لصعود أسعار الأصول تعني فقاعة، إِذ قد يكون الصعود لأسباب حقيقية، مثل صعود أسعار الأرض أو العقار في مدينة ما يزداد عدد سكانها لسبب اقتصادي، فيؤدي إلىٰ زيادة في مدخولات ساكنيها الجدد

والقدامىٰ. أو بسبب فتح شارع تجاري في منطقة العقار فيزيد من قيمة العقار. كذلك بالنسبة لارتفاع أسعار الأسهم لأسباب حقيقية كتوقع أرباح عالية، أو رسملة (وزيادة أسهم) متوقعة في تلك السنة، أو إضافة خطوط جديدة لشركة معنية بهذه الأسهم.

وقد تبدأ الفقاعة، بتدخل إرادي أو غير إرادي لزيادة سعر الأصول، عن طريق توفير أموال "سهلة" الاقتراض، كما هو الحال في الدول الرأسمالية، وبالخصوص الولايات المتحدة، أو تقليص الضرائب حَيْثُ تتوفر سيولة نقدية غير مستثمرة في الاقتصاد الحقيقي، أو اندفاع البنوك لإعطاء قروض بفوائد منخفضة (لانخفاض سعر الفائدة بموجب توجهات البنوك المركزية)، وتكون هذه القروض بلا ضمانات واضحة (بسبب تقليص الضوابط المالية). وفي جميع هذه الحالات كانت "يد" النيوليبرالية موجودة لتوفير الأموال للأغنياء لخلق الفقاعات وتكبيرها.

من السهل تشخيص نهاية فقاعة الأصول، ولكن ذلك يحصل بعد بدء نشوئها، إِذ إن كل فقاعة أصول ستنفجر في النهاية. وفي وقت ما سنرىٰ عدم وجود مشتر إضافي لاستمرار الشراء المتصاعد في السعر، وعندها يتوقف السعر ولا يصعد. وحالما يتوقف السعر، يفقد الحافز للربح عند المشتري الأخير، إضافة إلىٰ فقد الحافز للشراء عند المستثمرين الآخرين. يبدأ المالكون بالبيع بسعر أقل خوفًا من هبوطه أكثر، فتبدأ عملية الهبوط السريع، أي انفجار الفقاعة.

لا يعني هذا الأمر أن من غير الممكن تشخيص فقاعة الأصول قبل أن تنتهي، أي قبل أن يحدث الانفجار الكامل. فعلىٰ الرغم من استحالة التعرف علىٰ جميع دوافع المستثمرين للاستثمار في هذه الأصول، إلّا أن المستثمر الحريص يمكنه متابعة ارتفاع الأسعار ووضع تحليلاته الخاصة. هل توجد فائدة أو

مستقبل للعقار، أو فيما يتعلق بالأسهم، هل إن سعر الأسهم وصل إلى حدود اللا معقول على ضوء القيمة الفعلية للشركة وأرباحها ومستقبلها. عند ذاك من الممكن - وضمن المعقول - يمكن التوقع بأن الفقاعة تتمدد من دون سبب وأن الانفجار واقع لا محالة. لا يمكن تحديد الانفجار بالضبط، ولكن المستثمر "الشاطر" المدقق هو من يبيع قبل الانفجار بفترة وجيزة!!

لم تحدث فقاعات أصول مهمة في الولايات المتحدة في فترة الرأسمالية المنضبطة بين 1948 - 1973، بينما حدث عدد من هذه الفقاعات بعد 1979.

حدثت فقاعة أصول في العقارات في الثمانينيات، في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة. كما حدثت في التسعينيات فقاعة أصول الأسهم في بورصة نيويورك. إذ صعد بين 1994 - 1995 مؤشر أسعار الأسهم لأكبر (500) مؤسسة وشركة أميركية (على حسب مؤشر ستاندرد اند بورز)، بمعدل مستوى قدره (23.6٪)، بينما زادت أرباح الشركات بعد الضريبة بنسبة (5.9٪) سنويًا فقط، وهو مؤشر كبير لحدوث فقاعة، إذ وصلت أسعار البورصة قمتها سنة 2000، وهبط المؤشر (30.3٪) خلال السنتين اللاحقتين[2].

وفي السنوات التي تلت سنة 2000، حدثت فقاعة أصول عقارية هائلة في جميع الولايات المتحدة، بدأت بالصعود قبيل سنة 2000، ووصلت الفقاعة قمتها 2006، إذ انفجرت الفقاعة العقارية بداية 2007، ورجع مؤشر أسعار العقارات سنة 2012 إلى ما كان عليه في سنة 2001.

ثالثًا: دخول القطاع المالي إلى الأعمال الخطرة والمضاربة والقروض السهلة:

السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا أنتجت رأسمالية الليبرالية الجديدة فقاعات الأصول؟!

إن حالة عدم العدالة العالية في توزيع الثروة، والمتصاعدة والمستمرة في التصاعد في عهد النيوليبرالية، أدت إلىٰ تركيز كبير للثروة عند الأغنياء، وأنتجت أموالًا هائلة (رأسمال وصناديق) أكبر بكثير مما يمكن استثمارها في اقتصاد حقيقي منتج. لهذا فإن قسمًا من هذه الأموال ذهبت لشراء أصول (عقارات وأسهم)، لأنها تعطي أرباحًا أكثر من إيداعها في البنوك. وهذا الأمر أدىٰ إلىٰ زيادة في أسعار هذه الأصول.

ولكن لكي تبقىٰ فقاعة الأصول مستمرة وأكثر انتفاخاً، فإن ذلك يتطلب وجود مؤسسات مالية للإقراض لأغراض الاستثمار في مثل هذه الاستثمارات. وكما ذكرنا سابقًا، فإن هيكلية رأسمالية الليبرالية الجديدة حوّلت المؤسسات المالية، من قطاع مالي لخدمة الاقتصاد الحقيقي، إلىٰ قطاع مالي مستعد - وبشغف واندفاع - للإقراض في الاستثمارات الخطرة، ومنها الاستثمار في الأصول في فترات الفقاعات. كذلك منح قروض سهلة للاستثمار في المضاربات، إضافة إلىٰ أن البنوك نفسها دخلت في مجال شراء الأصول والمضاربة فيها، وهي تقوم بذلك ما دام هناك ربح عالٍ وسريع.

إن إلغاء أو تخفيض الضوابط والتنظيمات المالية أدىٰ إلىٰ ضعف وهشاشة في الضوابط المتعلقة بإعطاء القروض، والنتيجة النهائية لهذه العمليات الخطرة أدت إلىٰ إفلاس البنوك، أو تعرضها للمساءلة القانونية والغرامات، عندما انفجرت الفقاعات.

وفي الوقت الذي كان فيه عدم عدالة توزيع الثروة سببًا أساسيًا في الفقاعات الكبيرة، فإن العوائد المالية العالية لهذه الفقاعات أثناء انتفاخها، زادت في عدم العدالة هذه، وأدت كذلك إلىٰ زيادة عدد وحجم المؤسسات المالية المستعدة للمضاربة والدخول في الأعمال المالية الخطرة.

لقد قاومت بعض المؤسسات المالية الرصينة القيام بأعمال مالية عالية الخطورة، ولكن ضغوط المنافسة من المؤسسات المالية الأخرىٰ، أغراها بالدخول في هذا المجال الخطر.

اقتصاد العرض مرة أخرى:

لقد توسعت الأرباح في عهد رأسمالية الليبرالية الجديدة، وليس في مجال الأعمال المالية فحسب، بل في مجال الأعمال غير المالية، ولو أنها كانت (أي الأعمال غير المالية) أقل من توسعها في زمن الرأسمالية المنضبطة. وهذا الأمر يشجع القطاعات الإنتاجية والخدمية علىٰ التوسع والنمو. ولكن هذا النمو الاقتصادي يحتاج إلىٰ نمو وتوسع في الطلب، كي يستمر، وهنا تكمن المشكلة، إذ إن الأجور كانت راكدة ولا تتناسب مع نمو الأرباح. كذلك فإن الإنفاق الحكومي (ما عدا الإنفاق العسكري) كان محددًا جدًا مقارنة بفترة الرأسمالية المنضبطة، وهو أمر يقع في صلب هيكلية النيوليبرالية. إضافة إلىٰ ذلك العجز التجاري المتزايد في الولايات المتحدة، مما يعني تناقص الطلب العالمي علىٰ بضائعها، وجميع هذه الأمور تقلل من الطلب.

وهنا يأتي السؤال، وهو كيف إذا استطاع الاقتصاد الأميركي أن يتسع ويستمر في هذه الفترة من النيوليبرالية؟!. وهذا يثير سؤالًا ثانيًا، وهو من أين جاء التنامي في الطلب برغم الظروف أعلاه، وهو العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية؟!

لقد ارتبطت تسمية رأسمالية الليبرالية الجديدة، بالسياسة الاقتصادية الريغانية (نسبة إلىٰ الرئيس الأميركي رونالد ريغان 1981 - 1989). وباقتصاد العرض Supply side economics، ولقد تحدثنا عن هذا الأمر بعض الشيء عند الحديث عن السياسة الضريبية للنيوليبرالية، (الفصل الثالث، ب. سادسًا)، ونضيف في هذه السطور بعض الملاحظات الإضافية حول اقتصاد العرض.

تقضي هذه السياسة، بعدم وجود مشكلة في خلق الطلب وتحريك السوق، إِذ إن "العرض يخلق الطلب". وعلىٰ الرغم من أن سياسة العرض ترتبط ببعض اقتصاديي الليبرالية الجديدة الجدد مثل آرثر لافير أو غيره، ولكن منظري الليبرالية الجديدة يشيرون دائمًا إلىٰ ما يسمىٰ (قانون ساي Say law) - ولا أعرف لماذا يسمىٰ (قانون)، إِذ إن قواعد العلوم تبدأ بالفرضية ثُمَّ النظرية، فإذا ما أثبتت النظرية صحتها تحولت إلىٰ قانون!! - وقانون ساي هذا، لم يتم إثباته حَتَّىٰ الآن، بل إنّه في الواقع أثبت خطأه!!

قام جان بابتست ساي Jean - Baptiste Say، وهو اقتصادي فرنسي، بوضع ما سُمّي بـ (قانون ساي Say Law) في 1803، والمتعلق بنظرية اقتصاد العرض، وهو يقول: "إن إمكانية أي منا شراء إنتاج الآخرين، هو بقيمة ما ننتجه نحن. أي إنّ قيمة ما نشتري به تساوي قيمة ما ننتجه، ولهذا فإن إجمالي الإنتاج / العرض، يخلق إجمالي الطلب"!. ويناقش ساي مسألة التخمة العامة (وهي العرض الكبير الذي يفوق الطلب)، ويقول وبسبب القانون أعلاه، فإنها لن تحدث!!

إن مقولة هذا "القانون"، الذي عارضه الكثيرون وأيده البعض، تعتمد - في قسم منها - علىٰ المبادئ الرأسمالية، من أن السوق يعرف طريقه، ولهذا فإن

زيادة العرض ستجد زيادة في الطلب، في هذا المنتج أو في غيره، (أي إن إجمالي قيمة العرض، ستجد إجمالي قيمة الطلب)، ومن دون تدخل للحكومات في هذا الأمر.

يعتبر كينز أكبر المعارضين لهذه "النظرية" أو ما يسمىٰ القانون، وقدّم دراسات، وخصوصًا في فترة الكساد الكبير، مؤكدًا أن الكساد بحد ذاته هو برهان علىٰ خطأ وخطل هذه النظرية. وعندما تبنىٰ اقتصاديو ريغان هذه المفاهيم، وقف ضدها الكثير جدًا من الاقتصاديين، وخصوصًا الكِنزيون والماركسيون، وربطت هذه المفاهيم باقتصاد الثورة الذي سبق أن تحدثنا عنه. وناقش الاقتصاديون - وكمثال - بضاعة النفط، بصفتها كبيرة وواسعة الانتشار، فعندما كانت هناك تخمة في إنتاجها، لم يستطع الاقتصاد العالمي أن يتوسع لامتصاصها، برغم أن النفط يدخل في إنتاج وعمل جميع البضائع والخدمات تقريبًا. لهذا يجب التدخل لسحب التخمة من الأسواق، إِذ إنها سوف تؤدي إلىٰ الهبوط الحاد في الأسعار، ومن غير وجود إمكانية لاستهلاك جميع العرض، حَتَّىٰ عند تخفيض الأسعار.

إن "قانون" ساي يقول إن إنتاج مادة وبوفرة، يساعد في تخفيض الأسعار، وخلق إمكانية التوسع لإنتاج مواد أخرىٰ، ويبقىٰ السوق في نمو، ولكن الأزمات، وخصوصًا التي انتهت بكساد، والتي حدثت بسبب وجود وفرة في العرض، وعدم وجود طلب، برهنت علىٰ خطل هذا القانون، الذي ليس له مكان في عالم الاقتصاد الفعلي. وإن كينز كان قد بيّن بالأدلة أن هذا القانون False (خاطئ / كاذب)، وأكد أن العكس هو الصحيح، إِذ إن الطلب يؤكد العرض. وربما يمكن القول إن هذه "النظرية" قد تنجح في ظروف محددة، ولكنها بالتأكيد ليست قانونًا!

إن التوسع في الاستثمار (أي زيادة في العرض) ومِنْ ثَمَّ تخفيض الأسعار، يمكن ولفترة قصيرة من الزمن خلق طلب إضافي، ولكن لا يمكن أن يكون الطلب مستمرًا ومتناميًا. ومن غير وضع موازنة صحيحة بين الطاقات الإنتاجية، والطلب على البضاعة من قبل المواطنين والأجهزة الحكومية والجهات الأجنبية (التصدير)، لا يمكن للاقتصاد أن يستمر في النمو. وفي كل الأحوال لقد رأينا، في الصفحات السابقة (الفصل الثالث، ج. ثانيًا)، والشكل (3 – 8)، والجدولين (3 – 4) و(3 – 5)، فإن النمو الاقتصادي في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة، كان أبطأ (وفي كل الرأسماليات المتقدمة)، مما كان عليه في فترة الرأسمالية المنضبطة.

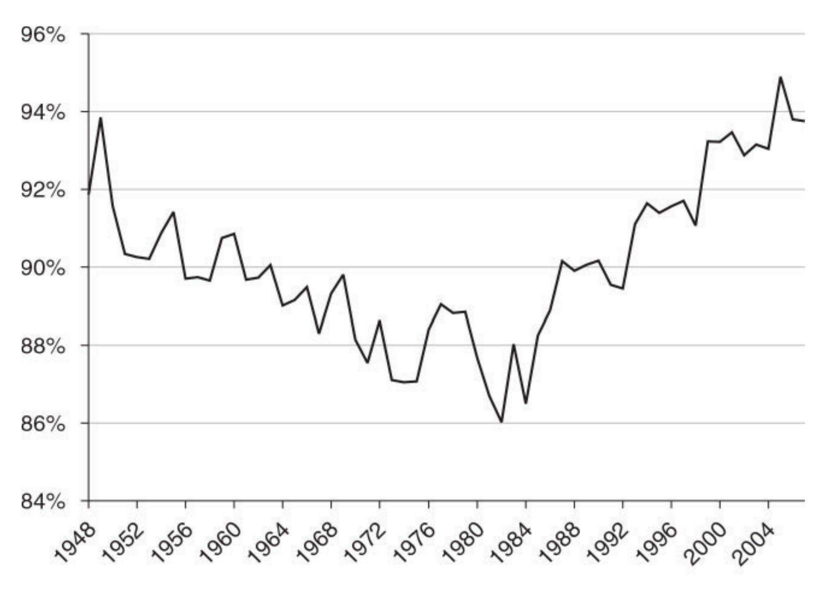
ولكن المؤشرات الاقتصادية الثابتة تقول، برغم ركود الأجور، فإن الإنفاق العائلي (إنفاق المستهلكين)، قد ارتفع واستمر بالزيادة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي GDP، وكما مبين في الشكل (3 – 11)، وذلك عند حديثنا عن نسبة الادخار الشخصي (الفصل الثالث، ج. رابعًا). والسؤال كيف يمكن للإنفاق العائلي أن يرتفع مع ثبات الأجور؟!

قروض العائلات، والقروض الأخرى، والمجتمع الاستهلاكي:

تتجه العائلات ذات الدخل العالي إلى ادخار قسم من مدخولاتها، وإنفاق نسب أقل من هذه المدخولات عمّا تنفقه العائلات ذات الدخل المتوسط والقليل، ونحن هنا نتحدث عن **نسبة** من المدخولات، وليس رقم الإنفاق الفعلي. كما إنّ من المفترض، وفي حالة ثبات الأجور أو تقليلها، أن يتم تقليل الإنفاق وزيادة الادخار، تحسبًا للقادم من الأيام، وحفاظًا على مستقبل العائلة والأطفال. ولكن ما رأيناه هو استمرار الارتفاع في إنفاق المستهلك كنسبة لإجمالي الناتج المحلي.

إن تحول المجتمع الأميركي إلىٰ مجتمع استهلاكي كبير، والتوسع بالشراء لمنتجات جديدة كثيرة ومتنوعة جدًا، تحت تأثير وإغراء الشركات المنتجة والمسوقة، لا يبرر لوحده هذا التوسع بالإنفاق. إذ إن المدخولات محدودة، ولا يمكن التوسع بالإنفاق ضمن هذه المدخولات المحدودة. وهذا يقتضي وجود موارد مالية أخرىٰ للعائلات ذوات الدخل المتوسط والضعيف، ولا يتم ذلك إلّا من خلال "السرقة" علىٰ نطاق واسع ومبطن لا يطاله القانون؟!!، أو الاقتراض. ولما كان الحل الأول من اختصاص الأغنياء!!. فسيعتمد علىٰ القروض التي توفرها البنوك لكل طبقات الشعب وبشروط سهلة وضمانات غير أكيدة، وهو ما أوضحناه في الصفحات السابقة!!

الشكل (3 – 12) أدناه، يمثل إنفاق المستهلك الأميركي كنسبة إلىٰ المدخولات المالية المتاحة له (بعد الضريبة)، وللفترة بين 1948 – 2007، أي في عهدي الرأسمالية المنضبطة والرأسمالية المعاصرة[2]. والجدول يمثل معدل إنفاق المستهلك من جميع الفئات الغنية والمتوسطة والفقيرة.



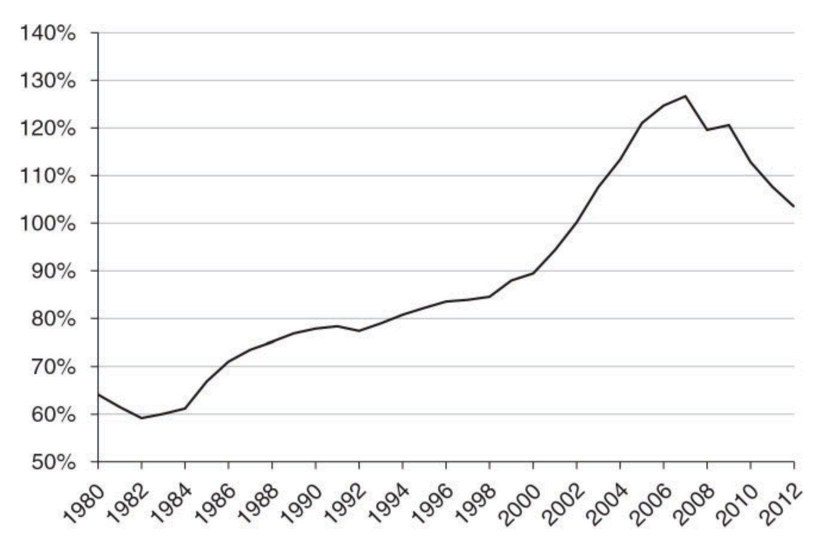
الشكل (3 - 12)

نسبة انفاق المستهلك الأميركي إلى مدخولاته

ويتبين من الشكل (3 - 12) أعلاه، إن هذه النسبة كانت تتجه نحو الانخفاض في عهد الرأسمالية المنضبطة، ووصلت إلى معدلات تقارب 87٪ في أواسط السبعينيات، ما يعني أن هنالك ادخار يتزايد. ارتفعت نسبة الإنفاق قليلاً في فترة أزمة الرأسمالية المنضبطة، ثُمَّ انخفضت قليلاً في السنوات الأولى للرأسمالية النيوليبرالية لتصل إلى حوالي 86٪ (بعد تخفيض الضرائب في عهد ريغان). ثُمَّ لترتفع باستمرار بعد ذلك، وخصوصًا بعد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. لتصل نسبة الإنفاق إلى المدخولات المتاحة إلى حوالي 95٪. وهذا يعني إن إنفاق المستهلك ارتفع بصورة مستقلة عن المدخولات، والسبب هو الاقتراض. مع ملاحظة أن نسبة الادخار الشخصي إلى المدخولات

المتاحة، كانت في انخفاض مستمر في فترة النيوليبرالية، كما أوضحنا ذلك في الشكل (3 – 10)، عند حديثنا عن الادخار الشخصي في الولايات المتحدة، (الفصل الثالث، ج. رابعًا).

أما الشكل (3 – 13) أدناه [2]، فهو يمثل قيمة ديون العائلات (المستهلكين) كنسبة إلى دخل الفرد المتاح (بعد الضريبة) في السنوات بين (1980 – 2012).



Source: Board of Governors of the Federal Reserve System, 2013, *Flow of Funds Accounts*, Table B.100; U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 2.1.

الشكل (3 – 13)

ديون العائلات (المستهلكين) كنسبة إلى الدخل المتاح

في السنوات بين (1980 – 2012)

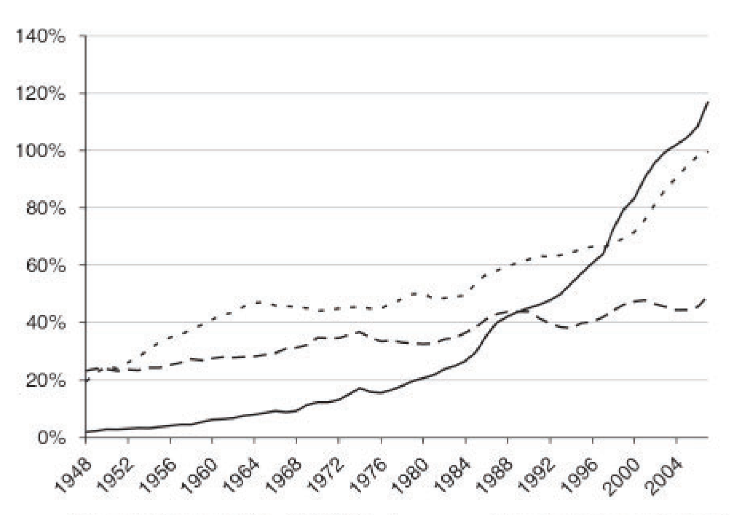
ويتبين من الشكل (3 – 13)، أن نسبة ديون المستهلكين إلى دخولهم المتاحة، قد ارتفعت تدريجيًا، بدءًا من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وبشكل

بسيط متجاوزة 70٪. ولكن مع بداية الألفية الثالثة، وبتوفر قروض سهلة، أخذت بالارتفاع السريع، وتجاوزت 100٪ بعد 2002، لتصل إلى أعلى مستوى لها في 2007 (قبيل الأزمة المالية العالمية)، إلى أكثر من 125٪، ثُمَّ تنخفض بعد 2008.

وهو ما يعني، أن الديون تجاوزت المدخولات بأكثر من 25٪، وذلك لتمويل استهلاك المواطنين. وأصبح المجتمع الأميركي يستقرض لتمويل حالته المشوهة في الاستهلاك العالي، التي أنتجتها رأسمالية الليبرالية الجديدة.

إن الارتفاع الحاد في الديون في فترة الرأسمالية المعاصرة، لم يشمل ديون المستهلكين فقط، بل شمل جميع القطاعات، وكما سنرى في الشكل أدناه.

ويمثل الشكل نسبة الديون في القطاعات المختلفة (ديون القطاع المالي، وقطاع الشركات غير المالية وديون المستهلك)، إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات بين (1948 - 2007)[2].



Source: Board of Governors of the Federal Reserve System, 2010; U.S. Bureau of Economic Analysis, 2010, NIPA Table 1.1.5.

الشكل (3 – 14)

ديون القطاعات المختلفة الأميركية كنسبة لإجمالي الناتج المحلي GDP بين سنوات (1948 – 2007)

ونلاحظ في الشكل (3 – 14) أعلاه، أن نسبة ديون المستهلك لإجمالي الناتج المحلي الأميركي، قد ارتفعت بشكل بسيط بين 1950 إلى أواسط الستينيات (في فترة الرأسمالية المنضبطة)، إذ ارتفعت من 20٪ تقريبًا إلى حوالي 45٪ من إجمالي الناتج المحلي لتغطية بناء المساكن بصورة رئيسية. ثُمَّ ارتفعت إلى حوالي 70٪ من إجمالي الناتج المحلي بحدود سنة 2000، لتقفز إلى 100٪ تقريبًا بحلول سنة 2007.

إن الزيادة الكبيرة في ديون المستهلك (العائلات)، لا يعني أن هناك رغبة متنامية لدى المستهلك للاقتراض فقط، وإنما الأهم أن المؤسسات قد عملت

بجد وبلا كلل لترغيب المستهلك وتشجيعه على الاقتراض بفائدة قليلة وبشروط بسيطة، على الرغم من زيادة مستوى الديون وخطورة عدم استرجاعها، بسبب إضعاف الضوابط المالية التي كانت تقيد الإقراض.

من الواضح أن المجتمع الأميركي، أصبح مجتمعًا مستهلكًا كبيرًا باعتماده الديون، ورأسمالية الليبرالية الجديدة عملت كل ما بوسعها لزيادة استهلاكه (لزيادة الطلب)، بغض النظر عن خطورة بعض فعالياتها المالية. وفي مثل هذه المجتمعات التي تعودت الاستهلاك، فإن المستهلك لا يرغب بتقليل استهلاكه عندما تقل مدخولاته، ما دام يستطيع الاستقراض، ومن غير ضمانات حقيقية، وبتشجيع ودفع كبيرين من الجهات المقرضة، وسوف يستمر بإنفاقه ويزداد!!. الجميع سهّل للمستهلك ذلك، سواء البنك أو البيع بالآجل أو بالتقسيط، أو بالدين بضمان البطاقة الائتمانية، مع توفر المواد الاستهلاكية وتنوعها وتغيرها المستمر والسريع، خصوصًا في زمن التكنولوجيا الجديدة.

تنوعت القروض السهلة في الولايات المتحدة، وفي سنة 2006 أضاف الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) قروض الطلاب Student loans إلى قروض المستهلكين. لتصل هذه القروض إلى (1.1) تريليون دولار، وتصبح أكبر نسبة لديون المستهلكين، وتتجاوز قروض شراء السيارات وبطاقة الائتمان المصرفية Credit card loan، لتمثل 38.7٪ من القروض الكلية المدفوعة للمستهلكين في الولايات المتحدة في سنة 2010. في حين انخفضت القروض العقارية في سنة 2010، بعد فقاعة العقار وأصبحت أقل من قروض الطلاب[2].

نلاحظ كذلك في الشكل (3 – 14)، أن ديون القطاع المالي كانت في أواخر السبعينيات تقل عن 20٪ في إجمالي الناتج المالي، لتتجاوز 80٪ في التسعينيات

وتقارب 120٪ في 2006. وديون القطاع المالي هذه هي لتغطية شراء الأصول (الأسهم والعقار)، التي أدت إلىٰ فقاعات الأصول. وجميع هذه الديون أدت إلىٰ أزمة 2008.

ومن الملاحظ أن ديون الشركات في القطاعات غير المالية، استمرت بين حوالي 20٪ إلىٰ 40٪ من إجمالي الناتج المحلي من 1948 إلىٰ أواسط التسعينيات، ولم تتجاوز 45٪ من الناتج المحلي في جميع الأحوال. وهذه الديون هي التي خدمت وتخدم قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

تحدثنا في (الفصل الثالث، ج. سادسًا) عن الدين القومي، وهو غير الديون المذكورة أعلاه، فهذه الديون تتعلق بالقطاع الخاص ولو أردنا أن نتحدث عن إجمالي الديون الأميركية، علينا أن نضيف إلىٰ الدين الحكومي، ديون القطاع الخاص أعلاه، أي نضيف 120٪ القطاع المالي و100٪ ديون المستهلكين و50٪ ديون القطاع غير المالي لتساوي 270٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP (وهي إجمالي ديون القطاع الخاص).

لقد بدأت المؤسسات المالية بإقراض الملايين من الطبقات المتوسطة والفقيرة (إضافة إلىٰ الطبقات الغنية)، بالتزامن مع فقاعات الأصول. وزاد هذا الإقراض من نمو وانتفاخ الفقاعات، كما زاد من توجه هذه المؤسسات المالية نحو النشاطات المالية الخطرة جدًا. إذ إن المؤسسات المالية، وبعد تقليص ورفع الضوابط التي كانت تقيدها، أثبتت بأنها جاهزة وقادرة علىٰ اختراع "منتجات مالية" جديدة مربحة جدًا لهم يقدموها كقروض سهلة إلىٰ ذوي الدخل المتوسط والمحدود، ومغلفة بشكل يغريهم بقبولها والاستفادة منها، برغم المخاطر العالية جدًا لهذه المنتجات المالية / القروض سواء للبنوك أو المستقرضين.

عادة وبحسب الأصول المالية السليمة، فإن المقرض لا يقرض ما لم تكن لديه القناعة الكاملة باسترجاع القرض، مع فائدته المصرفية كاملة، مما يعني وجود ضمانات (أصول) كافية مقابل القرض، أو وجود دخل مناسب للمقترض كضمان سداد. ولكن ما حدث فعلاً، هو أن دخل المقترض لم يكن كافيًا أو ملائمًا عند نسبة عالية جدًا من المقترضين. كذلك، وفيما يتعلق بالأصول. فإنها كانت أساسًا عقارات موجودة عند بعض هذه الطبقات، كانوا قد حصلوا عليها في معظمها قبل سنة 1979 (في فترة الرأسمالية المنضبطة)، وبدأت أسعارها بالارتفاع، حَتَّىٰ أصبح بالإمكان الاقتراض بضمان هذه الأصول، وباحتمالية ارتفاع سعرها المستقبلي، بمبالغ تزيد جدًا عن قيمها الأصلية، ما أوصل إلىٰ فقاعة الأصول / العقار.

نمو فقاعات الأسهم والعقار:

إن أول فقاعة عقار حصلت في الولايات المتحدة، كانت في أواسط الثمانينيات. وكانت محدودة ومناطقية وليست علىٰ نطاق الولايات المتحدة كلها، وأثرت في العقارات التجارية فقط. كما إنّ انهيار / انفجار تلك الفقاعة قد سبب إفلاس عدد كبير من مؤسسات الإيداع والإقراض الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة. ولإنهاء مفعولات هذه "الفقاعة المحدودة"، تدخلت الحكومة الاتحادية، واضطرت إلىٰ صرف (123.8) مليار دولار كتسويات نهائية، علىٰ الرغم من أنه كان من المفترض – وبحسب مفاهيم رأسمالية الليبرالي الجديدة الأساسية – عدم تدخل الحكومة وتحمل القطاع الخاص المسؤول عن جميع التبعات!!

إن النمو الاقتصادي الذي حدث في تسعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة، كان الأطول في مدة استمراره في عمر التاريخ الأميركي

المسجل (الأطول وليس الأكبر)، فقد استمر في النمو من 1991 إلىٰ سنة 2000. ويبدو هذا الأمر غريبًا، إِذ حدثت في هذه الفترة تنامي فقاعة أسواق البورصة بين 1995 – 2000، ولكن التوسع الاقتصادي استمر بالنمو.

لقد كان معدل النمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي)، في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي غير عالٍ، وبحدود (3.2٪) سنويًا، برغم الاستثمارات العالية والثابتة بسبب الثورة التكنولوجية المعلوماتية والاتصالاتية الجديدة. ولكن بعد سنة 1995، ارتفعت معدلات النمو لتصل إلىٰ معدل سنوي قدره (4.3٪). وهذا التسارع بالنمو كان بدفع من الإنفاق المالي المتنامي والمتسارع والمستمر للمستهلك بعد سنة 1995، عندما كانت فقاعة البورصة تنمو وتتضخم.

ازداد إنفاق المستهلك بين 1995 – 2000، بمعدل سنوي قدره 4.6٪ (وكمعدل لكل طبقات المجتمع الأميركي)، بينما زادت مدخولات هذا المستهلك (بعد الضريبة) فقط بمعدل سنوي قدره 3.5٪.

بدأت فقاعة البورصة / الأسهم في 1995، وانفجرت سنة 2000، واستطاعت الطبقات الغنية (وهي المستفيدة بالعادة من البورصة والأسهم)، أن تحصل علىٰ قروض كبيرة لهذا الغرض. وازدادت قيمة محافظ الأسهم (وهي عند الأغنياء فقط، حَيْثُ لا توجد مثل هذه المحافظ عند الفقراء أو حَتَّىٰ عند الطبقة الوسطىٰ العليا)، وازداد ثراء الأغنياء بسرعة انتفاخ الفقاعة النامية. ونتيجة هذا الثراء الكبير، أخذ الأغنياء يشترون العقارات، فبدأت فقاعة العقار في أواخر القرن الماضي، وبداية القرن الحالي، وانتفخت نتيجة "إدخال" الطبقات الوسطىٰ، وحَتَّىٰ الطبقات الفقيرة في فقاعة العقار الكبيرة.

كانت قيمة السوق الأميركية الكلية لسندات العقار (والدور) حوالي (20) تريليون دولار في السنة الأخيرة من القرن الماضي، وفي سنة 2007 (وهي سنة انفجار الفقاعة العقارية)، ازدادت قيمة هذه السندات بمقدار (8) تريليونات دولار، أي بزيادة 40٪، وهو التضخم / الانتفاخ في قيمة الفقاعة العقارية الكبيرة التي شملت إجمالي الولايات المتحدة تقريبًا[2].

تقول بعض الدراسات الاقتصادية المختصة أن لكل دولار زيادة في ثروة المستهلك العقارية، يتم صرف (5) سنتات إضافية في نفقاته العادية. لهذا فإن تضخم الفقاعة العقارية والبالغ (8) تريليونات دولار، أدى إلى إنفاق المواطن / المستهلك الأميركي (400) مليار دولار إضافة إلى نفقاته الاعتيادية.

وما يفسر زيادة الإنفاق، هو أن التضخم في الثروة العقارية، أي الزيادة في قيمة العقار، هي زيادة على ورق (حَيْثُ إن العقار موجود ولم يباع ليتحول إلى سيولة نقدية، وازدادت قيمته الورقية فقط). وهذه الزيادة الورقية في قيمة العقار، زادت من إمكانية صاحب العقار - المستهلك - المالية (الاسمية)، وأصبح بإمكانه الاقتراض بالقيمة الجديدة للعقار، أي بزيادة 40٪ عن القيمة الأصلية. وهذا الأمر أدى إلى التوسع في الاستثمار العقاري، وهو توسع في الاستهلاك، وفي الوقت نفسه زاد من انتفاخ الفقاعة العقارية وبسرعة، خصوصًا في سنة 2005.

خلال سنوات 2002 - 2005 كبرت الفقاعة العقارية، قبل أن يتوقف صعود أسعار العقارات في 2006 - 2007، ثُمَّ بدأت في الانقباض، ولهذا انخفض إنفاق المستهلك، بينما استمر إجمالي الناتج المحلي GDP بالارتفاع.

مر عصر رأسمالية الليبرالية الجديدة بفترة كان التضخم فيها منخفضًا والبطالة واطئة، وهما مؤشران اقتصاديان جيدان، ولكن رافقت ذلك مؤشرات

اقتصادية سيئة أخرىٰ أدت إلىٰ الأزمة، وإن ما ساعد علىٰ كبح جماح التضخم هو المنافسة الشديدة بالأسعار، إضافة إلىٰ أن نمو الأجور كان بطيئًا جدًا.

لهذا نرىٰ لإجمالي ما جاء أعلاه، أن النمو الاقتصادي طويل الأمد، لم يكن للأسباب التي ينادي بها منظرو الليبرالية الجديدة، وهي زيادة الادخار والاستثمار، وإنما لتفاعل عدة عوامل اقتصادية ضارة، لم يشر إليها هؤلاء المنظرون، وإنما كانت نتيجة حتمية لمفاهيم الليبرالية الجديدة. وهذه الأسباب الضارة الحتمية تلخص في عدم العدالة في توزيع الثروة، وفقاعات الأصول الضخمة، وتوجهات المؤسسات المالية نحو الأعمال المالية الخطرة والإقراض السهل من دون ضمانات صحيحة، والتي أدت جميعها إلىٰ نمو الاستهلاك المشوه المعتمد علىٰ الديون. ونتيجة لذلك لم يكن النمو الاقتصادي نموًا صحيًا يؤدي إلىٰ خدمة ورفاهية المجتمع الأميركي ككل، وإنما إلىٰ خدمة فئة قليلة منه فقط.

إن من المفارقات والمسائل المتناقضة مع المعقول والمنطق الاقتصادي الصحيح والصحي، هو أن كل ما ذكرناه من أمور ضارة كانت هي أسباب النمو الاقتصادي في عصر الليبرالية الجديدة!!

هـ. الأزمة الاقتصادية الكبرى في 2008:

كتب الدكتور كامل العضاض دراسة قيمة بعنوان: "الأزمة العالمية: أبعادها وآثارها" (3 أ)، تحدث فيها عن الرأسمالية المعاصرة التي أوصلتنا إلىٰ الأزمة. واستفدت من هذه الدراسة كثيرًا، ودفعتني إلىٰ التوسع في دراستي هذه.

بدأت في سنة 2008، في مركز الرأسمالية العالمية، الولايات المتحدة الأميركية، أزمة مالية اقتصادية قاسية وواسعة. ولوجود ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط المالي والاقتصادي العالمي الكبير للعولمة،

انتشرت هذه الأزمة بسرعة كبيرة جدًا وبدرجات مختلفة في جميع أقطار العالم المتقدمة والصاعدة، مخترقة جميع الأنظمة المالية والاقتصادية العالمية.

تعتبر الأزمات الاقتصادية، والدورات الاقتصادية الرأسمالية، أمرًا اعتياديًا ومتوقعًا في النظام الرأسمالي، حَيْثُ يتمدد الاقتصاد وينكمش كل بضع سنين. ووقعت مثل هذه الأزمات الاقتصادية، عدة مرات، سواء في عهد الرأسمالية المنضبطة، أو في عهد الرأسمالية المعاصرة. ولكن أزمة 2008 كانت أمرًا آخر، فهي أقسىٰ وأشد انكماش recession، وأزمة crisis مالية اقتصادية تمر بها الرأسمالية العالمية مُنْذُ الكساد الكبير Great Depression، الذي وقع في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين. وكادت أزمة 2008 أن تتحول إلىٰ كساد، لَوْلَا تدخل الحكومة الأميركية الفوري، وبقية حكومات العالم الرأسمالي، وبقوة، لإنقاذ النظام المالي العالمي. وعلىٰ الرغم من انتهاء المرحلة الحرجة من الانهيار المالي الذي صاحب الأزمة، في أواخر 2009 وأوائل 2010، إلّا أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف منها تمامًا حَتَّىٰ الآن، ولم يعد إلىٰ معدل نموه السابق، علىٰ الرغم من تحسنه وسيره في مراحل الشفاء الأولىٰ.

لقد جاءت الأزمة كأمر مفاجئ عند معظم الاقتصاديين ومنهم المعروفين عالميًا جداً، وكذلك جاءت كأمر مفاجئ لصناع القرار والماليين والنخب في العالم.

أما منظري الرأسمالية المعاصرة، وعلىٰ رأسهم قادة مدرسة جامعة شيكاغو الاقتصادية، فقد كانوا يجاهرون بأن الكساد لم يعد ممكنًا في الرأسمالية النيوليبرالية المعاصرة. وأن الاقتصادي الأميركي المعروف روبر لوكاس Lucas، وأحد دعاة مدرسة شيكاغو المتقدمين، كان قد أعلن في خطابه الرئاسي للجمعية الاقتصادية

الأميركية سنة 2003 (في فترة عز الليبرالية الجديدة)، أن "المشكلة المركزية لمنع الركود الاقتصادي قد تم حلها... وفي الواقع قد تم حلها لعقود طويلة"[57].

وقبله كان يوشيهيرو فرنسيس فوكو ياما، الأميركي الجنسية، وأحد "المثقفين والمنظرين" ضمن مجموعة المحافظين الجدد المؤيدين والداعين للرأسمالية الليبرالية الجديدة، قد أكد في كتابه – سيئ الصيت – ذي العنوان المثير "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، الذي ألفه في سنة 1992 – بعد سقوط المنظومة الاشتراكية – قائلاً: "إن ما نشهده... هو نهاية التطور الأيديولوجي للجنس البشري وعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية على اعتبارها الشكل النهائي للحكومة البشرية"!!. تراجع فوكو ياما عن أفكاره، وخصوصًا بعد أزمة 2008 وأصبح يتحدث بمفهوم "الاشتراكية الكِنزية"!![58]. ففوكو ياما كان يعتبر وإلى فترة ما قبل أزمة 2008، وسواء في كتابه أعلاه أو في محاضراته ومقابلاته، أن رأسمالية الليبرالية الجديدة، هي نهاية التاريخ، ولا يمكن أن يأتي نظام اقتصادي بعدها أفضل منها. أما نهاية التاريخ السياسي، فهو النظام "الديمقراطي" الأميركي، وسيطرته على العالم، و"فرضه للديمقراطية"، لهذا كان هو وغيره من المحافظين الجدد من المؤيدين والداعين بشدة لحرب العراق!!

لقد حذر ألان كرينسبان Alan Greenspan، رئيس الاحتياطي الفيدرالي، (البنك المركزي الأميركي)، حَتَّى سنة 2006، في كلمة له ألقاها بتاريخ 1996/12/5، في "معهد أميركان إنتربرايس American Enterprise Institute"، من وفرة وحماسة غير منطقيتين في سوق الأسهم. ما يعني أنه كان يدرك أن فقاعة في سوق الأسهم كانت في طور النمو والانتفاخ. ولو أنه استخدم صلاحياته وقوة الاحتياطي الفيدرالي، لكان باستطاعته إيقاف النمو في هذه الفقاعة في ذلك الوقت، ومِنْ ثَمَّ إيقاف أو تأخير الأزمة المالية في 2008.

ولكن "إيمانه" برأسمالية الليبرالية الجديدة و"قدرتها " على تجنب الأزمات الاقتصادية الكبيرة، جعله يتراجع سريعًا عن تحذيره، ويستمر بمدح النمو والتطور الاقتصادي في التسعينيات، في خطاباته اللاحقة وإلى سنة 2007.

يعود كرينسبان يتحدث بعد الأزمة، وبعد فوات الأوان، ليدلي بشهادته أمام "لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي"، التابعة إلى مجلس النواب (الكونغرس)، في 2008/10/22، حول الاضطراب المالي الذي شهدته أسواق المال آنذاك، ويصفه بـ "تسونامي ائتماني لا يحصل إلّا مرة واحدة في القرن"، و"أن الأزمة أصابته بالذهول"[58أ]. ويعود – وبعد فوات الأوان جدًا –، ليتحدث، وبعد حوالي سنة من شهادته أعلاه، إلى الـ BBC في مقابلة معه في 2009/9/8، يعبر فيها عن "تفهمه للاقتصاد الرأسمالي!... وضرورة عدم تركه من غير قيود"!!، مشيرًا إلى أن "أزمة الائتمان وخصوصًا في المجال العقاري قد لعبت دورًا أجج الأزمة المالية وسهل حدوثها، إلّا أن الأزمة عاجلاً أم آجلاً كانت ستقع سواء بسبب أزمة الائتمان أم بغيرها... وأن الأزمة سوف تحصل مجددًا ولكن بشكل مختلف"!!![58ب]. وهو بهذا يشير إلى طبيعة الاقتصاد الرأسمالي وحتمية الأزمات!

كذلك الأمر مع بن بيرنانك، خلف كرينسبان في رئاسة الاحتياطي الفيدرالي مُنْذُ 2006. وهو اقتصادي متميز من جامعة برينستون، وعلى الرغم من ذلك لم تخطر الأزمة على باله حَتَّىٰ في سنة 2006. فقد قال في كلمة له في اجتماع لمسؤولي الاحتياطي الفيدرالي في آذار 2006، أنه "يعتقد بعدم احتمال رؤيتنا نمو لسوق العقار يمكن أن يخرجه عن السكة"، وحديثه هذا كان في فترة نهاية انتفاخ فقاعة العقار!. وفي الاجتماع نفسه قالت جانيت يلين Janet Yellen، وهي اقتصادية مرموقة من جامعة بيركلي ومسؤولة مهمة في الاحتياطي الفيدرالي في

حينه، وخلفت بيرنانك كرئيسة للاحتياطي الفيدرالي في كانون الثاني 2014، حين أضافت على قول بيرنانك: "بالطبع فإن قطاع العقار يمثل جزءًا بسيطًا من الاقتصاد الأميركي، وإن انكماشه سيعدل نفسه بنفسه". هذا وإن الفقاعة العقارية كانت السبب المباشر في أزمة 2008. وقبل ذلك وعندما كانت جانيت يلين رئيسة الاحتياطي الفيدرالي لسان فرانسيسكو، تساءلت في كلمة لها في 2005/5/21، "إذا انفجرت فقاعة السوق العقاري، فهل يكون تأثيرها كبيرًا؟ "، وأجابت: "كلا... ولكن سيكون باستطاعة الاقتصاد امتصاصها"[(59)]!!

فليلاحظ القارئ أن من المفترض أن كرينسبان وبيرنانك ويلين هم أعلى ثقل وفكر اقتصادي في الولايات المتحدة، وفي العالم، في ذلك الوقت، وهم في الوقت نفسه يمثلون النخبة الاقتصادية لليبرالية الجديدة، على الرغم من أنهم ليسوا من منظريها. فهم الجهات الأعلى في الاحتياطي الفيدرالي، وفي قيادة النظام الاقتصادي، ولكن لم يكن باستطاعتهم توقع حدوث الأزمة، وجاهروا أن المسار الاقتصادي الأميركي - والعالمي - سليم ويسير في الاتجاه الصحيح، ولن يكون بالإمكان حدوث أزمة مهمة، تقرب كثيرًا من حالة الكساد الاقتصادي، وهم على مسافة عام أو عامين من وقوعها!!

وليلاحظ القارئ أيضاً، أن العديد من الاقتصاديين اللامعين الأميركيين - وغيرهم -، ممن كانوا بالضد من مفاهيم النيوليبرالية، وكانوا يحملون المفاهيم الكِنزية، ومنهم من يحمل جائزة نوبل في الاقتصاد مثل (جوزيف ستيغلتز، وبول كروكمان)، كذلك نخب اقتصادية وفكرية مهمة مثل نعوم جومسكي، وديفيد هارفي، وديفيد كوتس، وغيرهم، كل هؤلاء لم يتوقعوا حدوث الأزمة في ذلك الوقت بالذات وبتلك الحدة الهائلة، على الرغم من أنهم جميعًا كانوا يرون

أن النظام الاقتصادي المعاصر يحمل خطًا اقتصاديًا جسيمًا، وسيؤدي بالنتيجة إلى وقوع أمر جلل على النطاق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

لعل الاقتصادي الروسي إيغور يانارين، عميد كلية العلاقات الدولية في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية، هو أحد النوادر الذي توقع وتحدث عن انهيار الاقتصاد الأميركي[60]. ولقد أعادت صحيفة الأزفيستا الحديث معه في 2008/11/24، لتسأله عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وتستفسر منه: "من أين أتته في عام 1998 فكرة انهيار اقتصاد الولايات المتحدة وتفككها، عندما كان البلد مزدهرًا ويتزعم العالم من غير منازع؟ ". أجاب بانارين: "لقد انعقد مؤتمر دولي في النمسا في 1998 تحت عنوان (الحرب المعلوماتية)، وحضره (400) مندوبٍ بينهم (150) ممثلاً عن الولايات المتحدة، وكنت قد ألقيت محاضراتي هناك. ولما ذكرت أن الولايات المتحدة ستتفكك إلى أجزاء، دوّت في القاعة صيحات غاضبة. فأتممت المحاضرة مقدمًا براهين تشير إلى العامل الاقتصادي المالي، الذي سيصبح القوة المدمرة الرئيسية للولايات المتحدة، ذلك لأن الدولار غير مدعوم بشيء، وأن الديون الخارجية تتعاظم... ما يشكل هرمًا حتمي الانهيار". في واقع الأمر لم يتوقع في أية فترة سيكون الانهيار، ولا السبب المباشر له، ولكنه توقع وتحدث بثقة عن الانهيار!!

تحدث الكثيرون عن أن الأزمة، هي أزمة مالية. وهو أمر واضح جدًا، لأن المؤسسات المالية هي التي انهارت فجأة، كما وإن الاحتياطي الفيدرالي قام مباشرة بعمليات إنقاذ مالية bailout ضخمة لأكبر البنوك الأميركية، بعد أن رفض الكونغرس في البداية طلب الحكومة الأول للإنقاذ، ووافق بعد ذلك على مضض. وفي كل الأحوال، فإن هذه الأزمة لم تشمل بالنتيجة المؤسسات المالية

فقط، بل تعدتها إلىٰ كل القطاعات الاقتصادية، وفي كل العالم، لتكون أزمة اقتصادية عالمية كبرىٰ.

أولًا: جذور الأزمة الاقتصادية:

تقع جذور هذه الأزمة الاقتصادية في صميم رأسمالية الليبرالية الجديدة، وفي جميع مرافقها ومؤسساتها، وأن بدايتها كانت في القطاعات العقارية والمالية.

ولتحليل جذور الأزمة، علينا الرجوع إلىٰ ما كتبناه في هذه الدراسة في الصفحات السابقة حول المظاهر السلبية الحتمية لسياسات رأسمالية النيوليبرالية، وهي: تصاعد عدم العدالة في توزيع الثروة، وحدوث فقاعات أصول كبيرة، ودخول القطاع المالي في المضاربات وازدياد الفعاليات المالية الخطرة.

وفي الوقت الذي كانت هذه المظاهر السلبية الثلاثة سببًا في استمرار النمو الاقتصادي لمدة طويلة، ولكنها أدت في النهاية إلىٰ ثلاث نتائج مؤذية بالاقتصاد وانتهت به إلىٰ أزمة 2008. وهذه النتائج الثلاث التي سنتحدث عنها هي: (1) زيادة في ديون المستهلك. (2) خلق منتجات مالية جديدة خطرة، تسمىٰ أحيانًا فعاليات مالية سامة toxic. (3) زيادة في الطاقات الإنتاجية التي أصبحت فائضة.

1- دور البنوك في زيادة ديون المستهلكين ذوي الدخل المحدود:

لاحظنا عند حديثنا عن القروض السهلة المقدمة إلىٰ المستهلك، من غير ضمانات حقيقية، في (الفصل الثالث، د. ثالثًا)، والشكل (3 – 13) الذي يمثل نسبة ديون المستهلك إلىٰ المدخولات المتاحة له، أن هذه النسبة وصلت إلىٰ أكثر من الضعف بين 1992 – 2007، وتجاوزت هذه الديون مدخولات

المستهلك في أوائل الألفية الثالثة. ولعب هذا الأمر دورًا "إيجابيًا " في إجمالي اقتصاد رأسمالية الليبرالية الجديدة، حَيْثُ حل مشكلة الطلب واستمرار النمو الاقتصادي، على الرغم من ثبات الأجور!!

إن المستهلك لم يقترض لحل مشكلة الاقتصاد الأميركي!، فبالنسبة إلى ملايين الأسر من ذوي الدخل الواطئ أو المتوسط، وفي الجو الاستهلاكي "المشوه" الذي أشاعته ونظمته رأسمالية الليبرالية الجديدة، فإن الاقتراض هو الطريقة الوحيدة لدفع نفقات الحاجيات المطلوبة، سواء أكانت ضرورية وأساسية، أم كجزء من نظام الحياة الاستهلاكية الذي أوجدته هذه الرأسمالية. وبهذا استمر "الطلب"، وأصبحت مقولة الرأسمالية المعاصرة: العرض يخلق الطلب، مقولة – من باب السخرية – صحيحة وفعالة!!، إذ تم تنمية الاقتصاد من خلال "الدين السهل"!!

أوجدت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة فعاليات مالية مستحدثة للحصول على أرباح سريعة من خلال إقراض ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة، ومن غير أخذ الضمانات الكافية. ولكي تتمكن المؤسسات المالية من توسيع وتطوير حملات الإقراض، كان عليها – هي نفسها – أن تقترض لتمويل هذه النشاطات الخطرة.

قامت أكبر خمسة مصارف أميركية من مصارف الاستثمار والإقراض الكبيرة، في نيسان 2004 بالطلب من الهيئة الحكومية الأميركية المختصة برقابة سير العمل في البورصات والمصارف الأميركية، والتي تسمى "Securities & Exchange Commission"، إعفاء المؤسسات المالية الكبيرة، التي تقدر ملكيتها بـ (5) مليارات دولار فما فوق، من الضوابط والشروط المحددة لمنح القروض. وافقت الهيئة الحكومية على ذلك، مع "اشتراطها" أن تقوم هذه

المؤسسات المالية بمراقبة درجة الخطورة التي قد يتعرضون لها. لهذا نرى أن بين السنوات 2004 و 2007، ازدادت كمية القروض (الديون) إلى درجة كبيرة جدًا، وازدادت نسبة الديون في أربع من المؤسسات المالية الخمس (التي قدمت الطلب أعلاه)، إلى حوالي (30) مرة، مقارنة بالفترة التي سبقت تقديم هذه البنوك للطلب. وبعد أزمة 2008، أعلن أكبر المؤسسات الخمس أعلاه إفلاسه، وهو "بنك ليهمان برذرز Lehman Brothers". كما إنّ اثنين منها، وهما "ميريل لينج Merril Lynch" و"بير ستريتز Bear Streans"، تم امتلاكهما من مؤسسات مالية أقوى لتلافي الإفلاس. أما المصرفان الباقيان، وهما "مصرف مورغان ستانلي Morgan Stanly"، و"مصرف كولدمان ساكس Goldman Sachs"، فقد نجيا من الإفلاس والاستحواذ بفضل الإنقاذ المالي bailout الذي قامت به الحكومة الفيدرالية والاحتياطي الفيدرالي[61].

إن عصر الرأسمالية المعاصرة قضى على الاعتقاد السائد، بأن البنوك مقرضة lenders، وليست مستقرضة borrowers، وأصبحت المؤسسات المالية هي الأكثر مديونية في الاقتصاد الأميركي. وقد وضح ذلك من الشكل (3 – 14)، حَيْثُ يظهر أن ديون القطاع المالي كنسبة إلى الناتج المحلي GDP، قد ارتفعت من 20٪ في فترة الرأسمالية المنضبطة، لتتجاوز الـ 80٪ في تسعينيات القرن الماضي، ولتتجاوز الـ 120٪ في سنة 2006. وهذا الأمر لم يقتصر على الولايات المتحدة، فمثلاً، في الفترة نفسها، ارتفعت ديون القطاع المالي البريطاني لتصل إلى 250٪ من إجمالي الناتج المحلي!

لقد استقرضت المؤسسات المالية الأموال لإعطائها قروضًا للمستهلكين وبشروط سهلة غير آمنة، وعندما وقعت الأزمة تبين للجميع أن المستهلك لا يستطيع سداد هذه الديون الهائلة، وأفلست الكثير من المؤسسات المالية الصغيرة

والمتوسطة التي استقرضت من البنوك الكبيرة، كما طال الإفلاس والاستحواذ أو الإنقاذ جميع البنوك الأميركية بضمنها البنوك الكبيرة العملاقة.

2- انتشار المنتجات المالية الخطرة جدًا / المنتجات المالية السامة toxic والمشتقات المالية financial derivatives:

النتيجة الثانية المؤذية التي أفرزتها رأسمالية الليبرالية الجديدة، هو انتشار "الأدوات والمنتجات المالية financial instruments & products" الجديدة، وهي عالية الخطورة وغير مضمونة، ما دعا إلى تسمية الكثير منها بالأدوات المالية السامة.

بعد أن تم رفع العديد من الضوابط والقيود المالية ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، تفنن القطاع المالي في "اختراع" وإنتاج وترويج منتجات مالية متنوعة وجديدة، تشجع كلها على إقراض المستهلكين. قام القطاع المالي، وبمصاحبة حملة إعلامية كبيرة، بترويج هذه المنتجات التي سمّاها على نطاق واسع "إبداعات مالية financial innovations"، عاملاً على نشرها، و"استفادة" جميع فئات ذوي الدخل المتوسط والمحدود منها. فالرأسمالية المعاصرة جاءت "لخدمة" هذه الفئات المحرومة!!، بإعطاء القروض لها بشروط سهلة، وجميع هذه المنتجات تتعلق بالفقاعة العقارية، التي كانت ديونها السبب المباشر للأزمة العالمية!!

وسنتحدث هنا وباختصار عن أهم خمسة منتجات مالية(2)، وهي الأوسع انتشارًا، وكلها تتعلق بديون الرهن العقاري للدور. وللتوضيح فإن الرهن العقاري للدور home mortgage، هو عقد بين مالك العقار / الدار من

جهة، والمؤسسة المقرضة من جهة أخرىٰ. والمنتجات المالية التي نتحدث عنها أدناه، هي لضمان سداد مبالغ هذه العقود إلىٰ الجهة المقرضة.

أشكال "الإبداعات" المالية - المنتجات المالية السامة:

الأول: "ضمان العقد العقاري Securitization of Home Mortgage":

اعتياديًا تقوم البنوك والمؤسسات الخاصة المعنية بالعقار، ومنها مؤسسات صغيرة أو متوسطة، بإعطاء قروض للمواطنين لشراء وبناء الدور، ويتم ذلك من خلال عقود بين الجهة المقرضة والمستقرضة ويوقع من كليهما ويسمىٰ عقد "الرهن العقاري". وكانت هذه العقود، ومُنْذُ فترة طويلة وقبل إلغاء أو تقليص الأنظمة المالية، يعاد بيعها من قبل الجهات المالية المقرضة إلىٰ مؤسسات مالية أكبر لضمان سدادها. وعادة ما كانت تباع إلىٰ مؤسسة حكومية مالية مختصة، وهي المسماة: "فاني ماي Fannie Mae"، وهو اسم شعبي غير رسمي، أطلق علىٰ "المؤسسة الوطنية للرهن العقاري Federal National Mortgage Association". تم إنشاء هذه المؤسسة الحكومية في سنة 1938، من قبل الحكومة الفيدرالية الأميركية لغرض تشجيع ومساعدة المواطنين علىٰ امتلاك الدور الخاصة بهم. وتم خصخصة هذه المؤسسة جزئيًا في سنة 1968، مع بقاء دور قوي للحكومة فيها من خلال الحصة العالية لها حَتَّىٰ بعد الخصخصة الجزئية. تعطي هذه المؤسسة سندات تأمين تسمىٰ "سندات ضمان القرض العقاري"، وهي مضمونة بالعقار لحين سداد القرض بالكامل وفك الرهن العقاري.

وفي 1970، أصبح من الأمور الاعتيادية، خلق سندات جديدة تضم أعدادًا كبيرة من "سندات ضمان القرض العقاري"، وتباع للمستثمرين.

ازدادت حجوم "سندات ضمان القرض العقاري"، في الثمانينيات وخصوصًا في تسعينيات القرن الماضي، وبزيادة قروض المستهلكين، لتصل في سنة 2000 إلى ما يقارب (3.6) ترليون دولار. ثُمَّ ارتفعت بسرعة في بداية القرن الحالي لتتضاعف خلال سبع سنوات وتصل في سنة 2007 إلى (7.2) ترليون دولار، والتي تمثل في 2007 إجمالي سوق هذه السندات. وكانت بنوك الوول ستريت هي التي لعبت الدور الرئيسي لخلق وانتشار هذه السندات، واستطاعت الحصول على أرباح هائلة من تداولها. كما إنّ الجهات الداعمة لهذه السندات كانت تؤكد وتقول إنها كانت مفيدة وضرورية سواء للبنوك المقرضة أو لأصحاب الدور المقترضين، إِذ قللت المخاطر على الجميع. والسبب في ذلك أن جمع عدد كبير من عقود الرهن العقاري في سند واحد يقلل من المخاطر في حال عدم سداد أحد هذه العقود.

الثاني "الرهون العقارية ذات الفائدة المصرفية المتغيرة Adjustable Rate Mortgage ":

لقد سمح بقانون صدر في 1982، اعتماد سعر متغير لسعر الفائدة المصرفية، لعمر الرهن العقاري، وذلك بدلاً من الرهون العقارية الاعتيادية المعروفة التي تعتمد سعر فائدة ثابت لمدة الرهن العقاري.

الثالث: "الرهن العقاري الأقل Subprime Mortgage" للفئات الأدنى ماليًا:

سمح بهذا النوع من الرهون العقارية الخطرة في 1980، ضمن قانون ألغى بعض الضوابط عن البنوك، ولم ينتشر هذا النوع من الرهون العقارية إلّا في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل هذا القرن، عند التوسع بإعطاء القروض / الرهون العقارية.

وهـذه الـرهـون موجـهـة أسـاسـًا لـذوي الـدخـل المـحـدود والطبقة المتوسطة الأدنـى، من الذين لم يتمكنوا سابقًا من أن يحصلوا على قروض لمحدودية مدخولاتهم، أو أن الأصول التي يمتلكونها محدودة وقليلة القيمة. لهذا أطلق عليها اسم subprime، إذ إن "sub الأقل"، و"prime الأصل" أو (الأساسي)، فهي الرهن الأقل من الأساسي الاعتيادي يخصص للفئات الأدنى. وانتشرت هذه الرهون بين من يصعب عليهم الاقتراض، وهي بسعر فائدة مصرفية أعلى من الاعتيادي لتغطية المخاطر في احتمال عدم إمكانية السداد!!. وعندما تم دمج هذا الرهن، مع الرهن الأول أعلاه (ضمان الرهن العقاري)، ادعت المؤسسات المالية التي روجت لكليهما في حينه، أن هذا النوع من الرهون (القروض) أصبح بعيدًا عن المخاطر.

ارتفعت نسبة التوجه نحو هـذا الـقـرض، مقارنة (بنسبة) الرهون (الـقـروض) العقارية الأخـرى، من 4.5٪ في سنة 1994 إلى 13.2٪ سنة 2000، وإلى 21.5٪ (أي أكثر من خمسها جميعها) سنة 2005.

الرابع: "رهن / دين الالتزام بكفالة أخرى Collateral Debt Obligation":

وهي رهون عقارية تسندها كفالة أخـرى. وقد ظهرت لأول مرة سنة 1987، وذلـك لإسناد إمكانية الاقـتراض إلى رهـون ضعيفة صـادرة عن مؤسسات مالية ضعيفة، والتي تسمى أحيانًا "مستندات مالية خردة Junk Bonds".

الخامس: "سندات ائتمان متبادل عند عدم السداد CDS Credit Default Swaps":

وهي أشبه بالتأمين، يقبل البائع بهذا النوع من الرهن (السند المالي)، بأن يدفع إلىٰ المشتري، مبلغًا أقل من قيمة الرهن، في حال حدوث أمر يؤدي إلىٰ عجز المشتري للعقار عن سداد الرهن.

لقد توسعت الأعمال المالية المتعلقة بالرهن المبين في الحالة الخامسة هذه CDS، بدخول شركات تأمين، وإعادة تأمين، وإعادة إعادة تأمين، وأصبح تداولها يشمل قطاعات مالية واسعة وضخمة جدًا. وارتفعت أقيامها من (900) مليار دولار في سنة 2000 إلىٰ (45) ترليون دولار - في أحد التقديرات العالية - في سنة 2008. وإن أكبر (25) مصرفًا تجاريًا كان لديهم (14) ترليون دولار من هذه السندات CDS في نهاية الربع الثالث من 2007، منها أكبر حامل لهذه السندات وهو بنك مورغن جيس[62] JP Morgan Chase.

ولما كانت هذه السندات المالية الخمسة أعلاه (الرهون)، وما يماثلها، لا يتم تداولها في أسواق الأسهم والسندات (البورصات)، لذا فلا يمكن تحديد قيمتها بالضبط، وإنما يتم تقديرها فقط.

وهناك تقديرات متحفظة تقدر أن قيمة الأنواع الخمسة المذكورة أعلاه، ارتفع تداولها من ترليون دولار في سنة 2000 لتصل إلىٰ (50) ترليون دولار في سنة 2008.

إضافة إلىٰ ذلك، فإن بيع وشراء قسم من هذه الأنواع من السندات المالية لا يعتمد علىٰ وجود ضمان حقيقي لها، لذا فإنها توصف بأعمال "مقامرة". وبما أن أرباحها عالية - إن استمرت وربحت -، وقيمتها تعتمد علىٰ قيمة أصول

أخرى. لهذا تسمى "المشتقات المالية financial derivatives"، حَيْثُ يشار إليها على أنها أصول، ولكن قيمتها "مشتقة" من أصول أخرى.

تعتبر السندات المالية (الرهون)، المبينة في الأولى والرابعة والخامسة أعلاه ضمن المشتقات المالية. وبمرور الوقت أصبحت المشتقات المالية وطريقة عملها أمرًا معقدًا جدًا، وتشابكت فيما بينها، ولم يعد من الممكن معرفة الكثير منها إلّا من خلال برامج حاسوبية معقدة.

لقد ربط تقرير لمحطة BBC البريطانية في نيسان 2012، بين الرياضيات والمشتقات المالية والانهيار المالي العالمي[82]. إذ يتحدث التقرير عن ميرون شولز Myron Scholes، الذي حصل في 1997، مع زميله روبرت ميرتون Merton، على جائزة نوبل في الاقتصاد لمساهمتهما في "إيجاد طريقة جديدة لتحديد قيمة المشتقات المالية". وكان الأول من جامعة شيكاغو والثاني من معهد MIT الشهير. ويتضمن التقرير مقابلة مع شولز.

وكان شولز قد طور مع زميله فيسر بلاك، (الذي توفي في 1995)، معادلة سميت "قاعدة بلاك - شولز Black - Sholes Formula" في سنة 1973. لإيجاد الحلول الرياضية لخيارات options الشراء المستقبلية. أي التعاقد الآن على استلام البضاعة في المستقبل، أو ما يسمى باللغة العراقية الدارجة "شراء الأخضر! "، وإمكانية تجنب المخاطر المستقبلية. طورت هذه المعادلات لاحقًا، وأدخلت في برامج حاسوبية معقدة للوصول إلى تطبيقات في كيفية تقييم المشتقات المالية، واختراع أدوات مالية مشابهة، والتي تم انتشارها عالميًا على نطاق واسع، بعد أن تبنتها المصارف العالمية المهمة بدعم من رأسمالية الليبرالية الجديدة. وعندما فشلت هذه المعادلات وأدت إلى نتائج وخيمة في

الأزمة المصرفية / المالية العالمية سنة 2008، قال شولز إن سبب الفشل ليس في المعادلة، وإنما بسبب الدخلاء الذين أدخلوها في مخاطر مالية كبرىٰ!!

ولعلم القارئ فإن جائزة نوبل في الاقتصاد ليست من جوائز نوبل الأصيلة، التي أدرجها العالم السويدي ألفريد نوبل في وصيته. بل تم إدراجها في سنة 1968 بتبرع من البنك المركزي السويدي في الذكرىٰ الـ (300) للبنك. وتعامل حاليًا معاملة جوائز نوبل الأخرىٰ. وبسبب علاقة البنوك بها، فإنها تأثرت كثيرًا بسياسات الليبرالية الجديدة التي اكتسحت العالم، ومنحت إلىٰ قادة هذه الأفكار مثل فريدريك هايك في 1974، وملتن فريدمان في 1976، وإلىٰ شولز وميرتون في 1997، لأن عملهما علىٰ المشتقات المالية قد ساعد في توسع العمل المصرفي. وتوسعت الانتقادات حولها، لذلك تم منحها أيضًا إلىٰ اقتصاديين مرموقين ممن يؤيدون المفاهيم الكِنزية مثل جوزيف ستغليتز في 2001، وبول كوكمان في 2008.

المشتقات المالية ووكالات تقييم الديون:

لقد أصبحت المنتجات المالية الجديدة، وبخاصة المشتقات المالية، خطرة ومعرضة للخسارة بصورة كبيرة، لأسباب عديدة، أهمها دور الوكالات المسماة "وكالات تقييم الديون CRA Credit Rating Agencies".

إن الغالبية العظمىٰ من المستثمرين لا يعرفون ما تحفّ به هذه المنتجات المالية من مخاطر. إِذ إن المستثمرين، وحَتَّىٰ الكبار منهم مثل صناديق التقاعد الكبيرة، ليس لديهم ضمن مؤسساتهم من يستطيع تقييم جميع أنواع السندات المالية التي يستثمرون بها، فما يهمهم هو الحصول علىٰ أرباح سريعة وعالية. ويعتمد المستثمرون عمومًا علىٰ مؤسسات للتقييم، وهي مؤسسات صغيرة، ولكن عددًا قليلًا منها أصبح معروفًا ومشهورًا. ويصدر دراسات تقييمية

دورية. وينظر إلى هذه المؤسسات وتقييمها بجدية كبيرة سواء على المستوى الأميركي أو على المستوى العالمي.

تسمى "وكالات تقييم الديون Credit Rating Agencies CRA" بوكالات خدمات التقييم Rating Services أيضًا. وهي شركات يعتمد عملها على تقييم الديون المختلفة سواء على نطاق الولايات المتحدة، أو العالم، وبضمنها ديون الدول. وهذا الأمر يشمل تقييم المدين في إمكانية سداد الدين أو خدمته (دفع فوائده)، وكذلك تقييم الجهات التي تقوم بتقديم الديون، أو تقديم ضمانات والتزامات الديون، وتقييم السندات المالية التي تصدر عن جهات عديدة، وذلك لشرائها كديون (مع فوائد) على الجهة المصدرة لها. وتوسعت تقييمات هذه المؤسسات لتشمل جميع السندات المالية bonds، التي تصدر عن حكومات أو شركات أو حكومات محلية، وشملت أيضًا بعض الأسهم المهمة المطروحة في البورصات العالمية المهمة. كذلك شملت جميع السندات المالية التي تحدثنا عنها في الصفحات السابقة، والمسماة "المشتقات المالية".

على رأس وكالات التقييم هذه، ثلاث أميركية معروفة على النطاق العالمي، وهي Moody Investor Services، ووكالة Standard & Poor's، ووكالة Fitch Rating. وهؤلاء يدرسون السندات المالية ويصدرون تقييمًا لها، يبدأ من "AAA الأكثر أمانًا "، إلى "C الأكثر خطرًا "، وأضيف بعد ذلك إشارة موجبة +، أو سالبة -، إلى الحروف A، وB، وC. وهذه التقييمات حَتَّىٰ لو كانت دقيقة ونزيهة، لا يمكن اعتمادها بصورة كاملة، لأنها تعتمد على تصورات وتوقعات مستقبلية مجهولة. وفي كل الأحوال، فإن الكثير من هذه التقييمات

لم يكن دقيقًا أو نزيهًا، إذ إن المؤسسات المالية الكبيرة التي تنتج هذه السندات المالية تدفع مبالغ مستمرة وعالية إلىٰ وكالات التقييم.

لم يكن الأمر بهذا الشكل في السابق حَيْثُ كانت المؤسسات الاستثمارية، التي تشتري السندات المالية المختلفة كجزء من استثماراتها، لديها، أقسام مالية خاصة بها، اختصاصها تقييم السندات المالية. ولكن بعد سنة 1975، وبعد تقليص الضوابط المالية، قررت الجهة الحكومية الأميركية المشرفة علىٰ السندات والبورصة "Securities & Exchange Commission" السماح للمصارف والجهات المستثمرة بإمكانية الاعتماد علىٰ مؤسسات تقييم خارجية، حَتَّىٰ وإن كانت هذه المؤسسات صغيرة. وبعد أزمة 2008 ظهر أن العديد من السندات ذات القيمة الواطئة، وقسم منها سيئة جدًا "خردة junk"، كانت قد أعطيت أعلىٰ التقييمات AAA. فأقيمت دعاوىٰ عديدة ضد هذه الوكالات الثلاث المذكورة أعلاه، بسبب إعطاء تقييمات عالية لسندات خطرة ماليًا.

إن تقييم السندات المالية يؤثر في سعر فائدة السندات الصادرة. فعند التقييم العالي يكون سعر الفائدة منخفض، والعكس بالعكس. كما إنّ قيمة تقييم السندات المالية Securities من قبل هذه الوكالات، أمر مثار حوله الشكوك الكثيرة. إذ بالإضافة إلىٰ أن مئات المليارات من هذه السندات، كان قد أعطتها هذه الوكالات أعلىٰ التقييمات، ولكن أزمة 2007 - 2008 أثبتت أنها "خردة"، وقد سببت هذه الوكالات في زيادة أزمة الديون في أوروبا بعد فترة وجيزة من الأزمة العالمية. لقد كان التقييم الضعيف لهذه الوكالات للديون السيادية الأوروبية في 2010 - 2012، السبب الكبير في زيادة تسارع الأزمة وتوسعها حسب اتهام مباشر من الاتحاد الأوروبي لهذه الوكالات.

تمثل وكالات التقييم الأميركية الثلاث الكبرى، (مودي إنفيستر، وستاندرد آند بورز، وفينج ريتنغ) المذكورة أعلاه، حوالي 95٪ من أعمال التقييم المالية في العالم. وحصة أول اثنتين منها حوالي 80٪، والثالثة 15٪، والـ 5٪ المتبقية تشترك فيها وكالات صغيرة عديدة أخرى حول العالم.

لقد انتعش دور وكالات / مؤسسات التقييم بعد تمرير قانون Glass – Steagall، الذي سبق أن تحدثنا عنه، في عام 1933 على ضوء الكساد الكبير، وذلك للتفريق بين أعمال السندات المالية والبنوك. ففي سنة 1936 صدرت تنظيمات اعتمدت هذا القانون، لمنع البنوك من الاستثمار في سندات كان قد تم تقييمها من قبل جهات تقييمية معترف بها، على أنها "سندات مضاربة Speculative investment securities"، وهي ما تسمى في الوقت الحاضر "سندات خردة junk bonds"، ويسمح للبنوك فقط بالاستثمار في سندات من "النوع الاستثماري investment grade".

لقد ازدادت مبالغ أسواق الديون debt markets في الولايات المتحدة وخارجها بصورة كبيرة جدًا. ووصل إجمالي الديون المعلقة، مبلغًا هائلًا يصل إلى (82.2) ترليون دولار، بأسعار 2009. أما الديون المتحققة في الولايات المتحدة بسبب هذه السندات فكانت قد وصلت في كانون الأول 2008 إلى (11) ترليون دولار[5].

وكان دخول وكالات "تقييم الديون" هذه، بأمور تقييم سندات المشتقات المالية، قد مكنها من الحصول على أرباح كبيرة جدًا. وبحدود سنة 2006 حصلت "مودي إنفيستر Moody Investor" لوحدها على (881) مليون دولار.

لقد قيمت هذه الوكالات السندات الحكومية اليونانية والبرتغالية والأيرلندية، علىٰ أنها "خردة junk" مما سرّع في أزمة الديون السيادية الأوروبية، وعدم استقرار اليورو، وخصوصًا بعد أن قامت وكالة "ستاندرز آند بورز Standard & Poor's"، بتخفيض سندات (9) دول من منطقة اليورو، عن تقييمها السابق AAA، بضمنها فرنسا والنمسا. كذلك أثيرت أزمة كبيرة مع الحكومة الأميركية بعد أن خفضت الوكالة نفسها السندات الحكومية الأميركية في آب 2011، والتي كان تقييمها الأعلىٰ دائمًا AAA.

كان تقييم هذه الوكالات لشركة "إنرون Enron" في 2001، عالٍ جداً، في درجة ما يسمىٰ "مستوىٰ النوع الاستثماري Investment Grade Level"، وذلك قبل أربعة أيام من إفلاسها، وكانت أسهمها في انخفاض مُنْذُ عدة أشهر!!، ما أدىٰ إلىٰ فضيحة كبيرة.

في سنة 2010، ألزم القانون "Dodd – Frank Wall Street Reform" الذي سبقت الإشارة إليه، وجود تعليمات تنظم وكالات التقييم هذه، لتأكيد صحة تقييماتهم، حَيْثُ يجب أن يقدموا تقارير علنية عن أسس التقييم، وكذلك عليهم أن يقدموا معلومات كافية وموسعة في تقاريرهم وتحليلاتهم إلىٰ المستثمرين.

تم بيع المشتقات المالية بأسواق وصفقات خاصة، خارج الأسواق المالية المختصة بتداول السندات المالية، وذلك لمخاطرها ومنع تداولها قانونيًا في الأسواق المالية الاعتيادية، إِذ إن حوالي 80٪ منها تم بيعها بصفقات خاصة. وبسبب الأرباح العالية التي حصلت عليها البنوك من خلقها ونشرها لها، لذا كان لهذه البنوك حافزًا كبيرًا لإظهار محاسن المشتقات المالية وإخفاء مخاطرها، وتشجيع المستثمرين علىٰ تداولها.

قبل فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة، كانت بنوك الاستثمار تبني علاقات جيدة مع زبائنها من المستثمرين، ولكن في زمن رأسمالية الليبرالية المعاصرة بدلت البنوك الاستثمارية، ومنها البنوك الكبرى، سلوكها وأصبحت تعطي المستثمرين النصائح المضللة الخاطئة. وأصبح العمل داخل المصارف الاستثمارية الكبرى هو للربح فقط. ومن يجلب من موظفيها عملاء أكثر وعقودًا أكبر يحصل على حوافز وأرباح أعلى، ويرتقي في سلم الوظيفة. ولهذا يقوم الموظفون بخداع العملاء، وبضمنهم الزبائن الكبار بشرح "فوائد" المشتقات المالية التي يريدون بيعها على الرغم من معرفتهم بمخاطرها. ولقد أقيمت دعاوى عديدة بعد أزمة 2008 ضد هذه البنوك الاستثمارية.

وكمثال أقيمت دعوى قضائية ضد مصرف "كولدمان ساكس Goldman Sachs" العملاق، بعد أن قام بتصميم صيغة للمشتقات المالية المذكورة على الشكل الرابع من المشتقات التي تحدثنا عنها قبل صفحات، أي "رهن / دين الالتزام بكفالة أخرى Collateralized Debt Obligation" لمجمع سكني. وأن هذا التصميم أريد منه أصلًا أن يفشل! على الرغم من أن مستثمري المشروع كانوا من كبار المستثمرين، منهم صناديق تقاعد وضمان اجتماعي وشركات تأمين. وخسر المستثمرون مئات الملايين من الدولارات نتيجة خسارة المشروع، وأقاموا دعاوى لأنهم وجدوا أن بنك كولدمان ساكس كان أصلًا يقامر لخسارة المشروع منْ أَجل تحقيق أرباح خاصة به. دفع البنك نتيجة الدعاوى مبلغ (550) مليون دولار كتسوية لتعويض الخاسرين وقبل البت القضائي بالدعوى. أما لماذا أريد للمشروع الخسارة أساسًا، فلأن البنك راهن على الخسارة لزيادة أرباحه. ولغرابة الموضوع والشكل غير المعقول الذي وصلت إليه البنوك الأميركية الكبرى في تعاملاتها المشبوهة في أوج "نجاح" الليبرالية،

قامت صحيفة النيويورك تايمز بإعادة نشر الخبر في ثلاث مقالات منفصلة في سنوات مختلفة[63].

كما إن بنك جي. بي. مورغان جيس J. P. Morgan Chase، كان قد توصل إلى تسوية مع وزارة العدل الأميركية في تشرين الأول 2013، بدفع (13) مليار دولار بسبب الأعمال المتعلقة بالرهون العقارية في السنوات 2005 - 2007، لأن البنك لم يبين للمستثمرين بصورة واضحة مخاطر تلك الصفقات، وهو ما يعتبر مخالفة قانونية كبيرة. وأن الـ (13) مليار دولار كانت تمثل أكبر من نصف أرباح البنك في سنة 2012. وأن بعض السندات العقارية (المشتقات المالية)، المشار إليها في هذه القضية، هي من تركات المصرفين اللذين استحوذ عليهما مصرف مورغان جيس، عندما أشهرا إفلاسيهما في 2008، وهما بنك "بيرستيرن Bear Stearn"، وبنك "واشنطن ميجوال Washington Mutual". كما إنّ القسم المتبقي من السندات العقارية كان قد باعها مصرف مورغان جيس قبل استحواذه على هذين المصرفين[64].

لقد كان الأمر الأهم في المؤسسات المالية، وبضمنها المصارف الأميركية الكبرى، هو الربح بأي شكل وليس السمعة الحسنة أو العلاقات المهنية العالية. وكانت الحوافز تغدق على العاملين على قدر توريطهم للعملاء، إِذ ارتفعت حوافز العاملين في القطاع المالي الأميركي (أقسام السندات المالية)، من (3) مليارات دولار سنة 1990 إلى (36) مليار دولار سنة 2006[65]. كما ارتفعت الرواتب والأجور في القطاعات المالية، في عصر النيوليبرالية، إلى درجة كبيرة جدًا. وتقول إحدى الدراسات إن الأجور في القطاع المالي الأميركي كانت مساوية أو أقل بقليل مقارنة مع لبقية القطاعات مُنْذُ أوائل الخمسينيات وحَتَّىٰ 1980، (عصر الرأسمالية المنضبطة). وبعد عام 1980 بدأت بالارتفاع

التدريجي، ولكن بعد منتصف التسعينيات ارتفعت بصورة سريعة لتصل في سنة 2000 وما بعدها إلىٰ أكثر من 60٪ من معدل أجور بقية القطاعات. واتجهت الوظائف (وخريجو الجامعات) إلىٰ القطاع المالي، لكسب الأموال ورفع مستوىٰ المعيشة، والعديد من موظفي القطاع المالي الكبار أصبحوا من الأثرياء جدًا[2].

قال الملياردير وارن بوفيت، الذي سبقت الإشارة إليه، في لقاء له مع محطة BBC في 2003، إن "المشتقات المالية ما هي إلّا أسلحة مالية للدمار الشامل... حَيْثُ إنّ كمية كبيرة من المخاطر، يتم تركيزها بيد عدد قليل من الوكلاء لتلك المشتقات، التي من الممكن أن تفضي إلىٰ مشاكل مفصلية جمّة".

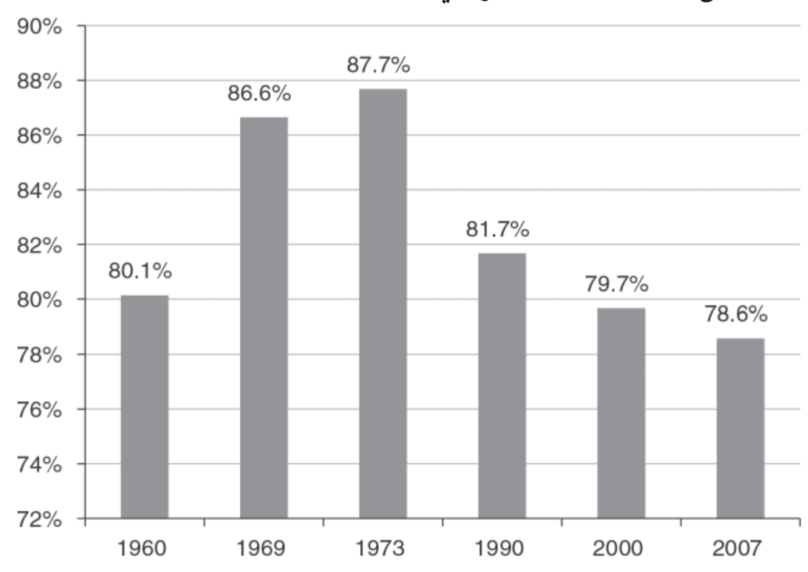
هنالك ثلاث مؤسسات مشتركة مسؤولة عن المشتقات المالية، وهي الشركات العقارية، والبنوك التجارية، وبنوك الاستثمار. وكان العديد من الاقتصاديين والماليين يعتقدون أن هذه المؤسسات الثلاث ستنجو من النتائج القاتلة لهذه الفعاليات المالية الخطرة، ما دامت الصفقة والبيعة النهائية لهذه المشتقات ستكون عند المستثمر النهائي وليس بهذه المؤسسات. ولكن، وكما ظهر بعد وقوع أزمة 2008، أن المؤسسات الثلاث أعلاه لم تستطع أن تبيع كل ما لديها من سندات مالية، وبقي الكثير معها، وعندما وقعت الأزمة وانخفضت أسعار الدور، لم ينته الأمر بأصحاب العقارات أنهم لم يستطيعوا الاقتراض مجددًا فقط، بل وجب عليهم دفع القروض السابقة أيضًا، ما أثر بالنتيجة كثيرًا في انخفاض الطلب عند المستهلك، فبدأت الأزمة من هنا وتوسعت.

3- فائض السعات الإنتاجية:

إن النتيجة الثالثة المؤذية للاقتصاد، التي أفرزتها رأسمالية الليبرالية الجديدة، بعد الزيادة الهائلة في ديون المستهلك، وخلق منتجات مالية خطرة،

هي التطور في الطاقات الإنتاجية غير المتوازن مع الاستهلاك، وأدى إلى وجود طاقات إنتاجية فائضة.

يرينا الشكل (3 – 15)، نسب استغلال الطاقات الإنتاجية في الصناعات، في فترات القمة لدورات العمل business cycle peak، اعتمادًا على إحصائيات أصدرها الاحتياطي الفيدرالي[2]. وتمثل الأرقام فيه أعلى استغلال لدورات العمل، للسنوات المؤشرة في الجدول.



الشكل (3 – 15)

نسب استغلال الطاقات الإنتاجية في الصناعات في فترة قمة دورات العمل

لقد حدثت في فترة الرأسمالية المنضبطة الممتدة من 1948 إلى 1973، ثلاث قمم peaks لدورات العمل، في 1960، و1969، و1973. وحدثت في فترة رأسمالية النيوليبرالية الممتدة من 1979 إلى 2007 ثلاث قمم أيضًا

لدورات العمل، في 1990 و2000 و2007. والقمة هي حالة يصل فيها الاقتصاد إلىٰ أعلىٰ نموه، ثُمَّ يحدث انكماش recession بعدها قد يكون خفيفًا أو شديدًا.

والواضح من الشكل (3 – 15)، أن نسب استغلال الطاقات الإنتاجية في فترة الرأسمالية المنضبطة كانت أفضل منها في فترة الرأسمالية المعاصرة، أي إنّ السعات الإنتاجية الفائضة كانت أقل. إِذ وصلت نسبة الاستغلال في سنة 1973 إلىٰ (87.7٪)، وهي نسبة عالية جدًا، فالمفترض أن تكون هنالك دائمًا نسبة احتياطي تقارب (10٪). أما في فترة رأسمالية الليبرالية الجديدة، فقد كانت نسب الاستغلال أقل، وكانت في قمة دورة 2007 قد وصلت إلىٰ (78.6٪).

ويظهر لنا أنه علىٰ الرغم من سير تراكم رأس المال (غير المالي) في فترة الرأسمالية النيوليبرالية بوتيرة أبطأ مما كان عليه في فترة الرأسمالية المنضبطة، إلّا أن الشركات والمؤسسات غير المالية قد شيدت طاقات إنتاجية عالية جدًا مقارنة بالطلب علىٰ المدىٰ المتوسط. كما إنّ سلسلة فقاعات الأصول أنتجت أفكارًا وتوقعات مبالغ فيها للطلب، إضافة إلىٰ أن القروض المتوفرة للمستهلك شجعت في توقعات الطلب العالية تلك. كما لا ننسىٰ أن نظرية الليبرالية الجديدة هي أن العرض يخلق الطلب!!. علىٰ ضوء كل هذه الأمور، وفرت القطاعات المالية الأموال اللازمة للاستثمارات الإنتاجية، متوقعة زيادات عالية في الطلب، وهو ما لم يحدث. إلّا أن توفير الطاقات الإنتاجية العالية كان له مردود إيجابي علىٰ الاقتصاد، إِذ ساهم في كبح جماح التضخم.

إن ظاهرة التوسع بالاستثمار، تؤدي إلى الاستثمار فوق المطلوب، مما يؤدي بالنتيجة، وبسبب انعدام الطلب، إلى انخفاض حاد في الاستثمار، وهو ما يسبب الانكماش الاقتصادي.

وبالنتيجة فإن جميع التوجهات الثلاثة المؤذية للاقتصاد، التي رافقت رأسمالية الليبرالية الجديدة، أي زيادة نسب الديون، وانتشار الأدوات المالية الخطرة، والزيادة في الطاقة الإنتاجية، استمرت في سنوات ما بعد سنة 2000، وتوسعت بتوسع انتفاخ فقاعات الأصول، وخصوصًا الفقاعة العقارية. وفي لحظة انفجار الفقاعة، تفاعلت العوامل الثلاث أعلاه مجتمعة لتنتج أزمة اقتصادية كبرى، ليست على شكل انكماش / ركود recession. بل أكبر من ذلك بكثير، ولهذا يسمى أحيانًا "الركود الكبير".

ثانيًا: بروز الأزمة المالية - انفجار فقاعة العقار[(2)(60)]:

في أواخر الربع الثالث من عام 2006 وصلت أسعار الدور إلى قمتها، ثُمَّ توقفت عند تلك القمة لحوالي (9) أشهر قبل هبوطها، وانفجار الفقاعة بسرعة كبيرة في الربع الثالث من عام 2007.

وفي آذار من عام 2008، أصبح واحدًا من أصل كل (11) صاحب دار مرهونة، غير قادر على دفع أقساط رهن داره، أو إن صاحب الدار المرهونة منع من الاحتفاظ بملكية الدار لعدم دفعه المستحقات. إضافة إلى ذلك فإن قيم الدور قد انخفضت، ووصلت نسبة الدور التي بلغت قيمتها السوقية أقل من الرهن إلى (10.3٪) في شباط 2008، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة أقل من 5٪ في عام 2006[(2)].

وفي النصف الثاني من عام 2007، ظهرت بوادر هزة مالية مقبلة على نطاق عالمي، حَيْثُ بدأ تدهور في البورصات العالمية، وقام الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان (المركزي الياباني)، وبتنسيق فيما بينهم، في آب 2007، بضخ أكثر من (100) مليار دولار في النظام المالي العالمي.

وفي أيلول 2007 اقترض سيتي بنك Citi Bank من الاحتياطي الفيدرالي مبلغًا قدره (3.4) مليار دولار. وفي تشرين الأول 2007 أعلن مصرف ميريل لينج Merril Lynch خسارته البالغة (8.4) مليار دولار بسبب سوق الرهون العقارية، وخصوصًا بسبب "الرهن العقاري الأقل Subprime Mortgage"، الذي سبق أن تحدثنا عنه كجزء من المشتقات المالية. وفي آب 2007 كانت وكالة تقييم الديون Finch Rating، قد خفضت تقييم إحدى كبريات مؤسسات الإقراض للرهن العقاري الأقل Subprime أو المسماة (Countrywide Financial)، من AAA إلى BBB. وجميع هذه الأمور السيئة كانت تشير مُنْذُ بداية النصف الثاني من عام 2007، إلى أن هناك بوادر أزمة مالية كبيرة، وخصوصًا في الولايات المتحدة.

استمر الأمر وبوتائر أعلى وأوضح جدًا في سنة 2008، ففي كانون الثاني 2008 خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة. وفي 2008/1/10 استحوذ "بنك أميركا Bank of America" على المؤسسة المالية التي تم تقليل تقييمها والمشار إليها أعلاه Countrywide Financial. وفي 2008/3/14 أعطى الاحتياطي الفيدرالي إلى بنك "جي بي مورغان جيس JP Morgan Chase" قرضًا بقيمة (30) مليار دولار للاستحواذ على خامس أكبر مصرف استثمار في الوول ستريت، وهو Bear Stearn، الذي كان قد مني بخسارة كبيرة

جدًا، واعتبر إفلاسه أكبر وأول إفلاس لمؤسسة مالية في هذه الأزمة المالية. وفي 2008/4/2 أعلنت المؤسسة المالية New Century Financial تقديم طلب إفلاسها، وهي مؤسسة مالية كبيرة للإقراض. وفي 2008/7/8 قامت "المؤسسة الفيدرالية للتأمين Federal Deposit Insurance Corporation" بوضع بنك Indymac Bank في حكم المفلس، وهو بنك عقاري كبير جدًا، واعتبر هذا الأمر إعلانًا لإفلاس رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة.

وفي أيلول 2008، انفجرت الأزمة بصورة مدوية، ففي 2008/9/7، قامت الحكومة الفيدرالية بالاستحواذ على المؤسستين العقاريتين الأضخم في الولايات المتحدة، مع كفالة ديونهما التي كانت بحدود (200) مليار دولار، وهما Freddie Mac وFannie Mae، التي كانت للحكومة الفيدرالية حصصًا فيهما أصلاً، وكان قد تم خصخصتها سابقًا مع بقاء أسهم فيهما. كما اضطر بنك Merril Lynch في 2008/9/14، أن يبيع نفسه إلى Bank of America، وكانت خسائر بنك ميريل لينش قد بدأت مُنْذُ آب 2007، ووصلت منتصف أيلول 2008 إلى (51) مليار دولار. وفي اليوم التالي، أي 15 أيلول، أعلن إفلاس بنك Lehman Brothers، وهو بنك استثماري رئيسي يعود تأسيسه إلى القرن التاسع عشر، وبرغم ذلك سمح الاحتياطي الفيدرالي لهذا البنك بإعلان إفلاسه.

قام الاحتياطي الفيدرالي في 2008/9/17 بإسعاف مالي bailout ضخم لإحدى أكبر شركات التأمين الأميركية المسماة AIG، بمبلغ قدره (85) مليار دولار، مقابل الاستحواذ على 80٪ من أسهمها، (عمليًا تأميمها!). وكانت AIG غارقة بالديون إذ إنها قامت بالتأمين على كميات هائلة من السندات المالية العقارية CDS Credit Default Swaps، واعتبرت خردة، ولا يوجد

لشركة التأمين الأموال اللازمة لدفع تأميناتها. ومن المفارقات، أن في الوقت الذي تتلقىٰ فيه شركة التأمين هذه الأموال الهائلة لتجنب إفلاسها، يحصل عشرة من مدرائها في أوائل 2009 علىٰ مكافآت "حسن الأداء"!!، بقيمة (165) مليون دولار. وبعد تدخل المدعي العام لمنطقة نيويورك لاسترداد المبالغ، وعدَ قسم من المدراء إرجاع ما تبقىٰ منها، إذ إن (85) مليون دولار منها قد ذهبت إلىٰ أناس في خارج الولايات المتحدة[60أ].

في 25 أيلول، أُغلقت الشركة العقارية المقرضة المسماة Washington Mutual، والتي تقيّم أصولا بـ (307) مليارات دولار، وبيعت إلىٰ مصرف JP Morgan Chase.

في 18 أيلول، أعلنت السلطات الأميركية أنها تعد خطة بقيمة (700) مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع. وفي اليوم التالي 19 أيلول وجّه الرئيس الأميركي بوش نداءً للتحرك فورًا منْ أَجل إنقاذ المصارف لتفادي الأزمة المالية في الولايات المتحدة. وفي 25 أيلول رفض مجلس النواب في الكونغرس الأميركي خطة الإنقاذ التي قدمتها حكومة بوش، بعد أن كانت موضع اتفاق في اليوم السابق. وانهارت بهذا اليوم بورصة الوول ستريت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة.

ولكن في **الأول من تشرين الأول 2008**، أقرّ مجلس الشيوخ الأميركي خطة الإنقاذ المالي التي قدمتها الحكومة بعد تعديلها. وفي الأسبوع الثاني 6 – 2008/10/10 هبط معدل مؤشر داوْ جونز الصناعي Dow Jones Industrial إلىٰ (18.2٪).

في 22 تشرين الأول 2008، أعلنت بريطانيا رسميًا دخولها مرحلة الركود الاقتصادي، وكانت أول دولة تعلن ذلك. ثُمَّ لحقتها ألمانيا بإعلانها

رسميًا في 12 من تشرين الثاني، بأنها دخلت مرحلة الركود. وفي 14 تشرين الثاني أعلنت منطقة اليورو دخولها مرحلة الركود الاقتصادي للمرة الأولى في تاريخها. وفي 17 تشرين الثاني أعلن "المجلس الفيدرالي الأميركي" رسميًا دخول الولايات المتحدة مرحلة الركود الاقتصادي، وأعلنت اليابان في اليوم نفسه دخولها الركود. وتبعتها روسيا في 12 كانون الأول بإعلانها الركود رسميًا. وفي شهر كانون الأول أصبحت أكبر اقتصاديات العالم الرأسمالي داخلة في الركود الاقتصادي الذي حاولت تفاديه بخطط إنقاذ تجاوزت قيمتها (3) ترليونات دولار، ولكن عمق الأزمة الاقتصادية لم يسمح بتفادي دخول العالم في ركود طويل.

انخفض سعر النفط في هذه المرحلة، من أعلى سعر وصله، وهو (147) دولارًا للبرميل، إلى (39) دولارًا للبرميل.

"المفارقة الطريفة"، أن مجلس النواب العراقي وافق على "إعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد مع الولايات المتحدة"، (أي الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة)، في 2008/11/27!!. وكانت فترة المفاوضات مع الولايات المتحدة "كأنها" بدأت مع الأزمة أواخر 2007. وفيما يخص التعاون مع الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، فإن الفقرة (1) منها تقول: "دعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية وتطوير قدراته الإنتاجية ومساعدته في الانتقال إلى اقتصاد السوق"!!. وتتحدث الفقرة (3) عن "مساعدة العراق في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية وتطوير الكفاءات والقدرات لمختلف المؤسسات - (الاقتصادية) - "!!. والفقرة (5) تدور حول "تسهيل وتشجيع تتدفق الاستثمارات الأجنبية وخصوصًا الأميركية إلى العراق"!!

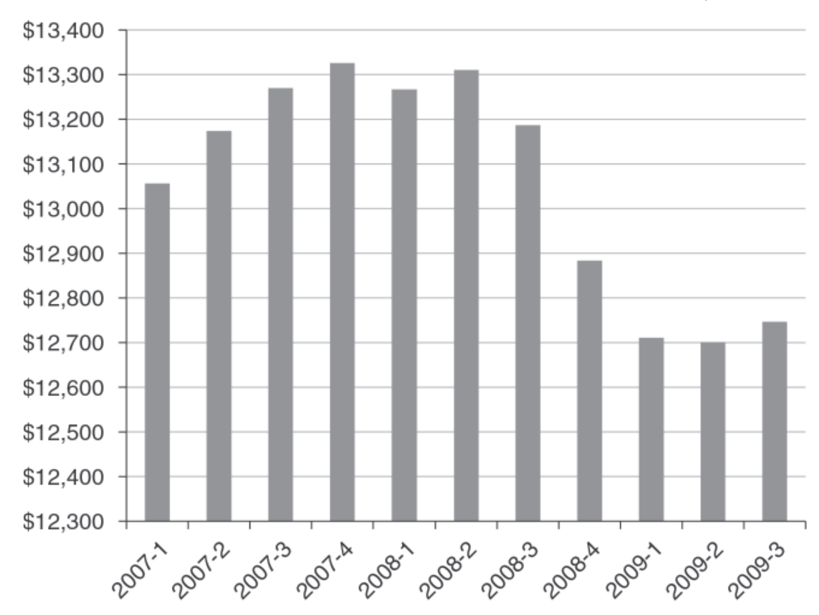
ليتمعن القارئ في هذا الوضع الكاريكاتيري الكوميدي الساخر، وفي الوقت نفسه المأساوي والمهين أيضًا. ففي الوقت الذي انشغل العالم من أقصاه إلى أقصاه، وعلى رأسه الولايات المتحدة، بكيفية الخروج من الطامة الكبرى التي أوقعتهم بها رأسمالية الليبرالية الجديدة، يعلن العراق بحكومته ومجلس نوابه، وجميع سياسييه واقتصادييه و"مفكريه"، ممن جاء بهم الاحتلال أصلاً، أنه يريد الدخول في "اقتصاد السوق"، (ويقصد رأسمالية النيوليبرالية)، ويتعلم من "قدوته" الولايات المتحدة هذا النوع من الاقتصاد. وفي الواقع يمكن اعتبار هذه الخطوة عمل "تاريخي وشجاع"!! ولكن من ناحية الجرأة على القباحة بجر البلد إلى مستنقع رأسمالية اللبرالية الجديدة في أسوء وضع كارثي تواجهه هذه الرأسمالية. والعجيب ونحن بعد عقد من ذلك التاريخ لا يزال "يحلم" هؤلاء بالدخول في مثل هذا الاقتصاد، وما المنهاج الوزاري لوزارة الاقتصادي السيد عادل عبد المهدي، الذي صوّت عليه البرلمان في 24 تشرين الأول 2018، إلّا تأكيدًا على ذلك.

ففي الوقت الذي أظهرت فيه الأزمة عجز الرأسمالية المعاصرة عن حل أزمتها، واندفاع العراق في اتباع هذه الرأسمالية، ازدادت مبيعات كتاب كارل ماركس "رأس المال" في الأسواق الأوروبية إلى أرقام قياسية تجاوزت أي كتاب آخر، وذكرت صحيفة الإندبندنت في عددها الصادر في 2009/3/4، تحت عنوان: "كارل ماركس كان مصيبًا في النتيجة"!

ثالثًا: الانكماش الاقتصادي:

بدأ الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة قبل انفجار الأزمة في أيلول 2008، إِذ إن الاقتصاد الأميركي تأثر بفقاعة العقار، حَيْثُ وصلت فقاعة العقار ذروتها في أواخر 2006، واستمرت بهذا الانتفاخ العالي لتنفجر في الربع الثالث من 2007، وكما أوضحنا سابقًا.

يرينا الشكل (3 – 16)[2] أدناه تطور إجمالي الناتج المحلي GDP الأميركي من الربع الأول لسنة 2007، إلى الربع الثالث من سنة 2009، مقيمًا بمليارات الدولارات، (بأسعار 2005).



الشكل (3 – 16)

تطور إجمالي الناتج المحلي GDP الأميركي من الربع الأول لسنة 2007، وإلى الربع الثالث من سنة 2009

نرىٰ من الشكل أعلاه أن هناك نموًا مستمرًا في الاقتصاد، (نمو في إجمالي الناتج المحلي)، إلىٰ نهاية الربع الرابع من 2007، حَيْثُ وصل حده الأعلىٰ، وبدأ الانكماش بعد ذلك. أي إنّ الاقتصاد الأميركي، وبحسب مفهوم دورات العمل، وصل قمته في الربع الرابع من 2007، وبهذا يعتبر الركود/الانكماش الاقتصادي recession قد بدأ من الربع الأول 2008، إلىٰ الربع الثالث من 2009 حَيْثُ حدث نمو بسيط، واعتبر أنه مؤشر علىٰ أن الانكماش قد انتهىٰ وبدأ النمو. وكما نرىٰ أيضًا أن الانكماش الأكبر حدث في الربع الرابع من 2008، وفي الواقع في أيلول 2008، ولهذا فإن الاقتصاديين اعتبروا أن الركود وكذلك الأزمة المالية قد حدثا في الربع الرابع من عام 2008.

وللتوضيح أكثر نناقش محتويات الجدول (3 – 9) أدناه[2]:

الجدول (3 – 9)

النسبة المئوية (٪) للتبدلات ربع السنوية (محسوبة على أساس نسب تبدل سنوي). للمؤشرات الاقتصادية: إجمالي الناتج المحلي، وإنفاق المستهلك، وإنفاق المستهلك للمنتجات المعمرة، والاستثمارات الثابتة للعمل في الولايات المتحدة

السنة	إجمالي الناتج المحلي GDP	إنفاق المستهلك	إنفاق المستهلك للبضائع المعمرة	الاستثمارات الثابتة في العمل
2007				
– الربع الأول	0.5	2.2	5.1	6.5
– الربع الثاني	3.6	1.5	5.7	10.9
– الربع الثالث	3.0	1.8	5.2	9.1
– الربع الرابع	1.7	1.2	2.3	5.4
2008				
– الربع الأول	-1.8	-1.0	-9.6	-0.8
– الربع الثاني	-1.3	-0.1	-2.9	-2.3
– الربع الثالث	-3.7	-3.8	-12.3	-9.9
– الربع الرابع	-8.9	-5.1	-25.4	-22.9
2009				
– الربع الأول	-5.3	-1.6	1.3	-28.9
– الربع الثاني	-0.3	-1.8	-2.0	-17.5
– الربع الثالث	1.4	2.1	-20.9	-7.8

ونرىٰ من الجدول أعلاه، أن الانكماش بدأ في الربع الأول من عام 2008، حَيْثُ إنّ كل المؤشرات المتعلقة بالنمو تراجعت نحو السالب، مقارنة بالربع الرابع لسنة 2007. كان الركود علىٰ أشده في الربع الرابع لسنة 2008، إِذ انخفض إجمالي الناتج المحلي 8.9٪ مقارنة بالربع الثالث لسنة 2008، والذي هو أصلاً في انكماش قدره 3.7٪ مقارنة بالربع الذي قبله. كذلك نرىٰ انكماشًا في إنفاق المستهلك، وخصوصًا فيما يتعلق بالبضائع المعمرة، التي ازداد الانكماش فيها في الربع الأول من 2009. كما نرىٰ الانكماش في الاستثمارات الثابتة التي تبين تراجع الرأسماليين عن الاستثمارات الجديدة. واستمر هذا المؤشر إلىٰ نهاية سنة 2009، برغم تحول المؤشرات الأخرىٰ من السالب إلىٰ الموجب في الربع الثالث من 2009، ما يعني انتهاء الانكماش. استمر إجمالي الناتج المحلي، وهو المؤشر الأساسي للنمو والتوسع، بتسجيل نسب موجبة، علىٰ الرغم من أنها بقيت بين 1 – 2٪ لفترة طويلة ما يمثل نموًا اقتصاديًا هزيلاً.

إن تسلسل النسب الموجودة في الجدول (9 – 3)، يرينا الأداء الذي يتماشىٰ مع سيناريو انفجار الفقاعة bubble – deflation في القطاع الاقتصادي الحقيقي. حَيْثُ إنّ انفجار الفقاعة يؤدي بدوره إلىٰ تقليل إمكانية الاقتراض للأفراد والأسر والشركات، مما يؤدي إلىٰ انخفاض إنفاق المستهلك، فتتولد ظاهرة الزيادة في الطاقة الإنتاجية الفائضة، وهو الأمر الذي يؤدي إلىٰ تقليل الاستثمار الثابت في القطاع الاقتصادي الحقيقي، الذي يؤدي إلىٰ زيادة البطالة.

يشار إلىٰ أن أزمة 2008، ليست انكماشًا / ركودًا اعتيادياً، وإنما كانت صورة من "الانكماش العظيم The Great Recession"، وكانت أكبر أزمة مالية مُنْذُ ثلاثينيات القرن الماضي، عندما وقع "الكساد العظيم The Great Depression".

في أول (12) شهرًا من هذه الأزمة، حدث تراجعًا كبيرًا في الإنتاج / النمو الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية، وبسرعة كبيرة جدًا، حَتَّىٰ إنّ هذا التراجع كان أسرع من تراجعهما في أول (12) شهرًا من فترة الكساد العظيم. ولكن بعد تدخل الحكومات الكبير جدًا، وفي جميع الرأسماليات الكبيرة، تحسن الحال بصورة طفيفة في الربع الثالث من 2009. ومن المفارقة أن يكون تدخل الحكومات وهو العامل الحاسم في حل الأزمة، علىٰ الرغم من أن رأسمالية الليبرالية الجديد كانت تؤكد دائمًا وأبدًا علىٰ عدم تدخل الحكومات في الاقتصاد، وأن تدخلها يضره!!

انتشرت الأزمة في العالم كله، والجدول (3 – 10) أدناه، يرينا التغيرات في إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Products GDP، وكذلك نسب البطالة، في السنوات 2007 – 2012، (وهي سنوات الأزمة وما بعدها)، لعدد من الدول الصناعية، وبعض دول بريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا). واعتمد الجدول إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2013[2].

الجدول (3 - 10)
نسب التغيّرات في إجمالي الناتج المحلي GDP، والبطالة (٪) بين السنوات 2007 - 2012

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية لتغير GDP						
الولايات المتحدة	1.9	-0.3	-3.1	2.4	1.8	2.2
بريطانيا	3.6	-1.0	-4.0	1.8	0.9	0.2
روسيا	8.5	5.2	-7.8	4.5	4.3	3.4
الصين	14.2	9.6	9.2	10.4	9.3	7.8
ألمانيا	3.4	0.8	-5.1	4.0	3.1	0.9
اليابان	2.2	-1.0	-5.5	4.7	-0.6	2.0
إيطاليا	1.7	-1.2	-5.5	1.7	0.4	-2.4
اليونان	3.5	-0.2	-3.1	-4.9	-7.1	-6.4
النسبة المئوية للبطالة						
الولايات المتحدة	4.6	5.8	9.3	9.6	8.9	8.1
بريطانيا	5.4	5.6	7.5	7.9	8.0	8.0
روسيا	6.1	6.4	8.4	7.5	6.6	6.0
الصين	4.0	4.2	4.3	4.1	4.1	4.1
ألمانيا	8.8	7.6	7.7	7.1	6.0	5.5
اليابان	3.8	4.0	5.1	5.1	4.6	4.4
إيطاليا	6.1	6.8	7.8	8.4	8.4	10.6
اليونان	8.3	7.7	9.4	12.5	17.5	24.2

ويرينا الجدول نسب انخفاض (المؤشر بالسالب) وارتفاع إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالسنة التي قبلها. ومعلوم أن السالب يعني انكماشًا في الاقتصاد.

وكما نرىٰ فإن سنة 2007 كانت سنة نمو اقتصادي لجميع الدول. وبدأ تأثير الأزمة في جميع الاقتصاديات من سنة 2008 بدرجات متفاوتة. ونرىٰ أيضًا أن الصين لم يحدث فيها انكماش اقتصادي، ولكن نموها الاقتصادي الذي كان (14.2٪) في سنة 2007، استمر بالنمو ولكن بوتائر أقل بين (9 – 10٪) في السنوات 2008 – 2011، وهي لا تزال نسبًا عالية بكل المقاييس. انخفضت في 2012 إلىٰ (7.8٪)، بتأثير مباشر من الحكومة الصينية نفسها، حَيْثُ ظهرت اتجاهات للتضخم في الاقتصاد الصيني أريد كبحها. وبرغم ذلك بقيت الصين القاطرة التي سيّرت الاقتصاد العالمي.

بقي العديد من الدول، مثل إسبانيا واليونان وغيرها من الدول الأوروبية الضعيفة في ركود اقتصادي حَتَّىٰ بعد 2012، وفي كل الأحوال لم يستعد الاقتصاد العالمي عافيته بالكامل حَتَّىٰ بعد عقد من الأزمة.

ازدادت البطالة مع الأزمة وكما هو واضح من الجدول (3 – 10).

ومن المفارقات ارتفاع سعر الدولار مقارنة بالعملات الأخرىٰ عند وقوع الأزمة، بدلًا من هبوطه، لَا سِيَّما أن الاقتصاد الأميركي كان الأسوأ مقارنة باقتصادات الدول المتقدمة الأخرىٰ، وأن الأزمة ابتدأت به. ولكن في الوقت نفسه فإن سعر الدولار انخفض مقارنة بسعر الذهب. وارتفاع سعر الدولار (مقارنة بالعملات الأخرىٰ) بدأ من تموز 2008 وإلىٰ تشرين الثاني 2008، واستمر بالاستقرار العالي إلىٰ نيسان 2009 مع اشتداد الأزمة وانخفاض أسعار النفط. وكما ظهر فإن المستثمرين في العالم، سواء من القطاع الخاص أو الدول، وجدوا أن الدولار (والذهب) عملة آمنة، فتوجهوا لشراء الدولار والذهب،

نتيجة هلعهم من انهيار البورصات (الأسهم)، ومن انهيار الاقتصاديات الأوروبية. اعتقدوا في حينه أن الدولار (والذهب) أكثر العملات الآمنة، استنادًا إلى حجم الاقتصاد الأميركي، وحجم التداول الأكبر بالدولار، إضافة إلى الجبروت الهائل للولايات المتحدة الذي يمنع انهيار الدولار. ولكن بعد أن استرجعت البورصات بعض عافيتها، وتحسنت أسواق السلع، بدأ المستثمرون بالاستفاقة من الصدمة والنظر مجددًا إلى مستقبل الدولار، والاستثمار بغيره.

ويقول تقرير لمحطة CNN التلفزيونية الإخبارية في 2009/7/5 عن الدولار بعنوان: "محللون: مستقبل الدولار تهدده الديون والصين"، جاء فيه: "أعرب محللون عن قلقهم حيال مستقبل الدولار في الأشهر الأخيرة، مبدين خشيتهم من سيناريوهات مظلمة تنتظر العملة الأميركية لأسباب محلية ودولية"، ويستمر التقرير: "إن المخاطر الرئيسية التي تهدد أسعار الدولار هي عجز الموازنة الأميركية وارتفاع الدين الأميركي العام وتحذيرات الصين من اللجوء إلى عملة احتياطية جديدة، وذلك إلى جانب القلق من اضطرار واشنطن لضخ المزيد من الأموال إلى السوق، إذ اتضح أن الإنعاش الحالي ليس أكثر من قفزة (قط ميت) وفق المصطلحات الاقتصادية". ويستمر التقرير: "مُنْذُ آذار الماضي (أعلى أسعار الدولار في آذار 2009)، فقد الدولار 11٪ من قيمته مقابل اليورو، و17٪ مقابل الجنيه الإسترليني، وذلك بعدما بدأت المحافظ الاستثمارية بمغادرته والعودة إلى البورصات وأسواق السلع". علمًا إن سعر الدولار كان قد ارتفع بنسبة 25٪ إزاء اليورو في الأشهر التي سبقت آذار 2009[9][60].

رابعًا: استجابة الحكومات الأميركية الفورية لتفادي الأزمة:

تحركت إدارة الرئيس بوش الابن، (من الحزب الجمهوري)، في 2008/9/19، في الأشهر الأخيرة من حكمه، بشخص وزير المالية هنري بولسن Paulson، في محاولة لإقناع الكونغرس بالموافقة على تمرير منهاج إسعاف / إنقاذ مالي bailout ضخم، لإنقاذ البنوك الرئيسية المتهالكة. وقدم مشروع قانون تحت اسم "تارب TARP، منهاج إنقاذ الأصول الحرجة Troubled Assets Relief Program"، بمبلغ قدره (700) مليار دولار. ولكن رفض الأغلبية من مجلس النواب الديمقراطيين والجمهوريين، وبواقع (228 معارضًا، و205 مؤيدين)، أدى إلى رفض مشروع القانون في 2008/9/29!!. وليتذكر القارئ، أن من المفروض أن يكون المنهج الاقتصادي للحكومة الجمهورية والغالبية العظمى من الديمقراطيين هو رأسمالية النيوليبرالية، الذي يؤكد بقوة عدم تدخل الحكومة بالاقتصاد، وأن السوق يحل مشاكله بنفسه من خلال "اليد الخفية"!!. والآن... وضعت الحكومة أموالًا طائلة، مملوكة للشعب، تحت تصرف وخدمة البنوك الكبرى لإنقاذها من الورطة التي وقعت فيها نتيجة تقليص / إلغاء التنظيمات المالية التي كانت ستمنع الوقوع في مثل هذه الورطة، والتي ألغيت أصلًا نتيجة ضغوط هذه البنوك نفسها على الحكومة والكونغرس لإصدار التشريعات اللازمة لإلغاء أو تقليص تلك الضوابط المالية!!

وبعد أربعة أيام من رفض الكونغرس مشروع قانون الإنقاذ هذا، ونتيجة ضغوط كبيرة مارسها مسؤولو البنوك ومنظرو رأسمالية الليبرالية الجديدة على أعضاء الكونغرس فردًا فردًا، وعلى قيادات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، تراجع الكونغرس عن معارضته، ووافق في 2008/10/3 على مشروع قانون إنقاذ بمبلغ (250) مليار دولار.

لقد تركزت هذه الضغوط على الكونغرس بالتحذير من الانهيار الكامل للنظام المالي والمصرفي الأميركي من دون هذا الإنقاذ، والذي يضمن إنقاذ البنوك المعرضة للخطر، إضافة إلى تمديد تأمين "المؤسسة الحكومية لتأمين الودائع المصرفية Federal Deposit Insurance"، وذلك لضمان الديون الكبيرة لجميع البنوك المؤمنّة لديها ودائعها المصرفية، إضافة إلى البنوك غير المؤمنّة لقسم من إيداعاتها. كذلك خوّل الكونغرس، عند موافقته على قانون الإنقاذ، الاحتياطي الفيدرالي لأن يشتري السندات المالية غير المؤمنّة والصادرة عن مؤسسات لها تقييم جيد good credit rating برغم ما يكتنفها من شكوك.

دعا وزير المالية بولسن في 2008/10/13 المدراء التنفيذيين لأكبر (9) بنوك أميركية، وقام بإلقاء بيان معد مسبقًا، يعلمهم فيه وجوب التوقيع على ما سيطرحه من قبل أن يخرجوا من الاجتماع. وافق الجميع ووقعوا في هذا الاجتماع على قبول الإنقاذ المالي المقدم من الحكومة الأميركية، مقابل حصة غير مسيطرة non – controlling للحكومة في هذه البنوك. وتقرن النيويورك تايمز في 2008/10/15 بين ما جرى في هذا الاجتماع، وبين ما حدث في حالة مشابهة مشهورة لدى البنوك الكبيرة حدثت في 1907، عندما احتجز المصرفي مورغان J.P. Morgan في مكتبه الخاص، كبار رجال البنوك في زمانه لإجبارهم على الموافقة على إجراءات مالية أيام الذعر المالي في 1907 واحتمال سقوط النظام المالي. ومنعهم من الخروج قبل الموافقة على الحلول التي طرحها مورغان في حينه. وتضيف النيويورك تايمز، إن ما قام به بولسن هو إعادة لحادثة مورغان التاريخية، وأنه أراد أن يبين بوضوح بأنه هو المسؤول الآن عن إنقاذ النظام المالي، وأنه جاءهم يحمل (250) مليار دولار للمساهمة في ملكية البنوك، ومِنْ ثَمَّ إنقاذها. لقد كان قسم من البنوك مترددًا في القبول بمبدأ ملكية

الحكومة لحصص في بنوكهم، بالرغم من أن الحصة غير مسيطرة ولا تتضمن حق التصويت[2].

وفي الوقت نفسه دخل الاحتياطي الفيدرالي بقوة، بإقراض البنوك بكميات هائلة من النقد ومن غير فائدة، وبشراء سندات مالية مختلفة، لم تكن ضمن الغطاء الذي منحه الكونغرس، الأمر الذي عرّضه لاحقًا إلىٰ مساءلات عديدة جدًا من الكونغرس. وفي أواخر تشرين الثاني 2008 كانت الحكومة الأميركية والاحتياطي الفيدرالي، قد التزما ماليًا، (ومن غير أن يتم دفع نقد لهذه الالتزامات)، بمبلغ ضخم جدًا يعادل (7.8) تريليونات دولار، إلىٰ القطاع المالي الأميركي علىٰ شكل منح وقروض واستثمارات وضمانات مالية[66]. وارتفعت هذه الالتزامات المالية من قبل الحكومة الأميركية والاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لتصل إلىٰ ما يقارب (14) ترليون دولار في سنة 2009، وشملت قطاعات غير مالية.

وفي الوقت نفسه دعمت دول الاتحاد الأوروبي قطاعاتها المالية بقيمة (4.5) تريليون يورو (5.9 تريليون دولار) علىٰ شكل مساعدات مختلفة مُنْذُ بدء الأزمة المصرفية العالمية. وجاءت بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية الداعمة لقطاعها المصرفي إِذ قدمت (850.3) مليار يورو من تشرين الأول 2008 إلىٰ تشرين الأول 2010. وهذه الأرقام نقلًا عن المفوضية الأوروبية التي يتعين أن تقر المساعدات الحكومية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. شملت المساعدات ضمانات قروض وشراء أصول ومنح مباشرة.

لقد تم سحب (1.1) ترليون يورو في 2009، و(957) مليار يورو في 2008. ووصل حجم القروض والضمانات الحكومية إلىٰ ثلاثة أرباع (4.5) تريليون يورو[66أ].

لقد امتدت حملة الإنقاذ bailout هذه، إلىٰ قطاعات صناعية كانت علىٰ وشك الإفلاس والانهيار. ففي كانون الأول 2008، أوشكت شركة جنرال موتورز، (أكبر شركة أميركية للسيارات)، أن تعلن إفلاسها، وسلمتها إدارة بوش الابن أكثر من (13) مليار دولار كقرض، مقابل رهن أصول الشركة. وبعد مجيء أوباما إلىٰ الحكم، وفي بداية 2009، ضخت إدارته مبالغ أكثر، مقابل الاستحواذ علىٰ 61٪ من حصة الشركة، أي غالبية الحصص، ما يعني عمليًا تأميم الشركة، علىٰ حسب ما جاء في النيويورك تايمز في 2010/10/3. ولكن في واقع الأمر لم يكن تأميمًا للشركة وإنما رهنًا لها بقيمة الحصص التي حصلت عليها الحكومة. واستطاعت الشركة لاحقًا إرجاع هذه القروض السهلة وفك الرهن. أمّا لو كانت قد فشلت في إرجاع الرهن، عند ذاك لسيطرت الحكومة علىٰ الشركة واعتبر تأميمًا!!. وقامت الحكومة الأميركية بمنح قروض مشابهة إلىٰ شركات صناعة السيارات الأخرىٰ، التي تعرضت لمشاكل مالية جمّة. منها شركة كليسلر، ثالث أكبر شركة أميركية للسيارات، إذ منحتها قروضًا بستة مليارات دولار، وتم إنقاذها بإشراف الحكومة الأميركية ومشاركة فيات الإيطالية بامتلاك حصة 35٪ من الشركة الأميركية.

ما إن جاء الرئيس أوباما إلىٰ الحكم (2009 - 2017)، حَتَّىٰ قدم مشروع قانونه لمعالجة المشاكل الناجمة عن الأزمة. تمت المصادقة علىٰ القانون في الكونغرس في 2009/2/7، برغم معارضة نواب الحزب الجمهوري، وصدر باسم "قانون التعافي وإعادة الاستثمار الأميركي America Recovery & Reinvestment Act ARRA". واعتبر القانون منهاج عمل لتحفيز Stimulus الاقتصاد علىٰ التعافي والنمو بإنفاق (787) مليار دولار لمدة

سنتين على البنية التحتية والتعليم والصحة والبيئة، مع صندوق خاص لمساعدة العاطلين من العمل.

لقد بيّن العديد من الاقتصاديين الأميركيين، وكذلك من المستشارين الاقتصاديين للرئيس أوباما، أن منهاج التحفيز هذا يمثل مبالغ متواضعة لحل المشكلة، ولَا سِيَّما أن نسبة البطالة الدائمية كانت قد ارتفعت في شباط 2009، وقت صدور هذا القانون، إلى (8.3٪)، ما يعني أن عدد العاطلين كان قد وصل رسميًا إلى (12.9) مليون عاطل، كما إنّ البطالة كانت تزداد حوالي (600) ألف عاطل عن العمل شهريًا. وصلت البطالة في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من (10٪) في أواخر 2009، واستمرت إلى ما يقارب (9٪) تقريبًا، حَتَّىٰ أواسط 2011[2].

ونحن هنا نتحدث عن البطالة الدائمية، ولو أضفنا إليها عدد العاملين الذين اضطروا إلى التحول إلى عمالة مؤقتة، أو أجبرتهم إداراتهم على العمل لساعات أقل، فعند ذاك تصل البطالة الكلية إلى (17.1٪) في تشرين الأول 2009، حَيْثُ الرقم الرسمي للبطالة (15) مليون نسمة. انخفضت النسبة إلى (14.4٪) في كانون الأول 2010، وإلى (11.5٪) في تموز 2013. وكانت البطالة الكلية في 2007 بحدود (8٪) مقارنة ببطالة دائمية (4.6٪)[2].

ومن الاقتصاديين الأميركيين الذين رأوا أن مبالغ منهاج التحفيز الاقتصادي هذه تعتبر متواضعة هو بول كروكمان (الكِنزيّ المفاهيم)، وذلك في مقال له في النيويورك تايمز[67].

في حسابات كروكمان، أن مبلغ التحفيز الاقتصادي الحقيقي هو (600) مليار دولار على مدار سنتين (وليس 787 مليار دولار)، أي (300) مليار دولار في السنة. وأن الزيادة السنوية في الإنفاق الحكومي والبالغة (300) مليار

دولار، تعادل (2.1٪) من إجمالي الناتج المحلي GDP، بينما الانخفاض الذي حدث لإنفاق المستهلك وإنفاق الاستثمار في هذه المدة مقارنة بما قبل الأزمة يعادل (8.4٪) من الـ GDP. لهذا فإن مبالغ التحفيز الاقتصادي، على الرغم من أنها تظهر عالية، إلّا أنها في الواقع متواضعة ولا تعيد الاقتصاد إلى مستوى نموه السابق. وهو يقارن هذا المنهاج، بما أعلنته الحكومة الصينية في منهاجها للتحفيز الاقتصادي لمجابهة الأزمة وتعديل اقتصادها، على الرغم من أن تأثرها بالأزمة أقل كثيرًا من تأثر الولايات المتحدة الأميركية. إذ إن الحكومة الصينية كانت قد أعلنت في تشرين الثاني 2008، أنها ستنفق (586) مليار دولار، (لمدة سنتين)، على البنية التحتية في بناء مساكن لذوي الدخول المحدودة، وفي مشاريع الماء والكهرباء، وتنمية المجالات الزراعية المختلفة، وكذلك في تحسين البيئة. وإن هذه المبالغ هي إضافة لما مخطط له أصلاً من خطط وموازنات الصين، وتتم للتحفيز الاقتصادي إثر أزمة 2008. والمبلغ السنوي لمنهاج التحفيز هذا يمثل (7٪) من GDP. أي إنّه يزيد عن ثلاث مرات عن منهاج الحكومة الأميركية على حسب كروكمان.

بالإضافة إلى ما قامت به الحكومة الأميركية، (خلال مدة حكم بوش الأخيرة، وحكم أوباما)، من مناهج إنقاذ للمؤسسات المالية والصناعية، أو مناهج تحفيز للاقتصاد، فإنها اعتمدت سياسة نقدية منخفضة ومتوسعة بشكل بسيط في الإنفاق. فقد خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر فائدة القروض القصيرة الأمد إلى ما يقارب "الصفر"، وأبقاها كذلك لعدة سنوات. كما اتجهت السياسة النقدية إلى ما سمي "التسهيل الكمي quantitative easing" الذي يزيد من إمكانية الاقتراض وتوفير الأموال للقروض طويلة الأمد بسعر فائدة قليل جدًا.

في الوقت نفسه اتجهت إدارة أوباما إلىٰ إصدار قوانين، لفرض أو إعادة فرض أنظمة وقيود مالية لمنع تكرار مثل هذه الأزمة مرة أخرىٰ!. حَيْثُ قدمت الأكثرية الديمقراطية في الكونغرس مشروع قانون، أقر باسم قانون "دود – فرانك لإصلاح الوول ستريت وحماية المستهلك Dodd – Frank Wall Street & Consumer Protection Act". إلّا أنه لم يكن حديًا، بل مرنًا علىٰ نية تحديده بضوابط فيما بعد، ولكن لم يتم ذلك. واستمر الوول ستريت والبنوك ومنظرو النيوليبرالية في العمل علىٰ تعديل وتقويض هذا القانون، كما كنا قد أوضحنا في صفحات سابقة.

أما الأمر الآخر الذي عملت عليه إدارة أوباما لمحاولة تقليل آثار الأزمة، فهو مساعدة مالكي الدور علىٰ فك الرهن العقاري وإعادة تمليكهم لدورهم. إضافة إلىٰ إعادة الحياة إلىٰ مناهج شراء وبناء الدور مجددًا بعد أن ضرب انفجار الفقاعة العقارية هذا القطاع. ففي عام 2009/2/17 قدمت إدارة أوباما منهاج عمل لصندوق المساعدة بقيمة (75) مليار دولار. وهو صندوق ضمن منهاج TARP البالغ (700) مليار دولار الذي سبق أن تحدثنا عنه قبل قليل.

كان من المفترض من هذا الصندوق إعطاء قروض سهلة جديدة لمساعدة حوالي (9) ملايين عائلة من مالكي الدور ممن لا يستطيعون دفع الأقساط عن دورهم المرهونة، التي انخفضت أقيامها بشدة. وتقول الإحصائيات أن 38٪ من أصحاب المنازل الذين يملكون منزلاً ثانيًا هم في وضع سيء جدًا، إِذ اقترضوا مقابل قيمة منازلهم، وفاق حجم ديونهم قيمة منازلهم بكثير. وتبلغ نسبة أصحاب المساكن المتعثرين في أميركا سواء الذين يملكون منزلاً واحدًا أو اثنين (22.7٪). ففي نيفادا مثلاً أصبحت (63٪) من العقارات قيمتها أقل من

المبلغ الذي دفعه فعلاً أصحابها، وتبلغ النسبة في أريزونا (50٪)، وفي فلوريدا (46٪) [67أ].

ولكن ظهر، وبعد عشرة أشهر، في تقرير في كانون الأول 2009، أن (680) ألف عائلة فقط، (7.6٪)، حصلت على هذا القرض الجديد، بسبب صعوبة وروتينية الإجراءات في الحصول عليه. وأن 14٪ من أصحاب الدور المرهونة متخلفين عن السداد، حَيْثُ انتهت الآجال المحددة للتسديد، وفقدوا عقاراتهم وكان من المفترض لهذا القرض الجديد أن يحل مشكلتهم [2].

لقد كان الكثير من النقاد الاقتصاديين والسياسيين والنقابات وغيرهم يتساءلون في ذلك الوقت. لماذا تنقذ الحكومة القطاعات المالية والشركات المتعثرة والمنهارة، بينما لا تتخذ إجراءات وحملات إنقاذ لذوي الدخل المحدود والمتوسط من الخسارات المالية الكبيرة التي جابهتهم. كما عاد العديد من السياسيين والاقتصاديين والإعلاميين الذين كانوا من مؤيدي النيوليبرالية، للتحدث بلغة الكِنزيين، وخرج كينز وأفكاره من القبر في السنوات الأولى من الأزمة. وارتفع الحديث عاليًا بضرورة إعادة الضوابط التي تقيد الرأسمالية المتوحشة، وزيـادة الإنفاق الحكومي والضرائب. وكمثال على هـؤلاء آلان كرينسبان، الذين كان رئيسًا للاحتياطي الفيدرالي في أوج عصر رأسمالية الليبرالية الجديدة بين السنوات 1987 - 2006. ويعتبر وقتها من أفضل الحكماء والمحللين والمنفذين للسياسات المالية والنقدية، والداعين إلى تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة لتقليص الأنظمة المالية. ولكنه اعترف، أمام اللجنة المالية في الكونغرس الأميركي في 2008/10/23، قائلاً: "نحن - ومنهم أنا - الذين اعتقدنا أن مؤسسات الإقراض المالية ستحمي حاملي أسهمها، نجد أنفسنا في حالة صدمة وعدم تصديق لما وصل إليه الحال". وعندما سُئل

عن أفكاره، (أي أفكار الليبرالية الجديدة)، قد تكون هي السبب الذي أدىٰ إلىٰ اتخاذ قرارات خاطئة في الاحتياطي الفيدرالي، أجاب: "نعم، لقد اتخذت قرارات خاطئة... وأنا مستاء جدًا من ذلك"[68].

وصل الاقتصاد الأميركي قعر الركود في حزيران 2009، واعتبر – رسميًا – أن بداية التحسن كانت في تموز 2009. ولكنه كان تحسنًا بطيئًا جدًا. إذ إن التحسن بعد أي انكماش اقتصادي شديد في الحالات الاعتيادية من الركود والانكماش، يكون علىٰ شكل قفزات في جميع فقرات الاقتصاد، يصاحبه تطور ثابت ومستمر للقضاء علىٰ البطالة. ولكن التحسن في حالتنا هذه كان بعيدًا جدًا عن التحسن الاعتيادي.

إن التحسن في الاقتصاد الأميركي بعد الأزمة، باحتساب النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي، بلغ 2.1٪ في السنة، اعتبارًا من الربع الثالث من 2009 إلىٰ نهاية الربع الأول من 2013، وهذا يعتبر بطيئًا في فترات التحسن، ونحن هنا نتحدث عن مدة تزيد عن (3.5) سنة من النمو، حَيْثُ كان النمو في 2012 قد بلغ 2.2٪ فقط. وفي الواقع فإن النمو البطيء جدًا مستمر إلىٰ حد الآن ونحن في أواخر سنة 2018.

كما إن البطالة وصلت إلىٰ مستويات عالية، كما بينا قبل قليل، واستمرت عند هذه المستويات العالية لسنوات طويلة. ولم تعد نسبة البطالة إلىٰ مستويات سنة 2007، إلّا في سنة 2016، وتحسنت أكثر في سنة 2017 إِذ وصلت البطالة الدائمية إلىٰ أقل من 4٪ في أواسط 2018.

إضافة إلىٰ ذلك فإن 95٪ من التحسن في مدخولات الأسر بين السنوات 2009 و2012، ذهب إلىٰ 1٪ من الشعب الأميركي من الفئة الأغنىٰ، و5٪ فقط إلىٰ 99٪ من بقية الشعب. إِذ إن مدخولات الـ 1٪ الأغنىٰ زادت في

السنوات الأربع أعلاه بنسبة (31.4٪). بينما زادت مدخولات الـ 99٪ الباقين بنسبة (0.4٪) فقط. ومما تجدر الإشارة إليه أن سوق البورصة / الأسهم قد تحسن جدًا في هذه المدة (برغم الأزمة)، ما زاد من مدخولات وأصول الأسر الغنية بصورة كبيرة. ولقد تحدثنا عن عدم العدالة والمساواة في الولايات المتحدة، (في الفصل الثالث ب سابعًا)، وبينّا أن الأمر ازداد سوءًا بمرور السنوات. وكانت نتيجة أزمة 2008 أن الأغنياء ازدادوا غنًا والفقراء ازدادوا فقرًا، والحال مستمر على ما هو عليه والهوة باتساع إلى يومنا هذا.

خامسًا: استمرار رأسمالية الليبرالية الجديدة، وسياسة التقشف:

كما لاحظنا أعلاه، فإن الاقتصاد الأميركي لم يسترد عافيته في السنوات الأربع الأولى من بعد الأزمة. وانتقد الاقتصاديون ذوو الاتجاه الكِنزي ضعف إجراءات حكومة أوباما، واعتبروها السبب في بطء النمو والتوسع، وأن هذه الإجراءات أدت إلى وقف التدهور في الاقتصاد فقط، وإلى دعم مسببي الأزمة وإنقاذهم. وعلى الجانب الآخر، فإن منظري ومؤيدي النيوليبرالية، وبعد إنقاذ المؤسسات المالية والصناعية، عاودوا الهجوم وانتقاد الكِنزية وانتقاد الحكومة الأميركية، في زيادة الإنفاق العام "الضخم" – على حسب تقديرهم – وطالبوا بالعودة إلى سياسات الليبرالية الجديدة، واعتماد سياسات التقشف في الإنفاق الحكومي.

يتضح من هذه المسيرة الاقتصادية، بأنه وبعد إعطاء الحرية الكاملة للمؤسسات المالية، ورفع القيود عنها، فإنها بالنتيجة حطمت نفسها بنفسها، ومعها الاقتصاد الأميركي برمته، لَوْلَا حركات الإنقاذ الحكومي الهائلة لهذا الاقتصاد. ولكن هذا التفسير يناقض نظرية ومفاهيم النيوليبرالية التي تؤكد دائمًا أن الاقتصاد الرأسمالي مستقر وراسخ بطبيعته، وأن المشاكل والصعوبات

تنشأ من تدخل الحكومات وإجراءاتها الخاطئة في الاقتصاد فقط. لهذا جاء اقتصاديوها بعدد من الأسباب لتحميل الحكومة وليس المؤسسات المالية مسؤولية الأزمة!!

والسبب الأول الذي يذكرونه، هو أن الاحتياطي الفيدرالي كان قد قام بخطأ كبير في المحافظة على سعر منخفض جدًا للفائدة المصرفية بعد عام 2000. وليتذكر القارئ أن الاحتياطي الفيدرالي كان بين 1987 - 2006 تحت إدارة وقيادة كرينسبان، وبعده جاء بيرنانك ومساعدته جانيت بيلن التي ترأست الاحتياطي الفيدرالي بعد ذلك. كما إنّ وزير المالية في إدارة بوش (2001 - 2009)، كان هنري بولسن. وجميع هؤلاء من الليبراليين الجدد الأقحاح، وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة، وهم المسؤولون عن السياسة النقدية وسعر الفائدة المنخفض!!

إن النقود الرخيصة هي سبب الفقاعة العقارية، التي بانفجارها بدأت الأزمة. ولكن الاقتصاد بعد سنة 2000، كان جيدًا جدًا بمفاهيم الليبراليين الجدد، وأنهم كانوا فخورين جدًا بهذا الاقتصاد الذي فتح الخزائن للاقتراض السهل، الذي أدى إلى فقاعات الأصول. إن انتقاد الاحتياطي الفيدرالي يأتي لأنه مؤسسة حكومية فقط، ولم يتم انتقاده من الليبراليين الجدد عند فتح الخزائن بعد سنة 2000 للإقراض وتوسع المؤسسات المالية التي سببت الأزمة. كما لم ينتقده الليبراليون الجدد عندما فتحت الخزائن لإنقاذ هذه المؤسسات المالية التي سببت أزمة 2008 بقروض فائدتها المصرفية تقارب الصفر. وفي كلتا الحالتين كان الليبراليون الجدد المؤيد والمدافع الكبير لقرارات الاحتياطي الفيدرالي.

إضافة إلى ذلك، فإن التوسع في السياسة النقدية، وتسهيل الاقتراض بفوائد مصرفية قليلة، ليست من سياسات الكِنزية في أوقات فترات النمو

العالي والجيد للاقتصاد. وأن سياسة التوسع النقدي وتسهيل الاقتراض وتقليل الفوائد هي السياسة الكِنزية المعتمدة في فترات الانكماش الاقتصادي مُنْذُ خمسينيات القرن الماضي. لقد كان هناك انكماش اقتصادي اعتيادي في 2001، لهذا فإن التوسع النقدي أمر اعتيادي لمعالجة المسألة. واستمرار التوسع النقدي إلىٰ سنة 2003 أيضًا أمر اعتيادي لمساعدة الاقتصاد في مدة الزخم الأولىٰ للنمو. وما حصل أن الاحتياطي الفيدرالي استمر في 2003 وما بعدها بإبقاء سعر الفائدة منخفضًا علىٰ الرغم من استرجاع الاقتصاد كامل عافيته واستمراره بالنمو الجيد. إن إجراء الاحتياطي الفيدرالي هذا، جاء في صالح رأسمالية الليبرالية الجديدة لتمويل الديون التي كانت المحرك للاقتصاد، وفي الوقت نفسه جلبت الفقاعات.

الأهم من ذلك، فإن سعر الفائدة أيام الرأسمالية المنضبطة، في أواسط الخمسينيات، كان منخفضًا ويقارب مستواه في السنوات بعد 2000، ولم تحدث في حينه فقاعات أصول. وذلك لأن هيكلية الليبرالية الجديدة للاقتصاد، وطريقة عمل البنوك المنفلتة، والركض وراء الربح السريع غير الآمن نتيجة إلغاء الضوابط المالية، وهي الأمور التي سببت الفقاعات، ومِنْ ثَمَّ الأزمة.

والسبب الآخر الذي يذكره الليبراليون الجدد للأزمة، وهو أيضًا يخص الحكومة الأميركية، ويتعلق بالمؤسستين "الحكوميتين" العقاريتين فاني ماي وفريدي ماك، وأنهما سبب انتشار المنتجات المالية الخطرة المتعلقة بالرهن العقاري - حسب قول منظري الرأسمالية المعاصرة -. إذ كانتا تعملان كمؤسسات حكومية، ولا تهابان المخاطر، علىٰ أساس أن الحكومة ستتكفل بهذه المخاطر إن وقعت!!. ويجيبهم الكِنزيون الأميركيون، بأن فاني ماي قد خصخصت في 1968، (مع وجود حصة للحكومة فيها)، كما إنّ هاتين

المؤسستين العقاريتين كانتا قد ابتعدتا قبل 2005 عن هذه المنتجات المالية الخطرة (أي المشتقات المالية)، ولكنهما تعرضتا إلى ضغوط كبيرة من المصارف وشركات ومؤسسات الرهون العقارية، وكذلك من حملة أسهمهما للدخول في مثل هذه الأعمال للحصول على أرباح سريعة وعالية. وفي كل الأحوال فإن الحكومة الأميركية كانت تحت تأثير وقيادة رأسمالية النيوليبرالية.

عادت أفكار الليبرالية الجديدة – باستيحاء –، وبعد أقل من سنتين من الأزمة، وهذه المرة جاءت بثياب "شد الحزام"، أي "التقشف"، الذي يؤثر مباشرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة. بدأت النداءات من بعض الاقتصاديين والسياسيين والمحللين والمسؤولين الحكوميين، في التركيز على العجز الحكومي الكبير في الموازنات المالية وزيادة نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في كل دولة تأثرت بالركود الاقتصادي.

هناك العديد من الدول، وكذلك عدد قليل من دول G20 (الأكبر اقتصاديًا)، كانت تعاني أصلاً عجزًا كبيرًا في موازناتها في السنوات التي سبقت الأزمة مباشرة، وجاء الركود الكبير في 2008 ليزيد كثيرًا من هذا العجز. إذ انخفضت الضرائب بانخفاض الفعاليات الاقتصادية المختلفة، بينما ازداد الإنفاق الحكومي على معونات البطالة وغيرها من المناهج الاجتماعية، كما وإن الضرائب كانت أصلاً منخفضة بسبب سياسات النيوليبرالية في تخفيض الضرائب عن الأغنياء والشركات. والأهم من ذلك، فإن مناهج الإنقاذ والتحفيز الحكومية لإنقاذ الاقتصاد، زادت من العجز المالي في الموازنات العامة، وفي الدين العام عمومًا.

التقى حديث الاقتصاديين والمؤثرين في السياسة الأميركية مع الإعلام العام المؤثر والممول من كبار الرأسماليين من دعاة النيوليبرالية، في حملة كبيرة،

للتأكيد على أن التقشف هو الحل للمشكلة!!. وفي غالبية الحالات نجد أن نفس الأفراد والجماعات والمنظمات المؤثرة، التي كانت قد أيدت ودفعت بقوة الإجراءات الحكومية لإنفاق الأموال الطائلة لسياسات الإنقاذ والتحفيز الماليين، في أواخر 2008 وأوائل 2009، تحولت فجأة إلى الدعوة إلى التقشف الحكومي، خصوصًا بعد نجاح الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية من الحصول على الغالبية في الكونغرس الأميركي في تشرين ثاني 2010. إضافة إلى تأثير الجماعات اليمينية جدًا من الحزب الجمهوري، فيما يسمى حزب الشاي Tea Party الذي برز في تلك الفترة، وكان محور سياسته هو العمل ضد ما سماه "الحكومة الكبيرة Big Government"، وبمساندة كبيرة من الإعلام المؤثر. وهنا يجب التذكير مجددًا، ما سبق أن بيناه عند حديثنا عن عجز الموازنات والدين الحكومي، في (الفصل الثالث ج سادسًا)، من أن الغالبية العظمى من الدين العام جاءت مع سياسات الليبرالية الجديدة والحكومات التي رأسها الحزب الجمهوري الأميركي، والتي قامت بتخفيض الضرائب عن الأغنياء، وشنت الحروب الاستباقية وضاعفت الإنفاق العسكري الكبير.

في واقع الأمر فإن المطالبين بالتقشف، هم مهتمون بتقليل الإنفاق العام أكثر من اهتمامهم بتقليل العجز الحكومي والدين العام، لأن غالبيتهم العظمى يعارضون زيادة الضرائب على الأغنياء وإرجاعها إلى مستوياتها في زمن الرأسمالية المنضبطة، وهي الطريقة التي كانت متبعة لتقليل العجز في الموازنات، وبنفس الوقت توفر المبالغ اللازمة لدولة الرفاهية الاجتماعية. وهذا ما قامت به الدول الإسكندنافية إذ استمرت بالإنفاق العام العالي، مع عجز مالي ودين حكومي قليل، لأنها لم تقلص الضرائب بالطريقة والنسب التي قامت بها رأسمالية الليبرالية الجديدة.

لقد استجابت إدارة أوباما، بعد الأزمة، إلى تقليل الإنفاق الحكومي، وهو أمر يناقض سياستها في التحفيز والإنقاذ المالي. فمن غير المنطقي - بنظر الكثير من الاقتصاديين الأميركان - أن تعمل الحكومة على إنفاق المال العام في التحفيز والإنقاذ المالي للبنوك والمؤسسات المالية التي تعود إلى "الأغنياء الكبار"، وتقوم في الوقت نفسه في تقليص الإنفاق العام، مما يزيد في البطالة ويضر "الفقراء الصغار" بتخفيض المناهج الاجتماعية الرئيسية.

سيطر اليمين الأميركي من الحزب الجمهوري على الكونغرس ابتداءً من بداية 2011، وأصبح معارضًا جدًا لأية زيادة في الضرائب على الأغنياء وطالب باستمرار باستقطاعات كبيرة في الإنفاق الحكومي. وتوقفت بعد 2010 سياسات الحكومة الأميركية بالتحفيز لدفع الاقتصاد، وأغلق بابها من قبل الكونغرس. وفي آذار 2013، وصل قانون الموازنة الذي قدمته إدارة أوباما للكونغرس إلى طريق مسدود، بين النواب الديمقراطيين والأكثرية النيابية الجمهورية. إذ إن الموازنة تضمنت عجزًا ماليًا، وهو حال جميع الموازنات الأميركية مُنْذُ قيام إدارة جورج بوش الابن بتقليل الضرائب. إضافة إلى ذلك فإن الكونغرس كان يريد تقليل الإنفاق الحكومي. ونجح الكونغرس في إغلاق الحكومة لفترة قصيرة في شهر تشرين ثاني 2013 للضغط عليها في تقليل الإنفاق الحكومي. وإغلاق الحكومة، يعني عدم توفر التخصيصات اللازمة لتمشية أعمالها الاعتيادية، مثل الرواتب والخدمات الصحية والتعليم وغيرها. نجح الكونغرس في فرض تسوية على حكومة أوباما في تقليل الإنفاق مقابل الموافقة على الميزانية. وكان ضمن التسوية زيادة جزئية في الضرائب من 35٪ إلى 37٪ لتمشية وتمويل قانون الضمان الصحي، أو ما يسمى "أوباما كير"!!

ودخلت الولايات المتحدة في مرحلة التقشف. وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة فإن العجز ازداد، والدين الحكومي استمر بالزيادة خصوصًا في زمن إدارة ترامب.

لقد استطاعت رأسمالية الليبرالية الجديدة استرجاع قوتها ونفوذها، لأنها في واقع الأمر لم تفقد هياكلها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، إذ إن هياكل قوىٰ الرأسمالية المنضبطة (الكِنزية)، ومن أهمها النقابات العمالية، كان قد تم إضعافها أو تحطيمها.

لقد وصلت نسبة العمال الأميركان المنتمين إلىٰ النقابات العمالية في ستينيات القرن الماضي إلىٰ حوالي 36٪، وهي نسبة عالية في الولايات المتحدة، وقليلة مقارنة بالنقابات الأوروبية. ولكن هذه النسبة انخفضت بين 1973 - 1979 إلىٰ حوالي 24٪، ووصلت إلىٰ حوالي 11٪ في 2012. واستمرت بالانخفاض. وإن ضعف النقابات جاء بسبب موقف الليبرالية الجديدة ومؤسساتها وتأثيراتها الموجودة في جميع مرافق الدولة في العمل علىٰ إضعاف النقابات ودورها السابق في المساومات والتسويات الجماعية.

شملت محاربة النقابات حَتَّىٰ السلطة القضائية في الولايات المتحدة، وخصوصًا من قبل المحكمة الاتحادية العليا، حَيْثُ عملت السلطات التنفيذية والتشريعية اليمينية علىٰ تحويل هذه المحكمة المهمة، إلىٰ جهة قضائية يتحكم بها قضاة من أقصىٰ اليمين. وكمثال بما يتعلق بنقابات العمال، ذكرت النيويورك تايمز في حزيران 2018، وتحت عنوان "حكم المحكمة الاتحادية العليا يوجه لطمة قوية لنقابات العمال"[(69)]، تحدثت فيه عن الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا، بتصويت (5) ضد (4) قضاة، والذي وجه ضربة قاسية للتنظيم النقابي الأميركي، بقضية أمام المحاكم مُنْذُ سنوات عديدة. حَيْثُ

حكمت بأن العمال الحكوميين (أي العاملين في المؤسسات العامة)، والذين يختارون أن لا ينتموا إلى النقابات، فإنهم غير ملزمين بدفع مبالغ للنقابات لتغطية كلف الأعمال التي تقوم بها النقابات للدفاع عن مصالح العمال ورفع أجورهم، مثل المساومات الجماعية التي سبق أن تحدثنا عنها. إذ إن هؤلاء كانوا مجبرين لدفع مبالغ لتغطية هذه النفقات، بالرغم من أنهم ليسوا أعضاءً في النقابات، طالما تشملهم المغانم التي تحصل عليها النقابات من المفاوضات. إن أمر المحكمة هذا، وهو نهائي، يعني - حسب قول الصحيفة - أن نقابات القطاع العام ستخسر عشرات الملايين من الدولارات، الأمر الذي سيضعف عمل ودور النقابات، ويعتبر "ضربة أخرى بالإضافة إلى الضربات التي تعرضت لها النقابات في عصر الليبرالية الجديدة". أيّد الرئيس ترامب بقوة قرار المحكمة العليا وقال إنه ضربة للحزب الديمقراطي!!. ويشمل القرار العاملين الحكوميين وليس عاملي القطاع الخاص، حَيْثُ إنَّ النقابيين في القطاع الخاص يمثلون نسبة محدودة لا تزيد عن (6.5٪) من إجمالي العاملين، وقوة النقابيين هي في عمال القطاع العام[69].

كان التقشف شديدًا في عدد من الدول الأوروبية، حَيْثُ تم تقليص كبير في الإنفاق الحكومي. وفرض البنك المركزي الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى وصندوق النقد الدولي على هذه الدول مناهج قاسية للتقشف للحصول على قروض لتمشية الاقتصاد، وكانت هناك اضطرابات اجتماعية كبيرة. ومن هذه الدول إسبانيا والبرتغال وإيرلندا، وبالخصوص اليونان.

وكما نرى من الجدول (3 - 10)، في صفحات سابقة، أن اليونان وإلى سنة 2012 لم تخرج من ركودها الاقتصادي، واستمرت بتلك الحال إلى سنة 2017

- 2018، حَيْثُ تحركت ببطء نحو المؤشر الموجب للاقتصاد. كما إنّ البطالة فيها وصلت إلى ما يقارب ربع قواها العاملة عمومًا، وإلى 50٪ بين الشباب.

بالرغم من مآسي ومخاطر أزمة 2008، استمرت سيادة عصر رأسمالية النيوليبرالية، بعد أن تم انتشاله من الاحتمالات العالية لانهيار النظام ككل.

توسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء وهي مستمرة في التوسع، وبدأت الحروب التجارية بين كبار دول العالم والتي تؤثر في إجمالي الاقتصاد العالمي، وفي العلاقات والتوازنات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الأمر الذي ينذر بمستقبل محفوف بالمخاطر. وهذا التطور المشوه لرأسمالية الليبرالية الجديدة خلق ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية غير مستقرة، وتسبب في عجز الأحزاب والتنظيمات "اليسارية" في الدول الرأسمالية عن تقديم بديل اقتصادي وسياسي، أو أن تقود العمل السياسي المنظم لاستلام السلطة. الأمر الذي أدى إلى خلق حالات اليأس والإحباط لدى الجماهير وفي كل التنظيمات السياسية والنقابية الموجودة، وبنفس الوقت توفير الظروف لخلق حركات "شعبوية" قوية مناهضة للحركات والأحزاب المنظمة الحالية. والكثير من الحركات الشعبوية هذه ذات مفاهيم يمينية وفوضوية، وتتحرك مطالبة بالعدالة الاجتماعية، ولكن بنفس الوقت ذات توجه عنصري مناهض للهجرة من دول الجنوب. وهجرة دول الجنوب هي نتيجة التصحر وعدم وفرة المياه بسبب الاحتباس الحراري، وكذلك نتيجة الفوضى والحروب الأهلية التي سادت العالم مُنْذُ سقوط المنظومة الاشتراكية وصعود رأسمالية التوحش والكوارث، وتفرد الولايات المتحدة بالعالم. لقد تحول الصراع الطبقي إلى صراع إثني وعنصري وديني!!

إن السنوات العشر الماضية كانت، وما تزال، تشهد مخاضًا عسيرًا لما سيؤول إليه الوضع السياسي والاقتصادي. وهو يذكرنا بما كان عليه الأمر في

العالم الرأسمالي، وبالأخص أوروبا، بعد الحرب العالمية الأولى، من صعود للنازية والفاشية، من خلال الانتخابات، واستلامها الحكم في عدد من الدول، مؤدية إلى الحرب الأكثر قساوة في التاريخ، وهي الحرب العالمية الثانية. ونجد الآن الحركات الشعبوية أوصلت أقصى اليمين للحكم في الولايات المتحدة والبرازيل وإيطاليا، إضافة إلى نفوذ كبير جدًا لليمين المتطرف في ألمانيا وفرنسا وغيرها.

إن موضوع هذا المخاض وتأثير نتائجه على رأسمالية النيوليبرالية، وعلى استقرار وسلام العالم، وكذلك موضوع متى ستأتي الأزمة العالمية الاقتصادية الجديدة والتي يتحدث عنها الآن جميع الاقتصاديين، هي من الأمور التي ليست من مهام هذا الكتاب، وقد يتوفر الوقت والإمكانية للحديث عنها في كتاب آخر.

و. الفساد المالي في الرأسمالية الليبرالية الجديدة:

ما إن حققت رأسمالية الليبرالية الجديدة أولى انتصاراتها في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وثبتت هياكلها ومواقعها السياسية والاقتصادية في عقدها الأول، صارت الحكومات والبرلمانات في الدول الرأسمالية الكبرى جزء من هذه الهياكل في العقدين اللاحقين. ونحن هنا لا نتحدث عن الإدارات الأولى لريغان وثاتشر فحسب، وإنما عن ثلاثة عقود من حكومات يمينية، أو "يسارية" بضمنها أحزاب وحكومات تسمى نفسها "اشتراكية".

بدأ واستمر تقليص الضوابط والأنظمة المقيدة للرأسمالية التي صدرت في عهد الرأسمالية المنضبطة، وذلك لفسح المجال للرأسمالية الجديدة "للانعتاق والتحرر"، و"التوحش" علانية وبصلافة للاستحواذ على إجمالي الثروة، وأن

يأخذ الأغنياء وشركاتهم كامل الثروة وعدم ترك أي شيء لبقية الشعب عدا فتات الفتات. وكان نتيجة ذلك عدم العدالة وتوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء بصورة هائلة لم يكن لها مثيل في تاريخ الرأسمالية. في تسعينيات القرن الماضي، والسنوات السبعة الأولى من هذا القرن بدأت الرأسمالية المنفلتة، ومؤسساتها المالية المعولمة، بالبحث عن طريق لزيادة ثروة الأغنياء، واتخاذ جميع ما تستطيع اتخاذه، بغض النظر عن القوانين "القليلة"! التي بقيت بعد تقليص الضوابط. واستمر هذا الأمر إلى الآن بعد أن تخطت الرأسمالية المتوحشة الأزمة التي كادت أن تطيح بها.

لم يكتف الأغنياء، وشركاتهم ومؤسساتهم المالية، بالأموال الهائلة التي توفرت لهم نتيجة قوانينهم لتقلص الضرائب عنهم، أو الحصول على الأموال سهلة الاقتراض التي وفرتها دولتهم لهم، أو من التهرب الضريبي الذي مارسوها في حدوده القصوى، وكما بيناه في سياق هذه الدراسة، وإنما ذهبوا أبعد من ذلك بكثير!. لقد اتجهوا في زيادة أموالهم إلى الفساد المالي وكسر القوانين النافذة بالكذب والاحتيال والسرقة من استحقاقات وحقوق الآخرين.

إن السرقة من الغير هو أول مبادئ الرأسمالية عموماً، ولكن رأسمالية النيوليبرالية لم تعرف حدودًا لذلك!. وظهر ذلك بوضوح بعد أزمة 2008. حَيْثُ استطاعت بعض الحكومات والبرلمانات في الدول الرأسمالية التحرك قليلاً، وبدفع من الصدمة الكبيرة، لفضح ومحاولة إيقاف الأساليب غير القانونية التي قامت بها المؤسسات المالية العالية الكبرى "والصغرى"، وذلك في السنوات اللاحقة للأزمة. وأدى الأمر إلى ملاحقة ومحاسبة العديد من البنوك والمؤسسات المالية والشركات والأشخاص. ولكن الحساب لم يكن جذريًا ولم يكن يستهدف إنهاء مفاعيل الأزمة، إِذ إن رأسمالية الليبرالية الجديدة استمرت

وأخذت زخمًا جديدًا قويًا في الكثير من الدول الرأسمالية، وخصوصًا في الولايات المتحدة، وذلك من خلال "انتصارات" القوى اليمينية، وينتظر العالم اليوم الأزمة القادمة وكيف ستكون؟!

ما سنذكره أدناه بعض الأمثلة المهمة لحالات الفساد التي تم كشفها ومتابعتها من قبل الأجهزة الرقابية والأمنية والقضائية. ونبدأ بحالة البنك الألماني العملاق دوتشه بنك، والذي كان له دورًا محوريًا وتاريخيًا في صعود ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وتمويل صناعتها المعروفة.

لم يسقط دويتشه بنك أثر الأزمة المالية العالمية في 2008، بالرغم من تورطه الكبير، وعلى نطاق عالمي، فيها. وحسب دراسة أصدرتها مؤسسة "Sure Money" في أواخر 2015، أشارت إلى "إن دويتشه بنك هو الممول الأكبر للأدوات المالية المركبة، (أي المشتقات المالية)، التي فجرت الأزمة المالية، إذ يحمل المصرف نحو (54) ترليون يورو (حوالي 60 ترليون دولار) من هذه الأدوات المالية المتداولة خارج الردهة، أو ما يسمى بالسوق الثانوية، وهذا الحمل هو أكبر من الناتج المحلي الأوروبي". كما إنّ البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حسب ما أوردت صحيفة "الوول ستريت جورنال" في تموز 2014، أبدى قلقه من هذا المصرف، الذي له نشاط عالمي كبير ويشمل الولايات المتحدة، حَيْثُ "أظهر مؤشرات ضعف ملحوظة في بنيته التنظيمية وآليات عمله...". كما إنّ هذا البنك يضع نفسه على مسار ما يسمى "مخطط بونزي Ponzi Scheme"، أي يستدين ليدفع ديونه، ثُمَّ تكبر الفوائد عليه فيستدين مجددًا ليدفع ديونًا أكبر، وهكذا دواليك، وكما جاء في تقرير لـ BBC بي بي سي[(70)]. سنتحدث عن مخطط (أو احتيال) بونزي في الصفحات القليلة القادمة.

ونتيجة التحقيقات مع دويتشه بنك في الولايات المتحدة، وافق البنك في أواخر 2016، على سداد غرامات للسلطات الأميركية بقيمة (7.2) مليار دولار لطرحه سندات عقارية كان البنك الألماني يقوم بتنظيمها في الولايات المتحدة، وهي ضمن المشتقات المالية سيئة الصيت. وهو مبلغ أقل بكثير من المبلغ الذي طالبت به السلطات الأميركية في البداية، وهو (14) مليار دولار، وذلك في أيلول 2016. وبموجب اتفاق التسوية يسدد دويتشه بنك غرامة مدنية قدرها (3.1) مليار دولار، علاوة على تعويضات للمستهلكين بقيمة (4.1) مليار دولار على مدار خمس سنوات، مما يوفر قدرًا من الدعم لملاك المنازل الأميركان الذين تم خداعهم من قبل البنك[71].

ليتذكر القارئ أن هذا البنك الألماني العملاق يعتبر واحدًا من أكبر عشرة بنوك عالمية إذا تبلغ قيمة الأصول التي يملكها (1.6) ترليون دولار، ويمتلك فروعًا في (70) دولة حول العالم، ويعمل فيه أكثر من (100) ألف موظف، لهذا كانت هناك مخاوف حيال إمكانية أن يشكل فشل البنك خطرًا على النظام المالي العالمي.

وفي ذات الوقت الذي تم تغريم دويتشه بنك من قبل السلطات الأميركية، وافق البنك السويسري "كريديه سويس" على سداد غرامة بقيمة (5.38) مليار دولار، منها (2.48) مليار دولار للسطات الأميركية كغرامة بسبب خداعه، و(2.8) مليار دولار على شكل تعويضات للعملاء المخدوعين على مدار خمس سنوات، وذلك لتسوية نزاعه مع السلطات الأميركية حول السندات العقارية المشابهة للبنك الألماني دويتشه بنك.

كما طالبت السلطات الأميركية بنوكًا أخرى بسداد غرامات، من بينها مجموعة "ستي" المصرفية التي أعلنت أن الغرامة المطلوبة منها خفضت إلى سبعة مليارات دولار من أصل (12) مليار دولار.

وفي عام 2013، كان عملاق القطاع المصرفي الأميركي، بنك "جي بي مورغان جيس"، قد غرّم (13) مليار دولار، منها (5) مليار لمالكي الدور الذين خدعهم البنك، إثر اتهامه بالاحتيال على المستثمرين بالمبالغة في جودة الرهون العقارية المباعة لهم. وبعد عام من ذلك تم تغريم "بنك أوف أميركا"، (16.7) ميار دولار لتسوية اتهامات مماثلة للاتهامات الموجهة إلى بنك "جي بي مورغان جيس". كما تم التوصل في بداية 2016 إلى تسوية مع بنك "غولدمان ساكس" بقيمة (5.1) مليار دولار بخصوص ممارسات مشابهة[71].

وفي الوقت نفسه كان بنك باركليز البريطاني يواجه تحقيقًا من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى في بريطانيا في سنة 2014، وكان في نفس الوقت ينتظر دوره في الولايات المتحدة في 2016 لإكمال تسوية لاحتيالاته. والتحقيق البريطاني يرجع أيضًا إلى فترة 2008، حَيْثُ قام بنك باركيز بالاحتيال بجمع أموال من مستثمرين من منطقة الشرق الأوسط، منها ما يقارب من ملياري جنيه إسترليني من شركة قطر القابضة في 2008، وذلك في فترة الأزمة البنكية في 2008 التي بدأت قبيل الأزمة المالية العالمية. وكان هذا البنك قد تم تغريمه في حزيران 2012، مبلغًا قدره (290) مليون جنيه إسترليني فرضتها هيئات تنظيمية بريطانية وأميركية، وذلك جراء تلاعبه في سعر الفائدة للإقراض بين بنوك لندن، والمعروفة باسم "لايبر libor"[72].

إن كلمة "لايبر LIBOR" المتداولة مصرفيًا هي الحروف الأولى "London Interbanks Offered Rate"، وهي معدل سعر الفائدة المتداول بين البنوك،

عند إقراض بعضها البعض، وهو السعر الذي تتعامل به جميع البنوك العالمية المهمة. ولهذا كان "لايبر" هو المعيار للقروض العقارية وغيرها من القروض الكبيرة التي تمت قبيل الأزمة وأدت إلىٰ توسع فقاعات الأصول.

لقد اعتبرت فضيحة التلاعب بسعر لايبر، من أهم الفضائح التي كشفت بعد الأزمة، لأنها تخص ترليونات من الدولارات التي شملت القروض الميسرة في جميع العالم. وإن الأمر لم يتعلق ببنك باركيز فقط، بل شمل غالبية البنوك الكبرىٰ مثل جي بي مورغان جيس، وستي كروب وغيرها، ممن اشتركوا في التلاعب. وقد غرمت بعض البنوك أكثر من (6) مليارات جنيه إسترليني بسبب سماحها لموظفيها المعنيين بـ "لايبر" بالتأثر بطلبات المتاجرين أو المديرين. كما حكم بالسجن في صيف 2016 علىٰ الموظف المسؤول عن لايبر في بنك باركيز بعد أن ادعىٰ مدير البنك عدم علمه عن الموضوع!!. ولقد فضح تقرير أعدته بي بي سي BBC ضلوع البنك المركزي البريطاني (بنك إنكلترا) في عمليات تزوير معدلات لايبر. حَيْثُ كشفت عن تسجيل يرجع إلىٰ عام 2008 يشير إلىٰ ضغوط كبيرة من قبل البنك المركزي البريطاني (والحكومة البريطانية) علىٰ بنك باركيز لدفع معدلات لايبر إلىٰ الحد الأدنى"[73].

نشر مصرف يو بي إس UBS السويسري نتيجة تحقيق داخلي حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية، وأدت إلىٰ شطب (40) مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف ثالثًا أوروبيًا، والأول عالميًا في مجال إدارة الثروات الخاصة. التقرير صدر في نيسان 2008 إثر انفجار الفقاعة العقارية، وقبل انفجار الأزمة المالية بشهور قليلة[74]. إذ تعود جذور المشكلة، - حسب التقرير - إلىٰ العام 2005، حَيْثُ نصحت المصرف مجموعة من الخبراء، من

خارج المصرف، بالتعامل مع سندات الرهن العقاري الأميركية، فانساق UBS وراء تلك التوصية، واندفع بقوة في شراء وتأسيس حقائب استثمارية "رفعت" من مكانة البنك في الأسواق العالمية بعد بيعها للمستثمرين!!

كما نشر المصرف التجاري الألماني دراسة حول أكثر المصارف تضررًا من أزمة الرهن العقاري الأميركية، والتي وجدت أن أكثر البنوك السويسرية خسرت في المتوسط 40٪ من أصولها، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد بعض المؤسسات المالية الأميركية، بينما خسرت المؤسسات الألمانية 15٪ من أصولها. وهذا هو الوضع في نيسان 2008!![74]. لقد ظهرت الأمور على حقيقتها بعد شهور، بعد الأزمة، لتسقط بنوك عملاقة في الولايات المتحدة كما أوضحنا في صفحات سابقة.

إن الحالات السابقة كانت لبنوك ومؤسسات مصرفية، وهناك أمثلة كثيرة عن فساد ورشاوى وغرامات في مؤسسات صناعية عالمية أيضًا، وسنشير إلى بعض منها.

وافقت شركة رولزرويس البريطانية الشهيرة في صناعات الطيران والفضاء في كانون ثاني 2017، على دفع (497) مليون جنيه إسترليني غرامة لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا لتسوية ممارسات غير قانونية خارج البلاد، بدأ التحقيق فيها سنة 2012. كما وافقت على سداد (170) مليون جنيه إسترليني إضافية لوزارة العدل، لتسوية مخالفات، تسدد للسلطات البرازيلية. وجميع هذه المبالغ لتسوية قضايا رشوة وفساد في صفقات في أندونوسيا وتايلاند والصين وروسيا. و"اعتذرت" الشركة عن قضايا الفساد التي امتدت على مدى (25) عامًا[75].

أعلن في تموز 2012 عن التوصل إلى تسوية بين السلطات الفيدرالية الأميركية وشركة كلاكسو Glaxo البريطانية الضخمة للأدوية، حَيْثُ اعترفت الشركة بأنها قامت بأعمال جرمية منافية للقانون في السنوات العشر الماضية، منها استخدام أدوية والدعاية لها قبل صدور الموافقات، وإعطاء هدايا وسفرات سياحية لأطباء وغيرهم لزيادة مبيعاتها. وتم تغريم شركة كلاكسو بمبلغ (3) مليار دولار عن هذه الأعمال. واعتبر المبلغ أكبر تسوية مع شركة أدوية، حَيْثُ قامت السلطات الفيدرالية بتسوية وتغريم الشركة الأميركية للأدوية "أبوت Abbott Laboratories"، في أيار 2012 بمبلغ (1.6) مليار دولار، لقيامها بأعمال تسويقية غير قانونية. كذلك تم تغريم شركة "جونسون آند جونسون" الطبية الأميركية (1) مليار دولار لأعمال مشابهة للشركتين أعلاه[76].

أما قصة شركة فولكس واغن فإنها حكاية أخرى عن النصب والاحتيال وخداع الحكومات والمستهلكين، وهنا استخدمت الشركة "التطور التكنولوجي" في الاحتيال!!. فقد اعترفت شركة فولكس واغن بأنها قامت بتجهيز (11) مليون سيارة على نطاق العالم بجهاز إلكتروني software غير قانوني، والذي يسمح للسيارة بالاحتيال على فحوصات التلوث الذي يخرجه العادم، وبالأخص في محركات الديزل. فعندما يتم إجراء الفحوصات على التلوث، يتم تشغيل نظام السيطرة على التلوث في السيارة، والذي يقوم بمعالجة التلوث، على حساب كفاءة الماكنة. ولكن جهاز السيطرة على التلوث لا يشتغل أثناء عمل السيارة الاعتيادي اليومي!!، ولهذا فإن العادم يطلق اعتياديًا ويوميًا نسبة أكاسيد النتروجين (40) مرة أكثر مما يسمح به "قانون الهواء النظيف Clean Air Act" الأميركي.

جابهت شركة فولكس واغن تحريات جرمية في عدد من الدول، بالإضافة إلى التحري والتجريم والغرامات في الولايات المتحدة. من هذه الدول بلدها ألمانيا وكوريا الجنوبية والبرازيل وروسيا.

وبعد عدة سنوات من الاتهامات والتحريات، اعترفت الشركة في أواخر 2016 بالاتهامات الجرمية التي وجهتها لها المحاكم والدوائر التحقيقية الأميركية. والاعتراف تضمن فضيحة الخداع بوضع الجهاز والتضليل بهدف خرق قانون الهواء النظيف الأميركي.

تم في كانون ثاني 2017 تغريم الشركة (4.3) مليار دولار، بالإضافة إلى (16) مليار دولار كانت الشركة قد وافقت سابقًا على دفعها إلى أصحاب سيارات الديزل المباعة في الولايات المتحدة. وإن هذه الأرقام في بداية سنة 2017، ويتوقع أن تزداد لأن هناك دعاوى على الشركة في (42) ولاية أميركية وفي عدد من دول العالم. وكانت الشركة قد وافقت في حزيران 2016، على تسوية مع "هيئة حماية البيئة Environment Protection Agent EPA"، لدفع (2.7) مليار دولار إلى الهيئة كغرامة، إضافة إلى (2) مليار دولار للاستثمار في تطوير مشروع عدم تلويث عوادم السيارات بالمطلق[77].

لقد كنا قد تحدثنا عن إضعاف وتقليص الضوابط البيئية في عهد الرئيس ترامب، وذلك عند حديثنا عن تقليص الضوابط الاجتماعية (ب ثانيًا – 3– أعلاه). ولقد توقعت الإدارة السابقة لهيئة حماية البيئة الأميركية ذلك، ولهذا أرادت إنهاء موضوع فولكس واغن قبل مجيء إدارة ترامب، وتم لها ذلك. إن الإدارة الجديدة للهيئة، وبانتهاء سنتين من إدارة ترامب، قامت بإلغاء أو تخفيف (12) من تنظيمات / محددات / قيود متعلقة بقوانين تلوث الهواء والماء أو تلك المتعلقة بالاحتباس الحراري وإطلاق غاز ثاني أوكسيد الكربون، وذلك لتسهيل

استمرار عمل المحطات الكهربائية المعتمدة على الفحم أو بناء محطات جديدة، بدلاً عن المطلوب بيئيًا وهو التوقف عن استخدام الفحم. وكان آخر تعديل للتعليمات قد صدر قبل أيام من نهاية عام 2018، وذلك بالسماح لمحطات الكهرباء المعتمدة على الفحم بإطلاق نسب أعلى من الزئبق إلى الجو من تلك النسبة المحددة في التنظيمات الأميركية الصادرة في عهد الرئيس أوباما، بحجة أنها مكلفة للصناعة، وتقلل من أرباح الشركات[78]. ولو لم يكتشف احتيال فولكس واغن في حينه، فقد كان من المحتمل أن لا تكون هناك حاجة للشركة للنصب والاحتيال أصلاً، إذ إن التعليمات قد تتغير في صالح تقليل القيود البيئية على دخان عادم السيارات.

قامت شركة فيات كرايسلر بدفع (650) مليون دولار، ولنفس السبب الذي قامت به شركة مرسيدس، كتسوية حول الغش في غازات العادم، وذلك في كانون ثاني 2019، نتيجة دعوى أقيمت عليها في 2017[77أ].

لعل من أهم الفضائح المالية الأميركية التي تم كشفها في الفترة التي تلت انفجار الأزمة المالية، إن لم تكن أهمها، هي "فضيحة مادوف الاستثمارية Madoff Investment Scandal"، وتسمى للاختصار "فضيحة مادوف"، وأحيانًا "فضيحة الوول ستريت". تم الإعلان عن اكتشافها في 2008/12/24 بعد أسابيع من انفجار الأزمة، وفي أوج الركود الاقتصادي العالمي. والفضيحة شملت مبالغ احتيال ونصب تجاوزت (60) مليار دولار، قام بها برنارد مادوف باعتماد ما يسمى "Ponzi Scheme".

تعددت الترجمات لكلمة scheme بهذا الخصوص، فكانت خطة وبرنامج ولعبة وحيلة ومكيدة، وفي بعض الأدبيات الاقتصادية استخدمت كلمة سلسة أو هرم أو مبدأ، وسنستخدم هنا "مكيدة بونزي". لأن العملية كلها مكيدة!!

وللقيام بهذه المكيدة، يتطلب وجود شركة (وأشخاص)، تدعي أنها قادرة على إدارة الاستثمار بكفاءة عالية جدًا، ويتم الترويج لهذه الشركة على أنها تستثمر وتتاجر في قطاعات مختلفة، وأنك إن استثمرت مبلغًا معينًا حَتَّىٰ لو كان قليلاً، ستحصل على أكثر منه بعد فترة محددة. والشركة تعد المستثمرين بعائد أعلى بكثير جدًا من عوائد الادخار المصرفية، وأعلى جدًا أيضًا من أي عائد في أي استثمار آخر. وما يحصل هو أن الشركة تحصل في البداية على أموال من المستثمرين، وهي تدفع بالفعل للمستثمر ولكن من أموال المستثمرين الذين استثمروا بعده. ولا يتم دفع أي من الأرباح لأنها غير موجودة أصلاً، والشركة وهمية وليس لها عمل تجاري. وبما أن الشركة تدفع "العوائد" وتدفع الأصول إن أراد صاحبها ذلك، لهذا تزداد ثقة المستثمرين بالشركة وسيستثمرون مبالغ أكبر، ويقبل الآخرون على الاستثمار فيها. وفجأة تنتهي الشركة ولا تدفع لأحد ويهرب صاحبها بكل الأموال. وقد يتم اكتشاف الحيلة من قبل السلطات. وهذا الأمر حدث في العراق في تسعينيات القرن الماضي، أثناء الحصار، قام به عدد من النصابين وأشهرهم شركة "سامكو"!!!

وتسمى عمليات النصب من هذا النوع "بونزي" على اسم مهاجر إيطالي اسمه شالز بونزي بدأ مكيدته في نيويورك في كانون أول 1919، معتمدًا على رغبة الطبقة العاملة الفقيرة في تحقيق حلمها بالحصول على الثروة، وهي ترى ما حولها يزداد الثراء، وذلك عندما بدأ تحسن الاقتصاد بعد الحرب العالمية الأولى. بدأت الأموال تتدفق على بونزي بالملايين، معظمها من أناس عاديين من الطبقة العاملة، قسم منهم من أراد الاستثمار بمبلغ (10) دولار فقط!. ويقدر أن ثلاثة أرباع شرطة بوسطن اشتركوا في هذا "الاستثمار" وتم الاحتيال عليهم. وبزيادة "الأرباح الوهمية"، واستعداد بونزي لدفع الاستحقاقات،

استمر المستثمرون بالعمل معه لزيادة أرباحهم. قامت صحيفة بوسطن بوست بتحرياتها الخاصة وتم فضح المكيدة، وتم القبض على بونزي، وأدين في 1920 بالنصب والاحتيال، وسجن وتم ترحيله إلى بلده إيطاليا في 1934، ومات مفلسًا في البرازيل في 1949.

أما برنارد مادوف فقد اعتمد مكيدة بونزي مع التطوير!. ولأنه كان رئيسًا سابقًا لبورصة نازداك NASDAG المشهورة في الوول ستريت في نيويورك لعدة دورات، فإنه وبعد انتهاء عمله في البورصة قام بإنشاء شركة استثمارات خاصة به مقرها في الوول تسريت وذلك في سنة 1960. وبقي رئيسًا لها لحين إلقاء القبض عليه في 2008/12/11. وفي نفس الوقت كان يملك شركة أخرى موازية تعمل بمنتهى السرية، ومقرها في طابق آخر من مبنى شركته "الاستثمارية". وقام بالبداية باستثمارات ناجحة، وكانت شركته تعتبر من الشركات الاستثمارية الناجحة، والتي تقوم باستثمارات لحساب عملاء معظمهم أغنياء، وكذلك لحساب بنوك ومؤسسات مالية معروفة.

اعترف مادوف بالجرم في 2009/3/12 في (11) جريمة فيدرالية، منها احتيال وسرقة من عملاء وغسيل أموال، وحكم عليه في 2009/6/29 بالسجن لمدة (150) سنة، وهو أعلى حكم يمكن أن يصدره قاض، وإعادة (170) مليار دولار، وهي الأموال التي قام بتداولها في عملياته، كما تمت مصادرة جميع أصوله وممتلكات عائلته وأمتعته ومقتنياته عدا مبلغ (2.5) مليون دولار أعطيت إلى زوجته. تقدر قيمة الاحتيال بمبلغ (64.8) مليار دولار، ويبلغ عدد عملائه الذين احتال عليهم لحين إلقاء القبض عليه (4800) عميل. كما وإن ما يعادل (35) مليار دولار من المبالغ التي سرقها هي أموال غير موجودة، فهي محض ربح خيالي أعلم زبائنه بأن حصلوا عليه.

وإن التحقيقات الفيدرالية التي تمت بعد اعتقاله تقود إلىٰ أن عمليات الاحتيال قد تكون قد بدأت في السبعينيات من القرن الماضي، إلّا أن مادوف يقول إنها بدأت في التسعينيات. وفي ذلك الوقت كانت شركته الاستثمارية تعتبر إحدىٰ أهم وأكبر ست شركات في الوول ستريت، في عام 2008. واعترف مادوف بأنه لم يقم بأي عمل فعلي في الاستثمار وتجارة الأسهم والسندات من أوائل التسعينيات، وإنه قام بفبركة جميع العوائد والأرباح التي ادعىٰ أن شركته قامت بالحصول عليها.

لم يعط مادوف عائدًا عاليًا جداً، كما هو الحال في مكيدة بونزي، ولكنه أعطىٰ عائدًا جيدًا لا يجلب النظر وبحوالي 10٪ سنويًا، بينما مشاريع بونزي كانت تعطي اعتياديًا 20٪ فما فوق. كما كان له عملاء محددين به حصريًا، لهذا استمر بالعمل عقودًا ولم ينفضح إلّا بعد الأزمة وبسببها، لشحة النقد المتوفر له بعدها كي يستمر في مكيدته.

لقد عمل مادوف في الأوساط اليهودية ومؤسساتها المالية، ووثقت به هذه الأوساط لأنه يهودي. وزاد من الثقة به كونه شخصية معروفة في الوول ستريت في مجال الاستثمار، وكذلك عضوًا في مجلس إدارة عدد من المؤسسات المالية المختصة بالسندات المالية المهمة. وحدثت المشكلة بين اليهود بعد اكتشاف الفضيحة!!. فهو يهودي يسرق من أشخاص ومنظمات يهودية، ومن منظمات يهودية تساعد يهودًا آخرين!!. فالحاخامات اليهود الغاضبين اشتكوا للنيويورك تايمز بالقول: "إنه اليهودي الذي يخون اليهود والقواعد الأساسية للدين (المقصود التلمود) "!!، و"لأنه سرق من مؤسسات خيرية، وكسر تعاليم التلمود بالكامل، لهذا سيكون له مكان خاص في الجحيم"[79].

لقد بلغت جميع ممتلكات مادوف عند مصادرتها (826) مليون دولار فقط، وهو مبلغ زهيد بالنسبة للمبالغ التي تمت خسارتها من قبل المستثمرين. واعتمد هذا المبلغ على القائمة التي قدمها مادوف إلى "الهيئة الأميركية للسندات والبورصة SEC U.S. Securities & Exchange Commission"، وهي الهيئة التنظيمية الحكومية التي شاركت في التحقيق معه. ولم يذكر مادوف في القائمة أي مبلغ أو اسم لمصرف أو جهة في الملاذات الضريبية، ولهذا يعتقد الكثيرون أن معظم ثروته التي حصل عليها نتيجة الاحتيال هي في الملاذات الضريبية في العالم.

إن ضمن عملاء مادوف مصارف عالمية معروفة، وصناديق مالية مهمة ومؤسسات خيرية وجامعات وأثرياء وهم الذين أعلنوا أنهم استثمروا أصلاً (41) مليار دولار. ومن أكبر المستثمرين Fairfield Greenwich Group بمبلغ (7.5) مليار دولار، وTremont Capital Management بمبلغ (3.3) مليار دولار، وBanca Santander بمبلغ (2.87) مليار دولار، وبنك HCBC مليار دولار. وهناك (100) مستثمر خسروا بين (100) مليون دولار ومليار دولار. وكذلك هناك (23) مستثمرًا خسروا بين نصف مليون دولار و(100) مليون دولار. وقام أربعة أشخاص، بينهم ابن مادوف، بالانتحار نتيجة شعورهم بالمسؤولية في الاحتيال أو ضياع جميع مدخرات عوائل كثيرة جدًا نتيجة الاستثمار في شركة مادوف.

اعترف مساعد مادوف، دي باسكالي DiPascali في آب 2009، وبعد أن تم الحكم على مادوف، بأن العملية كلها حيلة، حَيْثُ كان هو ومادوف وآخرين يستخدمون معلومات تاريخية من البورصة، ويخلقون حسابات وهمية كاذبة، ومراسلات مزورة بين لندن ونيويورك، وينقلون شكليًا مبالغ بين

البنوك، تعطي انطباعًا لزبائنهم بأن شركة مادوف الاستثمارية في الوول ستريت تحصل على عوائد مالية حقيقية من عملها في تجارة الأسهم والبورصة.

لقد أثيرت شكاوى كثيرة جدًا ضد المؤسسة الحكومية التنظيمية SEC لإهمالها السابق في كشف الفضيحة التي تمت في صلب عمل الوول ستريت، وأصدرت SEC في أيلول 2009 تقريرًا يتضمن (477) صفحة، يعترف بأن الهيئة لم تتخذ إجراءات جدية بالرغم من التحذيرات الموجودة حول مادوف قبل القبض عليه[79].

نشرت النيويورك تايمز في أيلول 2012، تقريرًا عن تفعيل القانون الأميركي الصادر في 1977، والمعروف باسم "قانون عمليات الفساد الأجنبية Foreign Corrupt Practices Act"[80]. وهذا القانون يتعلق بالشركات الأميركية التي تقوم بدفع رشاوى لأعمالها خارج الولايات المتحدة. وبشمل أيضًا الشركات الأجنبية المسجلة في البورصات الأميركية، والشركات والمؤسسات المالية التي تبيع سنداتها في الولايات المتحدة، وكذلك تلك التي لديها فروع واستثمارات فيها. وفي عام 2012 كانت هناك (78) شركة يتم التحقيق معها، معظمها أميركية، وتمت تسويات مع عدد من الكبار منها، وبغرامات قدرها (3.2) مليار دولار، منها سيمنس Siemens وديملر JGC الألمانيتين، والكاتيل Alcatel – Lucent الفرنسية للاتصالات، وJGC اليابانية، و KBR (Kellogs Brown & Root) الأميركية التابعة لشركة هاليبرتن الأميركية. كانت غرامة سيمنس (800) مليون دولار (وغرمت في ألمانيا أيضًا 800 مليون دولار)، لإعطائها رشوة في الأرجنتين سابقًا بمبلغ (100) مليون دولار، لعدد من المسؤولين بضمنهم الرئيس السابق للأرجنتين كارلوس منعم. أما KBR فهي الشركة التي كانت "المدللة" من قبل وزارة

الدفاع الأميركية في فترة غزو العراق، وتم التعاقد معها بحوالي (150) مليار دولار لخدمات مختلفة تم تقديمها للاحتلال في العراق خلال عشر سنوات. ولكن التحقيق والإدانة والغرامة هنا لا تتعلق بالعراق رغم الاحتيال والفساد الهائل الذي شمل عملها في العراق!!

إن الأمثلة أعلاه لا تعني أن جميع الفساد تم فضحه بعد أزمة 2008، ففساد رأسمالية الليبرالية الجديدة كبير جدًا، كما إنّ قسمًا قليلاً جدًا منه قد فضح قبل الأزمة، ومنها الفضيحة الكبيرة المسماة "فضيحة إنرون Enron Scandal" التي تم فضحها في تشرين أول 2001. وإنرون شركة كبيرة هندسية نفطية أميركية معروفة وأعلن إفلاسها في 2001 بعد أن كانت تسجل أنها رابحة بحسابات مزورة مؤيدة من محاسب قانوني عالمي معروف. إذ إن سعر سهمها كان يسجل (90.75) دولارًا للسهم في أواسط سنة 2000 وهبط إلى أقل من دولار واحد في تشرين ثاني 2001، وفي كانون أول 2001 أعلن إفلاسها، وكانت أصولها تسجل (63.4) مليار دولار، لهذا اعتبر إفلاسها أكبر حالة إفلاس تسجل في الولايات المتحدة في حينه. تم سجن عدد من مدرائها، وقام حاملو أسهمها بدعاوى تعويض لخداعهم بمبالغ وصلت إلى (40) مليار دولار. والأكبر من ذلك كله هو أن مكتب المحاسبة القانونية الشهير "آرثر اندرسين Arthur Andersen" كان متواطئًا في عملية الاحتيال، وانتهى مكتب المحاسبة هذا الذي كان يعتبر واحدًا من أكبر خمسة مكاتب محاسبة قانونية في العالم، وتمت إدانته قضائيًا في هذه الفضيحة[5].

لقد أصدرت وزارة الدفاع الأميركية في كانون الثاني 2011 تقريرها المفصل إلى الكونغرس، بناءً على طلب الأخير، بعنوان: "تقرير الكونغرس حول فساد التعاقدات"[81]. يتعلق التقرير بالسنوات المالية 2007 - 2009،

حَيْثُ أحالت وزارة الدفاع عقودًا إلى مقاولين عديدين جدًا بقيمة (276) مليار دولار. توصل التقرير إلى تجريم (30) مقاولاً لأسباب فساد جنائية، و(91) مقاولاً بجرائم فساد مدنية، وتضمن غرامات وإلغاء عقود وعقوبات جنائية بسبب الفساد والاحتيال والرشوة. وهذا التقرير هو مثال لما تم بعد أزمة 2008 من تحريات وعقوبات وإحالات إلى المحاكم لعدد كبير جدًا من حالات الفساد التي تمت قبل هذا التاريخ. لقد أصرت رأسمالية الليبرالية الجديدة على "خصخصة" جميع الأعمال التي تديرها الدولة، ومنها وزارة الدفاع. وقام المقاولون بأعمال مختلفة ومتشعبة تبدأ من التجهيز وتنتهي بإدارة السجون والقيام بأعمال قتالية وأعمال تحقيق وتعذيب وفساد وفضائح، وخصوصًا في الفترة التي سيطرت جماعة المحافظين الجدد على وزارة الدفاع في فترة رئاسة بوش الابن (2001 - 2009) وغزوه للعراق في 2003، والفظائع والفضائح التي قام بها الجيش الأميركي في العراق، من سرقة المال العراقي إلى فضيحة أبو غريب إلى مجزرة ساحة النسور. لقد قام الاحتلال الأميركي بأجهزته السياسية والعسكرية وبجنوده ومقاوليه بأعمال فساد هائلة ثبّت قسم منها المفتش العام الأميركي لوزارة الدفاع الأميركية، وأصبح الفساد المالي والإداري هو السياسة العامة الثابتة في العراق، والتي استمرت مع الحكومات التي جاءت مع الاحتلال وبعده. وسنتطرق إلى هذا الأمر في كتاب قادم عن العراق، إن سنحت لنا الظروف بذلك.

ولعل من المفيد أن نتحدث في نهاية هذه الفقرة عن حجم الفساد في قطاع تجارة الأسلحة في العالم. إذ خلص تقرير أعدته منظمة الشفافية العالمية في لندن في تشرين 2012، إلى أن ثلثي عدد الشركات الكبيرة، المصدرة للأسلحة في العالم لا توفر أي دليل كاف على وجود آليات لمكافحة الفساد والرشوة فيها[83].

وتضمن التقرير قائمة لشركات من دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا، والتي تشكل صادراتها من الأسلحة 90٪ من تجارة الأسلحة في العالم. ويقدر البنك الدولي حجم الفساد في هذا القطاع بأكثر من (20) مليار دولار سنويًا، وهو يعادل نفس حجم المساعدات التي تعهدت بها الدول الصناعية في 2009 لمواجهة أزمة المجاعة في العالم، وبالطبع لم تف بتعهداتها!!

ولكن التقرير ركز على الشركات دون الحكومات التي تعقد الصفقات!!. ويستشهد منتقدو الدول الكبرى بقضية وقف بريطانيا التحقيق في صفقة أسلحة ضخمة مع السعودية في 2006. حَيْثُ طلب رئيس الحكومة البريطانية آنذاك توني بلير، والمدعي العام البريطاني، إيقاف تحقيق كان يجريه مكتب قضايا الغش والتزوير الخطيرة في بريطانيا بشأن تلقي رشى في صفقة أسلحة بين بريطانيا والسعودية (صفقة اليمامة)، لأن من شأن المضي قدمًا بالتحقيق أن يضر بمصالح بريطانيا!![83].

ز. الصين ورأسمالية الليبرالية الجديدة:

احتفلت الصين في أوساط كانون أول 2018 بالذكرى الأربعين "للانفتاح الاقتصادي"، وبداية "الإصلاحات الاقتصادية"، وهي تحتفل بهذه المناسبة كل خمس سنوات، والتي تشير إلى اجتماع حزبي في كانون أول 1978 للزعيم الراحل دنغ شياوبتغ Deng Xiaoping والقيادة الحزبية، تقرر فيه السير في هذا المسار الاقتصادي. كان الاحتفال الأخير مهيبًا، وأمام (3000) شخص من المسؤولين والحزبيين الصينيين الكبار والضيوف الأجانب المهمين. وأهمية الاجتماع تأتي من ظروف الحرب التجارية التي أعلنتها إدارة الرئيس

الأميركي ترامب على العالم والصين بصورة خاصة. ولقد كانت كلمة الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ Xi Jinping، ردًا غير مباشرًا على تهديدات ترامب، ودفاعًا عن المسار الاقتصادي الصيني وتأكيدًا له وتوضيحًا لآفاقه[84].

قال الرئيس الصيني في الاجتماع: "لا يمكن لأحد أن يملي على الشعب الصيني ما يجب أن يفعله أو لا يفعله"، وهو بهذا يشير إلى المواجهة مع واشنطن. ومن المفارقة أن تتخلى الولايات المتحدة بعهد ترامب عن دعامة أساسية لرأسمالية الليبرالية الجديدة، وهي "حرية التجارة" و"العولمة"، بعد أن فقدت أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة وتحولت إلى عبء عليها، بنظر إدارة ترامب. وأخيرًا أصبحنا نرى الصين المدافع الأول عن لحرية التجارة والعولمة، بعد أن أصبحت الرافع الأساسي للتجارة العالمية!!

لقد تعهد شي جين بينغ في خطابه هذا "مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها الرئيس الراحل دنغ شياو بينغ"، وشدد على أنه لن يكون هناك تغيير في نظام الحزب الواحد، مضيفًا: "إن جميع النظريات والممارسات التي قام بها الحزب الشيوعي الصيني على مدى الأعوام الأربعين الماضية، من الإصلاح والانفتاح، ارتكزت على موضوع التمسك بطريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتطويرها". مؤكدًا: "لقد استطعنا تحقيق هذا التطور التاريخي الكبير، فقط بسبب التزامنا بقيادة الحزب الشيوعي موحدة ومركزية". وركز مرات عديدة على أن الحزب وقيادته الموحدة هي التي تقود وتنقذ الصين من "كل أنـواع المخاطر والتحديات المستقبلية"، وذلك باعتمادها "مبادئ الماركسية اللينينية". مضيفًا "لندع الماركسية الصينية تشع بنورها الباهر والصادق". وهو هنا يجيب على التحفظات التي يبديها عدد من الماركسيين في العالم عن تخلي الصين عن الاشتراكية والشيوعية. فهو بخطابه – المعد بإتقان – يؤكد "إن

الطريق الاقتصادي الذي اتخذته الصين، صحيح بالكامل"، وبنفس الوقت يؤكد تمسكه بالماركسية وقيادة الحزب الشيوعي، وهو أمر أثار حفيظة الإعلام الغربي، ومنهم النيويورك تايمز، الذي كان يتوقع أن تنتهي الصين باعتماد "الديمقراطية" والطريق الرأسمالي(84)!!

وبالرغم من أن هذه الملاحظات ليست بصدد مناقشة الأمور النظرية في الماركسية والشيوعية والاشتراكية، ولكن وبسبب الدور العالمي القيادي للصين في المجال الاقتصادي في الوقت الحاضر، وفي المجال السياسي الذي ظهرت بوادره ومتوقع اتساعه في الأفق المنظور، نرى أن نتحدث قليلاً عن الأمور السياسية والنظرية التي وضعت الصين بموقعها الحالي خلال الأربعة عقود الماضية.

أمور سياسية ونظرية:

في فترة "الانفتاح" الصيني على الرأسمالية العالمية، في أواخر سبعينيات القرن الماضي، كانت الرأسمالية في تحول من الرأسمالية المنضبطة إلى رأسمالية الليبرالية الجديدة. وبنفس الوقت كانت هناك فوائض مالية كبيرة متوفرة في البنوك الأميركية، تبحث في العالم عن الاستثمار المثمر والمربح.

في تلك الفترة أيضاً، كان العدو الرئيسي والأساسي للولايات المتحدة والعالم الرأسمالي، هو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. وكانت سياسة كيسنجر والرئيس الأميركي نيكسون في السبعينيات هي محاولة التفريق بين أكبر دولتين شيوعيتين وهما الصين والاتحاد السوفيتي، حَيْثُ ظهرت اختلافات سياسية ونظرية فيما بينهما، بالإضافة إلى خلافات تتعلق بحدودهما الدولية. إذ اعتبر الحزب الشيوعي الصيني، السياسة المعتمدة من قبل الاتحاد السوفيتي

والمسماة "التعايش السلمي" تجاه الولايات المتحدة، بأنها سياسة يمينية تحريفية "للمفاهيم الماركسية اللينينية". وللمفارقة فإن موقف منظر السياسة الأميركية حينذاك، هنري كيسنجر، وبمؤازرة الرئيس نيسكون، كان براغماتيًا، إذ التزم جانب الصين الشعبية (الشيوعية)، والتي كانت الأبعد عنه في المواقف السياسية المعلنة، مقابل الاتحاد السوفيتي، لأن الأخير يمثل القوة الاقتصادية الأكبر (بعد الولايات المتحدة)، والقوة العسكرية والنووية الأخطر طرًا، وواجبه إنهاء الخطر العسكري والاقتصادي لهذا العدو. وبالرغم من أن الصين أوقفت التمدد الأميركي العسكري في كوريا، ولكنها كانت دولة ضعيفة اقتصاديًا، تعمل بجهد لتوفير الطعام لشعبها لتجنيبه ويلات المجاعات التي عصفت بعشرات الملايين.

وعلىٰ ضوء هذه المعطيات، دخلت الصين الشعبية الأمم المتحدة في 1971/10/22، وأخذت موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن، وتم إبعاد حكومة ما يسمىٰ الصين الوطنية عن هذه المنظمة الدولية. تم ذلك في عهد الرئيس نيسكون، بعد عداء دموي كبير ومعارضة شديدة جدًا من قبل جميع الإدارات الأميركية السابقة للاعتراف بالصين الشعبية مُنْذُ إعلان تكوينها في 1949/9/21 من قبل الرئيس التاريخي ماو تسي تونغ. واعتبار قيامها الرسمي في الأول من تشرين الأول 1949، بعد سيطرة قوات التحرير بقيادة الحزب الشيوعي علىٰ البر الصيني بالكامل وطرد حكومة "الصين الوطنية" إلىٰ تايوان.

رأت الرأسمالية العالمية في الصين بلدًا مترامي الأطراف كثير النفوس، ولهذا فإن فتح أسواقه سيوفر سوقًا هائلة لها، وبالأخص للرأسمالية الأميركية المنفلتة. ولذا عملت بأن يكون الانفتاح كاملًا للبضائع ورؤوس الأموال. كذلك رأت في الصين عمالة رخيصة جدًا، وملتزمة بسبب الحاجة الشديدة للعمل وبأي

أجر، إضافة إلىٰ وجود استقرار نسبي بسبب سيطرة الحزب الشيوعي علىٰ العمل النقابي، والحزب الشيوعي هنا هو الداعم الأول للانفتاح!

بدأ الأمر بالصناعات التي تحتاج إلىٰ العمالة، وهي صناعات استهلاكية بسيطة تتعلق بالنسيج والجلدية والقرطاسية والبضائع المعمرة البسيطة وغيرها، والتي امتصت عشرات الملايين من العمال، وأنتجت بضاعة رخيصة غزت العالم، ووفرت أرباحًا هائلة للمستثمرين. وتطورت إلىٰ صناعات أعقد وتحتاج إلىٰ تكنولوجيات عالية متطورة. ثُمَّ أصبح توفير التكنولوجيات المتطورة والحديثة للصين أحد شروط الاستثمار في الصين، وهو الأمر الذي اعتبرته إدارة الرئيس ترامب الحالية سرقة للتكنولوجيا الأميركية والغربية، وهو ليس بسرقة وإنما عملية شراء تعاقدية برضا الشركات المجهزة للتكنولوجيا. استمر الاستثمار الأميركي والغربي والياباني والكوري بالتدفق، وكذلك استثمار القطاع الخاص الصيني سواء الموجود داخل الصين أصلًا أو الموجود خارجها وأرجع إلىٰ الصين بتشجيع ورعاية الدولة. واستمر النمو الاقتصادي الصيني بالصعود إلىٰ مستويات عالية جدًا. وساعد في ذلك استيعاب الصين لهذا التطور والنمو الصناعي التكنولوجي، وكذلك استمرار رعاية وقيادة هذه التوجهات من قبل الدولة الصينية وقيادتها الشيوعية.

كذلك، كان باعتقاد الرأسمالية العالمية، بأن الانفتاح الاقتصادي واعتماد رأسمالية الليبرالية سيؤدي إلىٰ انتهاء الصين بأن تكون دولة رأسمالية، وأيضًا دولة مفككة!!. إِذ إن رأسمالية الليبرالية الجديدة تعني انتهاء دور الدولة بالاقتصاد، كما وإن هذه الرأسمالية تعني اعتماد "الديمقراطية" حسب مفهوم الأميركي، والذي يعني تفكك الدولة بوجود الإثنيات المتعددة جدًا. إضافة لذلك فإن اعتماد هكذا رأسمالية، يعني بالتالي الفساد بين الفئات الحاكمة، وبالتالي خلق

طبقة أوليغاركية تملك المال والسلطة وتكون عونًا للرأسمالية العالمية ضد الطبقة العاملة الصينية وفقراء الصين. وجميع هذه الأمور لم تحدث، وما حدث من فساد كان على نطاق فردي ضيق!

أما بالنسبة للقيادة الشيوعية الصينية، فإن مشكلتها الأساسية، وهي مشكلة قديمة وعميقة في الصين، إنها مسألة إطعام الشعب من خلال حل المسألة الزراعية، والقضاء على البطالة، وتخفيف الفقر المدقع. لهذا فإن انفتاحها على الرأسمالية، يعني بالنتيجة إدخال الاستثمارات وإدخال الصناعات والتكنولوجيات الحديثة إلى الصين. وباختصار توفير المال والتكنولوجيا والخبرة التقنية والإدارية والمالية، وستكون القيادة الشيوعية الصينية حذرة من "مساوئ" هذا الانفتاح، حَيْثُ ستقود هي هذا "الإصلاح الاقتصادي" وبالطريقة التي تراها مناسبة، واستيعاب التجربة بشكل كامل، استعدادًا لليوم الذي تستطيع الصين فيه التحول نحو الاشتراكية!!

يدور النقاش ومُنْذُ ثمانينيات القرن الماضي ولحد اليوم، سواء بين الماركسيين في الصين والعالم أو مع معارضيهم، حول تحديد ماهية الاقتصاد الصيني اليوم وما سيؤول إليه في المستقبل، وماذا حدث في الصين في العقود الأربعة الماضية؟. هل هو اقتصاد رأسمالي؟ أم هو اقتصاد سوق اشتراكي؟ أم هو رأسمالية الدولة. وهل إن الإصلاحات التي حدثت في الصين حصلت لأن القيادة في 1978 تخلت عن الماركسية (كما يعتقد بعض الماركسيين)، أو أنها رأت أن الاشتراكية أضغاث أحلام، وأن الرأسمالية هي في واقع الأمر الحل الأفضل.

كما وإن مناهضي الماركسية استمروا بالادعاء أن تجربة الصين ليست فقط مثال لأزمة تحقيق الشيوعية أو الاشتراكية من قبل الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية السابقة، ولكنها تمثل أزمة الماركسية أصلاً. ولهذا نرى ردود الفعل

الغاضبة من قبلهم، والمخيبة لآمالهم، من تصريحات الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ التي أشرنا إليها سابقًا، ومن توجه الحزب الشيوعي الصيني ومُنْذُ مؤتمره التاسع عشر في 2017، علىٰ التركيز علىٰ فهم ونشر الأفكار الماركسية والاشتراكية وتعليمها خلال المنظمات الحزبية والجامعات، كفكر مضاد للمفهوم الاقتصادي الرأسمالي المعاصر. ولكن الحزب يجابه حاليًا معارضة لهذه الحملة حَتَّىٰ من داخل الصين، وذلك من قبل المجموعات اليمينية داخل الحزب الشيوعي الصيني نفسه، بالإضافة إلىٰ معارضة الرأسماليين الصينيين، أو المنتفعين من "الانفتاح" الاقتصادي والذين أصبحوا من الأثرياء.

لقد بدأ الحزب الشيوعي الصيني، ومُنْذُ تولي دينغ سياو بينغ قيادته، في أواخر 1978 وإلىٰ 1997، يتحدث بأنه يسير وفق الماركسية الكلاسيكية!!. فهو يؤكد أن ماركس والبيان الشيوعي في 1848 يوضحان بأن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تتوفر مقدماتها سوىٰ في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ويضيف: بعد خراب الصناعة، وبعد أربع سنوات من ثورة أكتوبر 1917، ونتيجة الحروب الأهلية، ومقتل الكثير جدًا من الطبقة العاملة بسبب القتال ضد أعداء الثورة البلشفية، ومع فشل البلاشفة في حصول ثورات اشتراكية في الغرب الأوروبي، اضطر لينين أن يتبنىٰ سياسة اقتصادية جديدة. حَيْثُ أعلن في أيار 1921 ما سمي "السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب) New Economic Policy NEP"، والتي سمحت للقطاع الخاص ومؤسساته بالعمل، وحركت الصناعة والزراعة من خلال اقتصاد السوق، ورفعت الحكومة السوفيتية يدها عن الأسعار والأجور. وكانت سياسة واقع لحقائق سياسية واقتصادية نتيجتها ليس بناء الاشتراكية، ولكنها ستقود التحول نحو الاشتراكية بعد قيام الدولة ببناء الرأسمالية. وهي السياسة التي استطاعت أن تنقل الاتحاد السوفيتي لاحقًا

إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة. وبقي الاتحاد السوفيتي الرقم الاقتصادي العالمي الثاني، بين 1950 إلى 1990، بعد الولايات المتحدة، قبل أن يسقط وتحل اليابان في هذا المركز.

بدأ الصراع اليوم، بين الولايات المتحدة والصين، يأخذ أبعادًا أيديولوجية، إذ إن صعود الصين بدأ يعطي نموذجًا مغايرًا للنموذج الرأسمالي، وهو أمر لم يتوقعه الأميركيون أو غيرهم. فلقد كان الاعتقاد بأن النموذج الصيني المعتمد على أساسين، الأول على الرأسمالية والسوق الحرة والعولمة، والثاني على حكم الحزب الشيوعي، لا يمكنه أن يستمر. فإما أن تفوز الرأسمالية، وإما أن يفوز الحزب الشيوعي وتعود الصين إلى سابق عهدها باقتصاد متخلف وغير قادر على المنافسة الدولية أو إسعاد شعبها. ولكن ما يحدث اليوم لم يتوقعه أحد، فحسب مقالة في النيويورك تايمز في 2018/11/18 بعنوان "البلاد التي فشلت في أن تفشل"، يقول الكاتب: "إن الغرب كان متأكدًا أن المقاربة الصينية ستفشل وإن ما عليه إلّا الانتظار. وهو ما زال منتظرًا! ".

على الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني لم يعلن أبدًا التخلي عن الماركسية، بل وضع مُنْذُ البداية "إصلاحاته الاقتصادية" في إطار النظرية الماركسية، إلّا أن المشككين والغرب لم يصدقوا ذلك، أو اعتبروا أن الأمر ما هو إلّا غطاء أيديولوجي مؤقت سينكشف عنه آجلًا أم عاجلًا. ولكن مُنْذُ المؤتمر التاسع عشر في 2017، والواقع مُنْذُ بدايات الرئيس الصيني الحالي شي جين بنغ قبل ذلك بسنوات قليلة، بدأت مسيرة التأكيد أكثر فأكثر على الماركسية وعلى أن الاشتراكية هي هدف الحزب الشيوعي. ولقد أكد المؤتمر التاسع عشر للحزب على بناء اقتصاد اشتراكي عصري بحلول 2050[58].

أمور اقتصادية. الفقر والتطور الاقتصادي:

لقد كنت قد كتبت في عدد من كتبي السابقة عن التطور الكبير الذي حدث في الاقتصاد الصيني، ودور الصين في النظام العالمي المالي والنقدي والتجاري، وخصوصًا مع الولايات المتحدة، كذلك عن علاقات الصين مع الدول النامية. لهذا سوف لن نتوسع في حديثنا عن الاقتصاد الصيني، أو نتناول هذه الأمور، إلّا بما يتعلق بما جاء في سياق الدراسة.

لقد اعتمدت، في بعض الإحصائيات، على كتاب "الصين والرأسمالية العالمية China & Global Capitalism[6]"، للكاتبة الماركسية "لين شون Lin Chun"، وهي محاضرة أقدم في "السياسات المقارنة"، في "مدرسة لندن للاقتصاد"، الجامعة المعروفة برصانتها. ولقد اعتمدت هذه الأستاذة لرصانتها، وكذلك لأنها أحد الاقتصاديين الماركسيين المتحفظين على سياسة الانفتاح، وخصوصًا على سياسات الجناح اليميني في الحزب الشيوعي الصيني. وهي ترى أن ما جرى في الصين أمرًا إيجابيًا ومفيدًا جدًا، ولكنها تحذر من التحولات لصالح الرأسمالية العالمية، وذلك في حال عدم التصدي للمفاهيم التي ينشرها اليمين الصيني. هذا الكتاب صدر في كانون الأول 2013، لهذا فإن إحصائياته هي لتلك الفترة. بالإضافة إلى أن هذه الفترة هي التي أثارت مخاوف الماركسيين، وهدأت هذه المخاوف بعض الشيء بعد المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017.

إلى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، استطاعت الصين إخراج ما يزيد عن (600) مليون نسمة من الفقر المدقع. ولم ير التاريخ البشري حجم عمل مثله سابقًا. وفي كل الأحوال لم يكن بالإمكان تحقيق ذلك لو لم توجد في الصين إدارة قوية مستقلة متحررة من تأثير الرأسمالية العالمية والرأسماليين المحليين.

ولكن بنفس الوقت، وإلى سنة 2013، كان لا يزال في الصين أكثر من (100) مليون نسمة تحت خط الفقر الرسمي الصيني. مع ملاحظة أن الصين مستمرة في بناء نظام حماية اجتماعية ضخم ويعمل على الترابط بين أهل الريف والمدينة.

إن خط الفقر الرسمي في الصين هو رقم متواضع. فلقد حدد خط الفقر من قبل الحكومة الصينية في عام 2011، بمبلغ يعادل (363) دولار في السنة. واعتمادًا على هذا الخط فإن (128) مليون نسمة يعتبرون تحت خط الفقر في الصين في 2011. وفي تموز 2011 كان هناك (22.8) مليون نسمة مشمولين بنظام المعونة في المدن، و(52.4) مليون في الأرياف، إضافة إلى (67.8) مليون مشمولين بمناهج مساعدات اجتماعية أخرى. ولا يزال هناك أعداد أخرى غير معروفة وغير مسجلة أيضًا يعيشون تحت خط الفقر. إن هذه المعلومات صادرة من وزارة الشؤون المدنية الصينية، ومنشورة في 29/8/2011 في الجريدة الرسمية People Daily[6].

ويجب ملاحظة، أن الحكومة الصينية حاضرة في إعطاء جميع فئات الشعب حاجتهم الأساسية، بضمنها توفير الغذاء والصحة والتعليم، وهو أمر واجب التنفيذ كجزء من الواجبات اللازم تنفيذها، وكجزء من مفاهيم الثورة الصينية. كما إنّ الأمور قد تحسنت جدًا في السنوات التي تلت تاريخ الإحصائيات أعلاه، ولكنها لا تزال صعبة لملايين الصينيين.

وبالرغم من إيجابيات الانفتاح، ولكن هناك سلبيات مهمة وعديدة في عدم العدالة في المدخولات بين أهل المدن والريف، وبين سكنة الساحل وداخل الأرض الصينية، وبين الساكنين الدائميين والمهاجرين من الريف،

وبين المسؤولين الحكوميين والآخرين!!، وذلك حسب ما يبين "الكتاب الأزرق السنوي"، الذي يصدر من الأكاديمية الصينية للعلوم.

بين 1991 و2006، كان هناك زيادة في عمالة الصين في المدن تقدر (260) مليون نسمة، 85٪ منهم كان بسبب هجرة العمالة من المناطق الريفية إلىٰ المدن، يعمل ثلثهم في الخدمات والثلثين الباقيين في الصناعة. وهم يشتغلون لساعات طويلة، وبأجور زهيدة، وبدون وضع رسمي لعدد كبير منهم في المدن[6].

كما إن ملكية أغنىٰ (70) عضو في مجلس الشعب الصيني ارتفعت إلىٰ (89.8) مليار دولار في سنة 2011، بزيادة قدرها (11.5) مليار دولار عمّا كانت عليه في 2010. حَيْثُ إنّ في المجلس عدد كبير من الأغنياء والذين لهم ارتباط بدوائر الأعمال والنخب الصينية، كما إنّ ثلث الرأسماليين الحاليين في الصين هم رسميًا مرتبطون بالحزب الشيوعي الصيني. وإن (53٪) من الذين يملكون (100) مليون يوان، حوالي (16) مليون دولار، فما فوق، هم أعضاء في الحزب الشيوعي. وإن سبعة من أغنىٰ أغنياء الصين حضروا المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي في تشرين الثاني 2012. ولقد تبدل الأساس الطبقي للحزب الشيوعي بشكل كبير مُنْذُ المؤتمر السادس عشر في 2002، عندما تم الترحيب بالأغنياء لأول مرة[6].

لقد حققت الصين مُنْذُ 1978 نموًا كبيراً، وأرقامًا تكاد تكون خيالية، إذ زادت نسبة الناتج المحلي إلىٰ الفرد (20) مرة بين 1978 و2017. كذلك زادت حصة الصين من الاقتصاد العالمي من (1.8٪) في 1978، إلىٰ (18.2٪) في 2017، وستصبح الأولىٰ اقتصاديًا في العالم بحلول سنة 2030.

إن التطور العلمي والتكنولوجي الصيني والذي صاحب التطور الاقتصادي، هو أمر يثير الدهشة والإعجاب في كل المقاييس. ففي

2017 بلغ عدد أوراق البحث الصيني في العلوم والتكنولوجيا (426) ألف ورقة مقابل (409) ألف ورقة أميركية، وذلك حسب معطيات "مجلس العلوم القومي" في الولايات المتحدة. ويذكر المجلس أن زخم هذا التغيير يجعل الصين تتخطى الولايات المتحدة بسرعة فائقة، حَيْثُ ضاعفت بحوثها في العلوم والتكنولوجيا خمس مرات ما بين 2003 و2016. كما إنّ نفقات الصين على البحث والتطوير العلمي كانت في 2012 تعادل 34٪ من نفقات الولايات المتحدة، وقفزت في سنة 2016 إلى 88٪. وإن الصين تتحول من اقتصاد "التصنيع إلى الابتكار"[86].

وفي الوقت الذي تتربع فيه الصين على عرش منتجي الكومبيوترات العملاقة في العالم، وإطلاقها أكبر وأسرع كومبيوتر، وتوسعها التكنولوجي الهائل، فإنها بدأت الاهتمام بالأمور البيئية بصورة كبيرة. فلقد أعلنت الصين استثمارها (361) مليار دولار، لمدة خمس سنوات، ابتداءً من بداية 2017 في الطاقة المتجددة، وذلك لتقليص اعتمادها على الفحم، رغم أنها تمثل الدولة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا، في احتياطيات الفحم، واستعماله في إنتاج الكهرباء، وذلك التزامًا منها بمقررات قمة باريس للحد من الكوارث الهائلة المتوقعة نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري، التي ستشمل العالم بأجمعه وخصوصًا الدول الفقيرة. وهذا الاستثمار سيوفر (13) مليون فرصة عمل، وسيكون في طاقة الرياح والطاقة الشمسية والسدود والطاقة النووية. وهذا المبلغ الهائل سيكون داخل الصين فقط، يضاف له استثماراتها في الخارج للغرض نفسه، (بالإضافة إلى مبلغ 32 مليار دولار كانت قد أنفقتها في 2016)، ومنها شراء مناجم ليثيوم في شيلي حَيْثُ إنّ الصين تعتبر أكبر منتج لبطاريات الليثيوم في

العالم. كما إنّها تملك اليوم خمسًا من أكبر ست شركات في الطاقة الشمسية، إضافة إلىٰ أنها أكبر منتج لتوربينات طاقة الرياح في العالم[87].

تعمل الولايات المتحدة علىٰ وقف التطور العلمي والتكنولوجي للصين أو إضعافه علىٰ الأقل، إذ إن هذا التطور هو المبعث الرئيسي للصراع. إن الولايات المتحدة، وحَتَّىٰ الآن، هي القوة الرائدة الرئيسية في العالم في التكنولوجيا، وقد تقبل بفقدان القطاعات الصناعية، ولكنها لن تقبل بفقدان هيمنتها التكنولوجية. ولقد بدأت وبشراسة لمحاربة شركة هواوي الشركة العملاقة في صناعات الهواتف الذكية، وكذلك محاربة الشركات المنتجة للرقائق الإليكترونية، أو الرائدة في تكنولوجيا المعلومات أو الاتصالات.

وفي واقع الأمر فإن الصين لم تظهر أية نية للحلول محل الولايات المتحدة كقوة أولىٰ، وهم يفضلون أن يكونوا القوة الثانية الأقل لفتًا للنظر، والتي تسمح بهامش أوسع للحركة، علىٰ الأقل في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور. ولهذا نرىٰ عدم تطويرها كثيرًا لقدراتها العسكرية، وتجنبها الدائم لاستفزاز الولايات المتحدة، ومحاولة حل مشاكلها الاقتصادية بالهدوء. ولكنها بالتأكيد لها تصورها الإستراتيجي للمستقبل، وفي مقدمة ذلك مشروع "حزام واحد... طريق واحد"، وهو حيز التنفيذ في الوقت الحاضر، وذلك لربط آسيا وإفريقيا وأوروبا. فلقد غادرت، في 10 نيسان 2017، أول رحلة قطار شحن من بريطانيا إلىٰ الصين لتقطع مسافة (12) ألف كيلومترًا، من محطة ستانفورد – لي – هوب في مقاطعة أسكس البريطانية إلىٰ مقاطعة تشجيانغ الصينية، خلال (17) يومًا، مارة عبر سبع دول، هي فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبولندا وبيلاروسيا وروسيا وكازاخستان. والقطار تابع لشركة "موانئ دبي العالمية"،

حاملاً بضائع بريطانية. وكانت أول خدمة تجريبية في الاتجاه المعاكس من الصين إلىٰ بريطانيا قد وصلت في أوائل 2017[88].

تبدلت العلاقة بين الصين والولايات المتحدة بعد مجيء ترامب إلىٰ رئاسة الولايات المتحدة، فلقد كانت علاقات متشابكة تجاريًا واقتصاديًا، ولو شابها بعض الاحتكاكات التي تم حلها من خلال المفاوضات المباشرة أو من خلال منظمة التجارة العالمية WTO. وتبدلت العلاقات أخيرًا إلىٰ ما يشبه الحرب التجارية، بالرغم من محاولات الجانبين، (وبالأخص الصين)، تجنبها.

قال بيل كلينتون، الرئيس الأميركي (1993 - 2001)، في 3 شباط 1999: "نحث الصين علىٰ مواصلة شراء سندات الخزينة الأميركية. وأن اقتصادينا متشابكان، فأما أن نصعد معًا أو نغرق معًا ". وبنفس المعنىٰ تحدثت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، بعد عشر سنوات، في 2009/2/23 في بكين. ونتيجة هذا التشابك أصبحت الصين أكبر مالك للديون الأميركية، ولديها أكبر احتياطي للعملات الأجنبية الصعبة، إذ لديها (2 - 2.3) ترليون دولار. وعبر هاتين الصفتين ساعدت الصين - عمليًا - علىٰ تمويل الإنفاق واسع النطاق الذي قامت به الولايات المتحدة قبل الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في سندات الخزينة الأميركية، وضخ حوالي (1700) مليار دولار في أصول العملة الأميركية[89].

إن أمر التشابك الاقتصادي الصيني الأميركي، هو تشابك منفعة حتمية لرأسمالية الليبرالية الجديدة مُنْذُ دخولها الصين في ثمانينيات القرن الماضي. ولا بُدَّ لهذا التشابك أن ينفرط، ولقد عجلت أزمة 2008 بهذا الانفراط، إذ إن الاقتصاد الأميركي أصابته انتكاسة كبيرة، بينما استمر الاقتصاد الصيني بالنمو، واستمرت الصين ببناء العلاقات مع العالم. إن شكل الصراع في القرن

الحادي والعشرين سيتحدد على ضوء طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وفيما إذا كانا سيتجهان نحو التحالف الإستراتيجي أو التنافس الإستراتيجي!!. والظاهر، وهو أمر محتم بنظرنا، بأن من غير الممكن قيام تحالف إستراتيجي بينهما، وإن مرحلة هذا التحالف الذي استمر لما يقارب من أربعة عقود سينتهي، لأن توجهات الصين نحو مستقبل اقتصادي مختلف وعلاقات اقتصادية "اشتراكية" كما تعلن هي دائمًا. وحَتَّىٰ إذا لم تصبح الصين اشتراكية وتوجهت نحو الرأسمالية، ستبقىٰ الصين منافسة نشطة صاعدة تريد موقعها في العالم الرأسمالي، وبهذا تصطدم بالرأسمالية الأميركية.

تخشىٰ الصين أن تصاب بخسائر كارثية إذا ما حدث انهيار بعملة الدولار، وهو أمر توسعنا به في أحد كتبنا السابقة[90]. كما وإن أصوات كثيرة باتت تتعالىٰ في الصين تتساءل عن مدىٰ أخلاقية تمويل الدين الأميركي، في الوقت الذي تحتاج فيه الصين إلىٰ كل مبلغ حصلت عليه خلال العقود الماضية. بالإضافة إلىٰ ذلك هناك احتمالات عالية بضياع جزء كبير من قيمة الاحتياطيات والسندات الأميركية الموجودة لدىٰ الحكومة الصينية، سواء نتيجة انهيار الدولار، أو عجز الحكومة الأميركية عن الدفع لأن العملة الخضراء غير مسنودة بالذهب، أو بملكية الدولة الأميركية لأصول، إذ غالبية الأصول الأميركية الكبيرة يملكها القطاع الخاص. إن كل الوقائع تقول "إن الأميركان لن يسددوا ديونهم! ". وهذا ليس كلامي وإنما هو ما قاله بول كريك روبرتس، وكيل وزارة الخزانة الأميركية في عهد الرئيس ريغان. في مقالة له في 2008/3/18، تحت عنوان "انهيار القوة الأميركية"، والذي جاء فيه "في حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة مفلسة... وإنها لن تدفع ديونها"[91]. وقد تضطر في المستقبل إلىٰ بيع بعض ولاياتها لتسديد الديون!!، وذلك في حال كون الدائنين أقوياء عسكريًا!!، وهو أمر بعيد. ولكن

هناك من يقول إن فرنسا باعت ولاية لويزيانا للولايات المتحدة في 1803 تسديدًا للديون، وكذلك قامت روسيا القيصرية ببيع ألاسكا إلىٰ الولايات المتحدة في 1864 أيضًا تسديدًا للديون!!!

إن أمـام الصين مسار طويل وشـاق لتطوير اقتصادها وتـأمين حياة سعيدة لكل الشعب الصيني، وإنهاء الفقر وتحقيق العدالة، ناهيك عن تحقيق الاشتراكية. وللمقارنة مع دول العالم المتقدمة في الوقت الحاضر، فإن الصين فعلاً تمثل ثاني اقتصاد في العالم ومُنْذُ سنوات. فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي عن سنة 2017[5]، حَيْثُ كان إجمالي الناتج المحلي GDP للعالم كله (84.8) ترليون دولار. وكانت الولايات المتحدة المتصدر الأول بإجمالي ناتج محلي قدره (20.5) ترليون دولار، والثاني الصين (13.5)، والثالث اليابان (5.1)، والرابع ألمانيا (4.0)، وبريطانيا الخامسة (2.8)، وفرنسا السادسة (2.8) ترليون دولار، والهند السابعة (2.7)، وروسيا ثانية عشر (1.6) ترليون دولار بعد إيطاليا والبرازيل وكندا وكوريا الجنوبية.

ولكن بنفس الوقت فإن الصين تأتي في موقع متأخر جدًا في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي. حَيْثُ وصل تسلسل الولايات المتحدة في سنة 2017، إلىٰ المركز (7)، وألمانيا (17)، وفرنسا (21)، وبريطانيا (22)، واليابان (23)، كان تسلسل الصين (72). وتتفوق عليها أيضًا روسيا بتسلسل (62)، وتركيا (64)، والبرازيل (67)، والمكسيك (70)، وكازخستان (71). وبهذا نرىٰ أن هناك عمل كثير جدًا لكي تتحسن حصة الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي. وما يعزز الاطمئنان بأن هذا التقدم سيتم حصوله، هو التذكير بأن تسلسل الصين بهذا الخصوص كان (105) كما في سنة 2009.

الخصخصة، والمسألة الفلاحية، والقطاع الخاص الصناعي:

لقد بـدأت "الإصلاحات الاقتصادية" في الصين بخطىٰ متدرجة، وبمراحل، ويمكن اعتبار **سنوات 1978 - 1984 مرحلتها الأولىٰ.**

وأهم ما تم في هذه المرحلة الأولىٰ، هو القرار الذي هز الصين والذي اتخذته قيادة دينغ تشياو بينغ بالإعلان في 1980 عن تفكيك الملكيات الجماعية في الريف الصيني، والـذي سمي "الإصلاحات الزراعية"، أو ما يسمىٰ في الإعلام الغربي "خصخصة الزراعة". ونحن هنا لا نتحدث عن "الأرض"، فالأرض مملوكة للدولة في كل الأحوال، ولكن ما تبدل هو شكل إدارة الأرض وزراعتها ومنتوجها، أي الإنتاج الزراعي[(92)](5).

كان الإنتاج الزراعي في الصين، قبل "الإصلاح الزراعي" مشتركًا، حَيْثُ الملكية مشتركة للحقول الزراعية والحيوانية والـورش والأدوات الزراعية والمخازن. وينتظم المزارعون في "فرق عمل" شبه مستقلة تقوم بمهام محددة، وهي تنضوي تحت "ألوية الإنتاج" علىٰ مستوىٰ القرية، وفوقها "كومونة" محلية تضم عدة ألوية إنتاج، والجميع يستلم راتب.

تم تفكيك هذه البنية بأكملها خلال عامين، ودفعت السلطة المركزية لحل كل التنظيمات الجماعية، وتوزيع الأرض بشكل فردي، ويحسب لكل فرد في القرية حصة من الأرض، وتعطىٰ هذه المساحة لزراعتها وفق عقد يوقع مع الحكومة، في ما سمي "نظام المسؤولية العائلية". علىٰ المزارع، في هذا العقد، دفع ضريبة سنوية للسلطات المحلية. وأن يسلم حصة من الإنتاج للدولة بالسعر الرسمي المنخفض، وهي حصة بسيطة لا تتجاوز خمس الإنتاج (أو أقل في حال مزارع كفوء)، وهو حر بأن يفعل ما يشاء بباقي إنتاجه، وأن يبيعه بأي سعر يناسبه. بل أصبح في وسعه أيضًا أن يشتري جرارًا مثلًا ويؤجره لجيرانه،

أو يؤسس شركة لتربية الحيوانات، أو يعمل في النقل أو التجارة، أو يستأجر مساحات إضافية من الأرض ويستخدم عمال لحسابه، بعد أن كانت كل هذه النشاطات حكرًا على القطاع الجماعي[92].

لقد اعتبرت قيادة دينغ تشياوبينغ هذه "الخصخصة" بأنها تجربة ناجحة جدًا وأدت إلى زيادة في الإنتاج الزراعي بين 1975 - 1984 بنسبة 25٪، وكذلك تم إبرازها من قبل إعلام النيوليبرالية على نطاق واسع. وقام أحد أشهر الاقتصاديين المعاصرين، جستين لين، وهو من تايوان انشق إلى الصين الشعبية في 1979، ودرس الاقتصاد في جامعة شيكاغو (مهد وراعية النيوليبرالية). وعاد إلى بكين ليصبح أحد أبرز الاقتصاديين الصينيين المعاصرين المدافعين عن نهج الليبرالية الجديدة، وقام بإعداد دراسة توصلت إلى أن الخصخصة لوحدها كانت مسؤولة عن زيادة الإنتاج الزراعي بنحو 20٪.

كانت هناك معارضة شديدة داخل الحزب الشيوعي لهذا "الإصلاح الزراعي"، واعتبرته تخريب ضمن النظام الاشتراكي، وتحويل الصين إلى الطريق الرأسمالي. وبينت بأن دراسة جستين لين أعلاه، أو ما شابهها، مضللة، وأن زيادة الإنتاج لم تأت من الخصخصة، وإنما من عوامل أخرى. إذ رفعت الحكومة الأسعار وقدمت أسعارًا تحفيزية عالية للإنتاج الإضافي. كذلك تم في هذه الفترة إدخال بذور الرز والذرة المهجنة، وانتشار الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والمبيدات الزراعية، ووصول "الثورة الزراعية" إلى الريف الصيني. كما إنّ من غير المعقول أن تزداد الغلة بتفكيك الأرض إلى مساحات صغيرة جدًا تعيق استعمال المكننة.

وبغض النظر عن النقاش في المسألة الزراعية في الصين، فإن الصين استطاعت اعتماد "الثورة الزراعية" في الثمانينيات وما بعدها بكفاءة عالية، والصعود بالإنتاج الزراعي بقفزات متناغمة مع تطورها الاقتصادي.

ليتذكر القارئ، بأن هاجس الحزب الشيوعي الصيني هو العمل على توفير الغذاء للشعب، وتجنيبه المجاعات التي كانت تعصف بعشرات الملايين. إن هذا الوضع كان عندما كانت نفوس الصين (547) مليون نسمة في 1950، أو (916) مليون نسمة في 1975، أو (1008) مليون نسمة في بدايات الإصلاحات الاقتصادية في 1982. وفي هذه السنوات كانت نسبة نفوس الصين تصل بين 22 – 23٪ من نفوس العالم. وعلى الرغم من اتخاذ الخطوات الضرورية في تحديد النسل، والتي تم التراجع عنها جزئيًا في 2018، فإن نفوس الصين في تزايد بطيء، ووصلت إلى ما يعادل (1395) مليون نسمة في أوائل 2019. ويمثلون ما يقارب من خمس نفوس البشرية، أي في كل خمسة أشخاص في العالم يكون أحدهم صيني. وعلى الحكومة الصينية توفير الطعام لشعبها هذا، واستطاعت أن تقوم بذلك ضمن نهضتها الاقتصادية. وهو أمر مبهر فعلاً إذا علمنا أن مساحة الأرض الصينية القابلة للإرواء لا تزيد عن 10٪ من الأرض القابلة للإرواء في جميع أنحاء العالم، (وفي بعض الإحصائيات 6٪ فقط)، ويجب أن تستغل لكي توفر الغذاء إلى خمس نفوس العالم تقريبًا.

وللمقارنة في إنتاج الغذاء في الصين بين سنتي 1978 و1999، نجد أن إنتاج الحبوب السنوي زاد من (305) إلى (508) مليون طن، والقطن من (2.167) إلى (3.831) مليون طن، وبذور الزيوت النباتية من (5.218) إلى (26.012) مليون طن، والفواكه من (6.570) إلى (62.376) مليون طن، واللحوم من (8.563) إلى (59.609) مليون طن، والأسماك والأحياء

المائية من (4.660) إلى (41.220) مليون طن - ما يقارب من تسع مرات -، وكذلك في جميع المنتجات الأخرى مثل السكر والشاي والخضروات والتبغ والجلود وغيرها[5]. ورغم الإنتاج الكبير للمنتجات النباتية والحيوانية، فإن الصين تستورد كميات كبيرة من هذه المواد، وعلى الأخص الحنطة وحبوب الصويا.

لم تتم أية خصخصة أخرى في فترة 1978 - 1984، ولكن حدثت تغييرات في المؤسسات الصناعية في سنة 1979. منها وضع نظام يسمح للمنشآت الصناعية أن تبيع إنتاجها، الذي يزيد عن الكميات المحددة لها، في السوق وبسعره، كذلك سمح للمنشآت الصناعية التعاقد مع القطاع الخاص (أفرادًا أو جماعات) للمساعدة في تسيير المنشآت وتحسين الأداء، ومما زاد تدريجيًا في دور القطاع الخاص وفي إمكانياته.

ولقد سمحت الدولة في هذه الفترة، ولأول مرة، في دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الصين. وتم تحديد مناطق اقتصادية خاصة للأجانب، وهي التي بدأت فيها قاطرة النمو الصناعي. أولى المناطق الخاصة كانت في شينزين في أيلول 1980، والتي كانت قرية صغيرة تعتمد على صيد الأسماك تقع مقابل هونغ كونغ. بدأت المنطقة الصناعية فيها بمساحة 396 كيلو متر مربع، وتوسعت إلى 2000 كيلو متر مربع، وأصبحت شينزين من كبريات المدن الصينية. طبقت فيها إجراءات خاصة شملت إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الروتين الإداري بهدف جلب المستثمرين الأجانب، مما جعلها نموذجًا للاقتصاد الصيني المعتمد على الإنتاج الصناعي. وحدث في شينزين نموًا اقتصاديًا انفجاريًا، وخلق معجزة في التاريخ العالمي فيما يخص التصنيع والتحديث، وبلغت نسبة النمو الاقتصادي السنوي فيها في العقود الثلاثة الأولى (25.9٪)، بينما بلغ المعدل في

الصين ككل في الفترة ذاتها (9.8٪). ولقد أسست الصين فيما بعد عددًا آخرًا من المناطق الاقتصادية المماثلة في عدد من الأقاليم والجزر الصينية[94].

زادت قيادة دينغ شياو بينغ من السياسات الانفتاحية في الفترة بين السنوات **1984 - 1993**. حَيْثُ استمر تقليل السيطرة على العمل الخاص وتدخل الدولة. وحدثت خصخصة، وعلى مستوى واطئ، لبعض من قطاعات الدولة، وهو أمر لم يحدث سابقًا. والتطور المهم الذي حدث في هذه الفترة هو تفكيك السيطرة المركزية على منشآت الدولة، حَيْثُ ترك الأمر إلى السلطات المناطقية لتجربة الطرق التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج في منشآت الدولة الصناعية. ازداد التضخم والفساد، وازداد التذمر الجماهيري، وكانت مظاهرات ساحة تيانانيمن في 1989، والنهاية الدموية لها. وتم إبعاد عدد من "الإصلاحيين"، وظهرت علنيًا المطالبات بالرجوع عن "الإصلاحات"، ولكن دينغ بقي في القيادة وتمسك بإصلاحاته وتمكن في 1991 بإعادة افتتاح بورصة شنغهاي بعد إغلاق دام (40) سنة.

استمر الاقتصاد الصيني بالنمو، ولكن مع حدوث مشاكل اقتصادية في بعض المؤسسات الحكومية غير الكفوءة، وحدوث خسائر فيها، وأصبح التضخم أمرًا واقعًا، ازدادت معدلات الخصخصة بعد 1992، وازدادت حصة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي GDP. وأصبح القطاع الخاص بنظر الحكومة الصينية مكملًا لقطاع الدولة، وتطور في 1999 بنظرها إلى جزء مهم من "اقتصاد السوق الاشتراكي".

تطورت الأمور بشكل أسرع في "الإصلاحات"، بين السنوات **1993** إلى **2005**، برغم وفاة دينغ في 1997. وحدثت خصخصة لمنشآت الدولة على نطاق واسع في 1997 و1998، من قبل القيادة التي جاءت بعد دينغ،

وهما جيانغ زمين Jiang Zemin وزهاو رونغجي Zhu Rongji، واللذان كانا من القادة الشيوعيين المؤيدين بشغف وحماس لسياسة دينغ "الإصلاحية". حدثت خصخصة لعدد كبير من منشآت الدولة، عدا عدد من مؤسسات الدولة الضخمة. واستمر هذا الاتجاه إلى 2004، وقل عدد المنشآت التابعة للدولة بنسبة 48٪.

وبنفس الوقت، ولغرض دخول الصين لمنظمة التجارة الدولية World Trade Organization WTO، تم تقليل الرسوم الكمركية على المواد المستوردة، وتم رفع الحواجز والتنظيمات التجارية، كما تم إصلاح النظام المصرفي. إضافة لذلك تم تفكيك الكثير من نظام الخدمة الاجتماعية التي كان يعمل بنجاح مُنْذُ عهد الرئيس التاريخي للصين ماو تسي تونغ، كما تم تقليل التضخم النقدي. ونما القطاع الخاص، ليمثل في سنة 2005 ما يعادل (70٪) من إجمالي الناتج المحلي[5].

دخلت الصين منظمة التجارة الدولية في 2001 بشروط قاسية. ودخولها اعتمد على شرط قيام الدولة "بانفتاح كبير لسوقها المصرفية، والتأمين، والسندات المالية، وإدارة الصناديق والخدمات المالية الأخرى". ووقعت الاتفاقية بدون أية مناقشة شعبية حولها. كما لم تكن الاتفاقية – عند التوقيع – جاهزة باللغة الصينية!!. ولكن المحكمة الصينية العليا تعهدت بأن في حال أي تناقض، فإن القوانين الصينية سيتم أخذها بنظر الاعتبار[6].

قدمت الصين تنازلات كبيرة في مفاوضاتها مع منظمة التجارة للحصول على العضوية، بدلاً من استخدام وزنها الكبير للحصول على تنازلات من المنظمة لصالح الصين، لَا سِيَّما أن الصين كانت تعتبر من الدول الصاعدة التي يسمح لها بالدخول بشروط أقل قسوة. وكانت حصة الصين في التجارة الدولية،

عند دخولها المنظمة، تمثل 43٪ من إجمالي الناتج المحلي، ارتفعت إلى 68٪ في 2007، وهي عالية جدًا مقارنة بالدول الأخرى. وإن الفائض التجاري، والاحتياطي النقدي، هما بصورة رئيسية بعملة الدولار، وعمليًا يمولان الاستهلاك الأميركي والدين الحكومي الأميركي، وتعزيز الدولار كعملة عالمية لا يمكن الاستغناء عنها في المعاملات التجارية الدولية. والأمر بإجماليه يعمل بصورة معاكسة للمصلحة الصينية، والسلامة المالية، ويجعل الاقتصاد الصيني مرهونًا بالسياسة النقدية الأميركية(6).

وبنفس الوقت وصلت معدلات الرسوم الكمركية إلى نسبة متدنية معدلها 9٪، مقارنة بما هي عليه في ذلك الوقت في معدلات الدول الأخرى مثل البرازيل 27٪، والأرجنتين 31٪، والهند 32٪، و37٪ في إندونيسيا. كما إنّ نسبة الرسوم الكمركية المفروضة على البضاعة الصينية في الولايات المتحدة، كانت أكثر مما تفرضه الصين على البضاعة الأميركية(6). وهنا يجب ملاحظة أن استيرادات الصين كانت بمعظمها من المواد الأولية والوقود والمواد نصف المصنعة، والتي بإجماليها تخدم الصناعة الصينية، وأن تقليل الرسوم الكمركية يؤدي بصورة عامة إلى الزيادة في النمو الصيني المعتمد على تصدير المنتجات المصنعة.

ونتيجة الضغوط الشعبية والحزبية تم التراجع عن بعض إصلاحات دينغ، بعد مجيء هو شنتاو Hu Jintao إلى قيادة الحزب والدولة في 2005، حَيْثُ أوقفت الخصخصة، وتم دعم القطاع الحكومي بالاستثمارات المطلوبة لنهضته. والإشادة بإمكانياته إعلاميًا في منافسة الشركات الأجنبية. كما تم زيادة الدعم للقطاع الصحي لخدمة الجماهير. ولكن وعلى الرغم من ذلك نرى زيادة في نسب وحجم القطاع الخاص، نتيجة زيادات استثماره وإنتاجه. كما استمرت

التوجهات اليمينية داخل الحزب الشيوعي والدولة الصينية في محاولة تحديد حجم القطاعات الحكومية، واستمر هذا الأمر في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي سنة 2012، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الكثير من الماركسيين الصينيين. الأمر تعدل باتجاه دعم القطاعات الحكومية وتأكيد قيادة الحزب للتطور الاقتصادي الصيني، والحديث المستمر عن ضرورة تحقيق الاشتراكية، وذلك بمجيء القيادة الحالية برئاسة شي جين بينغ، وكما ذكرنا في بداية حديثنا عن التطور الصيني.

ولتوضيح توجهات الاقتصاد الصيني مُنْذُ 2005 بالأرقام، نرى أن الاقتصاد الصيني زاد ككل بين 2004 و2010 إلى الضعف (بمرتين)، وبنفس الوقت زادت مشاركة القطاع الخاص الصيني بهذا الاقتصاد بمقدار (2.8) مرة، والقطاع الأجنبي (2.1) مرة. ولقد هبطت نسبة القطاع العام في الاقتصاد الصيني من 57٪ سنة 2003 إلى 48.6٪ سنة 2006، إلى 35.2٪ في 2008، وإلى 26.9٪ في سنة 2012، وهذه الحصة تتضمن 22.2٪ حصة الدولة و4.7٪ حصة الجمعيات التعاونية. أي أصبحت حصة إقطاع غير الحكومي في الاقتصاد حوالي 73٪، منها 2.2٪ أشخاص و47.7٪ شركات خاصة صينية و25.1٪ شركات أجنبية[6].

ويجب ملاحظة أن التطور القوي للاقتصاد الخاص والأجنبي كان بسبب اعتماده بصورة كبيرة على دعم وحماية ومؤازرة قطاع الدولة في المركز والأقاليم. إذ إن شركات القطاع الخاص لا تريد بطبيعتها البدء باستثمارات عالية وتريد عائدات سريعة على استثماراتها. بينما شركات القطاع العام تذهب إلى الإنتاج طويل الأمد باستثمارات عالية وعوائد معتدلة، وأحيانًا بدون أرباح في منتجات

إستراتيجية. ولهذا فإن شركات القطاع العام تكون علىٰ الأغلب داعمة لشركات القطاع الخاص بتوفير المواد الأولية والوقود والطاقة والبنية التحتية.

وفي الختام نرىٰ أن الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ، ومؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الأخير (التاسع عشر) في 2017، يؤكدان أن الصين ستكون دولة اشتراكية، ولكنن هناك من الماركسيين أو أعدائهم من يقول إن اعتماد "الانفتاح والإصلاح" أدىٰ إلىٰ تخلي الصين عن الاشتراكية. والسؤال المطروح حاليًا، عند تحديد ماهية الاقتصاد الصيني اليوم، هل هو اقتصاد سوق اشتراكي، أم هو اقتصاد رأسمالي، أم هو رأسمالية الدولة؟ قد يكون من المفيد للقارئ الاطلاع علىٰ محاولة الاقتصادي باري نوتون، من جامعة كاليفورنيا، الإجابة عن هذه التساؤلات في مقالة نشرت له عام 2017 بعنوان: "هل الصين اشتراكية؟ ". ويخلص فيها إلىٰ القول: "حَتَّىٰ الذين يعتقدون اليوم أن النظام غير اشتراكي، فإنهم يعتبرون أن المثال الاشتراكي لا يزال ذا تأثير، وأن النظام قد يتطور باتجاه مؤسسات أكثر اشتراكية وأكثر توزيعية. وعندما يحدث ذلك، فإن النموذج الصيني للاشتراكية قد بدأ بالانبثاق". وأن نفس الكاتب، نوتون، كان قد أطلق علىٰ الصين بعد أن مرت بفترة التسعينيات "رأسمالية الغرب المتوحش"!!، والفرق أنها تمر الآن بمرحلة حَيْثُ الدولة والقطاع العام يزداد نفوذهما. وعلىٰ الرغم من أن الصين لا تتوافق مع تعريف الاشتراكية علىٰ أنها "الملكية العامة لوسائل الإنتاج"، إلّا أن ملكية الدولة الآن قوية في قطاع الرأسمال المكثف (تصل إلىٰ نحو 40٪)، وفي قطاع الخدمات ذي الكثافة في الرأسمال البشري، وعلىٰ رأسها القطاع المالي والنقل والاتصالات والتعليم والعلوم والخدمات التكنولوجية (تتراوح بين 85٪ إلىٰ 100٪). كذلك فإن الدولة تملك جميع الأراضي، حَيْثُ لا ملكية خاصة. إضافة إلىٰ تأكيد القيادة

الحالية على تطوير الاقتصاد منْ أَجل الوصول إلى الاشتراكية، وليس البقاء في الرأسمالية(85 ب).

والكل ينتظر نتائج هذه التجربة الفريدة التي تقع في أرض يسكنها خمس البشرية، وعلى ضوء نتائجها، قد يتحدد مسار بقية البشرية؟!!، وتتحدد "نهاية التاريخ"، هل في الرأسمالية غير المنضبطة، الأمر الذي توقعه فوكو ياما وطبلت وزمرت له النيوليبرالية والمحافظين الجدد، أو "الاشتراكية". كما نوّه إلى ذلك فوكو ياما نفسه بعد أن وضح وحشية وعجز هذه الرأسمالية عن تحقيق طموحات البشر.

الهوامش والمصادر

المقدمة

1 - "حلم ستالين: الاشتراكية التي ستسرق هامبرغر الأميركيين". الأخبار اللبنانية / ملحق رأس المال / غسان ديبة. 2019/4/15.

2 - "Democrats More Positive About Socialism Than Capitalism".

تقرير معهد "غالوب Gallop" عن النيويورك تايمز في 2018/8/13.

3 -

أ. "Socialist! Capitalist! Economic Systems as Weapons in a War of Words". New York Times 19/4/2019.

ب. "Progressive Capitalism Is Not an Oxymoron". By Joseph Stiglitz. The New York Times 19/4/2019.

ج. "الرأسمالية التقدمية: تناقض جوهري". مايكل روبرتس. الأخبار اللبنانية 13 أيار 2019.

4 – "حوار مع سمير أمين: الرأسمالية شاخت والحركات الاجتماعية قد تأتي بتقدميين أو فاشيين". حاوره: روبن رامبوير. في 2017/12/31. عن موقع "البديل العراقي" في 4 أيار 2019.

5 – "استعدوا قبل فوات الأوان للأزمة الاقتصادية العالمية القادمة سنة 2020". طلال أبو غزالة. 2018/12/27.

- وكان طلال أبو غزالة قد تحدث وكتب في الربع الرابع من 2018 عن الأزمة الاقتصادية المقبلة، ومن أواخر ما كتب المقالة أعلاه.

6 – "ما بعد الإمبريالية: الانهيار الاقتصادي القادم!...". الدكتور مظهر محمد صالح، الحوار المتمدن في 2018/11/26.

7 – "البنك الدولي يتوقع (سماء مظلمة) للاقتصادي العالمي في 2019". بي بي سي في 2019/1/9.

8 – "Fed Dimming Its Economic Outlook، Predicts No Rate Increase This Year". The New York Times. March 20. 2019.

9 – ".Condemned to Repeat the History of Bank Failures?" 20 .The New York Times/2019/3. The Editorial Board.

الفصل الأول

1 – تجدون التفاصيل للسنتين الأوليتين من الاحتلال في الكتابين:

أ. "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة" فؤاد قاسم الأمير، تشرين ثاني / 2005 (الطبعة الثانية).

ب. "مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال" فؤاد قاسم الأمير، نيسان / 2005.

2 – كتاب "النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة"، فؤاد قاسم الأمير، كانون أول 2015.

"تقويم دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة" آب 2015.

3 – لقد اتفق تحالف سائرون، وائتلاف الوطنية، وتيار الحكمة في 2018/6/7، ضمن التحالفات لتشكيل الكتلة الأكبر، واصدروا بيانًا في (12) فقرة يتضمن المبادئ الاساسية في التحالف. جاء في الفقرة (4أ) منه "إصلاحات اقتصادية، ومعالجة الدولة الريعية، وتنشيط القطاع الخاص، وتنمية الاستثمار". ولأن كتابات ومناهج ائتلاف الوطنية وتيار الحكمة، هو باتجاه الليبرالية الجديدة، ولشابه المبادئ أعلاه مع المقالات التي كتبت في تأييد قانون شركة النفط الوطنية، لهذا نرى إن هذه المبادئ لعب على الكلمات للسير وفق ما يسمى "الانفتاح الاقتصادي".

أ. "المنجحات العشر مجددًا... بهج حكومي متكامل" د. عبد الحسين العنبكي. شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 آب 2018.

ذكرت هذه المقالة كمثال على ما يعتقده بعض الاقتصاديين العراقيين من أن الدستور يطلب التحول إلى "اقتصاد السوق".

4 – "كيف ساهمت العبودية في بناء الاقتصاد العالمي؟ " حاتم حميد حسن، المثقف – 2018/2/7.

5 – "القضية النفطية: وجهة نظر"، د. مظهر محمد صالح، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018/6/2.

6 – تفاصيل هذه المرحلة توجد في كتاب: "الدولار: دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرىٰ ودور العراق المقبل في تسعير النفط"، فؤاد قاسم الأمير، أيلول 2014.

7 – "حرب الجمارك: نهاية عصر التجارة الحرة"، الأخبار اللبنانية، عامر محسن 2018/7/10.

8 – "هل هناك إسلام سياسي، وهل حقا البابا فرانسيس ماركسي! "، الصحيفة الإلكترونية "رأي اليوم"، عبد الحي زلوم، 2018/1/15.

- كذلك كتاب "الدولار: دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرىٰ، صفحة (355). فؤاد قاسم الأمير، أيلول 2014.

9 – كتاب "عقيدة الصدمة / صعود رأسمالية الكوارث"، نعومي كلاين، الترجمة العربية / مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم / في (751) صفحة.

- نشر الكتاب لأول مرة في 2007 تحت عنوان "The Shock Doctrine" وأعيد طبعه مرات عديدة، وبلغات عديدة، واعتبر أحد الكتب الأكثر مبيعًا، كما اعتبر مصدرًا مهمًا للمعلومات، وأثار ضجة كبيرة، والكاتبة الكندية يسارية الاتجاه، ومراسلة وكاتبة لصحافة يسارية مهمة، ولها كتب ومقالات وأفلام وثائقية عديدة، وجاءت للعراق بعد الاحتلال كمراسلة لإحدىٰ الصحف المهمة.

10– "قانون شركة النفط الوطنية: خطوة للخلاص من سلبيات الدولة الريعية" الاقتصادي والنائب: عدنان الجنابي، مركز البحوث والدراسات العراقية، نيسان / 2018.

11– "قانون شركة النفط الوطنية العراقية هل هو قانون لشركة النفط الوطنية أم لتهديد وتبديد العوائد النفطية"، ويعمل بالتالي على لبرلة الاقتصاد العراقي"، فؤاد قاسم الأمير، 2018/3/26.

12– لقد تم الرجوع في هذا الفصل إلى الوكيبيديا / اللغة الإنكليزية كلما تطلب ذلك، وحسب عنوان الموضوع.

الفصل الثاني

لقد اعتمد في كتابة هذا الفصل على المصادر العامة (1)، و(2)، و(3) ادناه، وعلى المصادر الأخرى المبينة أدناه

1 – كتاب: "David Harvey / 2005 ،"Neoliberalism، بروفسور في جامعة نيويورك.

2 – كتاب: "The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism" David M، Kots Massachusete 2015 / Harvard University Press.

بروفسور اقتصاد في جامعة ماساشوست / الولايات المتحدة، وبروفسور في جامعة شانغهاي / الصين.

3 – تم الرجوع إلى الوكيبيديا / اللغة الإنكليزية كلما تطلب ذلك.

أ. "الأزمة العالمية: أبعادها وآثارها". د. كامل العضاض. آب 2011.

4 – "كينز: السياسة الاقتصادية البديلة"، البير داغر / الأخبار اللبنانية – ملحق رأس المال في مقالتين، في 2 و9 تموز / 2018.

5 – "مواجهة العولمة النيوليبرالية للتنمية العربية"، البير داغر / الأخبار اللبنانية في 7 و2017/3/23.

6 – لغرض الاطلاع على تفاصيل اتفاقيات بريتون وودز، يمكن الرجوع إلى المصدر (6) في الفصل الأول، وهو كتاب "الدولار"، صفحات (43 – 120).

7 – النيويورك تايمز 1971/1/4.

8 – "التجارة الحرة أم الحمائية؟ المعضلة الكنزية"، مايكل روبرتس، الأخبار اللبنانية / ملحق رأس المال، 2018/7/16.

9 – "اشكروا الشيوعيين! "، صائب خليل، 2017/3/31.

10– كتاب "روسيا في المدى الطويل"، سمير أمين / 2017، صدر في الذكرى المئوية لثورة أكتوبر السوفياتية.

11– لغرض الاطلاع على تفاصيل أكثر حول صعد أسعار النفط، وعلاقتها بأسعار الذهب والدولار والتضخم، يمكن الرجوع إلى المصدر (6) في الفصل الأول، وهو كتاب "الدولار... "، الصفحات (294 – 349) كما إنّ الصفحات (106 – 122) و (191 – 221) تتعلق بسعر الدولار وعلاقته بالعملات الأخرى، وفي الصفحات (161 – 170) تجد الشكوك في وجود الذهب الأميركي أصلاً.

12– "هل تستطيع الرأسمالية أن تكون إنسانية؟ حكاية شركتي فورد ودودج"، صائب خليل، 2017/1/15.

- "الرأسمالية تحطم قيودها وتهاجم دولة الرفاه"، صائب خليل، 2018/2/17.

13– للتعرف أكثر على دور المحافظين الجدد المخرب في العراق، يمكن الرجوع إلى كتبنا التالية:

أ. كتاب: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة"، حزيران / 2004، وكانون الأول / 2005.

ب. كتاب: "مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال"، نيسان / 2005.

- وبالأخص "فلسطين والعراق وحكم المحافظين الجدد في الولايات المتحدة"، والذي نشر في جريدة الغد في 2004/2/19، والمتضمن دراسة "القطيعة الكاملة حول تقسيم العراق ودور إسرائيل وخربطة الشرق الأوسط الجديدة".
- وكذلك: "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي نشر في صحيفة الغد في 2004/6/23.

ج. كتاب: "الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم"، حزيران / 2013. ويتضمن دور كالبريث – من المحافظين الجدد – في صياغة الدستور، وفي تفتيت العراق، وفي الدور المخرب للسياسة النفطية في إقليم كردستان العراق.

الفصل الثالث

لقد اعتمد في كتابة هذا الفصل على المصادر العامة (1)، و(2)، و(3) و(3 أ) و(4) و(5) و(6) ادناه، وعلى المصادر الأخرى المذكورة

1 – كتاب "Neoliberalism" 2005 David Harvey. المصدر (1) نفسه في مصادر الفصل الثاني.

2 – كتاب "The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism، David M. Kotz / 2015" المصدر نفسه (2) في مصادر الفصل الثاني.

3 – كتاب "The New Imperialism" David Harvey 2003.

3 أ – "الأزمة العالمية: أبعادها وآثارها". د. كامل العضاض. آب 2011.

4 – كتاب: "عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث" نعومي كلابن، المصدر (9) نفسه في الفصل الأول.

5 – تم الرجوع إلى الوكيبيديا/اللغة الإنكليزية كلما تطلب ذلك.

6 – كتاب "China and Global Capitalism"، Lin Chun/2013.

7 – قام الدكتور محمد سلمان حسن، بتعريب وتقديم كتاب أوسكار لانكه "الاقتصاد السياسي" في أواخر ستينيات القرن الماضي، ونشر عن دار الطليعة. كان لانكه أستاذ وصديق لمحمد سلمان حسن، وتخلى عن جنسيته الأميركية في 1945، ورجع إلى موطنه الأصلي بولونيا، وهو اقتصادي كبير في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، والاقتصاد المخطط، ولقد حاضر في الجامعات المهمة الأميركية والبريطانية، وفي عدد كبير من جامعات العالم ومنها جامعة بغداد.

8 – "The Three Trillion Dollar War: The Cost of Iraq Conflict" Joseph Stieglitz 2006.

عند صدور الكتاب، كُتب عنه الكثير بعض ما كتب يشير إلى أن التقديرات كانت عالية، استمرت الدراسات والتقديرات في متابعة الكتاب، وتوصلت جميعها إلى أن الكلف المذكورة في الكتاب منطقية ومتوازنة، وقد تصل إلى (4) ترليون دولار. وهي تشمل الكلف العسكرية المباشرة للاحتلال، والكلف اللاحقة في متابعة تأهيل الجنود العائدين إلى الولايات المتحدة.

9 – أنظر المصدر (6) في مصادر الفصل الثاني "الدولار: دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات"، فؤاد قاسم الأمير، أيلول/ 2014.

10– المصدر (9) اعلاه الصفحات (356 – 373).

11– المصدر (9) اعلاه الصفحات (83 – 95).

12– "التجارة الحرة ام الحمائية؟ المعضلة الكنزية"، مايكل روبرتس، الأخبار اللبنانية، ملحق رأسمال المال، 16 تموز 2018.

13– "مصير العالم بين قوتين"، عامر محسن، الأخبار اللبنانية، 1 أيلول 2018.

14– "Mr. Trump Goes After Consumer Protection Bureau" New York Times/ 22/3/2017.

15– "Congress Approves First Big Dodd – Frank Rollback" New York Times/ 25/5/2018.

16– "عشر سنوات من عمر الأزمة المالية: هل الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية للفقراء؟ "، نبيل عبدو، الأخبار اللبنانية – ملحق رأس المال/ 3 أيلول 2018.

17– للتوسع في الموضوع، يمكن الرجوع للكتابين:

- "الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن"، فؤاد قاسم الأمير/ أيلول 2005.
- "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم"، فؤاد قاسم الأمير/ كانون ثاني 2010.

18– "Trump Administration Wants to make it Easier to Release Methane Into Air", New York Times, 10 September 2018.

19– "الرأسمالية المعولمة: حقيقة أم وهم؟ "، د. مظهر محمد صالح، آب 2018.

20– "Financialization Has Turned the Global Economy Into a House of Cards: An Interview with Gerald Epstein", Trouthout 23 July 2017.

جيرالد ابستين هو بروفسور الاقتصاد والمدير المشارك في معهد دراسات الاقتصاد السياسي في جامعة ماسشوسيتس Massachusetts، ويعتبر الخبير الأميركي الأول في الرأسمالية المالية.

21– الأخبار اللبنانية 2018/6/5.

22– افتتاحية: "The Disney – Fox Deal Sails Through, a Bit Too Easily" نيويورك تايمز 2018/7/1. أيضًا الموضوع نفسه.

- "Why the At & T – Time Warner Case Was so Closely Watched", NY Times, 12 June 2018.
- "Justice Department Approves, Disney's Purchase of Fox Assets", NY Times, 27 June 2018.

أ. "Kraft Heinz Offers to Buy Unilever in $ 143 Billion Deal" New York Times, 17 Feb, 2017.

23– "The Tax Bill That Inequality Created" NY Times, 16 December 2017.

- "Decades of Falling Taxes" New York Times, 16 December 2017.

24– "Republican Tax Bill Passes Senate 51 – 48 Votes" NY Times, 19 Dec, 2017.

25- "آرثر لافر" د. مظهر محمد صالح، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015/2/29.

26- "Arther Laffer".

- "Laffer Curve".
- وكيبديا/الانساكلوبيديا الحرة/اللغة الإنكليزية.

27- "The Laffer Curve: Past, Present & Future" By Arther Laffer/The Heritage Foundation, 1 June 2004.

28- "مقدمة ابن خلدون"، في صفحة (308)، طبعة دار فاروس للنشر والتوزيع سنة 2016، في "الفصل (78) في الجباية وسبب قلتها وكثرتها".

29- "Trump's Tax Cut Flunks the Napkin Test: A "D" Misreading of Economic Law". Greg Palast/Trouthout/2 May 2016.

30- المصدر (9) السابق صفحة (261 - 268). "الدولار: دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات"، فؤاد قاسم الأمير، أيلول/2014.

31- "Fifty Biggest LIS companies stashing (1.3) $ trillion offshore The Independent 14 April 2016.

32- "كيف تتهرب الشركات من دفع ضرائبها؟ "، الأخبار اللبنانية، ملحق رأس المال، 25 حزيران 2018.

33- "A stranded 2 $ Trillion Overseas Stash Get Closer to Coming Home", NY Times, 4 November 2016.

34- "Tax Law May Send Factories & Jobs Abrood, Critics Says", NY Times, 8 Jan. 2018.

35- "Apple Capitalizing on New Tax Law, Plan to Bring Billion in Cash Back to U.S. ", NY Times, 17 Jan 2018.

36- "Zombies of Voodoo Economics" Paul Krugman. NY Times, 24/4/2017.

37- "Zombies, Vampires and Republicans" Pauil Krugman. NY Times, 19/6/2017.

38- "A Socialist" ، "The Trouth About Power and Capitalism Response Tax Bill", By Rishard Wolf. Trouthout 22/2/2017.

هو بروفسور الاقتصاد في جامعة ماساشوست Massachusetts بين سنوات (1973 - 2008)، ودرّس في جامعة ييل Yale بين سنوات (1967 - 1969)، وجامعة نيويورك (1969 - 1973)، وكان زائرًا في جامعة السوربون في باريس. والآن بروفسور زائر في جامعة نيويورك له مؤلفات عديدة.

39- "The 1 Percent's Problem" Vanity Fair. 31/5/2012, By: Joseph Stieglitz.

40- "Why They Hate Warren Buffett", Trouthout. 29/11/2011.

41- "Who Are The Richest of the Rich?", NY Times, 19/2/2017.

42- "New Oxfram Report says half of global wealth held by 1%", The Gardian. 19/1/2015.

43- "62 People own the same as half Economy for the 1%". of the world" Oxfam International site. 18/1/2016.

اطلع على التقرير الـذي يقع في (80) صفحة من موقع اوكسنام الإلكتروني، وهو مؤرخ في 2016/1/18 تحت عنوان "An Economy for the %1".

44- "ثمانية أثرياء تعادل ثروتهم ما يملكه نصف أفقر سكان الأرض"، بي بي سي BBC العربي، 2017/1/16.

45- "The Richest people on the planet added a whopping $ 1 trillion to their fortune in 2017", Financial Post / Bloomberg News 27/12/2017.

46- "الإعلان عن أغنى أغنياء العالم"، سومرينوز في 2018/1/10، عن وكالة لوفوستي عن وكالة بلومبيرغ في 2018/1/9.

47- "Globate poverty is declining but not fast enough". Brooking Institute 7 Nov 2017.

48- "الظلم والفقر: عن الالتزام الاجتماعي"، عامر محسن، الأخبار اللبنانية، 2017/3/16.

49- "عدد الفقراء الأميركيين بلغ مستويات قياسية"، بي بي سي العربية، 2011/9/13.

50- "More Than (46) Million American Still in Poverty"" Trouthout 12/9/2012.

51- "صندوق النقد يخفض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي"، المسلة، 9 تشرين أول 2018.

52- اعتمد في الكثير مما جاء في هذه الفقرة على الوكيبيديا / اللغة الإنكليزية، وتحت العناوين التالية:

- "National debt of the United States".
- "Government debt".
- "United States balance of trade ".
- وكذلك على الديون المتعلقة بالصين.

53- كتاب: "اعترافات قاتل اقتصادي / سيرة ذاتية"، تأليف جون بيركنز.

صدر الكتاب باللغة الإنكليزية في سنة 2006 تحت عنوان: "Confessions of an Economic Hit Man". وترجم إلى اللغة العربية وصدر في 2011 عن "دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع".

54- "Budget Deficit Jumps Nearly %17 in 2018", The New York Times, 15/10/2018.

55- تقرير صندوق النقد الدولي IMF. عن موقع IMF. وهو تقرير "الراصد المالي للصندوق IMF Fiscal Monitor". تحت عنوان: "IMF Fiscal Monitor: Capitalizing on Good Times" April 2018.

- وأخذت صحيفة الأخبار اللبنانية عنه في مقال لها تحت عنوان: "صندوق النقد الدولي للحكومات: لا تسكروا بمعدلات النمو". الأخبار اللبنانية، 2018/5/21.

أ. "صندوق النقد في بلغراد: سقوط أوروبا الشرقية"، الأخبار اللبنانية، عامر محسن، 29 نيسان 2017.

56- "هل بدأ العد التنازلي لسقوط الدولار وانتهاء هيمنته على اقتصاد العالم؟ ". موقع المسلة، عن وكالات عالمية 2018/10/31.

57- إن مقولة لوكاس هذه، نقلها بول كروكمان في مقال له في النيويورك تايمز في 2009/5/1، تحت عنوان: "Fighting Off Depression".

58- "فوكوياما يعيد النظر في أفكاره: الاشتراكية يجب أن تعود". آلان وودز. الحوار المتمدن 2018/11/6.

- تعليقًا على مقالة كتبت في 2018/10/17، في مجلة "النيو ستيتمان New Stateman" البريطانية، لمقابلة مع فوكوياما، تحت عنوان: "Francis Fukuyama interview: Socialism ought to come back".

أ. "كرينسبان: الأزمة الراهنة تشبه تسونامي". BBC العربي في 2008/10/23. وكذلك المصدر (60) أدناه.

ب. BBC العربي في 2009/9/9. وكذلك المصدر (60) أدناه.

59- عن النيويورك تايمز في 2012/1/15. وذلك عندما تم تعيين جانيت يلين رئيسة للاحتياطي الفيدرالي خلفًا لبيرنانك في أوائل 2014، وكانت هناك ادعاءات في بعض الصحف الأميركية تأييدًا لترشيحها لهذا المنصب، بالقول بأنها حذرت، وقبل مدة طويلة، من أن تطور نمو سوق العقار قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي!!

60- مقدمة كتاب: "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم"، فؤاد قاسم الأمير، كانون الثاني 2010.

أ. "A.I.G Bonuses of $ 50 Million Will be Repaid". NY Times. 24 March 2009.

61- النيويورك تايمز في 2008/10/3.

62- النيويورك تايمز في 2008/2/17. نقلاً عن المصدر (2) أعلاه.

63- النيويورك تايمز في 2009/3/9، وفي 2009/4/17، وفي 2009/12/24.

64- النيويورك تايمز في 2013/10/20. نقلاً عن المصدر (2) أعلاه.

65- النيويورك تايمز في 2009/1/29. نقلاً عن المصدر (2) أعلاه.

66- النيويورك تايمز في 2008/11/20.

أ. "دعم البنوك الأوروبية اقترب من (6) ترليون دولار". BBC العربي في 2010/12/1.

67- "China Unveils Sweeping Plan for Economy". NY Times. 2008/11/10.

أ. "الاقتصاد الأميركي يدفع ضريبة عدم اليقين" توماس فريدمان. ترجمة موقع الأخبار في 2011/6/4. عن النيويورك تايمز.

68- النيويورك تايمز في 2008/10/24.

69- "Supreme Court Ruling Delivers a Sharp Blow to Laber Unions" NY Times 27/6/2018.

70- "أزمة دوتشه بنك تخيم على الأسواق". الأخبار اللبنانية 16 شباط 2016.

71- "دوتشه بنك يوافق على سداد غرامة سبعة مليارات دولار". BBC العربي في 2016/12/27.

72- "بنك باركليز يواجه تحقيقًا من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الكبرى في بريطانيا". BBC العربي في 2012/8/30.

73- "كشف ضلوع البنك المركزي البريطاني في فضيحة تلاعب مالي". BBC العربي في 2017/4/10.

• "Liber Interest Rate Scandal: Crime of the Century". Robert Scheer, TruthDig. Com. 6/7/2012.

74- "يو بي إس يعلن أسباب خسائره ويتحمل العواقب". الجزيرة. نت في 2008/4/24.

75- "رولزرويس توافق على سداد (671) مليون إسترليني لتسوية قضايا فساد". BBC العربي في 2017/1/17.

• " رولزرويس تسجل خسائر قياسية تبلغ 5.7 مليار دولار". BBC العربي في 14 شباط 2017.

76- "Glaxo Agrees to Pay $3 Billion in Fraud Settlement". The New York Times. 2 July 2012.

77- "Volkswagen Expected to Pay Another $1 Billion in Emissions Scandal". New York Times, 20 Dec. 2016. "Making an Example of Volkswagen". New York Times, 12 Jan. 2017.

أ. "Fiat Chrysler Is Expected to Pay $650 Million in Emission Case". New York Times, 9 Jan. 2019.

78- "New E.P.A. Plan Could Free Coal Plants to Release More Mercury Into the Air". New York Times, 28 Dec. 2018.

79– "In Madoff Scandle، Jews Feel an Acute Betrayal". New York Times، 24 Dec. 2008.

- "U.S. Proposes 150 Years for Madoff". New York Times، 27 June. 2009.
- "Modaff Suits Add Details About Fraud". New York Times، 23 June. 2009.
- "150 Years in Jail for Modaff Crimes". The Independent. 30 June 2009.
- "الوكيبيديا" باللغة الإنكليزية حول مادوف وبونزي.
- "Madoff Aide Reveals Details of Ponzi Scheme". New York Times، 12 Aug. 2009.

80– "Foreign Firms Most Affected by a U.S. Law Barring Bribes". New York Times، 3 Sep. 2012.

81– "Report to Congress on Contracting Fraud". Department of Defense. Jan. 2011.

- "Solution: How the Government Can Stop Doing Business With Risky Contractors". Throughout. 3 March 2011.
- "Army Overseer Tells of Ouster Over KBR Stir". New York Times، 17 June 2008.

82- "Black – Sholes: The Maths formula linked to the financial crash". BBC, English, 27 April 2012.

83- "منظمة الشفافية الدولية: حجم الفساد في قطاع الدفاع يتجاوز 20 مليار دولار سنويًا". بي بي سي العربي. 2012/10/4.

84- "China Leader Says Party Must Control All Tasks, and Asian Markets Slump". New York Times, 18 Dec. 2018.

- "شي: لا أحد يملي علينا ما نفعله". الأخبار اللبنانية. 18 كانون الأول 2018.

85-

أ. "الحرب التجارية على الصين، حرب على العالم". الأخبار اللبنانية، ملحق رأس المال. 2018/12/10.

ب. "الصين بعد 40 عامًا من الإصلاحات: من الاشتراكية إلى (الرأسمالية) إلى الاشتراكية". الأخبار اللبنانية، ملحق رأس المال، ماركس ضد سبنسر. 2018/9/24.

ج. "عندما يقوم الشيوعيون ببناء الرأسمالية". محمد سيد رصاص، الأخبار اللبنانية. 2019/1/24.

86- "اطلبوا العلم في الصين". محمد عارف (مستشار في العلوم والتكنولوجيا). صحيفة الاتحاد الإماراتية. 2018/12/19.

87- "China Launches $361 Billion In Renewable Energy". Oil Price. 10 Jan. 2017. "تفاديًا لاستخدام الفحم... الصين تستثمر

(360) مليار دولار بالطاقة المتجددة". صحيفة رأي اليوم الإلكترونية. 2017/1/5.

88- "انطلاق أول رحلة قطار شحن من بريطانيا إلىٰ الصين". بي بي سي العربية. 11 نيسان 2017.

89- "حين ينقلب الأستاذ إلىٰ تلميذ". سعد محيو في 2009/2/25. (اعتقد أن المقال كان في صحيفة الأخبار اللبنانية).

90- "الدولار: دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرىٰ، ودور العراق المقبل في تسعير النفط". فؤاد قاسم الأمير. أيلول 2014.

91- مقدمة كتاب: "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم". فؤاد قاسم الأمير. كانون الثاني 2010.

92- "الانقلاب العظيم: عن المسألة الزراعية". عامر محسن. الأخبار اللبنانية في مقالين في 1 و2018/11/6.

- كذلك اعتمد في كتابة الأمور الزراعية علىٰ (5) الوكيبيديا باللغة الإنكليزية، تحت عنوان: "Chinese economic reform".

93- كتاب: "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم". فؤاد قاسم الأمير. كانون الثاني 2010.

- وفيما يتعلق بالثورة الزراعية، والتدخل الجيني في تحسين البذور، وزيادة استخدام الأسمدة الكيمياوية وتأثير ذلك علىٰ الإنتاج الزراعي في الصين في الثمانينيات.

94- "الصين: ثلاثون عامًا علىٰ معجزة شينزين". بي بي سي العربي. 2010/9/6.

ملحق

قانون شركة النفط الوطنية العراقية

هل هو قانون لشركة نفط وطنية أم لتبديد وتهديد العوائد النفطية؟

فؤاد قاسم الأمير

قام مجلس النواب بجلسته (4) في 2018/3/5 بالتصويت النهائي وتمرير قانون "شركة النفط الوطنية العراقية"، وذلك قبل حوالي ثلاثة أسابيع فقط من انتهاء دورته الأخيرة والنهائية، وأثناء اهتمام المواطنين بمسألة تمرير موازنة 2018، والتي تأخرت كثيرا، تم تمرير قانون الشركة رغم أهميته والمواضيع الخطيرة التي تضمنها، بشكل مفاجئ وبعجالة تثير التساؤلات والشكوك. لم تعرض مسودة القانون التي تمت مناقشته في المجلس على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب إلّا بعد أن تمت الموافقة النهائية عليه. كما وإن الصيغة النهائية للقانون لم توضع على الموقع لحد كتابة هذه السطور، والغموض يلف إرساله إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه!!!

لقد نشر الأستاذ أحمد موسى جياد ورقة قيمة في 2018/3/8 تحت عنوان "التقييم الأولي: شركة النفط الوطنية العراقية" [1] اعتمادا على ما سميت "النسخة النهائية" للقانون، والتي أرسلت إليه من ثلاثة نواب، واعتمدها في التقييم بعد التأكد من تطابق النسخ الثلاثة.

وبرغم ان التقييم كان أوليا، ولكنه كان موضوعيا وواضحا، بين فيه أن القانون الحالي يختلف جذريا وكليا عن مسودة القانون الذي قدمته الحكومة

في نيسان 2017. وبسبب تمرير القانون على عجالة وبوقت حرج (أي نهاية الدورة البرلمانية الحالية)، "لذا فإنه يعاني من فجوات خطيرة وعدم التناسق... وتعارضه السافر للدستور وتحويله العوائد السيادية إلى عوائد عامة مما يفقدها الحماية السيادية تحت طائلة القانون الدولي، ويحّمل القانون الشركة مهام لا تتعلق مطلقا بطبيعتها"، ودعا السلطة التنفيذية بالتحرك الفوري لإيقاف إجراءات إدخال القانون حيز التنفيذ، والطعن بدستورية القانون أمام المحكمة الدستورية العليا، وقيام مجلس الوزراء بالطلب من مجلس شورى الدولة تدقيق مشروعية القانون.

كما نشر السيد أحمد موسى جياد مقالا قيما آخر في 2018/3/15 وتحت عنوان "قانون شركة النفط الوطنية العراقية يشرعن تفكيك العراق، ويقضي على الشركة ذاتها" [(2)]، قام فيه بتحليل الحسابات الاقتصادية لجدوى "صندوق المواطن" في القانون، والعقلية التي حشرت الصناديق الأربعة في القانون وخطرها على وحدة العراق والشركة ذاتها.

كما قام السيد حمزة الجواهري، بكتابة مقال قيم في 2018/3/8 بعنوان "قانون شبكة النفط الجديدة أضاع الطريق" [(3)] وتحدث فيه عن المسودة التي أرسلتها وزارة النفط التي أهملت من قبل مجلس النواب، وتحدث أيضًا عن مخاطر القانون الذي صدر على السيادة الوطنية وعلى الشركة نفسها، وتطرق إلى الفقرة التي هلل لها من قاموا بتمرير القانون، وهي "أسهم المواطنين"، وحدد إن ما يوزع على المواطنين لا يتجاوز (50) دولار سنويا!!. وأصدر السيد منير الجلبي دراسة ممتازة حول الموضوع بتاريخ 2018/3/21، كذلك صدرت أكثر من مقالة عن السيد صائب خليل سنتحدث عنها في سياق حديثنا هذا.

لم اكن أريد أن اكتب عن الموضوع، إذ أن ما قام به السيد أحمد موسىٰ جياد (والآخرين)، هو جهد مهني ووطني بامتياز، وهو بكتاباته يمثل ما أريد أن أقوله، ولهذا أيدته وأؤيده بشكل كامل، وأرجو من القارئ أن يطلع علىٰ ملاحظاته الكاملة.

ما جعلني أكتب هذه الملاحظات هي المفاهيم الاقتصادية والسياسية والنفطية التي تثير التساؤلات التي نشرها مصممو "القانون" واعتبروا تمرير القانون انتصارا نهائيا لمفاهيمهم وجهدهم الكبير في هذه العملية. وإنني أتحدث هنا عن مقالة السيد النائب السابق البارز عدنان الجنابي بعنوان "قانون شركة النفط الوطنية ثورة علىٰ الدولة الريعية" في 2018/3/10 [4]، وعن مقالة السيد عادل عبد المهدي، السياسي البارز ووزير نفط سابق، في موقع "منبر العراق الحر" في 2018/3/7 تحت عنوان "شركة النفط الوطنية...الحلقة المفقودة (القوة المجتمعية) " [5]. وكذلك مقابلة الدكتور إبراهيم بحر العلوم النائب ووزير نفط سابق، مع النشرة النفطية المهمة "تقرير نفط العراق Iraqi Oil Report " بتاريخ 2018/3/7 [6]. والسادة الثلاثة مؤثرون في العمل السياسي العراقي وفي السياسة النفطية العراقية.

كما وإن أحد أسباب كتابتي هذه، هو الصمت المطبق من قبل الأحزاب والكتل السياسية في التعليق علىٰ القانون رغم خطورته، وهي التي تتحدث بصوت عالٍ جدا في أمور اقل أهمية وخطورة من ذلك بكثير جدا.

إنني لن اتحدث أو أناقش فقرات القانون، فبنظري أن القانون غير دستوري ويجب إيقافه وإلغائه. وأرجو المعذرة من القارئ إن وجد بعض التفاصيل التي أراها ضرورية لتوضيح الموضوع وطلاع القارئ.

1- هل هناك صيغة نهائية للقانون وافق عليها مجلس النواب؟

يقول السيد بحر العلوم [6] في 2018/3/7، أي بعد يوم من موافقة مجلس النواب، بأن "عليهم (الآن) مقارنة المسودة وما تم في المناقشات. وانهم يجب أن يتأكدوا بأن الصيغة النهائية يجب ان تتماشىٰ بصورة حقيقية مع الملاحظات والتعديلات والموافقات التي قام بها النواب... إنها مسألة تدقيق بعد موافقة البرلمان... عليهم الآن أن يرسلوا نسخة نظيفة إلىٰ رئيس الجمهورية لتوقيعها، وهذا الأمر سيأخذ فترة إضافية تقدر بأسبوعين أو ثلاثة، وبالواقع ليس أكثر من 15 يوم... إنني كنت هناك (أي في جلسات البرلمان) ودققت في تغييرات صغيرة، وتصحيح الأخطاء، فوارز ونقاط، وعدد فقرات القانون ومثل هذه الأمور. الآن لدينا (21) فقرة في القانون". وهنا يريد التأكد حَتَّىٰ من عدد فقرات القانون الذي وافق عليه مجلس النواب!!

بالواقع لا اعرف ماذا يريد ان يقوله السيد بحر العلوم، فالقانون يقرأ فقرة أثر أخرىٰ، وكل فقرة تمرر أو تعدل أو تلغىٰ في حينه، وفي النهاية يوافق المجلس علىٰ الفقرة الأخيرة والصيغة الأخيرة النهائية. إن الصيغة النهائية كاملة عند الموافقة علىٰ القانون، ولا نحتاج إلىٰ فترة لإرسالها، وهو هنا لا يقصد (15) يوم لموافقة رئاسة الجمهورية، وإنما لإكمال الصيغة النهائية، إذ أنها لحد الآن لم تكتمل وترسل "النسخة النظيفة" إلىٰ الرئاسة ولم تنشر علىٰ موقع مجلس النواب الإلكتروني. كما يظهر أن هناك حاجة إلىٰ (15) يوم أو أكثر لإكمال الصيغة النهائية بعد موافقة مجلس النواب عليها. إذا علىٰ ماذا وافق المجلس؟ وهل هذه طريقة تمرير أحد أهم القوانين؟

في كل الأحوال هو يتحدث عن (21) فقرة في القانون، مقارنة بـ (9) فقرات في القانون الذي ارسل من قبل مجلس الوزراء إلىٰ مجلس النواب.

ونظرًا لعدم صدور الصيغة النهائية لحد الآن!! فإني اعتمدت في حديثي هنا على صيغة القانون كما هي موضوعة على موقع مجلس النواب الإلكتروني في 2018/3/5، وتتضمن أيضًا (21) فقرة، ومكتوب عليها أنها "القراءة الأولى". قد يحدث اختلاف في تسلسل الفقرات، أو الصيغ النهائية لها، ولا اعتقد أن فرقا كبيرا سيحدث، إذ سأتحدث عن نصوص ومفاهيم اكد عليها السادة الثلاثة أعلاه في مقالاتهم.

2- لماذا قام مجلس النواب بإعداد القانون، وهو من مهام الحكومة؟

يقول الدكتور بحر العلوم في مقابلته [7]، "انهم (أي في لجنة النفط والطاقة والنواب المعنيين) كانوا يدفعون بالحكومة، وقاموا بإعلامها برسائل يقولون فيها بأنكم لم ترسلوا قانون شركة النفط الوطنية العراقية، وبعكس ذلك فإننا سنقوم بإعداد القانون لكم. قامت الحكومة بإرسال مسودة القانون إلينا في نيسان 2017". ويضيف " إن القانون المرسل أرجعنا إلى القانون القديم للشركة لسنة 1967... وقلنا نحن لا نريد ذلك" مضيفا " صرفنا (أي مجلس النواب) تسعة شهور من أيار 2017 إلى شباط 2018 لإعداد هذا القانون". حَيْثُ إنّهم "شكلوا لجنة ثانوية برئاستي (أي إبراهيم بحر العلوم)... وقمنا باجتماعات عديدة مع المعنيين في مختلف الجهات".

من هذا نرى إن مسودة القانون التي أعدت في مجلس النواب من قبل لجنة برئاسة بحر العلوم وليس لها علاقة بالقانون المرسل من قبل الوزارة، والذي أعدته وزارة النفط بعد مناقشات عديدة مع الكثير من الخبراء، ويختلف جذريا وأساسيا عن القانون الذي مرر في المجلس. إن القانون المرسل من وزارة النفط بعد مصادقة مجلس الوزراء عليه لا يتضمن الفقرات التي أثيرت الاعتراضات عليها، والتي ليس لها علاقة بعمل وصلاحيات شركة النفط الوطنية.

كنت أتوقع أن تعترض وزارة النفط (ومجلس الوزراء) على القانون الجديد، ولكن ما أثار استغرابي هو قيام موقع وزارة النفط الإلكتروني بنشر خبرين في 2018/3/5 (أي في نفس يوم موافقة مجلس النواب) [8]، الأول في الصباح الذي عبر فيه وزير النفط عن امله باستكمال النصاب القانوني لجلسة مجلس النواب منْ أَجل التصويت على فقرات القانون وإقراره. وأضاف الوزير "ان وزارة النفط أنجزت في وقت سابق من العام الماضي مسودة قانون شركة النفط الوطنية العراقية وعرضته على مجلس الوزراء الذي صوت عليه في الرابع عشر من آذار 2017 وتم إحالته بدوره إلى مجلس النواب للتصويت عليه وإقراره... مثمنًا دور وجهود رئيس وأعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية وحرصهم على الإسراع بعرض الموضوع على مجلس النواب للتصويت عليه". والخبر الثاني الذي نشرته الوزارة في مساء 2018/3/5 يقول "تقدم وزير النفط بالتهنئة والتبريكات للشعب العراقي بمناسبة تصويت مجلس النواب الموقر على مقترح شركة النفط الوطنية العراقية"، ويضيف "مشيدا بجهود رئيس وأعضاء مجلس الوزراء الموقر ورئيس وأعضاء مجلس النواب الموقر ولجنة النفط والطاقة النيابية وجميع اللجان سواء العاملة في وزارة النفط أو الجهات الأخرى التي ساهمت في الأعداد والتعديل لإنضاج الصيغة النهائية للقانون". مؤكدا "بأن الوزارة سوف تتخذ الإجراءات والخطوات المناسبة لتطبيق القانون" [8]!!

نحن الآن في حيرة، فبدل أن يعترض وزير النفط، فإنه يرحب، ويتحدث كأن مجلس النواب قد اسرع ومرر القانون المقترح من وزارة النفط وصوت عليه مجلس الوزراء!. الأمر ليس كذلك بالمرة، فلقد ترك قانون الوزارة، وأعد قانون جديد – حسب قول رئيس لجنة إعداد القانون في البرلمان إبراهيم بحر العلوم – كما بينا أعلاه، وهو قول صحيح ودقيق جدا. إِذ سبق أن اطلعت على قانون

الوزارة المرسل إلى مجلس النواب، والفرق بين الاثنين شاسع وأساسي. كما إنّ ما تم ليس تعديلا وإنما إضافات مهمة وخطرة وسبق أن تم رفضها في المناقشات التي تمت في وزارة النفط حولها، ولم تدرجها وزارة النفط في مسودتها. هل سيعلم وزير النفط مجلس الوزراء بأن القانون المقر هو غير القانون الذي سبق ان وافق عليه مجلس الوزراء في 2017/3/14؟ وهل سيشرح الوزير الفرق بينهما؟ إِذ إن ما تمت الموافقة عليه في مجلس النواب سيورط مجلس الوزراء والدولة عموما ويوقعهما في مشاكل مالية وإدارية وقانونية جمة. بالإضافة إلى أن القانون لا يتماشى مع الدستور بنظري ونظر الكثيرين من المتابعين مما يتطلب اخذ رأي وموافقة الجهات القضائية العليا في البلد. إن من واجب وزارة النفط اطلاع مجلس الوزراء على تفاصيل هذا الأمر كي يقوم أما بتجديد الموافقة أو رفض القانون.

إن وزير النفط يشكر مجلس الوزراء على تمرير القانون، ولكن ما علاقة مجلس الوزراء بهذا القانون، إِذ أنه رفع إلى مجلس النواب مشروع قانون آخر يختلف عنه جذريا ولا علاقة بما تمت موافقة مجلس النواب عليه، فالأخير يحمل الدولة أعباء مالية وقانونية هائلة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل لوزير النفط دور في إعداد القانون الأخير؟ الجواب المنطقي هو نعم وإذا كان الأمر كذلك، لماذا إذا لم يقم هو بإعداد هذه الصيغة في البداية وأخذ موافقة مجلس الوزراء عليها وإرسالها لمجلس النواب؟ باعتقادي لم تكن لتحصل الموافقة عليه، إِذ لا علاقة لشركة النفط الوطنية بالأمور التي شُرِّعت. وإن أريد تشريع مثل هذه الأمور فيجب أن تصدر بقوانين منفصلة يتم مناقشتها بإسهاب وبتعقل وبمهنية اقتصادية عالية.

وفي كل الأحوال، فإن من المفروض أن يعترض رئيس الوزراء على القانون.

3- هل يستطيع مجلس النواب أن يقدم مشاريع قوانين؟

يقول الدستور ما يلي حول الموضوع:

﴿ **المادة 60**﴾

أولًا: مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. ثانيًا مقترحات القوانين تقدم من عشرة أعضاء من أعضاء مجلس النواب أو من إحدى لجانه المختصة.

والفرق واضح بين "مشروعات" و"مقترحات".

﴿ **المادة 61**﴾

يختص مجلس النواب بما يلي: أولًا: تشريع القوانين الاتحادية.

﴿ **المادة 80**﴾

يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية: ثانيًا: اقتراح مشروع القوانين.

كانت السلطة التنفيذية وإلى سنة 2015 تفسر المواد الدستورية أعلاه بأن حق تقديم مشاريع القوانين إلى مجلس النواب لغرض قراءتها والتصويت عليها، ينحصر برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، في حين تنحصر صلاحية مجلس النواب بتقديم مقترحات لقوانين. واستند مجلس الوزراء على النصوص أعلاه لتقديم الطعون بالقوانين التي تمت قراءتها والتصويت عليها من قبل مجلس النواب، من مقترحات القوانين المقدمة من النواب ولجانه المختصة، وذلك أمام المحكمة الاتحادية التي استجابت لجميع الدعاوي المقدمة بهذا الخصوص وأصدرت قراراتها بعدم دستورية مقترحات القوانين المشرعة من قبل مجلس النواب دون مرورها والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

تبدل الوضع حين أصدرت المحكمة الاتحادية قرارها في 2015/4/15 والذي ينص على "حق لمجلس النواب تقديم مشاريع القوانين وليس فقط

مقترحات"، كما كان معمول في الدورات السابقة، لأن قرارها السابق الذي يمنع مجلس النواب تقديم مشاريع القوانين، سيلغي صفتها التشريعية.

لهذا فإن ما قام به مجلس النواب من إعداد وتشريع قانون شركة النفط الوطنية العراقية ينسجم مع الدستور حسب قرار المحكمة الاتحادية أعلاه.

أما ما يتعلق بمصادقة رئيس الجمهورية على القانون، فإن الدستور يشير إلى المادة (73) حول صلاحيات رئيس الجمهورية.

﴿ المادة 73 ﴾

ثالثًا: يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها.

وهناك قرار سابق للمحكمة الاتحادية يقول بأن رئيس الجمهورية لا يملك صلاحية رفض قوانين مجلس النواب وإعادتها إليه. وحاليا يوجد موضوع مشابه يتعلق بإرجاع ميزانية 2018 إلى مجلس النواب دون المصادقة عليها، وإصرار مجلس النواب على تمريرها كما صادق عليها دون اخذ اعتراضات رئيس الجمهورية ينظر الاعتبار.

هناك آراء يتم تداولها الآن، بأن من حق رئيس الجمهورية عدم المصادقة وإرجاع القوانين في حالة وجد ان القانون المعني يتناقض مع المواد الدستورية.

إن قانون شركة النفط الوطنية العراقية لم يرسل إلى رئاسة الجمهورية لحد الآن، ونحن نرى إن من واجب رئيس الجمهورية الاعتراض عليه لأسباب دستورية وقانونية.

وهنا سنفترض أن القانون سيتم تمريره بدون اعتراضات وذلك في ظروف الجو الانتخابي الحالي، وسنستمر بالمناقشة هذه، مع تذكير القارئ بحالة مشابهة

حدثت في مجلس النواب في تموز وآب 2011، وبأمر متعلق بقانون النفط والغاز.

لقد قامت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب (وهو نفس عنوان اللجنة التي قدمت قانون الشركة أعلاه)، بإعداد قانون النفط والغاز، وكانت في حينه برئاسة السيد عدنان الجنابي. قررت اللجنة في 2011/7/31 بالسير التشريعي بمقترح القانون، وطلبت من رئيس مجلس النواب إدراجه على جدول الأعمال لقراءته القراءة الأولى، وكانت اللجنة قد حصلت على موافقة (60) نائبا. تمت الدعوة للقراءة الأولى في 2011/8/17. اصر أعضاء قائمة التحالف الكردستاني والقائمة العراقية على تقديم مقترح القانون المعد من قبل لجنة النفط والغاز والطاقة للقراءة الأولى، ورفض التحالف الوطني هذا المقترح وانسحبوا من الجلسة ولم يكتمل النصاب القانوني. وأُجل الأمر ثُمَّ انتهى [9]. وتخلص العراق من اتعس وأكثر صيغة ضررا للعراق لقانون النفط والغاز. هذا وكان لدى لجنة النفط والطاقة في حينه مسودة 2007 لهذا القانون، ولكن التحالف الكردستاني لم يكن يرغب بتمريره، إذ لم يكن يحقق جميع مطالبه!! والأهم من ذلك أن هذه اللجنة كان لديها علم بأن وزارة النفط تعد مسودة جديدة لقانون النفط والغاز وهي في طريقها إلى العرض على رئاسة الوزراء، وأرادت اللجنة استباق الأمر في تمرير القانون المريب.

4- المادة (13) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية [7].

وهي المادة المتعلقة بملكية النفط وواردات الشركة المالية، وكيفية توزيع أرباح الشركة. وهي أهم المواد المعترض عليها.

ولأهمية هذه المادة سنكتبها أدناه نصا كاملا لغرض مناقشتها:

﴿المادة 13﴾

أولًا: تتكون الإيـرادات المالية للشركة من الإيـرادات المتأتية من بيع النفط الخام والغاز وأية منتجات أخـرى. يضاف الهيا أية إيـرادات قد تحصل عليها الشركة.

ثانيًا: تتكون أرباح الشركة من الإيرادات الإجمالية مطروحا منها النفقات كما وردت في المادة السابقة (يقصد المادة "12" والتي سنعود إليها).

ثالثًا: توزيع أرباح الشركة على الوجه التالي:

1 – **خزينة الدولة:** تؤول نسبة لا تتجاوز 90٪ تسعون بالمئة من أرباح الشركة إلى خزينة الدولة وتحدد نسبتها في قانون الموازنة الاتحادية.

2 – توزيع باقي أرباح الشركة بعد استقطاع النسبة المخصصة في (1) من هذا البند على الشكل التالي:

أ . نسبة من الأرباح لاحتياطي رأس مال الشركة، ولمجلس الإدارة تحديد آليات ومجالات التصرف بالاحتياطي لتحقيق مصالح وأهداف الشركة.

ب . نسبة من الأرباح لـ (صندوق المواطن) حَيْثُ توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق، وحسب الأولوية لشرائح المجتمع. ولا يجوز بيع وشراء أو توريث الأسهم وتسقط عند الوفاة.

ج . أسهم العراقيين المقيمين في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز المنتج إلى الشركة تحرم من الأرباح ويضاف استحقاقها إلى باقي المساهمين.

د. نسبة من الأرباح لـ (صندوق الأجيال)، وبهدف الاستثمار لصالح الأجيال.

هـ. نسبة من الأرباح تخصص لـ (صندوق الإعمار)، بهدف تنفيذ مشاريع إستراتيجية في المحافظات التي يمارس فها نشاط نفطي للشركة.

نلاحظ ان القانون نصب شركة النفط الوطنية كجهة قيمة على العراق فوق الدولة تستلم عمليا كل عوائد العراق المالية المتأتية من تصدير النفط والغاز، وتعود ملكيتها جميعها إليها، في حين كانت جميع العوائد تعود إلى وزارة المالية. هذا الأمر يناقض الدستور حَيْثُ إنّ النفط والغاز (وعوائدهما) ملك للشعب العراقي وليس عائد مالي لشركة عامة تشغيلية. بالرغم من ان القانون جعل رئيس الشركة بمنصب وزير وعضو في مجلس الوزراء، ولكن الشركة في كل الاعتبارات تعتبر شركة / وزارة تشغيلية تجارية وغير سيادية، وهي في كل الأحوال شركة عامة. وإن اعتبار عوائد الصادرات النفطية والغازية إيرادات لها يجرد هذه العائدات من الصفة السيادية، وقد تتعرض للحجز أو المصادرة خارج العراق نتيجة أية مشكلة قضائية تتعرض لها الشركة.

إضافة لذلك فإن القانون أعطى الشركة حق توزيع أرباحها للدولة وخلق صناديق مختلفة، وتحديد حجم المبالغ المصروفة لخزينة الدولة، وأصبحت الشركة كيان يتجاوز بكل المقاييس الوزارات السيادية كوزارات النفط والمالية والتخطيط مجتمعة.

كل هذه الأمور ليس لها علاقة بعمل الشركة، وإذا أريد لهذه الأمور أن تصدر بقانون، فالمفروض أن تصدر بقوانين لا ترتبط بشركة النفط الوطنية، إِذ أن تأسيس الشركة كان بالأساس لإبعاد الأمور التشغيلية الإنتاجية واليومية

عن وزارة النفط لتقوم الأخيرة بالتركيز على السياسة النفطية، وتقوم الشركة بالتركيز على الإنتاج.

السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا حُشرت هذه الفقرات في قانون شركة النفط، والجواب قد نجده في المقالات التي كتبها السادة عدنان الجنابي وعادل عبد المهدي وإبراهيم بحر العلوم.

5- الدولة الريعية والضرائب.

تحدث السيد عدنان الجنابي في مقاله: "قانون شركة النفط الوطنية العراقية – ثورة على الدولة الريعية" [(4)]، ليقول: "الفقرة الأهم في هذا القانون الجديد هو تفعيل المادة (111) من الدستور التي نصت على أن (النفط والغاز ملك للشعب العراقي)، فلقد نصت المادة (12 – ثالثًا) على جعل نسبة من أرباح الشركة تقرر بموجب الموازنة السنوية توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق (ولا يجوز بيع أو شراء أو توريث الأسهم، وتسقط عند الوفاة) وتقرر هذه النسبة على ضوء ما تحدده الموازنة الاتحادية لحصة خزينة الدولة".

لقد ذكر المادة (111) من الدستور، ليختصرها في جعل نسبة من الأرباح كأسهم للمواطنين كتفعيل لها، واعتبرها الفقرة الأهم في هذا القانون. وهو بهذا يعني أن القانون أخذ بسياسة المادة (111) من الدستور. ولكن لو كان هذا صحيحا ويريد أن يطبق هذه المادة الدستورية لكان حدد ونص على أن عقود المشاركة بالإنتاج التي وقعت في إقليم كردستان هي عقود غير شرعية لمعارضتها هذه المادة، ولكان قد طلب إلغاءها أو تعديلها. وسنتحدث عن الأرباح لاحقا، وكيف أن حديث السيد عدنان صغّر مفهوم ملكية الشعب للنفط والغاز بمبالغ تافهة جدًا وبمفهوم ضيق جدًا ولو اعتبره "الأهم في القانون".

يستمر النائب الاقتصادي عدنان الجنابي بالحديث (4) "هذا يعني أن كل عراقي مقيم في العراق يصبح عندما يولد مساهمًا بأسهم متساوية القيمة في أرباح شركة النفط الوطنية المتبقية **بعد فرض ضريبة** يحددها مجلس النواب عند إقرار الموازنة السنوية الاتحادية. **وهذا المبدأ قلب معادلة الدولة الريعية بأن جعل الريع لا يذهب مباشرة إلىٰ حساب وزارة المالية بل إلىٰ المواطن**. وللمواطن من خلال ممثليه في مجلس النواب القبول بنسبة (**ضريبة**) علىٰ دخله من ريع النفط". ويستمر ليقول: "ويتصارع النواب، ومعهم الفاسدون في السلطة التنفيذية، علىٰ النهب من ريع النفط واقتسام الكعكة... وهذا ما حدث بالضبط في موازنة 2018 بإضافة أعباء شعبوية وفئوية علىٰ الإنفاق والتوسع في القروض لسد تلك الرغبات، مما ينتج بشكل حتمي الاستمرار في سوء الإدارة المالية والتوسع في أبواب الفساد. وبالتالي تحميل الأجيال القادمة أعباء إسراف وفساد الدولة الريعية. بفضل القانون فإن المواطن (ونوابه) بعد اليوم سوف يتسابقون في زيادة حصة (صندوق المواطن) وتعطيل (**ضريبة**) الحكومة. ومِنْ ثَمَّ متابعة ومحاسبة السلطة التنفيذية".

لقد تحدث السيد عادل عبد المهدي (5) بنفس المعنىٰ حين قال: "صوّت البرلمان علىٰ قانون شركة النفط الوطنية. قد لا يدرك البعض أهمية ذلك الآن... فهذا أهم واخطر ما شرع من قوانين.... وقد يشكل خطوة مهمة لمبدأ الانتقال من الدولة الريعية إلىٰ دولة جبايات". ودولة الجبايات هي دولة الضرائب.

ان السيد عدنان الجنابي يعرف بالضبط معنىٰ الريعية، لذلك لم يستخدم تعبير "الاقتصاد الريعي" بل "الدولة الريعية". ولغرض اطلاع القارئ أكثر سنتحدث عن كلا التعبيرين.

الريع هو الترجمة الحرفية لكلمة ROYALTIES، والتي استخدمت لتعني حقوق الملكية أو الإيجار أو إتاوة استخدام المناجم (وضمنها النفط). وبدأ استخدام تعبير الاقتصاد الريعي، والذي لا يأتي العائد منه من العمل أو المشاريع الإنتاجية وإنما من تأجير الممتلكات. تطور التعبير لاحقا ليشمل أيضًا حق المالك عند استغلال أرضه لاستخراج المعادن أو النفط، (والمالك لحقوق النفط في العراق وغالبية الدول هي الدولة)، وفي الولايات المتحدة هم مالكي الأرض. وكأن هذا الحق يعادل اعتياديا بنسبة (1) إلى (12) من المنتج (النفط)، وتبدلت النسبة لاحقا إلى اتفاق المالك والمستثمر. وفي الإقطاعيات التي تعتمد على إيجار ممتلكاتها وأراضيها، واعتمادها على الريع في استثمار أراضيها للتعدين، وبدون أن يكون لديها مصادر أخرى لتمويل موازناتها، يعتبر اقتصادها ريعي. تطورت التسمية عندما اعتمدت الدول، وبالأخص الخليجية، ومنها العراق، في تمويل كامل موازناتها على ما تحصل من عائدات النفط، وليس لها مصدر آخر للتمويل أو أن المصادر الأخرى ضعيفة جدًا.

ومشكلة هكذا اقتصاد (أي الاقتصاد الريعي) هو كونه اقتصاد أحادي يعتمد بالكامل على مورد واحد في تمويل الموازنات، ويزداد الأمر سوءًا وعدم استقرارا، عندما تكون أسعار هذا المورد (النفط) متقلبة ومعرضة للانهيار (كما حدث في 2014)، إضافة إلى أن النفط مادة ناضبة، وإن انتهائه أو قلة إنتاجه تعرض الموازنات وبالتالي حياة ورفاهية المواطنين واقتصاد البلد إلى الانهيار. والحل في هكذا اقتصاد أحادي ريعي، هو الاستثمار لجزء كبير من العوائد النفطية في مجالات إنتاجية أخرى في الصناعات التحويلية، وفي الزراعة والري والمشاريع الزراعية، وفي قطاعات خدمية والبنية التحتية، والأهم الاستثمار في الإنسان بما يتعلق بالتعليم والصحة والثقافة. إن استثمار الدولة في هكذا

قطاعات يزيد في استقرار الاقتصاد وتنميته وبنفس الوقت يخلف بيئة مشجعة للقطاع الخاص والأجنبي في الاستثمار الآمن. وبدون استثمار الدولة، وبدون خلق بيئة آمنة وغير فاسدة، فإن القطاع الخاص والأجنبي الرصينين لن يتجرءا بالاستثمار في مشاريع إنتاجية، وإن مثال الاستثمار الأجنبي في قطاع مصافي النفط في العراق واضح، إذ لم يقم بذلك حَتَّىٰ بعد إصدار قانون خاص به.

إن قيام الدولة بالاستثمار، وبنفس الوقت دعم استثمار القطاع الخاص في جميع القطاعات وبالأخص الإنتاجية، وحصول نمو اقتصادي يؤدي بالنتيجة إلىٰ إمكانية الدولة للحصول علىٰ ضرائب من القطاعين الخاص والعام والأجنبي. وتكون الضرائب موردًا آخر للموازنات التشغيلية والموازنات الاستثمارية. وبهذا يتم الحصول علىٰ اقتصاد مستقر متنامي خصوصا إذا كانت إدارة الاقتصاد تتم بكفاءة ونزاهة عاليتين، تحل بنفس الوقت مسألة تراكم الثروة، وبالتالي زيادة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي والارتفاع المستمر في النمو.

كانت الدول الرأسمالية عموما في مثل هذا النوع من الاقتصاد، حَيْثُ إنّ عائدات موازناتها تكون من الضرائب التي تأخذها من الشركات وكذلك من عائدات استثماراتها الموجودة في قطاعات مختلفة، منها الصناعية كالحديد والصلب، والاستخراجية كالنفط والفحم، والتحويلية الرئيسية كالسيارات والصناعات العسكرية، وكذلك في الخدمات والنقل والكهرباء والماء والاتصالات.

البديل الآخر هو إنهاء قيام الدولة بالاستثمار، وإبعادها عن قطاعات الإنتاج، وترك هذا الأمر للقطاع الخاص والأجنبي والاعتماد فقط علىٰ الضرائب في تمويل الموازنات، والذي يعني تقليل دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، لأن الإيرادات محددة بالضرائب فقط. إن الشكل الأكثر تطرفا هوما حدث ومستمر حدوثه علىٰ مستوىٰ العالم مُنْذُ ثمانينيات القرن

الماضي، وهو ما يتم في سياسات الرأسمالية المنفلتة أو المتوحشة والمسماة بالليبرالية الجديدة، التي تعمل على خصخصة كل الممتلكات والقطاعات الإنتاجية والخدمية العامة، وأضعاف الدولة وتحديد أعمالها وخدماتها في الحدود الدنيا المتمثلة بالدفاع والأمن وبعض البنى التحتية. أما جميع الأمور الأخرى فيقوم بها القطاع الخاص والأجنبي، والذي تجبى منه الضرائب (التي يعمل على تقليلها للحدود الدنيا)، لأضعاف الدولة. والنتيجة عدم المساواة الهائلة التي حدثت في المجتمعات داخل الدولة الواحدة، وكذلك بين الدول المختلفة حَيْثُ انتهت اقتصاديات الدول الضعيفة بانتهاء صناعتها وزراعتها، وانفتحت على العالم في استيراد جميع البضائع والتي كانت تصنع الكثير منها. وكان نتيجة سيادة هذا النوع من الرأسمالية، ان تحول العالم إلى قلة قليلة جدا في ثراء فاحش لم يتصوره أحد، وفي فقر مدقع للغالبية العظمى، وفي انتهاء الدول الضعيفة إلى الإفلاس والفشل، وإلى أزمة مالية عالمية في 2008 لم يسبق ان شهد مثلها العالم مُنْذُ كساد ثلاثينيات القرن الماضي، ولا تزال آثارها المدمرة لحد الآن.

وفي العراق، وبسبب الحرص الأمريكي على تطبيق سياسة اللبرلة (الليبرالية الجديدة)، فلم تستثمر الدولة، رغم رفع الحصار وارتفاع أسعار النفط، ووفرة الأموال. فالاحتلال وبعده الحكومات العراقية، لم يعملا على إعادة تأهيل وتشغيل المصانع والمزارع والخدمات. ولم يعملا على الاستثمار الجديد في القطاعات الإنتاجية. كذلك لم يساعدوا القطاع الخاص بإعادة تشغيل معامله ومنشآته الإنتاجية المتوقفة. ثُمَّ فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وأصبح العراق يستورد كل شئ.

أصبح الاقتصاد العراقي ليس فقط اقتصاد ريعي، وإنما جميع ما يأتي من ريع نفطي يذهب إلى رواتب وأجور، وبالتالي إلى شراء واستهلاك بضاعة

مستوردة بمجملها، ولم يضف إلىٰ الاقتصاد الحقيقي أية إضافة، بل بالعكس انهىٰ ما كان لدينا سواء في القطاع العام أو الخاص، وأصبح الاقتصاد ريعي واستهلاكي بامتياز. والقانون الحالي يزيد من هذا الأمر، فهو يعطي أموالا أخرىٰ للتبذير والاستهلاك.

إن الفساد جاء وتأصل مع الاحتلال والحكومات اللاحقة، وإن تصارع النواب ومعهم الفاسدون في السلطة التنفيذية علىٰ النهب من ريع النفط و"اقتسام الكعكة" – علىٰ حد قول السيد الجنابي – لن يتوقف بهذا القانون، إِذ أن الفساد وسوء الإدارة المالية (والتي يتحمل مجلس النواب جزء كبير منها) هو ما أضاع الثروة الوطنية، وكأنها أُضيعت عن تعمد في أن العراق يجب ان يبذر ثروته الآن، ولا يبني دولته. والقانون الحالي للشركة يسير بنفس الاتجاه وأكثر.

إن ما جاء بالقانون الحالي لا يعمل علىٰ تحويل العراق من الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية إلىٰ اقتصاد ضرائب أو جباية حَتَّىٰ لو تم توزيع أضعاف النسب المحددة في القانون كأسهم للمواطنين إِذ ستبقىٰ دولة ريعية معتمدة بالكامل علىٰ إنتاج وبيع مادة واحدة ناضبة وأسعارها متذبذبة. وللخروج من الدولة الريعية هو استثمار أكثر ما يمكن من العائدات في اقتصاديات صناعية وزراعية موازية للنفط.

إن أخذ جزء من العائدات وتوزيعها علىٰ المواطنين، تشبه الحالة التي بدأت في أوائل الاحتلال بزيادة الرواتب بنسب عالية جدا وفتح باب التعيين بلا حدود، مع العمل – بتعمد – علىٰ عدم إعادة وتأهيل وتشغيل المنشآت الإنتاجية، أو الاستثمار في منشآت جديدة، وهو بالنتيجة تعزيز للاقتصاد الريعي. وكل ما يعمل عليه القانون هو تقليل عوائد الدولة، لأضعافها واضطرارها لزيادة الطلب علىٰ القروض مما يعني تحميل الأجيال المقبلة

التزامات مالية عالية. إن تحويل قسم من العوائد إلى المواطن هو ريع في كل الأحوال والاقتصاد يبقى ريعي. وبنفس الوقت لا يوجد منشآت إنتاجية ليؤخذ منها ضرائب، لهذا سننتهي إلى دولة فاشلة أكثر من فشلنا الحالي.

إذا ما المقصود بأن قانون شركة النفط الوطنية هو ثورة على الدولة الريعية، والتأكيد على أن القانون يحول العراق إلى دولة ضرائب أو جباية!!

لقد تعمد السيد عدنان في مقاله، وفي أكثر من مكان منه، استخدام كلمة **"ضريبة"**، لما سمي في نصوص القانون حصة "خزينة الدولة" من الأرباح. فهو هنا يريد أن يقول بأن مجلس النواب خلق شركة النفط الوطنية العراقية، وأعطاها في قانونها جميع ما يملك العراق من نفط وغاز (عدا كردستان!!) وجميع العائدات المتأتية عنهما وبهذا لا تكون للحكومة ملكية أو عوائد في النفط والغاز. ثُمَّ تقوم الحكومة بفرض ضرائب على أرباح الشركة بالنسب المحددة في القانون (وهي نسبة مطاطية تختلف كل سنة ويحددها مجلس النواب أثناء مناقشات الموازنة). وبهذا الأمر فإن الدولة لن تكون ريعية، إذ أن النفط وعوائده لا يعود إليها ولا إلى الحكومة، والعوائد تسلم كاملة إلى الشركة وتفرض الحكومة عليها ضرائب، وبذلك تصبح حكومة ضرائب أو جباية.

إنني لا افهم مثل هذا الحديث، وبالواقع استغرب له. إن الشركة جزء من الحكومة، والمجلس الذي يعين الحكومة هو نفس المجلس الذي اصدر هذا القانون. وإن ذكر أن الشركة تملك كل الثروة النفطية والغازية العراقية، لا يعني أنها مستقلة عن الحكومة العراقية بهذه الثروة، إذ أنها مستقلة بعملها وميزانيتها، وليس بثروة العراق. ووجود هكذا احتمال تفسير هو الذي أثار شكوكنا وريبتها، لَا سِيَّما وإن الشركة تشغيلية كأي شركة إنتاجية. إن هذا المفهوم يكون صحيحا فقط عندما تكون الشركة قد خصخصت كليا أو جزئيا. وحَتَّىٰ في تلك

الحالة، فإن الحكومة والدولة قد لا تكون ريعية، ولكن كل الاقتصاد سيبقىٰ اقتصادًا ريعيًا. وفي الواقع فان اقتصاد الدولة سيكون اقتصاد ريعي أيضًا لأنه سيعتمد كليا علىٰ اخذ "ضرائب" من اقتصاد أحادي ريعي.

هل هناك خطوة أو خطوات أخرىٰ تجاه شركة النفط الوطنية العراقية؟ سنرىٰ ذلك في الفقرة اللاحقة.

6- ملكية الشعب للنفط والغاز وخصخصة شركة النفط الوطنية.

طرح السيد إياد علاوي في أيلول 2004 مشروع تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية [10]. واقترح فيه خصخصة الشركة جزئيا في البداية وكليا فيما بعد، وذلك من خلال بيع أسهمها في سوق الأوراق المالية!!. وبهذا أراد استنساخ التجربة الروسية في زمن الرئيس الروسي الفاسد يلتسن في أوائل تسعينيات القرن الماضي، واستيلاء "الأوليغاركية" الروسية وبالتعاون مع الشركات الأجنبية علىٰ الجزء الأكبر من قطاع النفط والغاز في روسيا.

كنت اعتقد – ولا أزال – إن إدخال المادة (111) في الدستور العراقي "النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" قد انهىٰ المناقشة حول العودة عن تأميم الثروة النفطية والغازية العراقية كليا أو جزئيا، وذلك حسب ما أراده غالبريث وغيره قبيل الاحتلال وبعده، وفي أثناء إعداد الدستور العراقي سنة 2005، سواء تمت الخصخصة عن طريق ما أرادته لجان وزارة الخارجية الأمريكية قبيل الاحتلال وبعده في اعتماد عقود المشاركة بالإنتاج، أو ما أراده أول رئيس وزراء للعراق بعد الاحتلال، السيد إياد علاوي، من خلال مشروعه أعلاه لشركة النفط الوطنية.

أدخلت المادة (111) من الدستور، وحسب معلوماتي الخاصة، بتأثير السيد علي السيستاني بوجوب تحديد مواد دستورية واضحة لا لبس فيها تبين

أن "النفط والماء" هما ملك الشعب العراقي في كافة الأقاليم والمحافظات، لقطع الطريق عمن يريد الالتفاف على قرارات تأميم جميع النفط والغاز العراقي [11].

أول من أخل بالمادة الدستورية (111) كانت حكومة إقليم كردستان، إذ وقعت عددًا كبيرًا من عقود المشاركة بالإنتاج، وسعت ولا تزال تسعىٰ ومعها الشركات الأجنبية والبعض من المعنيين العراقيين بأن تقوم الحكومة الاتحادية بتوقيع ولو عقد واحد بشكل عقود مشاركة بالإنتاج لتعطي لعقودها الشرعية - كما تعتقد -!!. ولم تقم الحكومة الاتحادية بمثل هذا الإجراء لحد الآن وأكد غالبية وزراء النفط العراقيين بأنهم لن يوقعوا ذلك!!

يقول السيد عادل عبد المهدي [5]: "تبنىٰ الدستور مبدأ ملكية الشعب لثروته النفطية والغازية... فالهدف قلب المعادلة، فالشعب هو صاحب الحق الأساس، والدولة لا شرعية ولا ملكية وكلمة لها إلّا باسمه. فهو من يجب أن يقرر حصتها النفطية لتكون جزءًا من موازنتها السنوية، لا تستفرد بالثروات ثُمَّ لا تترك للشعب إلّا الفتات". [5].

إن حديث السيد عادل أعلاه ليس أمرا جديدا وقاله سابقا عندما كان وزيرا للنفط، حَيْثُ عقدت وزارة النفط في أواخر كانون ثاني 2016، ما سمي الملتقىٰ الشهري الأول تحت عنوان "شركة النفط الوطنية وآفاق النهوض بالصناعة النفطية"، وقال وزير النفط السيد عادل عبد المهدي في كلمته في الندوة "إننا اليوم في مرحلة الإعداد لتأسيس الشركة ويجب أن نضع أهدافنا، منها أن تكون الشركة ملكا للشعب العراقي وما ينسجم مع ما جاء في الدستور العراقي، وأن يكون لكل مواطن سهم في هذه الشركة. وهنا يجب التمييز بين ملكية الدولة والملكية العامة، ومن هو صاحب الحق" [12].

وفي ندوة عقدها معد التقدم حول شركة النفط الوطنية في 2016/2/6، قال السيد عادل (وكان وزير النفط في ذلك الوقت). "هناك صراع تاريخي بين الدولة كمالكة لكل شئ والرعية أو المواطنين كأنهم مستأجرين أو تابعين أو موظفين لدى الدولة وهي فطرة موروثة من المرحلة العثمانية" (13). وتحدث عن شركة النفط الوطنية وإعطاء كل عراقي سهم فيها، إذ – حسب قوله – "إن المادة (111) نصت على ان النفط ملكية الشعب العراقي ولم يقل ملكية الحكومة". واكمل "إعطاء سهم واحد لكل مواطن عراقي أو أحد أفراد أسرته خاضع للضريبة فيما يتم طرح باقي الأسهم للاكتتاب الداخلي، وهو مقترح مطروح للنقاش لأن فيه الكثير من العدل والإنصاف" (13).

وللأمانة نذكر أن السيد عادل اكد أن طروحاته ليست نهائية وانها بمثابة "عصف أفكار".

ليتذكر القارئ، أن في زمن هذه الطروحات، أي في أوائل 2016، كان الوضع الأمني في غاية الخطورة وداعش يحتل أجزاء واسعة من العراق، كما إنّ أسعار النفط كانت متدنية جدا وكان النفط العراقي يباع بأسعار تراوح حول (40) دولار للبرميل تقريبا.

وبنفس الوقت كانت هناك مشاريع قوانين للشركة، أرسلتها الوزارة للمختصين (وسحبتها بعد فترة قصيرة) تتحدث عن شركة نفط وطنية ترتبط بمجلس النواب!!، (لأنها مملوكة للشعب العراقي وليس للحكومة!!)، وتعطي كل فرد عراقي سهم لا يورث ولا يباع. وتذهب أرباحها بنسب 40٪ للميزانية التشغيلية للحكومة الاتحادية (والذي يعني عدم قيام الحكومة بتمويل المشاريع، أي لا يوجد منهاج استثماري لها). و5٪ احتياط رأسمال الشركة، و5٪ للمحافظات المنتجة، و10٪ نقدا للمساهمين، و40٪ إلى صندوق الإعمار

والتنمية العراقية. ويقوم الصندوق بتمويل وإنشاء المشاريع المختلفة (وهو بهذا ينوب عن الحكومة في المنهاج الاستثماري)، ولكن بنفس الوقت خوّل مجلس إدارة هذا الصندوق بيع كل المشاريع المنجزة إلىٰ الجهات الحكومية - بضمنها حكومة الإقليم ومجالس المحافظات - وإلىٰ شركات القطاع الخاص العراقي، وإلىٰ الشركات الأجنبية، والدفع بأقساط سنوية!!! "والذي يعني عمليا خصخصة عائدات النفط (أي النفط) بصورة غير مباشرة".

ان الظرف الحالي في العراق قد يكون افضل من تلك الفترة، إِذ أن داعش قد اندحرت (وبقيت فلولها)، وأسعار النفط ارتفعت (ولكن لا تزال اقل من 60 دولار للبرميل لصادرات النفط العراقي)، ولكن ما أضيف الآن هو ان الوضع السياسي المضطرب، ومجلس النواب في نهاية دورته والجو الانتخابي السياسي مرتبك، وميزانية 2018 تأخرت جدا، لذا فان قانون الشركة ليس أمرا ملحا وآنيا وضروريا ويمكن تأجيله بسهوله إلىٰ الدورة القادمة لمجلس النواب الجديد.

لنرجع إلىٰ حديث السيد عادل عبد المهدي (وكان حديثه كعصف أفكار)، فهو يريد شركة نفط وطنية لكل عراقي فيها سهم، ولكن باقي الأسهم للاكتتاب الداخلي (في احسن الافتراضات انه يعني تباع للعراقيين). لم يحدد حصة هذه الأسهم التي تباع في الاكتتاب الداخلي كما لم يحدد أن سهم العراقي لا يباع أو يشترىٰ أو يورث.

إن الكثير جدا من الشركات السوفياتية بيعت بهذه الطريقة. فالشركات كانت ملكية عامة، وقررت الحكومة وكذلك البرلمان، إبان سقوط الاتحاد السوفياتي، إن هذه الشركات هي ملك الشعب السوفياتي، لهذا أعطيت كأسهم لكل منتسب في الشركات، و"الباقي" بيع في أسواق الأسهم. وانتهىٰ الأمر أن

أصبحت ملكية جميع هذه الشركات بيد المليارديرية الروس الحاليين والمستثمرين الأجانب، إذ اضطر حاملو الأسهم الأولى إلى بيعها – بأسعار بخسة جدا – نظرا لحاجتهم الماسة في تلك الظروف العصيبة.

ان ما يتحدث عنه السيد عادل حول الفرق بين ملكية الدولة وملكية الشعب، هو أمر يحدث في عهود الخلافة الإسلامية أو الدول الإقطاعية والملكيات الاستبدادية الأوروبية، حين كان الخليفة أو الملك الاستبدادي، يملك كل شئ في الدولة من الأراضي الزراعية وغير الزراعية، مثل الغابات والمناجم وغيرها. ولهذا يذكر السيد عادل أنها "نظرة موروثة من المرحلة العثمانية"!!

إن رئيس الحكومة في الوقت الحالي لا يملك المنشآت الحكومية وإن تعبير ملكية الدولة أو شركات الدولة State Own companies ليست ملكا لحكومة محددة حَتَّىٰ إنّ كانت هذه الحكومة دكتاتورية، إلّا إذا سجلت بأسماء شخصية محددة، والأمر غير ذلك إذ أنها مسجلة باسم كيان حكومي. قد يكون هناك استغلال وفساد (إذا سمح له) في استغلال ملكية الدولة هذه، ولكن سيكون الفساد أيضًا موجود (إذا سمح له) في شركة يملكها كأسهم أفراد الشعب.

ولنأخذ العراق مثلا، فالشعب ينتخب مجلس النواب ليمثله في تعيين الحكومة التي تدير الدولة كسلطة تنفيذية بموجب الصلاحيات لمجلس النواب والسلطة التنفيذية والمحددة بالدستور الذي صوت عليه الشعب العراقي، (بغض النظر عن تأييدنا أو عدم تأييدنا للدستور). والسلطة التنفيذية فيها وزارات ومؤسسات وافق مجلس النواب على تكوينها أصلا. الآن يطرح السؤال نفسه، لماذا نعتبر أن اشعب أصبح مالكا للنفط، عن تحديد مجلس النواب –

بقانون – إن ملكية النفط تعود إلى شركة (هي جزء من السلطة التنفيذية)، ولا نعتبره ملكا للشعب عندما تكون ملكية النفط لوزارة النفط، والشركات التابعة له (كما هو الحال سابقا)، أو مثلا إلى وزارة المالية، أو أية جهة أخرى حكومية تحددها السلطة التنفيذية ويوافق عليها مجلس النواب، ويتلاءم مع الدستور بتأييد من اعلى سلطة قضائية.

هل الفرق إعطاء أسهم كحصة في أرباح الشركة لأفراد الشعب العراقي. ولكن في هذا القانون وضع حصة هذه الأسهم بنسبة حوالي 2.5٪ من الربح، وقت تتضاعف في المستقبل لتصل إلى 10٪ مثلا. هل إعطاء 10٪ من الأرباح كأسهم يجعل النفط ملك الشعب العراقي. إذا ماذا عن الـ 90٪ الأخرى والتي لا تعطى أرباحها إلى أفراد الشعب مباشرة.

إن ملكية الشعب هي ملكية الدولة، وإن الشركات المملوكة من الدولة، هي شركات مملوكة من الشعب. وكل نقاش بغير ذلك هو نقاش لامعنى له، ويمكن وصفه بنقاش سفسطائي في أحسن الأحوال. هل نسمي الشركات العامة الأخرى في النفط والكهرباء والصناعة والزراعة والخدمات، النشطة جدا سابقا والمتوقفة حاليا، هل هي غير مملوكة من الشعب؟ وماذا عن الأبنية الحكومية والمدارس والمستشفيات والجامعات هل هي غير مملوكة من الشعب؟ ومن يملكها إذًا إذا كان الشعب لا يملكها، هل تملكها الحكومة؟! والحكومة جاءت بتفويض من مجلس النواب الذي انتخبه الشعب، وشركة النفط الوطنية حالها حال المؤسسات الحكومية الأخرى، ولهذا فهي ملك الشعب.

لقد أثيرت الشكوك والتساؤلات بين بعض المعنيين عندما طرح السيد عادل عبد المهدي مشروعه حول شركة النفط الوطنية، هل أن هناك خصخصة لشركة النفط الوطنية بحجة ملكية الشعب، وانتهت الشكوك عندما قدمت

وزارة النفط مشروعها للشركة وكان يخلو من كل الأمور التي تمت مناقشتها ولا تتعلق بشركة النفط الوطنية والتي أثارت الشكوك في حينه.

ولكن رجعنا إلىٰ قانون يختلف عما أرسلته الوزارة إلىٰ المجلس، كما وأن مصممو أو داعمو القانون يتحدثون بلهجة مشابهة لما تحدثوا عنه في 2016، ولهذا بدأت الشكوك والتساؤلات تظهر من جديد. هل ان هناك نية لخصخصة الشركة؟ وقد تكون علىٰ الشكل التالي:

تبدأ بصندوق المواطن في أسهم لاتباع ولا تشترىٰ ولا تورث، وتزداد حصة الصندوق في الخطوة الأولىٰ من 2.5٪ إلىٰ مثلا 10٪ (وهو أمر يسمح القانون به). ثُمَّ يأتي مجلس نيابي علىٰ قياس الذين يفكرون بخصخصة الشركة، ليقرر إمكانية بيع وشراء هذه الأسهم معتمدين علىٰ نفس الصيغة الدستورية أعلاه، إِذ لو كان النفط ملك الشعب العراقي، فإن الملك يباع ويشترىٰ ويورث!!. وبعد ذلك يخصص نسبة أخرىٰ تباع في أسواق الأسهم للعراقيين باعتبارهم جزء من الشعب العراقي، والمادة (111) لا تعارض ذلك!! وثُمَّ يذهب إلىٰ تفسير آخر لكيفية بيع الأسهم للأجانب!!

في كل الأحوال حَتَّىٰ لو اعتبرت المحكمة الدستورية إن هذا القانون صحيح ووفق الدستور العراقي، فإن الشعب العراقي يملك كل النفط والغاز ولا يمكن خصخصة أي جزء منه للعراقيين أو للأجانب، فكل قطرة منه مملوكة من كل الشعب العراقي في كل المحافظات والأقاليم، أي لا يستطيع فرد عراقي أو أجنبي أن يأخذ حصة لوحده.

7- هل يوحي القانون عدم ممانعته قيام الإقليم والمحافظات المنتجة للنفط بالتصدير المستقل للنفط؟

تقول الفقرة (13 – أولاً: ج) من القانون ان "أسهم العراقيين المقيمين في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز المنتج إلى الشركة تحرم من الأرباح ويضاف استحقاقها إلى باقي المساهمين".

ويتحدث السيد النائب عدنان الجنابي [4] عن هذا الموضوع ويقول: "ومن المبادئ العامة الجديدة في هذه المادة (يقصد المادة 13) هو حرمان المقيمين في المحافظات التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز فيها إلى الموازنة الاتحادية من حصه أسهمهم، وسيؤدي هذا إلى ضغط المواطنين في الإقليم على تسليم عوائد النفط إلى الموازنة الاتحادية ليحصلوا على قيمة أسهمهم في أرباح شركة النفط العراقية".

ويتحدث النائب الدكتور إبراهيم العلوم [6] بتفصيل اكثر عن هذه الفقرة وهو يتحدث عن حالة نفط محافظة البصرة "ويقول لمراسل تقرير نفط العراق: "ليفترض البصرة. إذا قررت البصرة غدا أن تكون مستقله وتبيع نفطها وغازها خارج شركة النفط الوطنية والشركة هي النافذة للإنتاج والتسويق حسنا؟، إذا قرروا ذلك جيد، فهذا قراركم (هو هنا كان يخاطب محافظة البصرة) ولكن لن تحصلوا على حصتكم في هذا الصندوق (يقصد صندوق المواطن) سكان البصرة لن يستلموا ذلك (يقصد يستلموا أرباح أسهمهم من الصندوق) لأنكم (أي محافظة البصرة) لا تسلمون النفط والغاز إلى شركة النفط الوطنية العراقية ثُمَّ يستمر بالحديث ليقول إنها تنطبق على إقليم كوردستان... ولهذا فان المواطنين سوف يدفعون باتجاه تسليم النفط والغاز إلى الشركة [6].

انه السيدين عدنان وإبراهيم يتحدثان بجدية وكان الأمر بالنسبة إِليهم امرأ بسيطا، فالقرار بتسليم العائدات النفطية أو عدم تسليمها هو امر يعود إلى محافظة البصرة أو إلى الإقليم، وهما يفترضان أن جماهير البصرة أو الإقليم ستضغط على مسؤوليهما لتسليم العوائد لأنها سوف لن تستلم أرباحها وهي مبالغ تافهة جدا (وكما سنوضح في فقرة لاحقة)، ولن يسعى أحد إلى متابعة استلامها. ولقد تحدث السيد احمد موسى جياد بالتفصيل على تأثير عدم تسليم العوائد النفطية على اقتصاد الحكومة الاتحادية والمحافظات، والعراق ككل، وعلى شركة النفط الوطنية نفسها في مقاله المتعلق بهذه الفقرة بالذات والمعنون "قانون شركة النفط الوطنية يشرعن تفكيك العراق ويقضي على الشركة ذاتها " [2].

يظهر انه السيدين أعلاه نسيا أن مسألة الصادرات النفطية هي مسألة تختص حصريا باختصاصات السلطة الاتحادية حسب المادة (110 أولاً) فالنفط يمثل التجارة الخارجية السيادية للعراق ولا يمكن بالمرة ترك الأمر إلى الأقاليم والمحافظات المنتجة في التصدير المستقل، ويتم التصدير فقط عن طريق شركة التسويق (سومو) ولا غيرها بتاتا لأنها الوحيدة المخولة بهذا الأمر.

لا اعرف كيف تمت صياغة هذه الفقرة في القانون فالنفط حسب هذا القانون يصدر من قبل سومو، والتي هي جزء من الشركة. لذا فان مبالغ عوائد النفط المصدر تأتي إلى سومو وليس الإقليم أو المحافظات ولن تأتي العوائد إليهما إلّا إذا قاما بالتصدير المستقل. وهنا كأننا نقول لا مانع من التصدير المستقبل ولكن سوف نعطيكم أرباح الأسهم!!

ان عدم تسليم النفط والغاز إلى سومو هو تمرد على الدولة بكل معنى الكلمة، وتأثيره اكثر من التمرد العسكري، على الدولة أن تنهيه في مهده

وحال حدوثه. ولدينا أمامنا الآن تمرد الإقليم في التصدير المستقل. إن الجهة التي تريد التمرد باتخاذ طريق التصدير المستقبل لن يوقفها تهديد مضحك بإيقاف حصتها من صندوق المواطن، ومن يضن غير ذلك هو واهم وفي منتهى السذاجة السياسية والاقتصادية. يجب تقديم الجهة المسؤولة عن التصدير المستقل للمحاكم لتزج في السجون، وقد تطالها عقوبة الإعدام للتخريب الاقتصادي الهائل الذي ترتكبه.

إن وجود مثل هذه الفقرة في القانون امر خطير جدا إذ قد توحي بإمكانيه التصدير المستقل (كما أوحت إلى السيدين أعلاه).

8- هل يقلل القانون الفوارق الصارخة في الدخل؟

يقول النائب عدنان الجنابي في مقاله (4): "كما أن وجود الأسهم المتساوية القيمة يؤدي خلال سنوات قليلة إلى القضاء على الفقر الشديد وتقليص الفوارق الصارخة في الدخل".

لقد وضح السيد حمزة الجواهري في مقاله (3) أن ما يصيب الفرد العراقي هو (50) دولار / السنه في احسن الأحوال، أي (4.2) دولار في للفرد في الشهر.

لقد أردت التوسع في هذه الحسابات لأخذ احتمالات مختلفة لكميات النفط المصدر ولمعدل أسعار تصدير النفط العراقي واحتسبت كلفة إنتاج وتوصيل النفط إلى نقطة التصدير (10) دولار للبرميل، إذ أن صندوق المواطن يمون من الأرباح (أي العوائد ناقصا الكلفة) كما اعتبرت أن ما جاء في الفقرة (13 ثانيًا 2) والمتعلقة بتوزيع أرباح الشركة بعد استقطاع النسبة المخصصة إلى خزينه الدولة بانها تقسم بالتساوي على الصناديق الأربعة أي 10٪ مقسومة على أربعة،

لتصبح حصه كل صندوق 2.5٪ وفي صندوق المواطن اعتمدت (40) مليون نسمة نفوس العراق المشمولين بهذا الصندوق.

وجدت أن ما يصيب المواطن (50) دولار في السنه هو عندما يصل التصدير إلىٰ (4) مليون برميل في اليوم وبسعر التصدير النفط العراقي (65) دولار / البرميل أما لو احتسبنا حصه المواطن حسب ما جاء في الموازنة الاتحادية لسنه 2018 والتي أقرها مجلس النواب، أي لتصدير (3.888) مليون برميل يوميا بسعر التصدير (46) دولار للبرميل تكون حصه العراقي من الصندوق (32) دولار / السنه أي (2.7) دولار / الشهر!!!

وبافتراض تصدير (5) ميلون برميل / اليوم وبسعر تصدير برميل (80) دولار / البرميل، وهي أرقام متفائلة قد نصلها في العقد القادم، عند ذاك يحصل المواطن العراقي علىٰ (80) دولار / السنه أي (6.7) دولار شهريا فقط!!

ولو أراد مجلس النواب أن يقلل حصه الخزينة إلىٰ 80٪ بدلا من 90٪ ليوفر مبالغ الصندوق المواطن فانه الأرقام أعلاه لحصة الفرد المواطن ستتضاعف. وحَتَّىٰ إذا قلصت حصة الخزينة إلىٰ 70٪ فإن الأرقام أعلاه ستصل إلىٰ ثلاث مرات وهي أرقام تافهة جدا ومضحكة ولا تؤثر جديا في رفاه حياة المواطن.

لهذا ليس من المنطق ولا في أي معيار اقتصادي (أو إنساني) أن يتحدث أحد عن تقليل الفوارق الصارخة في الدخل بسبب وجود الأسهم متساوية القيمة، أو القضاء علىٰ الفقر الشديد خلال سنوات بفضل هذه الفقرة. لن يتم القضاء علىٰ الفوارق الصارخة في الدخل أو علىٰ الفقر الشديد بهذه الطريقة حَتَّىٰ بعد مئات السنين!!

ولكن مبالغ هذه الفقرة ستكون ذات تأثير كبير، رغم قلتها، لو استخدمت في مناهج اجتماعية أو استثمارية، فهي قد تصل إلىٰ (2.26) مليار سنويا بتصدير

4.5 مليون برميل يوميا بسعر 65 دولار للبرميل، أو (2.74) مليار سنويا بتصدير 5 مليون برميل يوميا بشعر 70 دولار للبرميل أي إنّها تجمع مبلغ حوالي (10) مليار دولار في أربع سنوات، وهذا المبلغ مثلا يحل مشكله تأهيل بناء المدارس في جميع أنحاء العراق، حَيْثُ تقدر الحاجة إلىٰ (3500) مدرسه جديدة حَيْثُ الكثير من الطلبة يدرسون في مدارس طينية. كذلك تحل مشكله بناء المراكز الطبية وغيرها من الأمور الخدمية. وان أردنا استثمارها في النفط مثلا، فأنها تحل مشكله تمويل مصفىٰ كربلاء، أو التوسع في استثمار الغاز الذي يحرق هباء وهناك حاجة إلىٰ مبالغ كبيرة للإسراع في إنهاء حرقه.

إن القضاء علىٰ الفقر الشديد أو تقليل الفوارق الصارخة في الدخل لا يأتي من إعطاء بعض المال إلىٰ المواطنين، وفي الحال أعلاه مبالغ تافهة جدا، وإنما يأتي من توفير العمل، أي ليس بطريقة إعطاء السمكة وإنما توفير الشبكة التي تصيد السمك!!

نحن نرىٰ إن القانون أعلاه سلك الطريق المعاكس تماما، فهو لم يدعو أو يعمل علىٰ الاستثمار والتنمية وبالتالي توفير العمل، وإنما خصص مبالغ تافهة جدا لما اسماه "صندوق الإعمار" في الفقرة (13 ثانيًا 5) تساوي مبالغ "صندوق المواطن" الذي تحدثنا عنه أعلاه. إضافة لذلك فانه يقول ان صندوق الإعمار هذا "يهدف إلىٰ تنفيذ مشاريع إستراتيجية في المحافظات التي يمارس فيها نشاط نفطي للشركة". فهو أولاً قصر الصندوق علىٰ أماكن نشاط الشركة وليس العراق ككل، رغم انه اخذ كل أموال العراق وتدخل في كل قضايا العراق والتي ليس لها علاقة بقانون لشركة عامة إنتاجيه، ولكن عندما وصل الأمر للاستثمار والتنمية توقف!! هل الأمر مقصود؟ باعتقادي نعم. لأنه لا يريد أصلا إن تدخل الحكومة ومنشآتها (بضمنها شركة النفط الوطنية) في أي استثمار تنموي

في قطاعات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي والخدمي... أنها سياسه الليبرالية الجديدة!!

إضافة لأعلاه ماهي المشاريع الإستراتيجية التي يمكن تنفيذها بهذه المبالغ الزهيدة. نحن بالتأكيد نحتاج إلى استثمار ما لا يقل عن 30٪ من عائدات النفط في مشاريع التنمية لكي نحل مشكله الفقر في العراق. ولو كانت حكومات ما بعد الاحتلال قد قامت بذلك لكان قد صرفت ما يزيد عن (250) مليار دولار في إعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الإنتاجية السابقة في القطاع العام والخاص والمختلط، ولكانت قد توسعت بشكل كبير جدا في مشاريع تنموية جديدة تنهي البطالة وترفع من مستوى المعيشة للفقراء. ولكن سياسات الاحتلال وسياسات الساسة الذين جاءوا بعده، واستلموا الحكم، لم يريدوا ذلك قطعا. أعيدُ مجددا، إنها سياسات الليبرالية الجديدة التي تريد إبعاد الحكومات عن الاقتصاد والاستثمار، وتريد إن يهدر العراق ثرواته على الاستهلاك والاستيراد المنفتح بالكامل، وان ينهب من قبل قطاعات تعتاش على الفساد وتهريب أموالها خارج العراق وبدون إن تستثمر فيه.

9- هل ستعتمد أرباح الشركة على كفاءة الأداء وتقليل الكلفة؟

يقول النائب الأستاذ عدنان الجنابي [4]: "والمبدأ المهم الآخر في هذا القانون هو أن تستقطع الشركة مبلغا عن كل برميل تنتجه لتغطيه كلفة الإنتاج، ويقر هذا المبلغ بالاتفاق مع وزير المالية ووزير النفط ووزير التخطيط ويقره مجلس الوزراء ويستمر هذا المبلغ لمده ثلاث سنوات. وهذا يعني إن أرباح الشركة ستعتمد على كفاءة الأداء وتقليل الكلفة ولا يكون عملها على أساس كلفة زائد (cost plus) مما قد يسبب في التسيب والتبذير" [4].

ولكن هل الأمر كذلك؟ لنرجع إلى نصوص القانون بما يتعلق بالكلف والنفقات، وذلك في الفقرة (12) منه.

﴿ **المادة** 12 ﴾

أولًا: تستقطع الشركة مبلغا يغطي جميع الكلف الاستثمارية والتشغيلية ولا يقل عن معدل الكلفة في جميع الحقول المستثمرة، عن كل برميل من النفط والغاز المنتج **مضافا إليه نسبة معينة من الربح**، ويتم تحديد ذلك بالاتفاق بين الشركة ووزارات المالية والنفط والتخطيط، ويصادق عليه مجلس الوزراء، وتتم مراجعته كل ثلاث سنوات، ويستقطع مباشره من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي عن عوائد النفط والغاز.

ثانيًا: يتم تسويه الحسابات بين الشركة ووزارة المالية بعد نهاية السنة المالية للشركة وبعد إكمال الحسابات النهائية ومصادقه ديوان الرقابة المالية.

ومن أعلاه يظهر، وبنص واضح في القانون، **إن أرباح الشركة هي بإضافة نسب معينة إلى الكلفة المقطوعة**. ولا أعرف ما المقصود بحديث السيد عدنان أعلاه، قد يكون المقصود إنه بالإضافة لهذه النسب يضاف الوفر الناجم عن الكلفة المقطوعة لكل برميل عن المصروف الفعلي، وهو امر غريب إِذ من المفروض وحسب منطق الصيغة أعلاه - حسب فهمي - فان الوفرة ستكون ضمن الأرباح العامة الصافية التي تجري توزيعها بعد استقطاع جميع الكلف (ويضمها نسبة الأرباح أعلاه) من عائدات الشركة الكلية المتأتية من تصدير كل النفط والغاز.

إن الطريقة التي تعمل بها الشركات العامة، وكذلك شركات وزارة النفط الحالية، هي نفس الطريقة التي تعتمدها الدولة العراقية في حساباتها وإعداد موازناتها التخمينية السنوية، على أساس أن يتم الصرف لها من وزارة المالية.

إِذ يتم إعداد النفقات التشغيلية والرأسمالية حسب فقرات محددة في النظام المحاسبي الموحد في الدولة، ويحسب ذلك لكل شركة، وتضاف هذه النفقات إلىٰ الميزانية التخمينية للوزارة التي تتبع لها الشركة، وتدخل في الموازنة الاتحادية للدولة وبعد مناقشتها وإقرارها من جميع الجهات المعينة، ومصادقه مجلس الوزراء لرفعها إلىٰ مجلس النواب لإقرارها.

الآن جاء مبدا حسابي جديد لا ينسجم مع طريقة إعداد الموازنات حَيْثُ ستكون النفقات رقم مكور، يعتمد كمية الإنتاج الفعلي للنفط مضروبا بكلفه محددة للبرميل الواحد تعتمد معدل كلفه إنتاج البرميل في السنه الأخيرة أو السنوات الأخيرة حسب الاتفاق. وهذا الأمر لا أناقشه الآن فهو من مسؤولية وزارة المالية والجهات الحسابية العراقية الأعلىٰ وكذلك مسؤولية رئاسة الوزراء. وكل هذه الجهات مشلولة في الوقت الحالي بسبب الانتخابات المقبلة في أيار القادم، إِذ قد تكون هناك تغيرات لهذا كنت أؤكد في هذه الملاحظات علىٰ أن هذا القانون ليس في وقته، كما يجب اعتراض مجلس الوزراء عليه حَيْثُ سيحمل السلطة التنفيذية القادمة مسؤوليات قانونية ومالية عديدة.

ستلاقي الشركة مشاكل في الحصول علىٰ نفقاتها الاستثمارية المقبلة. إن احتساب كلفة الإنتاج البرميل للفترة الماضية يتضمن الكلف التشغيلية والكلف الاستثمارية التي تحتسب حسب نظام الاندثار الموجود ضمن النظام المحاسبي الموحد المعمول به.

ستحتاج الشركة – بالتأكيد – في المستقبل القريب جدا، وبعده، إلىٰ استثمارات عالية جدا لتنفيذ أعمالها الجسام التي تحتاج مبالغ كبيرة، مثل مشروع حقن الماء في البصرة أو توسيع الخزانات أو توسيع التصدير أو أنبوب نفط حقول كركوك إلىٰ الموانئ التركية. إن كلفه إنتاج البرميل لا تغطي هذه الاستثمارات

وإنما تغطي حساب كلف اندثار هذه الاستثمارات. وحسب نظام الاندثارت سنحتاج في فقرات منها إلىٰ سنوات طويلة (قد تصل إلىٰ اكثر من 10 سنوات) لتغطيتها رغم أنها صرفت في سنوات تنفيذ المشاريع، أي بحدود 3 – 4 سنوات.

هل ستعتمد الشركة علىٰ اعتبار هذه المشاريع مجال استثماري وتدخل في نفق ارتهان الإنتاج النفطي للشركات الأجنبية، كما اقترحت وزارة النفط وأيدها مجلس الوزراء، بمشروع ماء حقن الماء في الجنوب، والذي أوضح السيد احمد موسىٰ جياد مخاطره الجسمية. وحَتَّىٰ لو قبلنا وذلك (وهو امر مرفوض)، وقبلنا – جدلا – بمخاطر تحكم الشركة المستثمرة في صلب الإنتاج النفطي، وقبلنا كذلك باحتمالات عالية في تأخير تنفيذ المشروع، أو حَتَّىٰ عدم تقديم شركة النفط رصينة له، إلّا أن هناك العديد من مشاريع شركة النفط الوطنية لا يمكن تنفيذها بمبدأ الاستثمار بسبب التداخل الكبير مع منشآت وفعاليات الشركة، مثل توسيع الطاقة الخزنية للشركة وتوسيع موانئ التصدير ومد شبكات الأنابيب للنفط والغاز. السؤال الذي يطرح كيف ستحصل الشركة علىٰ مبالغ هذه الاستثمارات إذا لم يكن قد وضعتها أصلا في موازنتها الاستثمارية السنوية، إذا إن كلفة إنتاج البرميل لا تغطيها؟!

لقد أضاف القانون نسبة من الأرباح إلىٰ الشركة، لا اعرف لماذا أضيفت هذه النسبة والشركة جزء من الحكومة. هل إن هناك نية أن تكون أجور ورواتب عمال وموظفي الشركة أعلىٰ بمراحل من بقيه أجهزه الدولة، كما يدفع لمسؤوليها مكافآت عالية بحجة تحقيق أرباح عالية؟! بالتأكيد هناك أرباح عالية، ولكن ليس بسبب الكفاءة ولكن بسبب طبيعة سوق النفط. من الممكن أن تكون هناك حوافر – كما في بقيه المنشآت الإنتاجية – وذلك في حالات تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الكلف مقارنىٰ بالسنوات السابقة وهذا الأمر موجود ضمن الأنظمة

الموجودة حاليا وهي في كل الأحوال لا تستدعي إضافة نسبة للأرباح والتي ستكون مبالغ كبيره مهما كان صغر هذه النسبة.

من الخطأ الكبير خلق كيان في الدولة له ميزات عالية جدا تختلف عن بقيه أجهزة الدولة التي تقوم بأعمال مشابهة من حَيْثُ النوعية. إذا تم خلق مثل هذا الكيان فأننا نضع أسس الفساد في التعيين وفي أسس التدرج في الشركة وتقدم كوادرها. وستكون الشركة مركز استقطاب الكوادر المحسوبة على الكيانات السياسية وتعتمد المحسوبية في التعيين فيها وانتقال الكوادر من الدوائر الأخرى إليها. إن هذا الأمر سيسبب ليس فقط في استقطاب الفاشلين أو المقربين من مسؤولي الشركة أو السلطة، وإنما سيخلق أرستقراطية موظفين وعمال وإدارة ضمن نظام الدولة يصعب التحكم بها، ويخلق مشاكل اجتماعيه تتطور إلى غطرسه واستعلاء على السلطة، خصوصا عند إعطاء صلاحيات كبيره لها كما هو حال القانون الحالي، الذي اعطى الشركة ومجلس إدارتها كل شئ ذو ثمن في العراق.

10- صدور قانون شركة النفط شركة الوطنية... "القوه المجتمعية".

يقول السيد عادل عبد المهدي (5) "... ولكن الحقيقة هي إن هذا القانون – بهذه المضامين – ما كان يرى النور لَوْلَا (قوة مجتمعية) من ثلة الشباب المخلص، الواعي، المثقف المنتشر في القطاع النفطي وخارجه... والذي آل على نفسه إنجاز هذه المهمة. شباب لا ينتمون لحزب أو تيار أو تفكير محدد... وتشكل منهم حراك اجتماعي يضم الآلاف، اخذ أسماء متعددة حسب الأحداث والمناسبات. تفتح لنا هذا التجربة طريقا جديدة لممارسة السياسة والديمقراطية". ويضيف "استقطاع (أي الشباب) إنجاز مهمة صعبة ومعقدة عجزت عنها أحزاب عريقة ومؤثرة في البرلمان"، ويستمر بالقول: "أما عمل (القوة المجتمعية)

هذا فكان الترويج للفكرة وبكل الوسائل الممكنة من المحاضرات واللافتات ووسائل الاتصال الاجتماعي... فاتصلوا بالعلماء ورجال الدولة والأحزاب والخبراء دون استثناء، خصوصا من يخالفهم الرأي"!!. ويلاحظ إنني وآخرين من معارضي أفكار هذا القانون، مُنْذُ المناقشات التي طرحت فيها هذه الأفكار في بداية 2016، لم نسمع لهم اسم قبل لهذه المقالة!!. ويستمر الأستاذ عادل عبد المهدي "وعندما تكلل المشروع (ويقصد القانون) بالنجاح هللوا وبكوا فرحا وعانقوا بعضهم، وعانقوا البرلمانيين وهنأوهم وكأنهم كسبوا معركة انتخابية"، ويضيف "المرة الأولى - حسب معرفتي - تتحرك فيها قوى معروفة جدا، ومجهولة جدا، بدون دعم خارجي أو حزبي متفرد لإدخال صياغات وتمرير قانون يتعلق بأخطر مفاهيم العلاقة بين الشعب والدولة، وله ارتباط مباشر بأخطر قطاعات البلاد وهو النفط " [5].

ليتذكر القارئ ان السيد عادل يتحدث عمن "هللوا أو بكوا فرحا... " بسبب موافقه مجلس النواب على القانون الذي نتحدث عنه في هذا السطور وكانه مكسب جماهيري كبير!!

وعندما يقول الأستاذ عادل عبد المهدي إن هذا التجمع من الشباب "استطاع إنجاز مهمة صعبة ومعقدة عجزت عنها أحزاب عريقة... وان هذه التجربة تفتح طريقا جديدة لممارسة السياسة والديمقراطية"!!، فانه يرينا - كما يظهر - أنه ياس من النظام الذي جاء مع الاحتلال، وكان هو أحد ابرز أركانه، إِذ تقلد في كل مراحله أعلى المناصب، أخرها وزيرا للنفط في 2016. ويرى الآن أن مستقبل العراق يكون بطريق الثورات الملونة، وثورات الربيع العربي وأفكاره وتطلعاته السياسية والاقتصادية. بدأ هذه الثورات شباب محبط يائس من تصرف حكوماته ومجالس نوابه، فنزلوا بطريق آخر للثورة!!. ولكن ظهر

لشباب العالم في أوكرانيا وغيرها، في العالم العربي أن ثورتهم لم تنته إلّا إلىٰ فشل ذريع لأسباب عرفوها قبل غيرهم!!

صدر بيان من الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق / المقر العام في 2018/3/7 حول موضوع قانون شركة النفط الوطنية العراقية [14]، جاء فيه "تابع باهتمام اتحادنا الجهود الكبيرة التي قام بها أبطال حملة (**للشعب حق في ثروته النفطية**)، وهي حملة مستقلة تماما عن أي حزب أو تيار سياسي ومن هنا تستمد قوتها" (لاحظ الشبه الغريب لهذا الوصف مع وصف عادل عبد المهدى للحملة... هل هو توارد خواطر!!)، ويتابع البيان "... هناك فقره تتضمن منح أسهمها (يقصد الشركة) للمواطنين من عائدات النفط... رغم كل المعوقات فان أبطال الحملة واصلوا عملهم وفي وقت التصويت تواجدوا في البرلمان واقنعوا كثير من البرلمانين علىٰ التصويت علىٰ مشروع القانون وبالذات فقره الأسهم. كما احبطوا مناورات البعض بان يركب الموجة ويدعي زورا انهم أصحاب المشروع... أن اتحادنا (الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق) يعبر عن تقديره وشكره لجهود أبطال الحملة والتي أثمرت في التصويت علىٰ القانون وفقرة الأسهم... كما يعبر اتحادانا عن فخره أن من بين أبطال الحملة هم أعضاء في قيادة اتحادنا سواء المكتب التنفيذي أو المجلس المركزي. "!!

يلاحظ القارئ أن شعار الحملة (للشعب حق في ثروته النفطية)، الذي يوحي بأن الشعب العراقي له "حق" – حصة – في الثروة النفطية، بينما يؤكد الدستور أن **الشعب العراقي يملك كل الثروة النفطية والغازية**. ويعتبر البيان فقرة الأسهم هي الأهم في القانون، ويؤكد ذلك لأكثر مرة، ورأينا في سياق المقال ماذا تعني فقرة الأسهم من الناحية المادية للفرد العراقي... فهي لا شئ، أنها مسالة رمزية لأمور أخرىٰ خطرة تم شرحها في سياق ملاحظاتنا.

والسؤال يطرح نفسه، هل شعار الحملة **"للشعب العراقي حق في الثروة النفطية"، وليس كل الثروة النفطية هو سهو أم امرأ مقصودا لتهيئه الأذهان للخصخصة أو عقودا للمشاركة بالإنتاج.** لا يوجد لدئ جواب، فالجواب لدئ أبطال الحملة. ولكن أوضحت في هذه الملاحظات أن نية وتصميم من صاغ القانون هو – وباحتمال عال – السير نحو الخصخصة، وانا أتأسف لافتخار الطبقة العاملة – أو قسم منها – بان لها الدور البارز في إقرار القانون!!

وكما يظهر من البيان أعلاه أن الاتحاد العام لنقابات العاملين وبقياداته هو جزء من "القوة المجتمعية" التي يتحدث عنها الأستاذ عادل عبد المهدي.

عندما كتب صائب خليل في 2018/3/14 مقاله "مجلس النواب بصوت على قانون يتيح لأميركا تجميد ثروات العراق" [15]، وردته رسائل بالعشرات على موقعه في الفيس بوك، وفي الساعات الأولى من نشره المقال. لم تكن الرسائل من متابعيه – وهم كثر –، الغالبية العظمى من الرسائل معارضة لأفكار مقالته، وبعضها بلغه خشنة. لم أجد ولا رسالة واحدة تبين أين الخطأ في مقاله، والمقال اعتمد على ما يقوله المختصون الذين كتبوا عن قضايا النفط مُنْذُ أكثر من عشر سنوات. اضطر السيد صائب لكتابة مقال، وبنفس اليوم، تحت عنوان "نقاط مناقشه قانون شركة النفط الوطنية"، وأجرى المناقشة مع معارضيه. لم يكن هناك راي مقنع من "المعارضين" لأسباب تأييدهم القانون. وانتهت المناقشة بتهديد السيد صائب!!

في نهاية ملاحظاتي هذه لا أريد التحدث عن "القوة المجتمعية" هذه، لأنني لا أعرفهم، ولكن أخاطب الطبقة العالمة والنقابات العمالية: إن هذا القانون مضر بالعراق وبالأخص فقرائه وعماله، إذ أريد له أن يكون المدخل لخصخصة النفط العراقي وإدخال العراق في سياسات اقتصاديه تدمره بالكامل. وأتمنى

أن استطيع، وأنا قد تجاوزت الثمانين من عمري، أن أكمل كتابي الرابع عشر، وسيكون حول السياسات العالمية الرأسمالية الليبرالية الجديدة والعراق، وذلك التوضيح ماذا يراد لبلدنا المنكوب.

فؤاد قاسم الأمير
2018/3/26

المصادر

1 – التقييم الأولى: شركة النفط الوطنية العراقية – احمد موسى جياد 2018/3/8.

2 – قانون شركة النفط الوطنية العراقية يشرعن تفكيك العراق ويقضى على الشركة ذاتها – احمد موسى جياد 2018/3/5.

3 – قانون شركة النفط الوطنية الجديد أضاع الطريق – حمزه الجواهري / الحوار المتمدن 2018/3/8.

4 – قانون شركة النفط الوطنية – ثوره على الدولة الريبعية – عدنان الجنابي / شبكة الاقتصاديين 2018/3/10.

5 – شركة النفط الوطنية... الحلقة المفقودة "القوه المجتمعية" – عادل عبد المهدي / منبر العراق الحر 2018/3/7.

6 – Q&A: Ibrahim Bahralolom, MP and Former Oil Minister / Iraq Oil Report – 7/3/2018.

7 – قانون شركة النفط الوطنية العراقية – وضع على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب في 2018/3/5، مكتوب عليه ان (اللجنة المشرفة: لجنة النفط والطاقة) وانه القراءة الأولى، أي إنّه ليس النص النهائي.

8 – وزير النفط يهنئ الشعب العراقي بمناسبه التصويت على قانون شركة النفط الوطنية.

- وزارة النفط: ترحب بالتصويت على القانون شركة النفط الوطنية في جلسه مجلس النواب اليوم/موقع وزارة النفط في 2018/3/5.

9 – كتاب "الجديد في القضية النفطية العراقية ".

- دراسة "كما في آب 2011: جديد قانون النفط والغاز " التي صدرت في 2011/8/23، فؤاد قاسم الأمير/صدر الكتاب في شباط/2012.

10– كتاب "مقالات سياسية واقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال" – فؤاد قاسم الأمير – نيسان/2005 – ونشر في صحيفه الغد في 2004/11/22 و2005/1/9.

11– كتاب الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم " – فؤاد قاسم الأمير حزيران/2012.

12– "عبد المهدي: هناك اتفاق وطني على إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية " – الفرات نيوز 2016/1/30.

13– "وزير النفط: اقتصادنا مافيوي والشركات هي المشغل الحقيقي" – خلال ندوه عقدها معهد التقدم عن شركة النفط الوطنية – محاضر الندوة في 2016/2/6، أصدرها معهد التقديم الذي كان يرأسه المرحوم الدكتور مهدي الحافظ.

14– بيان الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق/المقر العام 2018/3/7.

15– مجلس النواب يصوت على قانون يتيح لأمريكا تجميد ثوته النفطية – صائب خليل 2018/3/14.

16- نقاط مناقشه قانون شركة النفط الوطنية – صائب خليل 2018/3/14.

17- هل مرر البرلمان حقا القانون المشبوه الجديد "لتكوين شركة النفط الوطنية العراقية؟ وما هو الهدف من تمريره؟ – منير الجلبي / المثقف 2018/3/21.

صدر للمؤلف عن دار الغد

١ – **العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة**

الطبعة الأولى: حزيران ٢٠٠٤

الطبعة الثانية (منقحة): كانون الأول ٢٠٠٥

٢ – **مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال**

نيسان ٢٠٠٥

٣– **الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن**

أيلول ٢٠٠٥

٤ – **ثلاثية النفط العراقي**

حزيران ٢٠٠٧

٥ – **حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز**

كانون الثاني ٢٠٠٨

٦ – **آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة**

تشرين الأول ٢٠٠٨

٧ – **الاتفاقية الأولية بين وزارة النفط وشركة شيل لمشروع غاز الجنوب –آراء وملاحظات–**

كانون الثاني ٢٠٠٩

٨ – **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم**

كانون الثاني ٢٠١٠

وطبع عن دار (ورد) الأردنية للنشر والتوزيع

نيسان ٢٠١١

٩ – **الجديد في القضية النفطية العراقية**

شباط ٢٠١٢

١٠– **الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم**

حزيران ٢٠١٣

١١– **الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط**

أيلول ٢٠١٤

١٢– **تقويم دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة**

آب ٢٠١٥ عن الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

١٣– **النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العراقية العامة**

كانون الأول ٢٠١٥ عن دار الغد